مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية
٢٠١٠ ـ ٢٠١١
رياح التغيير

أحمد إبراهيم محمود
أحمد يوسف أحمد
أمجد خليل الجباس
ساسين عساف
عبد الوهاب الأفندي
محمد جمعة
محمد سعد أبو عامود
محمد محسن الظاهري
محمد نور الدين
منير الحمش
نيفين مسعد
وليد الزبيدي

تحرير

أحمد يوسف أحمد
نيفين مسعد

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

حال الأمة العربية ٢٠١٠-٢٠١١: رياح التغيير / أحمد إبراهيم محمود... [وآخ.]؛ تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد.

٣٠٤ ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-404-8

١. البلدان العربية ـ الظروف السياسية. ٢. البلدان العربية ـ العلاقات الدولية. ٣. لبنان ـ الظروف السياسية. ٤. العراق ـ الظروف السياسية. ٥. اليمن ـ الظروف السياسية. ٦. السودان ـ الظروف السياسية. ٧. الصومال ـ الظروف السياسية. ٨. الاقتصاد العربي. ٩. القضية الفلسطينية. أ. محمود، أحمد إبراهيم. ب. أحمد، أحمد يوسف (محرّر). ج. مسعد، نيفين (محرّر).

320.956

العنوان بالإنكليزية

The State of the Arab Nation, 2010-2011:
The Winds of Change

Edited by Ahmad Youssef Ahmad and Nevine Mas'ad

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، أيار/ مايو ٢٠١١

المحتويـــــــات

خلاصة تنفيذية ٧

مقدمـــة ٢٩

أولاً : النظام الدولي والوطن العربي ٣١

ثانياً : الإطار الإقليمي لحال الأمة العربية ٦٥

ثالثاً : النظام العربي: رياح التغيير ١٠٧

رابعاً : ثورة الديمقراطية في الوطن العربي:
المسار والمآل ١٣٥

خامساً : تطورات القضية الفلسطينية ١٧١

سادساً : الوضع في لبنان ١٩٩

سابعاً : العراق: المأزق والخلاص ٢١١

ثامناً : حال اليمن ٢٢٥

تاسعاً : السودان: عام التقسيم ٢٣١

عاشراً : الصومال:
صراع مستميت من أجل انتصار بعيد المنال ٢٤٣

حادي عشر : الاقتصادات العربية
في ظل التحولات والتغيرات العالمية:
بروز ظاهرة مجتمعات المخاطر ٢٦٧

ملحق جداول الدراسة ٢٨٧

فهـــــرس ٢٩١

خلاصة تنفيذية

يصدر تقرير حال الأمة هذا العام وقد اجتاحت رياح التغيير مختلف أنحاء الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه لتعيد الاعتبار إلى إرادة الشعوب العربية التي ظلت متغيراً مغيباً في عملية صنع القرار على المستويين القطري والعربي منذ نحو أربعة عقود. ففي الداخل أطاحت الجماهير الثائرة في تونس ومصر نظامي زين العابدين بن علي وحسني مبارك، بكل ما شهدته حقبتا حكمهما من تلازم الاستبداد مع الفساد. وما زالت جماهير اليمن وليبيا تخوض صراعاً شرساً مع نظامي علي عبد الله صالح ومعمر القذافي في الاتجاه نفسه بعد أن رفعت سابقة محاكمة الرئيس المصري وأسرته سقف المطالب الشعبية، وحوّلت الصراع مع نظم الحكم إلى مباريات صفرية. كذلك انعكست الروح الثورية التي انبعثت في الشعوب العربية على إحياء الذكرى الثالثة والستين لنكبة فلسطين بشكل لا نظير له في إحياء المناسبة ذاتها على مدار السنوات الماضية حيث رفعت القضية من المستوى الفلسطيني إلى المستوى القومي، وخرجت المسيرات من مصر والأردن ولبنان وسورية في اتجاه الحدود رافعة شعارات التصميم على تحرير فلسطين، واصطدام بعضها بقوات الاحتلال على نحو أدّى إلى سقوط خمسة عشر شهيداً وما يربو على أربعمئة جريح في عدة نقاط للتماس وهو ما يؤشر إلى قرب بزوغ فجر عربي جديد تعود فيه قضية العرب المركزية إلى موقع الصدارة.

تلك الروح الثورية التي تبعث الأمل في مستقبل عربي أفضل تخللت أجزاء تقرير هذا العام وطبعت عنوانه بحيث يمكن القول إنها مثّلت اختياراً واعياً لبديل النهضة الذي وضعه عنوان تقرير العام الماضي في مواجهة بديل السقوط **حال الأمة العربية ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠: النهضة أو السقوط**. آخذاً في الاعتبار هذا الاختلاف النوعي في حال الأمة العربية لهذا العام.

تتوزّع أجزاء التقرير على أحد عشر فصلاً، في ما يلي تلخيص لأهم مشتملاتها.

ـ ١ ـ

بدأ التقرير بالجزء الخاص بـ **النظام الدولي والوطن العربي**، الذي رصد أهم التطورات على الصعيد الدولي خلال ٢٠١٠ ـ ٢٠١١، وناقش تأثيراتها القائمة والمحتملة في المستقبل المنظور على القضايا العربية الرئيسية والأوضاع العربية بصفة عامة. وقد عرض هذا الجزء لطبيعة التغيّرات في هيكل النظام الدولي وسياسات القوى الدولية تجاه الأوضاع والقضايا العربية، وصولاً إلى كيفية تعامل العرب مع القوى والمتغيرات الدولية الراهنة.

وفي ما يتعلق بالتغيرات في هيكل النظام الدولي وسياسات القوى الكبرى تجاه القضايا العربية حصر التقرير أهم هذه التغيرات في **استمرار تراجع القوة الأمريكية ومكانتها**، وبروز حدود قدرتها على التأثير، كما بدا واضحاً في عجزها عن إقناع إسرائيل باستئناف المفاوضات وما يتطلبه من تجميد للاستيطان، والارتباك في التعامل مع حركات الثورة والاحتجاج في الوطن العربي. ثم انتقل التقرير إلى **استمرار صعود القوة الصينية**، معدّداً مؤشرات هذا الصعود وتأثيراته عربياً، باعتبار أن الوطن العربي من المناطق الاستراتيجية المهمة للصين، سواء في مجال الطاقة أو كسوق مهمة للصادرات الصينية، ومصدراً لرؤوس الأموال التي يمكن جذبها إلى الاستثمار، فضلاً عن وجود فرص استثمارية مهمة للصين في الوطن العربي. ويعرض التقرير لمؤشرات هذه الأهمية في مجال العلاقات الاقتصادية بالذات وللتناقض بين نمو هذه العلاقات وعدم تبنّي الصين لسياسات مؤاتية تجاه القضايا العربية، كما في تحفّظها على الموقف العربي بشأن الدولة الفلسطينية وموقفها المتوافق مع الموقف الأمريكي بشأن السودان، فضلاً عن استمرار تعزيز علاقاتها ـ وخاصة العسكرية منها ـ مع إسرائيل، وهو ما فسره التقرير بالرؤية الصينية لمصالحها في الوطن العربي مقارنة بمصالحها مع الولايات المتحدة أو إسرائيل.

أما التغيّر الثالث في هيكل النظام الدولي فتناول **الأزمات التي واجهها الاتحاد الأوروبي**، وبصفة خاصة في المجال الاقتصادي، وانعكاس ذلك على المواقف الأوروبية من القضايا العربية التي أظهرت استمرار ضعف الدور السياسي الأوروبي ودوارنه في الفلك الأمريكي ـ مع خلاف في التفاصيل ـ كما يتضح من السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وقضية انفصال جنوب السودان.

وبالنسبة إلى التغيّر الرابع تناول التقرير فيه **استمرار الصعود الروسي**، مبيّناً أثر ذلك في السياسة الروسية تجاه القضايا العربية، وقد عرض التقرير لمؤشرات هذا الصعود ومحددات السياسة الروسية تجاه الوطن العربي، ومن أهمها الاستفادة من التقدم التكنولوجي الإسرائيلي في المجال العسكري في تحديث القوات المسلحة الروسية، والحاجة إلى زيادة تجارة الأسلحة مع الدول العربية وتسويق التقنيات النووية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وكذلك الحاجة إلى التنسيق مع دول المنطقة في ما يتعلق بأسعار النفط والغاز. غير أن التقرير قد أوضح أن الدول العربية ما زالت تفضّل أدواراً أخرى على الدور الروسي، كما أن روسيا تعاني ضعفاً واضحاً في الموارد والإمكانات اللازمة لتمويل سياستها الخارجية، وخاصة أن الجمهوريات السوفياتية سابقاً تحظى بالأولوية الأولى في السياسة الخارجية الروسية.

ثم عرض التقرير لـ **تنامي القوة الهندية** وأثره في السياسة الهندية تجاه الوطن العربي، فركز على المؤشرات الاقتصادية لهذا التنامي، ثم عرض لتوجه السياسة الهندية تجاه الوطن العربي مبيّناً أهمية هذا الأخير للهند، سواء كمصدر للطاقة أو كسوق للمنتجات الهندية، أو كمصدر للاستثمارات في الهند، أو كمنطقة جاذبة للاستثمارات الهندية، ناهيك عن الأعداد الضخمة من العمالة الهندية الموجودة على الأرض العربية، ومع ذلك فلا توجد أية مؤشرات على دعم هندي محدد للعرب في قضاياهم الرئيسية، خاصة في ظل تبنيهم السلام كخيار استراتيجي مع إسرائيل، مما أزاح عن الهند حرج تعزيز علاقتها بإسرائيل.

وأخيراً، أشار التقرير إلى **ازدياد تأثير تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في التفاعلات الدولية عامة، وفي القضايا العربية خاصة**، مبرزاً هذا التأثير في مجال ثورات الشباب العربية اعتباراً من نهاية ٢٠١٠. كما ركّز التقرير على **مناقشة** ما يسمّى بـ «**التسلح السيبري**»، مستشهداً بالعديد من الأمثلة، منها ما ارتبط بشكل خاص بشبكة الاتصالات اللبنانية، ونجاح شباب «حزب الله» في اختراق شبكة الاتصالات الخاصة بالطيران الإسرائيلي؛ وكذلك تناول التقرير في هذه الجزئية حرب الوثائق التي شنّها موقع «ويكيليكس» وشاركت فيها قناة «الجزيرة» من خلال إذاعتها وثائق حول المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية.

ثم لخّص التقرير القضايا والتحديات العالمية الراهنة وموقع العرب منها، مركزاً على استمرار حالة السيولة على مستوى النظام الدولي، والحاجة من ثم إلى رؤية عربية دقيقة لواقع النظام الدولي الراهن، وذلك لتحديد الآليات الملائمة

للتعامل معه، واستمرار التنافس بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ، ومصادر الطاقة والمواد الأولية، والتجارة العالمية، وفرص الاستثمار، مع الإشارة إلى الموقع الخاص للوطن العربي في هذا التنافس، واستمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وظهور تداعيات جديدة لها، وتحمّل عدد من البلدان العربية أعباءً مالية ضخمة لصالح الاقتصاد الأمريكي، فضلاً عن تأثر الدول العربية عامة بحرب الدولار الأمريكي ضد العملات الأخرى، نظراً إلى ارتباط معظم عملاتها بالعملة الأمريكية، وتأثر البلدان العربية بالآثار الاقتصادية السلبية للكوارث الطبيعية التي ازداد معدلها في النطاق الزمني للتقرير، وأخيراً تراجع الضغوط الدولية الرسمية واستمرار الضغوط غير الحكومية في مجال التطور الديمقراطي واحترام حقوق الانسان، بسبب الانكفاء على مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، واحتياج القوى الدولية الكبرى إلى عدد من البلدان العربية ذات النظم غير الديمقراطية للمشاركة في تحمّل أعباء تداعيات الأزمة، ولذلك تغوّلت النظم العربية الحاكمة في ممارساتها غير الديمقراطية، الأمر الذي وفّر البيئة الملائمة لانفجار الأوضاع في بلدانها على نحو ما شهده الوطن العربي من تطورات اعتباراً من نهاية ٢٠١٠.

ودعا هذا الجزء، في الختام، الأقطار العربية إلى استخدام ما لديها من أوراق، وإلا فإن الوجود العربي سوف يكون مهدداً في ذاته، مشيراً إلى أن عملية تفكيك البلدان العربية قد بدأت بالفعل، كما يتضح من حالات السودان والعراق واليمن وليبيا، كما أن الاهتمام المتزايد بوضع الأقليات المسيحية في الوطن العربي يثير علامات استفهام كثيرة حول مستقبل هذا الاهتمام في ظل الصعود المستمر للتيارات والقوى الإسلامية في المجتمعات العربية.

كذلك أشار التقرير إلى أهمية بناء أرضية مشتركة جديدة تقوم على المصالح المشتركة مع القوى الدولية، وخلق الأطر النظامية للتعامل الفعّال مع القوى الدولية المختلفة، وتوجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار في بعض المجالات التي تحتاج إليها القوى الدولية الأخرى كالهند، لزيادة التأثير العربي في القرارات السياسية لهذه القوى، ودراسة إمكانية وضع مشروع عربي للتنمية والإعمار في الوطن العربي، والسعي إلى وقف تفكيك البلدان العربية، وأخيراً توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ووسائل الإعلام التقليدية، لربط المجتمعات العربية وبناء ثقافة عربية جديدة خاصة بين الشباب العربي تضع أسساً عصرية للعمل العربي المشترك والتعامل العربي مع العالم الخارجي.

واختص **الإطار الإقليمي** بتحليل أهم مستجدات العلاقات العربية مع كلٍّ من إيران وتركيا. ففي ما يخص **الحالة الإيرانية** انقضى عام ٢٠١٠ وقد ترك بعض أهم الملفات الإيرانية أو التي تخص إيران مفتوحة على كل الاحتمالات. **أحد هذه الملفات** يتعلق باحتدام الصراع بين أركان النظام الإيراني على نحو غير مسبوق، الأمر الذي أثار استفهاماً حول حدود العلاقة بين الرئيس والمرشد والتغييرات التي يمكن أن تدخل عليها. **الملف الآخر** هو ملف الثورات العربية التي بدأت أولى إرهاصاتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ووضعت إيران في موقف لا تُحسد عليه. فمن جهة أولى كان بعض تلك الثورات كما في حالات تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا يفتح أفقاً جديداً لتطوير علاقة إيران بتلك الدول بعد إطاحة نظمها الحاكمة. ومن جهة ثانية فإن امتداد تلك الثورات إلى سورية، الحليف الاستراتيجي العربي الأهم لإيران منذ أكثر من ثلاثة عقود، كان يشير إلى انكفاء سورية على داخلها. ومن جهة ثالثة وجدت إيران نفسها وهي تمنع معارضتها من تنظيم مظاهرة لدعم الثورات العربية في ١٤ شباط/فبراير، تستخدم المصطلحات والأساليب نفسها التي استخدمتها النظم العربية التي اندلعت ضدها الثورات.

الملف الثالث يتعلق بالغموض الذي اكتنف الأوضاع في الساحات العربية الأهم بالنسبة إلى إيران: العراق ـ لبنان ـ فلسطين. ففي العراق كانت الملابسات شديدة التعقيد التي أحاطت بتشكيل حكومة المالكي الناقصة قد خلقت نوعاً من التحسس والشك بين مختلف القوى السياسية، وفي الوقت الذي كان انتهاء العام يعني بدء العد التنازلي للانسحاب الأمريكي من العراق فإن الثلث الأول من عام ٢٠١١ شهد محاولات أمريكية للالتفاف على الموعد المقرر بصيغ مختلفة. وكان العامل الحاسم في ذلك الخوف من انفلات النفوذ الإيراني في العراق، خاصة مع سقوط أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، أي نظام حسني مبارك، واقتراب حليف آخر من المصير ذاته، أي نظام علي عبد الله صالح. وفي لبنان ما زال رئيس الوزراء نجيب ميقاتي متعثراً في تشكيل حكومته بعد أن تبادلت قوى الموالاة والمعارضة مواقعها، وهو تعثر يُعزى إلى شدة الاستقطاب الداخلي حول قضية المحكمة الدولية، كما يُعزى إلى مستجدات الساحة الإقليمية وأهمها سقوط معادلة (س ـ س) السياسية في المنطقة برمتها. وفي فلسطين ينذر توقيع اتفاق

المصالحة بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس في الرابع من أيار/ مايو ٢٠١١ بالتصعيد مع إسرائيل، خصوصاً في ضوء التصريحات والقرارات الإسرائيلية فور الإعلان عن المصالحة، وهو تصعيد ينصب على تهديد قطاع غزة بالأساس، مع إبقاء خيار تسخين الجبهة اللبنانية غير مستبعد.

والملف الرابع هو ذلك الخاص بالعلاقات المصرية ـ الإيرانية التي تتجاذبها قوتا دفع في اتجاهين مختلفين، أحدهما في اتجاه التطوير في ضوء المستجدات المصرية، ولا سيما على صعيد السياسة الخارجية للثورة، والآخر في اتجاه التجميد كما يظهر بوضوح من توتر العلاقات المصرية ـ الخليجية نتيجة التقارب المصري ـ الإيراني، هذا مع العلم بأن هذا التقارب من شأنه إعادة تشكيل واجهة المشهد برمته على مستوى الشرق الأوسط.

الملف الخامس والأخير هو الملف النووي الإيراني العتيد الذي تتوقف مآلاته على أوراق الضغط المعتادة بحوزة كلا الطرفين الأمريكي والإيراني كالورقة العراقية واللبنانية وورقة العقوبات، مع ملاحظة دخول الورقة المصرية بعد الثورة في عداد أوراق الضغط وهي قد تخفف الضغط الأمريكي على إيران أو العكس.

وفي ما يخص **الحالة التركية** فقد جرت معالجتها من خلال ست نقاط رئيسة:

النقطة **الأولى** هي تركيا والقضية الفلسطينية حيث أوضح التقرير أن جملة من التطورات (أبرزها واقعة «المقعد المنخفض» للسفير التركي في حضرة مدير عام الخارجية الإسرائيلية والتعدي الإسرائيلي على النشطاء الأتراك والعرب والأجانب في أسطول قافلة الحرية) أدت إلى توتر غير مسبوق في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية (أوضح مؤشراته اعتبار وثيقة الأمن القومي التركي سياسات إسرائيل مهددة للاستقرار الإقليمي)، لكن من دون أن يؤثر هذا التوتر في مستوى العلاقات التجارية بين البلدين ولا يحول حتى دون بعض مبادرات حسن النية التركية حيال إسرائيل، كما في المشاركة في إخماد حرائق جبل الكرمل.

والنقطة **الثانية** تتعلق بالاتحاد الرباعي العربي ـ التركي حيث قطعت العلاقات التركية ـ السورية شوطاً بعيد المدى في إطار التعاون الاستراتيجي المشترك، وتكرر من مسؤولي البلدين وصف علاقتهما بأنها تمثل «نموذجاً يحتذى» من قبل الدول الأخرى، وذلك حتى اندلعت انتفاضة سورية فتطورت الأمور في اتجاه آخر. ومع لبنان مثلت زيارة أردوغان محطة مهمة في العلاقات الثنائية اللبنانية ـ التركية، خاصة لجهة السعي إلى موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة، رغم

ما ألقته مسألة ترسيم الحدود اللبنانية ـ القبرصية من ظلال على تلك العلاقات. وشكّلت التفاعلات التركية ـ السورية اللبنانية، وأيضاً الأردنية، السند لإطلاق مشروع الاتحاد الرباعي في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، وهو مشروع مفتوح لانضمام مزيد من الأعضاء إليه، ولا سيما العراق بحكم التحسن المطرد في علاقته بتركيا. يذكر في هذا الخصوص أن تركيا أجرت أهم اختراق للقضية الكردية في عام ٢٠١٠ باستقبالها مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان العراق.

والنقطتان **الثالثة** و**الرابعة** تخصان اطراد التقدم في علاقات تركيا ببلدان مجلس التعاون الخليجي، والسعودية بشكل خاص، على الصعد السياسية والتجارية وحتى العسكرية، وكذلك تذبذب العلاقات المصرية ـ التركية في ضوء الحاجة المشتركة إلى التنسيق السياسي من جهة، مع وجود خلاف في وجهات نظر البلدين حول بعض القضايا من جهة أخرى.

النقطة **الخامسة** تخص موقف النظام العربي من تركيا، وهو موقف بدا منفتحاً، كما اتضح في مبادرة دول الجوار التي اقترحها أمين عام جامعة الدول العربية السابق عمرو موسى، بحيث تبدأ بضم تركيا إليها بحكم التوافق العربي من حولها، واتضح كذلك في انعقاد المنتدى الثالث للتعاون العربي ـ التركي، وإطلاق أول حوار برلماني عربي ـ تركي.

أما النقطة **السادسة** والأخيرة، فإنها تدور حول سياسة تركيا إزاء الثورات العربية، تلك السياسة التي حاولت أن توازن بين الالتزامات المبدئية لتركيا ومصالحها العملية، الأمر الذي أدى إلى اتخاذها مواقف مختلفة في مواجهة ثورات شعبية على درجة عالية من التشابه في عواملها المحركة ومسارات تفاعلها مع النظم الحاكمة. وفي المجمل ترتب على المواقف التركية إضرار بعلاقتها، سواء بالدول المُصَنّفة كمعتدلة أو المُعتَبَرَة كممانِعَة.

ـ ٣ ـ

في جزئه الثالث تناول التقرير تطور **أوضاع النظام العربي**، مبيناً كيف أنه انتقل من حال راكد إلى حال مغاير تماماً ما بين بداية الفترة التي يغطيها التقرير ونهايتها. وقد بدأ هذا الجزء بدراسة أوضاع النظام العربي في حال الركود فاستعرض أولاً نتائج قمة سرت الاستثنائية بالنظر إلى أن القمة العادية قد جرى تناولها في التقرير السابق.

وكانت البداية في هذا الصدد بقمة طرابلس الخماسية التي دعت إليها القمة العادية التي نصت قراراتها على التحرك نحو إقامة اتحاد للدول العربية (المبادرة اليمنية) وتشكيل لجنة خماسية عليا من العراق ومصر واليمن وقطر وليبيا لإعداد وثيقة لتطوير العمل العربي المشترك تعرض على القمة الاستثنائية التي تقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وكان هذا القرار يعكس عجز القمة العربية عن التوافق في هذا الصدد. وعندما انعقدت قمة طرابلس الاستثنائية في نهاية حزيران/يونيو ٢٠١٠ لم تحقق أي تقدم في هذا الصدد، فقد كشف بيانها الختامي عن استمرار وجود وجهتي نظر بشأن تطوير العمل العربي المشترك، **الأولى** تدعو إلى تعديل جذري وشامل وسريع لإقامة اتحاد عربي (وهو وصف غير دقيق للمبادرة اليمنية التي نهجت في التطوير نهجاً قانونياً يتجاهل الواقع العربي، فضلاً عن أنه لا يتضمن في ذاته اختلافاً جذرياً عن الوضع الراهن)، و**الثانية** تتبنى نهج التطوير التدريجي. ثم اتخذت القمة بعد ذلك مواقف لا بأس بها على الصعيد الورقي مثل عقد القمة العربية مرتين في العام تكون الثانية منهما تشاورية، وعقد قمم نوعية، كما بدأ بالفعل في مجال القمم التنموية، والموافقة على عقد قمة ثقافية عربية، وإنشاء مجلس تنفيذي على مستوى رؤساء الحكومات أو من في حكمهم يتابع قرارات القمم، وإنشاء المزيد من المجالس الوزارية، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقرار النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم، وإعادة دراسة النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية، وإعادة تشكيل مجلس السلم والأمن العربي بما يضمن فاعليته وغير ذلك من القرارات.

وقد تبنّت قمة سرت كل ما سبق من توصيات، وزادت عليها موقفاً لافتاً من مبادرة «الجوار العربي» التي سبقت الإشارة إليها، فقد انتهت القمة إلى تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية برئاسة رئيس القمة لمواصلة دراسة المبادرة التي تحول اسمها من «رابطة الجوار العربي» إلى «منتدى الجوار العربي» وفقاً لقرارات القمة الاستثنائية، وهو ما كان يعني من الناحية الفعلية وأد هذه المبادرة.

وقد شهد عام ٢٠١٠ حوارات واسعة حول عقد قمة ثقافية عربية كانت تعاني من البداية التناقض بين الحرص على الدعم الرسمي على أعلى مستوى للثقافة العربية والخوف من أن يكون هذا الدعم مدخلاً إلى التدخل الرسمي في قضايا الثقافة العربية، ولذلك تم التوافق على أن يقتصر جدول أعمال القمة الثقافية العربية على القضايا التي يمكن تحييد هذا التدخل المحتمل فيها، مثل حماية اللغة العربية والتراث العربي، والعمل على تحسين الصورة العربية في

الخارج، ودعم صناعة الكتاب العربي، وما إلى هذا. غير أن زخم الحديث عن انعقاد قمة ثقافية عربية بدأ يتلاشى مع انفجار الأوضاع في الوطن العربي منذ نهاية ٢٠١٠ وانعكاس هذا الانفجار على قضايا العمل العربي المشترك عامة.

كما شهد عام ٢٠١٠ انعقاد القمة التنموية الثانية في مدينة شرم الشيخ المصرية، وقد لازمها سوء الحظ كسابقتها التي عقدت في ذروة العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ فيما عقدت هذه القمة مع بداية رياح التغيير في الوطن العربي والإطاحة بنظام بن علي في تونس في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠. وقد لاحظ التقرير شمول قرارات القمة الأولى وغياب المؤشرات على تنفيذ أي منها في ما عدا مبادرة أمير الكويت بشأن توفير الموارد المالية لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة وتمويلها في الوطن العربي، وحتى هذه المبادرة يبدو واضحاً أن تفعيلها لم يبدأ بعد وإن كان قد تم سداد مليار و٣٩٣ مليون دولار من إجمالي المبلغ المخصص لها وهو مليارا دولار. وقد طالبت قمة شرم الشيخ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بسرعة البدء في تمويل المشروعات المعنية وفقاً للائحة التنظيمية لحساب المبادرة، فضلاً عن تبنّيها عدداً من القرارات التقليدية في هذا الخصوص.

ثم عرض التقرير في جزئية رابعة لظاهرة «تدويل النظام العربي» بمعنى زيادة اختراقه من خارجه بما جعل ملفات القضايا العربية الكبرى في أيد غير عربية، كملف الصحراء الذي لم يكن يوماً مسؤولية أية دولة أو منظمة عربية، وكذلك ملفات السودان ولبنان والعراق والصراع العربي ـ الإسرائيلي بطبيعة الحال، ووقف هذا الجزء تفصيلاً على ملابسات الرفض العراقي للمبادرة السعودية بشأن إيجاد حلّ للأزمة الوزارية فيه، علماً بأن أطرافاً إقليمية وعالمية عديدة تتدخل بانتظام في الشأن العراقي.

وتناول التقرير بعد ذلك واحداً من التطورات الإيجابية التي شهدها الوطن العربي في عام ٢٠١٠ وهو الإعلان عن «المشروع النهضوي العربي الجديد» من قبل مركز دراسات الوحدة العربية في شباط/فبراير متتبعاً خطوات إعداده ونهج هذا الإعداد، ومبيناً بحق أنه يمثل أول محاولة لمراجعة شاملة للفكر القومي العربي تجمع بين الحفاظ على ثوابته والأخذ بأفكار جديدة لا تتعارض مع هذه الثوابت وإنما تساعد على تجسيدها في الواقع العربي. واستعرض التقرير بعد ذلك محتويات المشروع بدءاً من ضرورة النهضة إلى استعراض الأهداف الستة للمشروع

(التجدد الحضاري والوحدة العربية والديمقراطية والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني)، وتشاء الظروف أن تهبّ رياح التغيير على الوطن العربي بعد أقل من عام على إطلاق المشروع الذي يقدم بدون شك نموذجاً مدروساً لدليل عمل قوى التغيير في هذا الوطن.

وقد انتهى التقرير بالمشهد الثوري الجديد وتداعياته على أوضاع النظام العربي، مبيناً من خلال الخبرة التاريخية العالمية صعوبة امتداد المشهد ليشمل كل الأقطار العربية في الوقت نفسه وبالدرجة ذاتها، ومؤكداً ما أثبتته التطورات الثورية الأخيرة في النظام العربي من وجود قاعدة شعبية قوية لهذا النظام، ومشيراً مع ذلك إلى الارتباك الذي سببته هذه التطورات في العمل العربي المشترك، فألغيت قمة ٢٠١١، وكان هذا بديهياً لأن قمة بغداد كانت سوف تجد نفسها ـ عكس كل القمم السابقة عليها ـ مضطرة إلى الاهتمام بقضايا تمس صميم الشؤون الداخلية العربية، كما علقت مشاركة ليبيا في اجتماعات الجامعة العربية بسبب العنف المفرط الذي استخدمه النظام الليبي ضد أنصار التغيير.

غير أن خطورة المنعطف الراهن الذي يمر به النظام العربي تحمل في طياتها فرصاً حقيقية لانتقاله من حالة التفكك والعجز التي عاناها عقوداً طويلة إلى آفاق جديدة للتطور والفاعلية على أساس أن انتشار الديمقراطية في الوطن العربي يمثل بداية حقيقية لبناء قوة ذاتية عربية تؤثر في معادلات إقليمية ودولية كثيرة، على رأسها الصراع مع إسرائيل، وأن القاعدة الشعبية للنظام قد أثبتت وجودها بل وقوتها، وأن عودة الدور المصري الفاعل إلى النظام العربي سوف تمثل إضافة حقيقية إلى مستقبل النظام.

ـ ٤ ـ

الجزء الرابع من التقرير توقف ملياً أمام ثورة **الديمقراطية في الوطن العربي**، فبدأ بتحليل بيئة الثورات والحركات الاحتجاجية العربية، مميّزاً في إطارها بين العوامل الممهدة للثورة والمتراكمة عبر الزمن مثل الاستبداد وتأبيد السلطة، بل وتوريثها واستشراء الفساد وضعف مستوى التنمية، وبين العوامل المعجلة بالثورة أو المشعلة لها مثل انتحار محمد البوعزيزي في تونس أو قتل خالد سعيد في مصر. ثم انتقل إلى بيان خصائص تلك الثورات والحركات فأجملها في عشر سمات هي: العفوية، وعدم وجود قيادة موحدة توجهها، والسلمية، ما خلا

الحالة الليبية بحكم استخدام القذافي ترسانته العسكرية في مواجهة المتظاهرين، وإنكار النظم أي تشابه بين احتجاجات الدول الأخرى واحتجاجاتها الشعبية، وبالتالي تكرار الأخطاء نفسها في محاولة لاستعادة السيطرة على الموقف، وسعي تلك النظم إلى تحريك مخاوف الداخل والخارج من أي تغيير محتمل ومزجها في التعامل مع الاحتجاجات بين حزمة من الوسائل المادية والأمنية والسياسية والقانونية، وظهور الطبقة الوسطى مجدداً على ساحة الأحداث وقيادتها عملية التغيير بعدما ساد الظن باندثارها، وبروز المؤسسة العسكرية بوصفها حامية للتغيير في دول كتونس ومصر، ومانعة له في دول كاليمن وليبيا وسورية والبحرين، مع العلم بوجود انقسامات داخل الجيشين اليمني والليبي، وحيوية دور الإعلام والفضائيات في الحشد والتعبئة، والأهم في توجيه الأحداث، وتبادل الخبرات، ليس فقط على مستوى الشعوب ولكن أيضاً على مستوى النظم، وأخيراً تضاؤل الدور الخارجي في تحريك الأحداث، باستثناء سورية لأسباب ترتبط بسياستها في مواجهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

استعرض بعد ذلك الجزء الرابع من التقرير المسارين المختلفين لثورتي تونس ومصر، سواء من حيث الترتيبات الخاصة بإدارة الدولة أو من حيث التمهيد لإقامة حياة ديمقراطية سليمة، وأوضح في هذا السياق أن العامل الرئيس الذي تحكّم في اختلاف المسار والترتيبات هو إعمال نص الدستور التونسي في ما يخص انتقال السلطة وتعطيله في المقابل في الحالة المصرية كأثر لاستلام الجيش السلطة وتنحية مبارك.

ثم تناول الجزء المشار إليه المواقف العربية الرسمية من الثورات والاحتجاجات الشعبية وكيف تميزت بدرجة عالية من التحفظ وربما الدعم للنظم الحاكمة في مواجهة مطالب التغيير لأسباب مفهومة، والمواقف الإسرائيلية التي تراوحت ما بين الحياد النسبي مع تونس واليمن إلى دعم النظام في مصر، إلى تأييد المتظاهرين في سورية، والمواقف الدولية التي سرعان ما استوعبت المفاجأة التي فجرتها الثورة التونسية وحاولت التعاطي بشكل مختلف مع الثورة المصرية وبشكل أوضح مع الثورة الليبية ـ الوحيدة التي اجتذبت التدخل العسكري الأجنبي تحت مظلة الأمم المتحدة ـ مع ملاحظة أن المصالح حتّمت الاستنفار الغربي دعماً للحراك الشعبي في سورية، فيما حالت تلك المصالح دون اتخاذ دول كروسيا والصين مواقف متماسكة من الثورات العربية المختلفة.

وختم هذا الجزء بمحاولة استشراف التحديات التي تواجه عملية تأسيس نظم ديمقراطية مستدامة في الدول العربية، وتلك هي تنامي دور المؤسسة العسكرية، ومحاولة فلول النظام السابق والثورة المضادة الالتفاف حول مكاسب الثورات العربية، وغياب الوعي السياسي والثقافة الديمقراطية، وتحدي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد حضور التيارات الدينية المتشددة، هذا فضلاً عن التأثير السلبي للمتغيرات الخارجية.

ـ ٥ ـ

وتعرض الجزء الخامس من التقرير لـ **أبرز ملامح تطور المشهد الفلسطيني** في عام ٢٠١٠/ ٢٠١١ وبلور تلك الملامح في أربعة محاور أساسية: **المحور الأول** حدد الإطار الداخلي للمشهد الفلسطيني مبيناً أنه حتى تاريخ الإعلان عن توقيع اتفاقية المصالحة الفلسطينية كان الوضع يمثل امتداداً لسابقه في العام الماضي، من حيث وجود رؤيتين سياسيتين مختلفتين تتحكم كلٌ منهما برقعة جغرافية محددة، وبالتالي استمرار تعطل مختلف الانتخابات على الصعد البلدية والتشريعية والرئاسية. وفي هذا السياق جرت الإشارة إلى قضايا المفاوضات المباشرة والشراكة الأمنية والورقة المصرية والاغتيالات والقيود على الحريات المدنية والسياسية بوصفها قضايا ساهمت في تأجيج الخلاف بين حركتي فتح وحماس. كما تم تسليط الضوء على المشهد على الساحتين الفلسطينيتين: في غزة بالمضي قدماً في اتجاه نموذج التشدد الديني والتحايل على ظروف الحصار باستحداث ما سمي باقتصاد الأنفاق، وفي الضفة الغربية بتعمق أزمة عدم الثقة بين حركة فتح ورئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض، مع اضطرار السلطة الوطنية للتعامل معه بوصفه وجهاً دولياً مقبولاً، وإلغاء الانتخابات المحلية والبلدية بسبب عدم جاهزية فتح لدخول المعترك الانتخابي.

المحور الثاني من محاور الجزء الخامس من التقرير تناول التفاعلات الإسرائيلية ـ الفلسطينية وجوهرها تحول المجتمع الإسرائيلي أكثر فأكثر في اتجاه اليمين، وانعكاس ذلك على المنظومة القانونية الإسرائيلية، كما تمثلت في إصدار قوانين النكبة والجنسية والجمعيات وحظر التحريض وتنظيم سوق العمل، وجميعها يهدف إلى كسر إرادة المقاومة الفلسطينية وتأكيد يهودية الدولة، وذلك فيما تتواصل سياسة الاستيطان والتوسع على حساب الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

المحور الثالث حاول أن يرسم صورة للإطار العربي للمشهد الفلسطيني من حيث دور لجنة المتابعة العربية في التعاطي مع ملف التسوية وما طرأ على هذا الملف من تغير في أعقاب اندلاع الثورات العربية، وموقف النظام العربي من المصالحة الفلسطينية مع تركيز خاص على الدور المصري كون مصر هي التي أعدت الورقة التي طُرِحت كأساس لتلك المصالحة، والموقف من قضيتي القدس والحصار على غزة، وهو ما لم يتجاوز انعقاد قمة سرت العادية تحت شعار «دعم صمود القدس» والتلويح باحتمال سحب المبادرة العربية في أعقاب العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية.

واختصّ **المحور الرابع** برسم صورة للإطار الدولي للمشهد الفلسطيني بلفت الانتباه إلى تراجع الإدارة الأمريكية عن مساعيها لتجميد الاستيطان، واتجاه الاتحاد الأوروبي إلى تبني مشروع سلام فياض بإقامة دولة الأمر الواقع، ونزوع دول أمريكا اللاتينية إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، فضلاً عن تنامي تأييد الرأي العام الدولي للطرف الفلسطيني وانحسار تعاطفه مع الطرف الإسرائيلي.

ـ ٦ ـ

وعالج الجزء السادس من التقرير **تطورات الوضع اللبناني** خلال العام المنصرم، وفي هذا السياق تم تحليل التفاعلات اللبنانية الداخلية التي تمحورت حول قضية المحكمة الدولية في ضوء التسريبات عن قرب إصدار المحكمة قرارها الظني وتوجيه الاتهام باغتيال الرئيس رفيق الحريري إلى بعض عناصر من حزب الله. ففي مواجهة هذا التطور تبلور موقف حزب الله على النحو التالي: التشكيك في نزاهة المحكمة وصدقيتها والعمل على إلغائها أو إجهاض مفاعيلها، ودعوة الحكومة اللبنانية إلى وقف التعامل معها، وفي الوقت نفسه تقديم أدلة وقرائن موثقة تفيد تورط إسرائيل في ارتكاب جريمة الاغتيال. أما موقف فريق الرابع عشر من آذار، فلقد تبلور على النحو التالي: التمسك بالمحكمة كمدخل إلى تحقيق العدالة ثم الاستقرار، وعدم قدرة أية جهة كانت على وقف مسار المحكمة، وأولوية صدور القرار الاتهامي على بحث ملف شهود الزور. وأدى عدم التوصل إلى تسوية بخصوص هذه القضية إلى إنتاج خطاب مذهبي متوتر بات يهدد مستقبل لبنان نفسه.

ثم انتقل هذا الجزء إلى استعراض الجهود الإقليمية الرامية إلى احتواء الأزمة

اللبنانية، ومن قبيلها الجهود السعودية ـ السورية، والتركية ـ القطرية، والمبادرات ذات الصلة بتشكيل مجموعة عمل سعودية ـ مصرية ـ إيرانية، وما شابه.

إلا أن تلك الجهود والمبادرات فشلت في حلحلة الأزمة اللبنانية التي تتشابك فيها مصالح أطراف محلية وإقليمية ودولية وصراعاتها، ظاهرها المحكمة الدولية، وباطنها مختلف أزمات المنطقة (الملف النووي الإيراني، القضيتان العراقية والفلسطينية.. الخ)؛ هذا فضلاً عن الدور التخريبي الذي لعبته الإدارة الأمريكية لمنع إنجاح تلك الجهود والمبادرات.

وعندما تطرّق الجزء السادس من التقرير إلى احتمالات الحرب الإسرائيلية على لبنان، انتهى إلى استبعادها لجملة أسباب، أبرزها توازن الرعب الناجم عن حيازة حزب الله لشبكة صاروخية متطورة بما فيها الصواريخ المضادة للطائرات، وعدم رغبة إسرائيل بالتالي في التورط بحرب مع حزب الله ريثما تستكمل منظومتها الدفاعية، فضلاً عن عدم وجود مصلحة، لا لإيران، ولا لسورية، في اندلاع مثل هذه الحرب، سواء لجهة انهماك إيران في برنامجها النووي أو لجهة انشغال سورية بتطوراتها الداخلية.

وختم هذا الجزء بتبيان المصاعب المالية والسياسية والأمنية التي تتهدد لبنان بفعل الاستقطاب الحاصل على خلفية قضية المحكمة الدولية، وحاول استشراف مستقبل لبنان من خلال رصد عدة مؤشرات، هي قرب صدور القرار الظني متضمناً توجيه الاتهام إلى عناصر من حزب الله، واختلاف ردة فعل الحزب تبعاً لشكل الحكومة القائمة، وما إذا كانت تتبنى رفضه للمحكمة أم كانت حكومة تصريف الأعمال برئاسة سعد الحريري، ومحاولة قوى الرابع عشر من آذار الضغط على حزب الله عبر تصعيد الاحتجاجات الشعبية؛ وهي مؤشرات تضع الدولة ومؤسساتها على المحكّ.

ـ ٧ ـ

واختص الجزء السابع من التقرير بـ **القضية العراقية**، معتبراً أن انسحاب القوات الأمريكية من العراق تحت جنح الظلام المحور الرئيسي للتحليل كونه يشهد على قدرة المقاومة العراقية بالتعاون مع أبناء الشعب العراقي الباسل على إرغام أكبر قوة في العالم على الهروب بعد تكبدها خسائر بشرية فادحة وفقدانها أهم مرتكزاتها الاقتصادية. وفي هذا السياق لوحظ أن بداية هذا الانسحاب تعود

إلى أواخر صيف ٢٠٠٧ بالبدء في نقل أطنان من وثائق الجيش الأمريكي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأن الانسحاب الأمريكي لم يتم وقد أكملت الولايات المتحدة «مهمتها» في العراق، بل أرغمتها خسائرها على الانسحاب، وأن ثمة تطوراً لحق بالخطاب الإعلامي الأمريكي حدا به إلى التواضع والانتقال من الحديث عن صنع تجربة ديمقراطية رائدة في العراق إلى الحديث عن وجوب الخروج من العراق وتوقيع الاتفاقية الأمنية ذات الصلة، وأن انتكاسة المشروع الأمريكي ألقت بظلالها على التعثر في تشكيل الحكومة العراقية، وأن إسرائيل اعتبرت هذا الانسحاب بمثابة تسخين جديد للجبهة الشرقية بعدما كان الظن أنه تم تحييدها إلى الأبد.

انطلاقاً من هذه الركيزة الأساسية للتحليل مضى الجزء السابع من التقرير في متابعة تطور الانتخابات التشريعية العراقية من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠ وما تخلل هذه السنوات الخمس من حكم المالكي من اعتقالات وفساد مالي وإداري، وصولاً إلى فقدان المالكي شعبيته في عام ٢٠١٠ والتحايل على هذه النتيجة بمجموعة من المناورات السياسية لتمكينه من سحب البساط من تحت أقدام علاوي الفائز الأول في الانتخابات. لكن في كل الأحوال فإن الحصاد المر للعملية السياسية العراقية هو الذي أطلق مظاهرات السابع من آذار/ مارس ٢٠١١ تحت شعار «تظاهرات يوم الندم» للإعراب عن ندم العراقيين على مشاركتهم في مسرحية الانتخابات التشريعية.

بعد ذلك تناول الجزء السابع من التقرير نقطتين على جانب كبير من الأهمية:

إحداهما النقطة الخاصة بالمعتقلين في العراق الذين تجاوز عددهم في السجون العراقية مليوناً ونصف المليون عراقي منذ عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠١٠ توزعوا على مختلف شرائح المجتمع العراقي وأعماره، وتعرضوا كافتهم لأبشع أنواع التعذيب الوحشي الذي لم ينجح في أن ينال من عزائمهم وتصميمهم على المقاومة حتى تمام الجلاء.

والنقطة **الأخرى** هي النازحون والمهجرون، وهم العراقيون الذين أجبروا على مغادرة العراق بحكم استهداف تخصّصاتهم النوعية، بواسطة قوات الاحتلال وعناصر الموساد، بالتصفية الجسدية وأعمال الخطف والترويع، أو هم الذين اضطروا إلى النزوح من مكان إلى آخر داخل العراق بفعل عمليات الاعتقال

العشوائي وما لحقها من تعذيب وقتل وتمثيل بالجثث. وهنا يُلْفَت الانتباه إلى دور البنية الاجتماعية العراقية في احتضان هؤلاء النازحين واستضافتهم، تأكيداً للُحْمَة بين أبناء الوطن الواحد، وأن كل سياسات تفتيت المجتمع وتدميره لم تفلح في النيل من تماسك مكوّناته وتعاضدها.

ـ ٨ ـ

وتوقف الجزء الثامن من التقرير الخاص بـ **اليمن** عند ثلاث أزمات رئيسة عصفت بهذا القطر العربي قبل أن يُلْهِب نجاح الثورتين التونسية والمصرية حماسة جموع المتظاهرين، ويؤدي إلى التوحد من وراء هدف إسقاط النظام اليمني الحاكم.

الأزمة **الأولى** هي أزمة «صعدة» التي هدأت على مدار عام ٢٠١٠ بفعل جهود الوساطة القطرية. وعلى الرغم من أن توقف حرب صعدة قد عصم دماء اليمنيين بعد سقوط ثلاثة آلاف قتيل وأربعة عشر ألف جريح، كما أوقف الخسائر المادية التي قُدِرت بنحو ثلاثة مليارات دولار، فضلاً عن تجميد العديد من الآثار السلبية الأخرى ذات المحتوى السياسي والاجتماعي والأمني، إلا أنه من دون معالجة الأسباب المركبة التي أدت إلى اندلاع الجولات المختلفة من حرب صعدة، يظل التوقف بمثابة تسكين ليس ثمة ما يضمن عدم تعرضه للتهديد في المستقبل.

الأزمة **الثانية** هي أزمة الوحدة اليمنية التي نتجت من كون هذه الوحدة لم تقم بين شطرين ديمقراطيين، بل جاءت بين حكمين شموليين، الأمر الذي أدى إلى تعرض النهج الديمقراطي لامتحان عسير في أعقاب الوحدة. وعلى خلفية تلك الأزمة تعددت فعاليات الحراك الجنوبي في عام ٢٠١٠ وبلغت ثلاثمئة فعالية، علماً أن هذا الحراك قد نشأ من رحم الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية عام ٢٠٠٧.

أما الأزمة **الثالثة** والأخيرة فهي أزمة نشاط تنظيم القاعدة الذي تنامى في عام ٢٠١٠، كما يؤشر إلى ذلك بالعديد من النماذج التي يتضمنها هذا الجزء من التقرير، هذا مع أهمية التأكيد أن النظام اليمني غالباً ما تعمّد المبالغة في التهويل من خطر القاعدة تحقيقاً لهدفين: **الأول** هو كسب الدعم الغربي له، و**الثاني** هو صرف الانتباه عن الاستحقاقات الداخلية اليمنية.

ـ ٩ ـ

تناول الجزء التاسع من التقرير عدداً من الموضوعات المهمة في **السودان**، التي تمثلت في **انتخابات ٢٠١٠ ونتائجها، وانفصال الجنوب عن الشمال، وأزمة دارفور، ومتطلبات التغيّر في الشمال.**

بدأ التقرير بالإشارة إلى الإحصاء السكاني الذي جرى عام ٢٠٠٨ ولم تعلن نتائجه إلا بعد عام كامل، وقد أظهر أن عدد الجنوبيين، سواء في ولايات الجنوب أو الشمال، هو أقل من تسعة ملايين نسمة، بينما إجمالي عدد السكان زاد، وفقاً للاستفتاء، على تسعة وثلاثين مليوناً. وقد اعترض الجنوبيون على هذه النتائج على أساس أنهم لا يقلّون في تقديرهم عن خمسة عشر مليوناً، وخاصة أن نتائج الإحصاء تنعكس على عدد الدوائر الانتخابية المخصّصة لكل إقليم، وكحلّ وسط اتفق على زيادة عدد الدوائر في الجنوب بحوالى ٤٠ دائرة إضافية.

وفي انتخابات ٢٠١٠ أشار التقرير إلى مقاطعة هذه الانتخابات من قبل حزب الأمة والحزب الشيوعي السوداني، بل وإلى مقاطعة الحركة الشعبية الانتخابات الرئاسية في الشمال، وإن شاركت في الانتخابات التشريعية في الجنوب. وقد أفضت الانتخابات إلى فوز الرئيس عمر البشير بالرئاسة، فيما فاز سيلفا كير ميارديت بمنصب رئيس حكومة الجنوب، وعقب إعلان النتائج اتهم شريكا اتفاقية السلام كل منهما الآخر بالتلاعب في نتائج الانتخابات.

وفي ما يتعلق بالانفصال أشار التقرير إلى الإخفاق في جعل وحدة السودان خياراً جاذباً للجنوبيين لعوامل أرجعها التقرير إلى مقتل جون قرنق زعيم الحركة الشعبية الذي كان يريد الوحدة بشروطه، ولم يكن خلفه حريصاً على وحدة السودان مثله، وتعثر جهود إعادة البناء والتنمية في الجنوب لعدم وفاء المانحين بتعهداتهم المالية، وتفجّر أزمة دارفور وتصعيدها وتدويلها، مما أدى إلى تحويل الأرصدة المخصّصة لإعادة بناء الجنوب إلى العمليات في دارفور.

وفي ضوء ما سبق، تصاعد التوتر بين شريكي عملية السلام حول عدد من الموضوعات، منها خرق اتفاق السلام، وترسيم الحدود، والخلاف حول منطقة أبيي، وعائدات النفط، وقوانين الانتخابات والاستفتاء. وقد كان الخلاف حول أبيي والاستفتاء هما الأخطر. ورغم أن النزاع حول أبيي أحيل إلى التحكيم الدولي، فقد وقع خلاف حول تفسير الحكم الذي صدر في هذا الصدد، كما وقع خلاف بشأن الاستفتاء حول النسبة التي يمكن أن يُقبل بها الانفصال إذا

حققها أنصاره، وكان الشمال يريدها بأغلبية الثلثين، فيما كانت الحركة الشعبية ترى أن الأغلبية البسيطة تكفي، واتفق في النهاية على الأخذ بالأغلبية البسيطة بشرط مشاركة ٦٠ بالمئة على الأقل ممن لهم حق التصويت.

وقد خلقت الخلافات السابقة الانطباع بأن الانفصال أصبح قدراً محتوماً، وهو ما حدث بالفعل. وقد أشار التقرير إلى العواقب الاقتصادية والسياسية والنفسية الناتجة من الانفصال، فأكثر من ٧٠ بالمئة من إنتاج النفط يأتي من الجنوب، وما زالت هناك خلافات حدودية بين الشمال والجنوب، والموقف من الجنوبيين الذين يعيشون في الشمال ويعملون فيه، إذ إن موقف الشمال هو تجريدهم من الجنسية وإخراجهم من وظائفهم، وهذا الأمر سوف يحدث عجزاً في الأيدي العاملة في الشمال، ويلقي بأعباء اقتصادية جسيمة على دولة الجنوب.

وبصفة عامة، تواجه الدولتان الجديدتان تحديات جساماً لن تحلّها تصريحات الرئيس السوداني بتأكيد الهوية الإسلامية للشمال، وتطبيق الشريعة بدون مساومة، فالسودان سيبقى دولة متعددة الأعراق والثقافات، وبحاجة دائماً إلى نهج ديمقراطي تعدّدي يستوعب التنوّع القائم، حتى لا يؤدي ذلك إلى مزيد من الصراع. ويواجه النظام في الشمال خيارين: إما الإصلاح، وإما انتظار مصير الأنظمة العربية الأخرى التي انهارت. وفي ما يتعلق بأزمة دارفور، رصد التقرير استمرارها وبعدها عن الحل، رغم تكثيف جهود الوساطة القطرية. كما كشفت الحكومة في الصيف الماضي عن استراتيجيا جديدة مدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي لاتخاذ خطوات أحادية الجانب من أجل إعادة السلام إلى دارفور بعيداً عن منبر الدوحة، مثل إجراء حوار داخلي بين مكوّنات مجتمع دارفور، واتخاذ إجراءات لضبط الأمن، وتشجيع عودة النازحين إلى قراهم، وإجراء استفتاء حول وحدة إقليم دارفور أو إبقائه مقسماً إلى ولايات، وتعيين نائب لرئيس الجمهورية من دارفور. ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه الخطوات الأحادية ستحقق النتائج المرجوة منها. وعموماً فإن أزمة دارفور ما زالت مرشحة للاستمرار في ظل الظروف الحالية.

ـ ١٠ ـ

تناول التقرير في الجزء العاشر **قضية الصومال**، فقد كرّست تطورات الصراع الصومالي في عام ٢٠١٠ الاتجاه الدولي والإقليمي نحو التعامل مع الصراع الصومالي بوصفه حالة من حالات ما يعرف بـ «الحرب على الإرهاب»، وليس مجرد صراع داخلي على السلطة بين حكومة شرعية ومعارضيها. وجاء

ذلك، على وجه التحديد مع العملية الإرهابية التي نفذتها حركة الشباب المجاهدين في العاصمة الأوغندية، كمبالا، في ١١ تموز/يوليو من العام المذكور، وقُتل فيها حوالى ٧٠ فرداً، وأصيب فيها عشرات آخرون.

لقد كانت لتلك العملية تداعيات خطيرة واسعة، إذ كانت الأولى من نوعها التي تنقل فيها حركة الشباب نشاطها إلى الخارج، لاستهداف قوى خارجية تعتبرها خصوماً لها، كما ترافق ذلك مع تحولات كمية ونوعية في نمط إدارة الصراع الداخلي من جانب الحركة ضد السلطة الانتقالية وحلفائها، تمثلت في التوسع في تطبيق ما يعرف بـ «نموذج القاعدة» في الصراع المسلح، القائم على التوسع في تنفيذ التفجيرات المفخخة المتزامنة والاغتيالات، والرفض القاطع لخيار التسوية السلمية، مع الازدياد التدريجي في أعداد المقاتلين الأجانب المتعاونين مع الحركة.

وكان من شأن هذا الوضع أن نشأت حالة جمود شامل في المسألة الصومالية، ولا سيما على صعيد التسوية السلمية للصراع، بعدما انعدمت فرص التفاوض تماماً في ظل التباعد الحاد في المواقف. ورغم ما أفضى إليه ذلك من استمرار الصراع المسلح بكثافة عالية، إلا أن هذا الصراع ظل يراوح مكانه، حيث لم يفلح أي من أطرافه في حسمه عسكرياً.

وكذلك، لم يشهد العام أية جهود جادة على صعيد تحريك عملية التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال، بعدما واصلت جماعات المعارضة رفضها القاطع لأية أفكار أو مبادرات للمصالحة الوطنية، كما أن المجتمع الدولي ذاته نفض يديه تماماً من هذه العملية، بعدما بات يتعامل مع حركة الشباب باعتبارها حركة إرهابية لا مجال للتفاوض معها أو إشراكها في العملية السياسية.

وفي الوقت نفسه، افتقرت أطراف الصراع إلى التجانس الداخلي، حيث عانت السلطة الانتقالية ـ التي تعتبر الركيزة الرئيسة لإنهاء الصراع وإعادة إعمار البلاد ـ صراعات سياسية حادة بين أطرافها كافة. وهو ما أثار تساؤلات جادة عن إمكانية التعويل على هذه السلطة لانتشال البلاد من أزماتها المتعددة.

كما عانت جماعتا المعارضة الرئيستان، الحزب الإسلامي وحركة الشباب المجاهدين، بدورهما خلافات عنيفة، حيث تقلبت علاقاتهما ما بين الاندماج الكلي والتنسيق العملياتي ضد السلطة الانتقالية والاقتتال من أجل السيطرة على

مناطق النفوذ في المناطق الجنوبية والوسطى. وشكلت ظاهرة الافتقار إلى التجانس الداخلي امتداداً لخاصية مزمنة في هذا الصراع، من حيث تعدد مستوياته، ما بين صراعات بينية بين أطراف رئيسة معينة، وصراعات فرعية داخل كل طرف منها.

ـ ١١ ـ

بدأ التقرير في الجزء الحادي عشر بمقدمة عن **الأزمة المالية والعالمية الاقتصادية**، انتقل منها إلى البحث في أداء الاقتصاد العالمي في ٢٠١٠ ما بين تقديرات المتفائلين والمتشائمين، ثم بحث في هذا السياق أداء الاقتصادات العربية عبر سبعة مؤشرات رئيسية: المؤشر **الأول** كان معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، حيث يشير إلى ما شهدته البلدان العربية من تراجع واضح في معدل نموها الحقيقي، وهو ما أوصل بعضها إلى حال من الركود. وفسر التقرير هذا التراجع بتراجع أسعار النفط ومنتجاته، في حين تباطأت معدلات النمو الحقيقي في بعض البلدان الأخرى، سواء بسبب انخفاض أسعار النفط أو التأثر بتداعيات الأزمة العالمية. لكن التقرير يشير أيضاً إلى أن بلداناً عربية أخرى حققت نمواً متوسطاً بسبب اقتصادها المتنوع، وإلى أن تقديرات ٢٠١٠ تفيد بتحسن معدلات النمو بصفة عامة.

أما المؤشر **الثاني** فهو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد، فقد أشار التقرير إلى أن متوسط نصيب المواطن العربي من هذا الناتج هو ٥,٥٥ دولار، وإن كان هذا المتوسط يخفي حقيقة التفاوت في عدد السكان، وفي الناتج المحلي الإجمالي، بين البلدان العربية من ناحية، وفي داخلها من ناحية أخرى.

وفي المؤشر **الثالث** (معدلات التضخم) يشير التقرير إلى تراجع هذا المعدل في عام ٢٠٠٩ عن طريق التدخل في السلّة السلعية والخدمية التي يتم احتساب التضخم بموجبها، بما يعطي الانطباع بسلامة السياسات المالية والاقتصادية.

تناول المؤشر **الرابع** معدلات البطالة، مشيراً إلى تفاقم أزمتها، إذ بلغ معدلها ١٤,٨ بالمئة من قوة العمل، وهو ناتج من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية التي تنتهجها البلدان العربية، وأشار التقرير إلى مفارقة وجود حوالى ١٧ مليون عاطل عن العمل في البلدان العربية، في الوقت الذي يعمل حوالى ١٤ مليون أجنبي في بلدان الخليج العربي.

وفي ما يتعلق بالمؤشر **الخامس** (حالة الموازنات العامة) أكد التقرير العلاقة بين الموازنات العامة في البلدان العربية النفطية وحركة أسعار النفط، ولذلك نجد أن البلدان الخمسة التي يوجد فيها فائض في موازناتها، هي في الأساس بلدان نفطية، فيما حققت خمسة بلدان أخرى عجزاً يقلّ عن ٥ بالمئة، وتراوح العجز بين ٥ و١٠ بالمئة في ثمانية بلدان.

وبالنسبة إلى المؤشر **السادس** (تجارة السلع والخدمات)، أشار التقرير إلى الفائض الكبير في موازين الحساب التجاري للبلدان النفطية، وإن تراجع هذا الفائض في ٢٠٠٩ كنتيجة لانخفاض أسعار النفط. كما أشار التقرير إلى وجود فائض إجمالي يزيد على المئة مليار بالنسبة إلى البلدان العربية ككل، وهو فائض يخفي علاقة التفاوت الكبير بين البلدان العربية في تجارتها الخارجية.

وأخيراً، رصد المؤشر **السابع** الديون الخارجية التي وصل إجماليها عام ٢٠٠٩ إلى ٦٦٣,٣ مليار دولار، مع تفاوت حجم هذه الديون من بلد إلى آخر . . ولاحظ التقرير أن البلدان النفطية الأكثر ثراء، باستثناء الجزائر وليبيا، تتصدر قائمة البلدان العربية المدينة، أما البلدان الأقل مديونية فهي التي تتميز بتنوّع اقتصاداتها. ويبقى التساؤل مشروعاً حول مدى الحاجة إلى القروض من البلدان العربية الثرية؟

وفي جزء ثالث تناول التقرير **مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل**، حيث صنّف البلدان العربية بحسب مستوى الفقر إلى ثلاث مجموعات: المجموعة **الأولى** تضم البلدان التي تفوق فيها مستويات الفقر ٤٠ بالمئة، وتضم سبعة بلدان، والمجموعة **الثانية** تضم البلدان التي تتراوح فيها معدلات الفقر بين ١٠ بالمئة و٢٥ بالمئة، وتضم خمسة بلدان، والمجموعة **الثالثة** تقلّ فيها نسبة الفقر عن ١٠ في المئة، وتشمل عشرة بلدان. وضمن الأهداف الإنمائية للألفية، يفترض تراجع نسبة الفقر بمعدل سنوي قدره ٢,٧ بالمئة، وهو ما أخفقت أغلب البلدان العربية في تحقيقه، بسبب سياساتها الاقتصادية والمالية المحابية للأغنياء.

وحلّل التقرير في جزء رابع **الفجوة الغذائية في البلدان العربية**، مرجعاً إياها إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية الذي أدى إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي، وكذلك إلى ارتفاع الأسعار العالمية. وربط التقرير اتساع هذه الفجوة بضعف أداء القطاع الزراعي نتيجة عجز الحكومات العربية عن حلّ مشكلاته المزمنة.

وفي جزء خامس تحدث التقرير عن **الصفة الريعية للاقتصادات العربية** التي تساهم فيها الصناعات الاستخراجية بحوالى الثلث أو أكثر، مما يجعل هذه

الاقتصادات مجرد سوق استهلاكية للسلع الأجنبية من دون نشاط إنتاجي محسوس، خاصة في المجالات التقنية الحديثة، رغم وجود بعض الصناعات التحويلية، إلا أن تعزيز دور القطاع السياحي في الاقتصاد يؤكد الصفة الريعية للاقتصادات العربية.

وفي جزء سادس، ناقش التقرير **التغيّرات المناخية وتأثيراتها المحتملة في الاقتصادات العربية**، بما في ذلك وجود عشرات الملايين من السكان في المدن الساحلية المهددة بالغرق، وازدياد تواتر فترات الجفاف، وعدم التوازن في سقوط الأمطار، مما يؤدي إلى تغيّر في أنماط الزراعة. ويتساءل التقرير، في هذا السياق، عن مدى كفاية السياسات الحكومية العربية لمواجهة هذه المخاطر؟

وينتهي التقرير في جزء سابع إلى الحديث عن **بروز ظاهرة مجتمعات المخاطر، وتصاعد الاحتجاجات نتيجة تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية**، وما رافق ذلك من تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع مؤشرات التنمية الإنسانية، وتفاقم مشكلات البطالة، واتساع ظاهرة الفساد، وزيادة حجم العشوائيات حول المدن الرئيسية، وتراجع الخدمات في الريف، وغياب سلطة القانون، وتزايد نفوذ طبقة رجال الأعمال الجدد.

ويختتم التقرير بالإشارة إلى نضج عوامل الثورة في عدد من البلدان العربية، وعلى رأسها تونس ومصر، وهو ما يفتح باب الأمل أمام الأجيال الجديدة.

مقدمـــة

ظلّ معدّو هذا التقرير ينتقلون عاماً بعد عام من إحباط إلى إحباط أشد بسبب حالة العجز المزمن والمتزايد التي مرّ بها النظام العربي عبر منعطفات كئيبة كهزيمة ١٩٦٧، والانقسام المصري ـ العربي في سبعينيات القرن الماضي، وأزمة الخليج الثانية، والغزو الأمريكي للعراق، وتداعيات ذلك كلّه وغيره على أوضاع النظام وتفاعلاته الإقليمية والعالمية. وقد يذكر القارئ الكريم أن تردّي أوضاع النظام العربي قد دفع محررَي التقرير في العام الماضي إلى اتخاذ عبارة «النهضة أو السقوط» كعنوان فرعي له إحساساً منهما بأن السيل قد بلغ الزبى، وكانت الخشية قائمة ـ بل مرجّحة ـ من أن يثابر النظام العربي على حالة التردي بما يصل بنا إلى مأزق الإعلان عن تحلّل النظام وسقوطه في تقرير هذا العام.

غير أن «رياح التغيير» هبّت مفاجئة عاتية من تونس، واكتسبت زخماً قوياً بوصولها إلى مصر، حيث نجحت القوى الثورية في البلدين في إسقاط اثنين من أعتى النظم الاستبدادية في الوطن العربي. وبعدها تحوّلت «رياح التغيير» إلى ظاهرة عربية عامة طغت على استمرار التردي في النظام العربي في بعض أبعاده، وإن كان الأمل قوياً في أن ما حدث لا بدّ وأن ينعكس إيجاباً على النظام العربي وقدرته على تحقيق أهدافه، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وإن لم تكن الصورة الفعلية بالضرورة بهذا الوضوح دائماً.

نتيجة لما سبق، اتبع في إعداد «تقرير حال الأمة ٢٠١٠ ـ ٢٠١١» النهج نفسه الذي اتبع في إعداد التقارير السابقة، مع بعض الفروق المهمة التي اقتضتها التطورات الإيجابية الأخيرة، اعتباراً من أواخر ٢٠١٠، ومطلع ٢٠١١. ذلك أن التقرير كان يقف في تغطيته عادة عند نهاية الربع الأول من العام الذي يصدر فيه، لكن تسارع الأحداث في مطلع ٢٠١١ كان من شأنه أن يجعل توقف

التقرير في تغطيتها عند نهاية آذار/مارس ٢٠١١ أمراً مبتسراً، وترتب على ذلك امتداد النطاق الزمني الذي يغطيه التقرير إلى أوائل أيار/مايو٢٠١١، بل أكثر من هذا، إن تداعيات التحولات الثورية في الأقطار العربية ـ وفي مصر بالذات ـ بدأت تؤتي ثمارها، كما في التوصل إلى المصالحة الفلسطينية في نهاية نيسان/أبريل بكل ما يعنيه ذلك من آفاق أفضل لمستقبل القضية الفلسطينية، وهو ما لم يكن ممكناً لهذا التقرير إغفال الإشارة إليها.

وينقسم التقرير إلى أحد عشر قسماً تتناول الإطار العالمي، والإطار الإقليمي (تركيا وإيران)، والنظام العربي، وثورة الديمقراطية في الوطن العربي، والصراع العربي ـ الإسرائيلي، والأوضاع في كلٍّ من: لبنان والعراق واليمن والسودان والصومال، وأخيراً أداء الاقتصادات العربية(*).

(*) بناءً على تكليف مركز دراسات الوحدة العربية، أشرف كلٌّ من أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد على إعداد هذا التقرير وتحريره. وقد قبل كلٌّ من (وفق الترتيب الهجائي): أحمد إبراهيم محمود وأحمد يوسف أحمد وأمجد خليل الجباس وساسين عساف وعبد الوهاب الأفندي ومحمد جمعة ومحمد سعد أبو عامود ومحمد محسن الظاهري ومحمد نور الدين ومنير الحمش ونيفين مسعد ووليد الزبيدي، مشكورين إعداد الأوراق الأولية التي بُني عليها التقرير، فأعدّ أحمد إبراهيم محمود الورقة الصومالية، وأحمد يوسف أحمد الورقة الخاصة بالنظام العربي، وأمجد خليل الجباس الورقة الخاصة بثورة الديمقراطية في الوطن العربي، وساسين عساف الورقة اللبنانية، وعبد الوهاب الأفندي الورقة السودانية، ومحمد جمعة الورقة الفلسطينية، ومحمد سعد أبو عامود ورقة النظام الدولي والوطن العربي، ومحمد نور الدين الورقة التركية، ومنير الحمش ورقة أداء الاقتصادات العربية، ونيفين مسعد الورقة الإيرانية، ووليد الزبيدي الورقة العراقية.

ويودّ المحرّران أن يعبّرا عن عميق امتنانهما للثقة التي أولاها مركز دراسات الوحدة العربية لهما، ويتمنيان أن يكون عملهما قد أنجز بما يتناسب وهذه الثقة الغالية، كما يودّان التعبير عن أخلص آيات الشكر لكلّ من ساهم بورقة خلفية في كتابة التقرير. غير أن ثمة شكراً خاصاً يجب توجيهه إلى الباحث المتميز الدؤوب أمجد خليل الجباس على العبء الثقيل الذي تحمّله، خاصة في المراحل النهائية لإعداد التقرير، والجهد اللافت الذي بذله في إعداد هذا التقرير في صورته النهائية، ويتمنى المحرران له دوام التقدم والعطاء، وأن يُجزى عن عمله الدقيق خير الجزاء.

وقد التزم المحرّران بعدم المساس بتوجه التحليل في أيٍّ من أوراق التقرير، وحظيت مسودة التقرير بمشورة واسعة، فعقد المركز جلسته يوم ١٦/ ٥/ ٢٠١١ لمناقشة هذه المسودة حضرها (وفق الترتيب الهجائي) كلّ من: أحمد يوسف أحمد، بشارة مرهج، حسين أبو النمل، خير الدين حسيب، ساسين عساف، عبد الحسين شعبان، عبد القادر غوقة، عصام نعمان، مارلين نصر، معن بشور، ميشيل نوفل، نجيب عيسى، نيفين مسعد، يوسف شويري. كما اضطر المحرران، بسبب ضيق الوقت، إلى استكمال موضوعات طرأ بشأنها بعض المستجدات في المرحلة النهائية لإعداد التقرير للطباعة، وهو ما يعفي معدّي الأوراق من المسؤولية الكاملة عن مضمونها، فضلاً عن أن مركز دراسات الوحدة العربية بدوره لا يتحمل المسؤولية عن الآراء الواردة في هذا التقرير.

أولاً: النظام الدولي والوطن العربي

يهدف هذا القسم من التقرير إلى رصد أهم التطورات على صعيد النظام الدولي خلال عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ وتحليلها، مع مناقشة تأثيراتها القائمة والمحتملة خلال المستقبل المنظور، في القضايا العربية الرئيسية، والأوضاع العربية بصفة عامة.

وسيعرض هذا القسم أولاً لطبيعة التغيرات في هيكل النظام الدولي وسياسات القوى الدولية تجاه الأوضاع والقضايا العربية، ويعقب ذلك عرض وتحليل لبعض القضايا والتحديات العالمية الراهنة وموقع العرب منها، وصولاً إلى الخاتمة التي تدور حول كيفية تعامل النظام العربي الرسمي مع القوى والمتغيرات الدولية الراهنة.

١ ـ التغيرات في هيكل النظام الدولي وسياسات القوى الكبرى تجاه الأوضاع والقضايا العربية

يمكن حصر أهم التغيرات في هيكل النظام الدولي على النحو التالي:

أ ـ استمرار التراجع النسبي للقوة الأمريكية ومكانتها وبروز حدود قدرتها على التأثير

استمر تراجع قوة الولايات المتحدة الأمريكية ومكانتها لعديد من الأسباب المعروفة. وقد تجلّى ذلك بوضوح على المستويين الداخلي والخارجي؛ فعلى المستوى الداخلي ازدادت حدة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية كاستمرار حالات إفلاس البنوك وارتفاع معدلات البطالة ومشكلة الرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها، وقد أدى هذا إلى تراجع شعبية الرئيس أوباما إلى أدنى مستوى لها قبل عملية اغتيال أسامة بن لادن التي زادت من شعبيته كثيراً، كما أدى إلى فقدان الديمقراطيين أغلبيتهم في مجلس النواب، وكذلك فقدانهم عدداً

من مقاعدهم في مجلس الشيوخ، وذلك في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، وهو الأمر الذي جعل الرئيس أوباما يعطى أولوية لقضايا السياسة الداخلية، ويبذل جهوداً مكثفة مع الجمهوريين من أجل تنفيذ برنامجه، خاصة في مجال الرعاية الصحية، حتى لو تطلّب ذلك تقديم بعض التنازلات في قضايا خارجية، وهو ما حدث بالفعل بالنسبة إلى الدور الأمريكي في عملية السلام والصراع العربي ـ الإسرائيلي حيث تراجع أوباما عن مواقفه التي سبق وأن أعلنها بالنسبة إلى المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، التي توقفت بسبب التعنّت الإسرائيلي والاستمرار في بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية.

وعلى المستوى الخارجي تجلّت مظاهر تراجع القوة الأمريكية في اتجاهها إلى إعادة الدفء إلى علاقتها مع روسيا الاتحادية، وتسوية جانب من الخلافات مع الصين، وتعزيز تحالفاتها التقليدية مع الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية. كما تجلت مظاهر الضعف هذه في بروز حدود قدرتها على التأثير في العديد من القضايا وأبرزها فشل استراتيجية أوباما في أفغانستان، فضلاً عن الضعف الواضح للسياسة الأمريكية في العراق ومحدودية تأثيرها، خاصة فيما يتعلق بتشكيل الحكومة العراقية. فعلى الرغم من تقدم تكتل العراقية الذي يتزعمه إياد علاوي على تكتل دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي في الانتخابات العراقية، تمّ تكليف الثاني بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة في مفارقة واضحة للتقاليد الديمقراطية، وهو ما فسّر بأنه يمثل انتصاراً للنفوذ الإيراني في العراق وتقاطعاً مع المصالح الأمريكية والإيرانية فيه.

ولقد اعترفت الإدارة الأمريكية بمحدودية قدرتها في العديد من المناسبات، حيث رأت أنها لا تستطيع مواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي من دون تعاون ومشاركة القوى الدولية الأخرى. وتساعد دراسة وثيقة «استراتيجية الأمن القومي» التي أعلنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في السابع والعشرين من أيار/ مايو ٢٠١٠ على التعرف على الخطوط العامة لحركة السياسة الخارجية الأمريكية وتداعياتها على المنطقة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوثيقة يلزم كل رئيس أمريكي بإصدارها بمقتضى قانون صدر عام ١٩٨٦ لتحديد موقفه من التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة، وسياساته للتعامل معها. وهذه الوثيقة هي أول وثيقة أمنية تصدر في عهد أوباما، وقد ربطت بين حالة الاقتصاد الأمريكي الداخلية ومواقف الولايات المتحدة الخارجية، كما ركّزت على الدبلوماسية والجوانب التنموية والاقتصادية المقرونة بالقوة العسكرية لتعزيز وضع

الولايات المتحدة في العالم. ويمكن القول بأن تصور إدارة أوباما لإدارة الأزمة الأمريكية يقوم على الأسس التالية:

ـ الحفاظ على التفوق العسكري الأمريكي لمواجهة التهديدات المتعددة من دول وكيانات أخرى.

ـ تبنّي نهج متعدد الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية العديدة، وذلك من خلال توسيع الشراكات الدولية بحيث لا تقتصر على حلفائها التقليديين، بل تسعى إلى مشاركة القوى الصاعدة كالصين والهند وغيرها في تحمّل الأعباء الدولية.

ـ استمرار العمل على تفكيك تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية وإلحاق الهزيمة بها، وذلك من خلال حرمان عناصرها من الملاذ الآمن، وتعزيز قوة الشركاء الذين يتعرضون لخطرها، وتأمين الداخل الأمريكي، ومتابعة إقرار العدالة من خلال القضاء.

ـ اللجوء إلى القوة في حالة الضرورة بعد استنفاد الخيارات الأخرى، مع السعي إلى الحصول على دعم دولي قوى بالعمل مع منظمات ومؤسسات دولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن وحلف شمال الأطلنطي.

ـ التركيز على تعزيز التعاون مع المجموعات الاقتصادية الكبرى مثل مجموعة العشرين التي تعتبرها الاستراتيجية الأمريكية المنبر الأساس للتعاون الدولي.

ـ تحديد نقاط القوة والضعف في المؤسسات الدولية، والعمل على تقويتها من خلال العمل الجماعي الذي يخدم المصالح المشتركة.

ـ تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان ونشر السلام بما يحقق المصالح الأمريكية من خلال دعم برامج الصحة العالمية والأمن الغذائي، والاستجابة للأزمات الإنسانية.

يتّضح ممّا سبق أن أوباما، وإن ركّز على عنصر القوة الأمريكية الرئيسي وهو القوة العسكرية، إلا أنه قد وضع بعض القيود على استخدامه، فهو يأتي بعد استنفاد الخيارات الأخرى، وبعد الحصول على دعم دولي قوي، وذلك بخلاف ما جاء في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي السابقة في عهد جورج بوش الابن، التي قامت على أساس «الحرب الاستباقية»، كما أن أوباما يركز بوضوح على الأساليب المرنة في إدارة الأزمات كتوسيع الشراكات الدولية والتعاون الدولي وتقوية المنظمات الدولية وغيرها، إلا أن تحليل المسكوت عنه في

نص استراتيجية أوباما يفصح عن اتجاه واضح إلى تصدير بعض جوانب أزماتها إلى الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى وتحميلها بعض أعبائها، مستفيدة في ذلك من ظاهرة الاعتماد المتبادل التي تتسم بها حركة التفاعلات الدولية في العالم المعاصر بتعقيداتها وتداخلاتها المختلفة والتي تشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والتقنية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

والواقع أن تفعيل الإدارة الأمريكية استراتيجيتها في إدارة الأزمات التي تواجهها وفقاً لهذه الأسس كان واضحاً خلال الفترة محل الدراسة، وكانت له آثاره في الأوضاع في المنطقة العربية والقضايا العربية. وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى ما يلي:

ـ عدم قدرة الإدارة الأمريكية على إقناع إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية باستئناف المفاوضات، حيث كانت هذه الإدارة تعمل على استئناف المفاوضات في ظل تجميد الاستيطان الذي لم تقبل به إسرائيل، فيما لم تقبل السلطة الفلسطينية العودة إلى التفاوض مع استمرار الاستيطان، ووصول الجانب العربي والفلسطيني من ثم إلى عدم جدوى هذه المفاوضات في ظل الموقف الإسرائيلي المتعنّت المدعوم أمريكياً، الذي تبلور بشكل واضح في الفيتو الأمريكي على مشروع القرار العربي في مجلس الأمن الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي.

ـ امتد هذا الأثر إلى طرح خيار التسوية السلمية على المحك، بمعنى التساؤل عن جدواه، خاصة وأنه مُنح ما يزيد على عقدين من الزمان ولم يحقق شيئاً، وهو الأمر الذي أضعف تأثير «دول الاعتدال العربية» وحججها ومنطقها، بل كان له أثره السلبي في شرعية هذه النظم داخلياً، مقابل ازدياد قوة القوى الأخرى المشككة في خيار التسوية السلمية وتأثيرها.

ـ حاولت الإدارة الأمريكية التعبير عن القدرة الأمريكية على التأثير في قضايا عربية أقل حدّة، مثل قضية الاستفتاء على حق تقرير مصير جنوب السودان، حيث أولت اهتماماً واضحاً بهذه القضية، وقدمت دعمها اللامحدود لخيار انفصال جنوب السودان، وذلك رغم المخاطر التي يمكن أن تنتج من هذا الانفصال، التي حذّرت منها الدول الأفريقية والعربية. وقد ظهرت هذه الآثار السلبية سريعاً، ومنها تهديد بعض القوى السودانية في دارفور باللجوء إلى الخيار ذاته، وإعلان رئيس وزراء كردستان العراق مسعود برزاني إمكانية إجراء استفتاء على مصير الإقليم.

ـ أدى الموقف الأمريكي المنحاز إلى إسرائيل، ومحدودية القدرة الأمريكية

على التأثير فيها إلى توجه السياسة الأمريكية إلى ممارسة الضغوط على الطرف الأضعف في المعادلة، وهو الطرف العربي بصفة عامة، والفلسطيني بصفة خاصة، الأمر الذي أدّى إلى مزيد من الارتباك وتعقّد الأوضاع في المنطقة، وهو ما بدا واضحاً في لبنان، وما طُرح بشأن القرار الظني للمحكمة الدولية الخاصة باغتيال رفيق الحريري من اتجاه لتوجيه اتهام إلى بعض عناصر من حزب الله بالضلوع في هذه الجريمة، وهو ما أدّى إلى مبادرة حزب الله وحلفائه بالانسحاب من حكومة سعد الحريري وإسقاطها، والبدء في تشكيل حكومة جديدة، كما أدى هذا إلى ازدياد حدّة الاستقطاب السياسي في لبنان، وتهديد الأمن والسلم الأهلي في هذا البلد.

ـ أفضى هذا الضعف الأمريكي إلى ازدياد قوة بعض القوى الإقليمية وتأثيرها في سياق التفاعلات بالمنطقة، في ظل حالة من الضعف العربي غير المسبوق، وهو ما كانت له آثاره في توجيه مسار التفاعلات بالمنطقة باتجاه قد لا يتلاقى بالضرورة مع المصالح العربية والأمن القومي العربي، وازدياد حدّة الاستقطاب العربي بين ما يطلق عليه تيار الاعتدال وتيار الممانعة.

ـ أدّت حالة الضعف الأمريكي إلى حدوث ارتباك في التعامل مع ما شهدته الدول العربية من أحداث منذ إحراق الشاب التونسي بوعزيزي نفسه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. فقد أيدت الإدارة الأمريكية الثورة التونسية بشكل واضح ومباشر، في حين اتسم موقفها بالتذبذب تجاه ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في مصر، قبل أن تميل إلى تأييدها بشكل واضح بعدما تأكد رجحان كفة الثوار في مواجهة نظام مبارك، مشيدة بالدور الذي قامت به القوات المسلحة المصرية في التعامل مع أحداث الثورة، ومؤكّدة ضرورة التزام أي حكومة مصرية جديدة بالاتفاقيات الدولية التي وقّعت عليها مصر من قبل، في إشارة إلى معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية. أمّا بالنسبة إلى اليمن والأردن وسلطنة عُمان والمغرب والجزائر فقد طالبت النظم السياسية بضبط النفس وعدم استخدام العنف لقمع المظاهرات، ورحّبت بإلغاء حالة الطوارئ في الجزائر، في حين أيّدت دعوة ولي عهد البحرين إلى الحوار مع المعارضة، ورفضت الشروط المسبقة التي وضعتها بعض قوى المعارضة البحرينية لبدء الحوار. وفيما يتعلق بليبيا فقد كانت هناك حماسة أمريكية واضحة في التعامل مع الملف الليبي، بدءاً من المسارعة إلى التحفظ على الأموال الليبية، إلى إصدار قرار من مجلس الأمن بشأن الجرائم التي ارتكبها النظام الليبي ضد مواطنيه، وإحالة الموضوع إلى المحكمة الجنائية الدولية

التي أصدرت مذكرة اتهام بحق الرئيس الليبي ومعاونيه، كما تم تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان، وطرحت الإدارة الأمريكية بعض البدائل المتعلقة بالتدخل العسكري المباشر، وقامت بتحريك بعض قطعها البحرية قبالة السواحل الليبية. وبالفعل مع صدور قرار مجلس الأمن رقم١٩٧٣ بفرض حظر جوي على ليبيا بغرض حماية المدنيين شاركت الطائرات الأمريكية بصورة بارزة في فرض هذا الحظر، وذلك قبل أن تنسحب من المشاركة في العمليات العسكرية ناقلة القيادة إلى حلف شمال الأطلنطي. وقد ربط البعض الموقف الأمريكي من الأزمة الليبية بالشهية الأمريكية للسيطرة على النفط عندما تكون الفرصة سانحة، وكذلك بمحاولة الولايات المتحدة الاستحواذ على الأموال الليبية المودعة في مصارفها، التي يمكن أن تساعد، ولو بقدر، في علاج أزماتها الاقتصادية.

ب ـ تصاعد القوة الصينية والآثار المترتبة على الوطن العربي

استمر الصعود الصيني، رغم استمرار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، واستطاعت الصين أن تصل إلى موقع القوة الاقتصادية الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، متخطية بذلك اليابان الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة من حيث الكمّ وليس من حيث نوعية الإنتاج. والواقع أن تصاعد القوة الصينية لا يعني أن الصين قد تغلّبت على التحديات التي تواجهها، كما أنه لا يمكن تصور أن تحلّ الصين محلّ الولايات المتحدة، أو أن تصل إلى موقع قيادة النظام الدولي، على الأقل في الأمد المنظور، وإنما يمكن النظر إليه في إطار علاقات الاعتماد المتبادل بين القوى الكبرى في العالم من جانب، وفي إطار العلاقات والتفاعلات الأمريكية ـ الصينية، هذا فضلاً عن تأثيره في المواقف الصينية من القضايا العربية. وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

(١) الصعود الصيني في إطار علاقات الاعتماد المتبادل

يمكن النظر إلى جانب من جوانب الصعود الصيني في إطار علاقات الاعتماد المتبادل بين القوى الكبرى في الواقع المعاصر، وذلك من خلال التعرف على حركة التجارة الصينية مع هذه القوى، إذ تشير التقارير إلى أن الاتحاد الأوروبي كان أكبر شريك تجاري للصين خلال عام ٢٠١٠، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين قرابة ٤٦ مليار دولار، بزيادة سنوية تصل إلى ٣٠ بالمئة، كما زاد حجم التبادل مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) بنسبة ٣٤ بالمئة، ليصل إلى ٢٩ مليار دولار، في حين ارتفعت التجارة مع الولايات المتحدة

بنسبة ٤٠ بالمئة لتصل إلى ٣٧ مليار دولار، وقفزت مع اليابان بنسبة ٤٢ بالمئة مسجلة ٢٨ مليار دولار، فإذا ما أضفنا إلى ذلك اتفاقيات التجارة الحرة التي عقدتها الصين مع العديد من دول العالم بدت الملامح العامة للصعود الصيني في إطار علاقات الاعتماد المتبادل على الصعيد الاقتصادي على الأقل واضحة، بما يتماشى ومصالح الصين وأهدافها، وفي نطاق رؤيتها الاستراتيجية.

من ناحية أخرى، فإن هذا الصعود الصيني يرتبط بتطورات الأوضاع في القوى الكبرى تأثيراً وتأثراً، وهو ما يبدو واضحاً في المجال الاقتصادي، وإن كان لا يقتصر على هذا الجانب فحسب بل يشمل كافة المجالات الأخرى، وبالتالي فثمة مساحة من المصالح المشتركة التي تجمع الصين وهذه القوى الكبرى لا يمكن تجاهلها في أيّ تحليل للسياسة الخارجية الصينية بصفة عامة، ولتوجهات هذه السياسة بشأن القضايا العربية بصفة خاصة، ذلك أن هذا الوضع يفرض على الصين أخذ المصالح والأهداف الاستراتيجية للقوى الدولية الأخرى بعين الاعتبار، ولكن بالقدر الذي لا يعرّض المصالح الاستراتيجية الصينية للخطر.

(٢) العلاقات الأمريكية ـ الصينية

يعدّ جوهر العلاقات الأمريكية ـ الصينية خلال الحقبة الراهنة هو العامل الرئيسي المؤثر في تفاعلاتها ونتائجها وآثارها، على مستوى العالم، وعلى المستوى العربي، ويتمثل جوهر هذه العلاقات في وجود قوتين رئيسيتين، تحتلّ إحداهما (وهي الولايات المتحدة) موقع الصدارة في عالم اليوم، ساعية إلى الحفاظ على هذا الموقع لأطول مدى زمني ممكن، إلا أنها تعاني تآكل عناصر قوتها الاستراتيجية، ومحدودية قدرتها النسبية على التأثير مقارنةً بمراحل سابقة، ومن ثم تركز على العمل من أجل التأثير في نمو القوى الكبرى الأخرى المنافسة لها، وأبرزها الصين التي تتنامى عناصر قوتها بشكل مطّرد. ولعلّ أبرز المؤشرات الدالة على ذلك أنه في حين تتجه الولايات المتحدة إلى خفض قيمة الدولار وعلاج العجز في الموازنة العامة، تتجه الصين إلى الرفع التدريجي لقيمة اليوان، وتخفيض الفائض في موازنتها العامة من خلال السعي إلى تنمية الطلب الداخلي واستهلاك الأسر.

أمّا القوة الثانية (وهي الصين) فتسعى إلى توفير كافة المتطلبات اللازمة لاستمرار تنامي قوتها الاستراتيجية وفقاً لرؤية محددة وبرنامج معيّن، والحفاظ على ما تحقق من مكتسبات، والبناء عليه. وفي هذا الإطار يمكن أن نشير إلى أهم

هذه المتطلبات كتوفير مصادر الطاقة اللازمة لعملية النمو، وتوسيع الأسواق ومصادر المواد الأولية، وتوفير مصادر التمويل، وتأمين حركة التجارة الدولية، وإتاحة مصادر الحصول على التكنولوجيا المتطورة، هذا فضلاً عن السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي اللازمين لاستمرار قوة الدفع الصينية، ولكن الصين تدرك بوضوح أن تحقيق هذه المتطلبات لا يعتمد على قدراتها الذاتية فحسب، بل يتوقف أيضاً على أوضاع القوى الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي ترتبط معها بعلاقات استراتيجية مهمة، ومن ثم فليس من مصلحة الصين في الأمد المنظور انهيار الولايات المتحدة الأمريكية والحلول محلها على قمة النظام الدولي، بل ربما قد يكون من مصلحة الصين خلال هذه المرحلة الحيلولة دون حدوث ذلك، لأن الآثار السلبية الناتجة منه سوف تكون أكبر من أي مكاسب متوقعة، كما أن الحفاظ على استمرارية الدور الأمريكي بدرجة أو بأخرى في إطار النظام الدولي يعفي الصين من تحمل الكثير من الأعباء التي لا ترغب في تحملها.

في هذا الإطار تدور التفاعلات الأمريكية ـ الصينية، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مكانتها والتحكم في تطور قوة الصين، بينما تحاول الصين ترسيخ عناصر قوتها مع محاولة ضبط عملية تراجع القوة الأمريكية وإدارتها بما لا يؤثر في مصالح الصين الاستراتيجية أو يعوق فرص نمو الصين وصعودها. ومن ثم يمكن القول إننا بصدد خبرة سياسية وتاريخية مغايرة لما عرفته حركة صعود القوى الكبرى وهبوطها، حيث كان الصراع هو أبرز ملامح هذه الحركة، في حين توضح الحالة الراهنة أن التعايش هو أبرز ملامح هذه الحركة، مع إدارة حركة الصعود والهبوط وصولاً إلى نقطة معيّنة من التوازن.

(٣) أثر تصاعد القوة الصينية على مواقف الصين تجاه القضايا العربية

هناك مجموعة من العوامل المتعلقة بتصاعد القوة الصينية لها أثرها الواضح في السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية، وفي المواقف الصينية تجاه القضايا العربية. تشمل هذه العوامل متطلبات الحفاظ على استمرارية هذا التصاعد كتأمين مصادر الطاقة، وتأمين حركة التجارة الدولية، وتوفير الأسواق وتوسيع نطاق الاستثمارات الخارجية في المجالات الاستراتيجية الهامة بالنسبة إلى الصين، والسعي إلى الحصول على التكنولوجيا المتطورة وغيرها. والواقع أن المنطقة العربية تعد من المناطق الاستراتيجية المهمة بالنسبة إلى الصين، فهي من

المناطق الرئيسية بالنسبة إلى مصادر الطاقة، كما أنها تقع على ممرات التجارة العالمية من الصين وإليها، فضلاً عن كونها تمثل سوقاً مهمة للصادرات الصينية، ومصدراً لرؤوس الأموال التي يمكن جذبها للاستثمار، كما يتوافر بها العديد من الفرص للاستثمارات الصينية. والملاحظ أن هذه العوامل يمكن الاستناد إليها في تفسير حركة السياسة الخارجية الصينية في المنطقة العربية، التي تعطى أولوية خاصة للعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، خاصة في المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية للمصالح الصينية. يؤكد هذا النمو المتصاعد في حركة التجارة الصينية مع الدول العربية، والحرص الصيني على توفير كافة التسهيلات لانسياب الصادرات الصينية للأسواق العربية، وكذلك تزايد الاستثمارات الصينية في مجال الطاقة في عدة دول عربية كالسودان وليبيا. على الرغم من ذلك، إلا أن المواقف السياسية الصينية الفعلية تجاه القضايا العربية لا تتناسب مع هذه الأهمية، وهناك بعض المؤشرات التي تدل على ذلك، منها تحفّظ الصين على مشروع بيان الحوار العربي ـ الصيني الأخير بشأن الدولة الفلسطينية، وكذلك الموقف الصيني من مسألة الاستفتاء على حق تقرير المصير في جنوب السودان، الذي جاء متوافقاً إلى حدّ كبير مع الموقف الأمريكي، محبطة بذلك اعتقاد حكومة الخرطوم أن يكون للصين موقف مناوئ لانفصال الجنوب بحكم مصالحها الاقتصادية المهمة في السودان، هذا بالإضافة إلى تعزيز العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية بشكل مطّرد، خاصة في مجالات نقل التكنولوجيا والتعاون العسكري.

ويمكن إرجاع ذلك التناقض إلى عدّة أسباب، أهمها أن القيادة الصينية تدرك أن المنطقة العربية تدخل في نطاق المصالح الحيوية الأمريكية، الأمر الذي لا يمكنها أن تتجاهله عند وضع سياستها بالمنطقة واتخاذ مواقف معيّنة بشأن القضايا العربية. السبب الثاني أن المنطقة العربية ليست مصدراً لإنتاج التكنولوجيا المتطورة التي تعد العامل الحاكم للقوة الاستراتيجية في هذا العصر بخلاف إسرائيل. السبب الثالث أن الفوائد التي يمكن للصين أن تجنيها نتيجة تبنّي مثل هذه المواقف السياسية تجاه القضايا العربية محدودة، إن لم تكن منعدمة، في مقابل العوائد التي تحصل عليها نتيجة موقفها الحالي. السبب الأخير يتعلق بالدول العربية ذاتها التي ليست لديها رؤية استراتيجية واضحة لقضاياها ولا لسياساتها الخارجية تجاه الصين، الأمر الذي يجعل المجال مفتوحاً أمام الصين لاتخاذ مواقف براغماتية ترتبط بمصالحها من دون أي قيود أو محددات نابعة من المنطقة العربية.

ج ـ الأزمات الأوروبية وأثرها في سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا العربية

واجه الاتحاد الأوروبي خلال عام٢٠١٠ مجموعة من القضايا والمشكلات المحورية ذات الأهمية النسبية الكبيرة بالنسبة إلى القارة الأوروبية. كان أبرزها تصاعد الأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو، وما ارتبط بها من أزمات كأزمة ديون اليونان وأيرلندا، وأزمة العجز في الموازنات العامة لعدة دول كأسبانيا وإيطاليا والبرتغال وصولاً إلى فرنسا، هذا بالإضافة إلى التذبذب في قيمة اليورو أمام العملات الرئيسة الأخرى، خاصة الدولار، كما ظهر بعض القضايا الأخرى كأزمة الغجر في فرنسا، وأزمة الهجرة غير المشروعة إلى الدول الأوروبية وسبل مواجهتها وغيرها، ومسألة أمن الطاقة بمعنى توفير إمدادات الطاقة لأوروبا ودول الاتحاد الأوروبي.

وأبرز ما يمكن رصده في هذا الصدد يتمثل في بروز خلافات في وجهات النظر بين دول الاتحاد الأوروبي حول سبل التعامل مع هذه القضايا والأزمات، الأمر الذي تّمت معالجته من خلال مؤسسات الاتحاد الأوروبي. يتلخص الأمر الثاني في أن هذه القضايا المحورية والأزمات قد شغلت الاتحاد الأوروبي عن توجيه الاهتمام المناسب للعديد من القضايا العربية، هذا فضلاً عن ربطها سياساته في المنطقة العربية بما يتناسب وما تم التوصل إليه من اتفاق حول سبل التعامل مع القضايا الأوروبية المحورية المثارة وإدارة الأزمات التي واجهها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال استعراض ما بحثته القمم الأوروبية التي عقدت خلال عام ٢٠١٠، وما توصلت إليه من قرارات. ففي محاولة للتصدي للأزمة الاقتصادية انعقدت ببروكسل قمة أوروبية طارئة في شباط/فبراير عام ٢٠١٠ تناولت سبل تقديم مساعدات لليونان التي تعاني عجزاً كبيراً في ميزانيتها، وهو الأمر الذي كان محل خلاف بين فرنسا وألمانيا، إلا أن تفاقم أزمة ديون اليونان التي كادت تعصف باليورو عجَّل بعقد قمة أخرى ببروكسل في أيار/مايو من العام نفسه جمعت قادة الدول الأعضاء الستة عشر في منطقة اليورو الذين أقرّوا خطة المساعدة المالية لليونان، التي بلغت قيمتها الإجمالية ١١٠ مليارات يورو على ثلاث سنوات، وقرر القادة تعزيز انضباط ميزانياتهم للحد من العجز العام في مختلف الدول، مؤكدين ضرورة تحقيق تقدم سريع في ضبط الأسواق والإشراف عليها للحد من المضاربات، ومؤكدين أيضاً أن كل مؤسسات منطقة اليورو، بما فيها المصرف المركزي الأوروبي مستعدة لاستخدام كافة الأدوات المتوفرة للدفاع عن

العملة الموحدة، كما عقدت قمة أوروبية ثالثة ببروكسل في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ لبحث سبل إنعاش فرص النمو الاقتصادي، والحد من مخاطر الديون العامة المتفاقمة، وتناول خطط الحكومات لضبط الإنفاق العام، وذلك في محاولة لمنع انتشار أزمة الديون اليونانية إلى دول الاتحاد الأخرى. كما وافق القادة على الخطة الاقتصادية العشرية لتنمية الاقتصاد الأوروبي، التي تحمل اسم «أوروبا ٢٠٢٠»، وأصدروا قراراً بفرض عقوبات على إيران لعدم تعاونها فيما يتعلق ببرنامجها النووي.

وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ انعقدت قمة الاتحاد الأوروبي التي ناقشت قيام الحكومة الفرنسية بترحيل غجر أوروبا الشرقية. وقد شهدت القمة سجالاً حاداً بين الرئيس الفرنسي ورئيس المفوضية الأوروبية، حيث دافع الرئيس الفرنسي عن خطوة ترحيل الغجر، مؤكداً مواصلة إزالة كل المخيمات غير القانونية أيّاً كان المقيم فيها، في حين هدد رئيس المفوضية باريس بملاحقتها قضائياً لعدم احترام التشريع الأوروبي حول حرية تنقل المواطنين الأوروبيين.

وفي ظلّ تصاعد الخلاف الأوروبي بعد الإعلان عن خطة ألمانية ـ فرنسية لتعديل معاهدة لشبونة، اجتمع قادة الاتحاد ببروكسل في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ لبحث التعديل الخاص بفرض عقوبات على الدول الأعضاء التي تتجاوز معايير الاتحاد في دينها العام، وقد اتفق القادة من حيث المبدأ على دعم الخطة الألمانية ـ الفرنسية بهدف تعزيز قوة الاتحاد في مواجهة أي أزمة مستقبلية، كما أقرّوا قوانين صارمة لتعزيز الانضباط في الإنفاق الحكومي. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ اجتمع قادة الاتحاد للموافقة على إجراء تغيير في اتفاقية لشبونة بما يمهّد الطريق لنظام دائم للإنقاذ بمنطقة اليورو، وقد اتفقت القمة على إنشاء صندوق دائم للاستقرار المالي كآلية دائمة تستخدم بعد انتهاء صلاحية الآلية المؤقتة عام ٢٠١٣.

ولقد أدى تفاقم الأزمة الاقتصادية بأبعادها السابق الإشارة إليها، والتزام دول الاتحاد بما تمّ التوصل إليه من سياسات لإدارتها، إلى اتباع الدول الأعضاء سياسات تقشفية لضبط الإنفاق الحكومي، الأمر الذي أدى إلى إلحاق أضرار اقتصادية بالطبقات الاجتماعية المتوسطة ومنخفضة الدخل بالمعايير الأوروبية، وهو ما قاد إلى تفجر المظاهرات الشعبية في العديد من الدول الأوروبية الرافضة لهذه السياسات، والمنددة بالسياسات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي وبالنظام الاقتصادي العالمي. وساعدت الأوضاع الاقتصادية المتردية في دول الاتحاد على اتساع نطاق التيار المضاد للمهاجرين والمقيمين الأجانب، وخاصة العرب والمسلمين، وتعالت

المطالب الخاصة بضرورة وضع ضوابط للهجرة ومواجهة عمليات الهجرة غير المشروعة، خاصة الآتية من جنوب المتوسط. ولقد تطلب ذلك التوجه نحو التنسيق مع بعض الدول العربية، وذلك لمنع وصول المهاجرين غير الشرعيين من هذه الدول والدول الأفريقية الأخرى إلى أوروبا، وكانت أبرز الدول العربية التي تم التنسيق معها في هذا الشأن هي ليبيا والمغرب وتونس والجزائر ومصر.

كما شهد عام ٢٠١٠ ظاهرة الطرود المفخخة الموجهة إلى العواصم والمدن الأوروبية، التي خرج بعضها من اليمن، وهو ما نظرت إليه الدول الأوروبية بوصفه تطوراً نوعياً للعمليات الإرهابية التي تتهم بالقيام بها الجماعات الإسلامية المتطرفة، إلا أن التحقيقات التي أجرتها السلطات الأوروبية أوضحت وجود مصادر أخرى لهذه الطرود تمثلت في بعض الجماعات الأوروبية المتطرفة. كذلك طرحت خلال عام ٢٠١٠ لأول مرة بصراحة وبوضوح قضية أوضاع المسيحيين في الدول العربية، حيث عقدت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ بدعوة من بابا الفاتيكان «الجمعية الخاصة من أجل الشرق الأوسط لسينودس الأساقفة الكاثوليك»، التي ناقشت واقع المسيحيين في المنطقة العربية وتركيا وإيران، وشملت كذلك واقع العمالة الأوروبية المسيحية في هذه الدول، وذلك بعد ازدياد هجرة المسيحيين العراقيين، وتعرض كنائسهم للتهديدات المستمرة، واهتزاز وضع المسيحيين السياسي في لبنان بفعل المتغيرات التي يشهدها لبنان، هذا فضلاً عن تصاعد الاحتقان الطائفي في مصر. وصدرت عن هذا الاجتماع مجموعة من التوصيات المتعلقة بعلاج المشكلات التي تواجه مسيحيي الشرق وتحسين أوضاعهم في هذه البلدان.

كما شهد عام ٢٠١٠ استمرار الاهتمام الأوروبي بتأمين مصادر الطاقة للقارة الأوروبية من النفط والغاز، وذلك من خلال تبنّي سياسة تنويع مصادر هذه الطاقة، وتوفير بدائل للطاقة النظيفة والمتجددة.

وفقاً لما سبق، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي وجه اهتمامه الرئيسي خلال عام ٢٠١٠ نحو الأزمة الاقتصادية والمالية التي مثّلت تهديداً مباشراً لاقتصادات منطقة اليورو، كما هددت تماسك الاتحاد الأوروبي ذاته، الأمر الذي أضاف عبئاً جديداً على دول الاتحاد تمثل في السعي إلى التوصل إلى توافق للحفاظ على كيان الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي جعل قضايا المناطق الأخرى بما فيها المنطقة العربية تحتل مرتبة تالية للقضايا الأوروبية من حيث الأولويات والأهمية.

وفيما يتعلق بتأثير ذلك في السياسة الأوروبية تجاه المنطقة العربية كانت ثمة

عوامل حاكمة لتوجهات تلك السياسة وهي العامل الاقتصادي، والعامل المتعلق بأمن الطاقة، والعامل المتعلق بضبط الهجرة غير المشروعة الوافدة من دول جنوب المتوسط العربية ومن الدول الأفريقية، والعامل الثقافي الخاص بأوضاع المسيحيين في المنطقة العربية، وكذلك أوضاع العرب المسلمين في أوروبا وكيفية إدماجهم في المجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها. وفي هذا الإطار استمر الاهتمام الأوروبي بدرجة أكبر بالجوانب الاقتصادية والتجارية في سياق العلاقة مع الدول العربية، وكذلك استمر تدفق الاستثمارات الأوروبية الموجهة لمجال الطاقة في المنطقة العربية، هذا فضلاً عن تشجيع الاتحاد الأوروبي الجهود العربية في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، كما زادت مجالات التنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ومكافحة ما يسمى بالإرهاب، خاصة بعد قيام تنظيم القاعدة لدول المغرب العربي بأكثر من ثلاثين عملية موجهة إلى مواطنين أوروبيين، كما برزت المطالبات الأوروبية بضرورة تحسين الأوضاع غير المناسبة للمسيحيين في الدول العربية.

وفي ما يتعلق بالمواقف الأوروبية من القضايا العربية الرئيسية، يلاحظ أنها عكست حقيقة كون الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية أكثر من كونها قوة سياسية، فتأثير الاتحاد الأوروبي في المستوى السياسي بشأن القضايا العربية لا يتناسب بحال مع قوته السياسية، فقد استمر الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية يدور في فلك الدور الأمريكي ولا يختلف عنه من حيث الجوهر، وإن بدا أن ثمة قدراً محدوداً من التمايز الشكلي. فعلى سبيل المثال فإن كلٍّ من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يعترفان بشرعية الاستيطان، إلا أنهما لا يضغطان على إسرائيل لوقفه، والخلاف النسبي بينهما ينحصر في لغة الخطاب المستخدمة للتعبير عن الموقف، كما يلاحظ أن الاتحاد الأوروبي أكثر حماساً نسبياً لمشروع سلام فياض القاضي بالبدء في إقامة البنية الأساسية المؤسسة للدولة الفلسطينية المرتقبة. يؤكد ذلك الدعم المالي المنتظم المقدم من الاتحاد الأوروبي لحكومة فياض، والزيارات المتكررة لوفود ومسؤولين من الاتحاد الأوروبي لدعم هذا المشروع.

كذلك جاء الموقف الأوروبي من الاستفتاء على حق تقرير مصير جنوب السودان متطابقاً إلى حد كبير مع الموقف الأمريكي الذي ركّز على ضرورة إجراء الاستفتاء في موعده المقرّر، رغم وجود بعض القضايا المهمة التي لم يتم حسمها بين شريكي الحكم في السودان، التي نصّ اتفاق أبوجا على حلّها قبل موعد

إجراء الاستفتاء، كما ساهم الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم المالي والفني للهيئة المختصة بالإشراف على إجراء الاستفتاء، وشارك أيضاً بوفد كبير في مراقبة عملية الاستفتاء عبر مراحلها المختلفة.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني جاء الموقف الأوروبي أكثر اقتراباً من الموقف الأمريكي، حيث وافقت القمة الأوروبية التي عقدت ببروكسل في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ على فرض عقوبات على طهران شملت حظر الاستثمارات الجديدة وعمليات نقل التكنولوجيا والتجهيزات والخدمات في قطاعي النفط والغاز، لا سيما تلك المرتبطة بتقنيات تكرير النفط وتسييل الغاز، كما شملت كذلك فرض قيود في قطاعي البنوك والتأمين، وتجميد أصول مصارف إيرانية.

وفيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان استمرت مطالبة الاتحاد الأوروبي النظم العربية بالاهتمام بالإصلاح الديمقراطي وتحسين أوضاع حقوق الإنسان، بل وربط الاتحاد توقيع اتفاق للتجارة الحرة مع دول مجلس التعاون الخليجي بحدوث تطور على هذا الملف، إلا أن هذا لم يحل دون البدء في وضع اتفاق إطاري مع ليبيا في هذا الشأن، رغم عدم توافر مثل هذا الشرط. ولا شك أن تفجر الثورات الشعبية في الدول العربية أربك دول الاتحاد الأوروبي وكشف ضعف مستوى توحدها على الصعيد الخارجي، حيث تباينت مواقفها بدرجة أو بأخرى من هذه الثورات تبعاً لشبكة مصالح كل منها، فبينما تباطأت فرنسا في اتخاذ موقف واضح تجاه الثورة التونسية عند بدايتها، وإن انتهت بتأييدها بعد رحيل الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، اتخذ بعض الدول الأوروبية الأخرى مواقف أكثر حزماً منذ بداية الأحداث كألمانيا وأسبانيا. وفيما يتعلق بمصر والبحرين والأردن والمغرب كان الموقف الأوروبي يحثّ على ضرورة التوصل إلى حل يتفق عليه أبناء هذه الدول بعيداً عن اللجوء إلى العنف، في حين جاء الموقف من الثورة الليبية أكثر شدّة، وتراوح ما بين الدعوة إلى التدخل العسكري المباشر إلى فرض حظر جوي إلى التدخل لإجلاء رعايا الدول الأوروبية، وصولاً إلى تقديم الإغاثة الإنسانية، مع فرض عقوبات دولية على القيادة الليبية لاستخدامها العنف المفرط تجاه مواطنيها، مع الاهتمام بتأمين حقول النفط الليبي ومصافيه، ويرجع ذلك إلى الأهمية المرتفعة للإمدادات النفطية الليبية للدول الأوروبية. وذلك قبل صدور مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ القاضي بفرض حظر جوي على الأراضي الليبية حماية للمدنيين، الذي شاركت قوى عسكرية تابعة لدول أوروبية، وبخاصة فرنسا وبريطانيا، في تطبيقه.

د ـ استمرار الصعود الروسي وأثره في السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية وقضاياها

حققت السياسة الروسية نجاحاً ملحوظاً في استعادة قدر من عناصر قوتها على الصعيد الدولي، مستفيدة في ذلك ممّا لديها من موارد الطاقة، ومن موقع استراتيجي وقدرات عسكرية نووية، بالإضافة إلى ما شهده الواقع الدولي المعاصر من تراجع نسبي واضح للقدرات الاستراتيجية الأمريكية. في هذا الإطار أشارت دراسة نشرت في مجلة **الشؤون الخارجية** (عدد شتاء ٢٠١١) إلى أن الولايات المتحدة وروسيا تتشاركان اليوم في عدد قليل من المصالح، وفي عدد أقل من الأولويات، وأنه عندما تتداخل مصالحهما فإن القادة الروس يشككون في فعالية الاستراتيجية الأمريكية. أكثر من ذلك ثمة قدر من عدم التوازن في العلاقات الأمريكية ـ الروسية، فبينما تحتاج الولايات المتحدة كقوة عظمى إلى المساعدة الروسية في الكثير من الأمور فإن حاجة روسيا إلى الولايات المتحدة أقل نسبياً، فالمطلب الرئيسي لروسيا «سلبي» بشكل كليّ، ويتمثّل في مطالبة موسكو وواشنطن بوقف توسّع الناتو، ووقف تشجيع الحكومات المعادية لروسيا والمنظمات غير الحكومية المناوئة لموسكو في محيطها. وتوضح الدراسة أن السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين وميدفيديف قد تمحورت حول ثلاثة أهداف رئيسية، وهي:

ـ تعزيز النمو الاقتصادي.

ـ تعزيز النظم الصديقة الحاكمة في دول الاتحاد السوفياتي السابق.

ـ منع الإرهاب على الأراضي الروسية.

والواقع أن ما أشارت إليه هذه الدراسة يلخص الأهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية الروسية بشكل كليّ، فالوثائق الروسية المنشورة تفصل في كلّ هدف من هذه الأهداف موضحة الأبعاد المختلفة لكلٍّ منها.

وتدور محددات السياسة الخارجية الروسية في المنطقة حول المتغيرات التالية:

(١) متطلبات الأمن القومي الروسي

تحتلّ مسألة تحقيق المتطلبات اللازمة للأمن القومي أولوية خاصة في سياق السياسة الخارجية الروسية، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى. وبالنسبة إلى روسيا تتمثل هذه المتطلبات في الحفاظ على الاتحاد الروسي، ومواجهة حركات

التمرد والحركات الانفصالية، وتأمين منطقة الجوار الجغرافي المباشر وغير المباشر للدولة الروسية، وتمكين روسيا من الوصول إلى موقع في نطاق النظام الدولي يكفل لها ضمان تحقيق مصالحها الحيوية والاستراتيجية. ومن ثم هناك ارتباط وثيق بين تحرك السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط وتحقيق هذه المتطلبات التي تعد الموجه الأول لها لكثير من الاعتبارات.

(٢) العلاقات الروسية ـ الأمريكية

توجد علاقة ارتباط واضحة بين حركة السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط وطبيعة العلاقات الروسية ـ الأمريكية، فعندما تتوتر هذه العلاقات تتجه السياسة الروسية في الشرق الأوسط إلى تعويق التحركات الأمريكية في المنطقة، وعندما تتحسن هذه العلاقات تتجه السياسة الروسية نحو القيام بدور يختلف من حالة إلى أخرى وفقاً لمصالحها الاستراتيجية، فقد يتطلب الأمر القيام بدور المسهل أو المساند أو المبرر، وهو ما وضح في العديد من المواقف، حيث ساندت روسيا الموقف الأمريكي بشأن الربط بين تحقيق السلام في الشرق الأوسط ومناقشة الملف النووي الإسرائيلي وإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما يمكن القول إنها قامت بدور المسهِّل والمبرر للسياسة الأمريكية بشأن فرض الحزمة الرابعة من العقوبات على إيران في إطار إدارة أزمة الملف النووي الإيراني، وذلك من خلال إدخال تعديلات على المشروع الأمريكي في هذا الصدد، وبناء التوافق بين الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، وصولاً إلى مرحلة التبرير من خلال دعوة إيران إلى ضرورة الالتزام بقرارات المجتمع الدولي، وهو ما يعني أن هذه العقوبات جاءت نتيجة عدم التزام إيران الكافي بهذه القرارات.

(٣) العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية

في إطار التوجهات المعلنة من جانب القيادة السياسية الروسية حول ضرورة تحديث القوات المسلحة الروسية في المجالات المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتطوير نظم التسليح والاتصالات وغيرها، وعلى ضوء الخبرة المكتسبة من تحليل تطور العلاقات الإسرائيلية ـ الروسية منذ عام ١٩٩١ وحتى الآن، يمكن القول إن الاتجاه العام لهذه العلاقات كان دائماً باتجاه التطور الإيجابي، خاصة وأنها توفر للجانب الروسي الحصول على جانب من احتياجاته المتعلق بتحديث القوات المسلحة. وفي هذا الإطار سوف تظل حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة محكومة بدرجة أو

بأخرى بما يمكن أن تقدمه إسرائيل من تقنيات علمية عسكرية تحتاج إليها روسيا.

(٤) نمط التحالفات الإقليمية ومدى تأثيرها في المصالح الاستراتيجية الروسية في المنطقة

يكتسب نمط التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط أهمية خاصة بالنسبة إلى روسيا، ومن ثم فإن السياسة الروسية تراقب حركة هذه التحالفات بدقة، وتحاول توظيف بعضها بما يتلاءم مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، والأقرب إلى الاحتمال أن تستمر السياسة الروسية في هذا الاتجاه، وقد تتجه إلى السعي نحو تشكيل تحالفات إقليمية جديدة، أو المشاركة المباشرة فيها بما يتوافق ومصالحها الاستراتيجية، مع الأخذ في الاعتبار المصالح الأمريكية في المنطقة.

(٥) العوامل الاقتصادية المؤثرة في استراتيجية السياسة الخارجية الروسية

هناك العديد من العوامل الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية المرتفعة بالنسبة إلى استراتيجية السياسة الخارجية الروسية، ومنها تجارة الأسلحة نظراً إلى أن صناعة السلاح الروسية تحتاج إلى موارد مالية من أجل الاستمرار والتطوير، كما أن التوسع في هذه الصناعة له انعكاسات إيجابية على المجالات الصناعية الأخرى، ويدخل في الإطار ذاته تسويق التقنيات النووية المتعلقة بالاستخدام السلمي للطاقة النووية. نتيجة لذلك ستستمر حركة السياسة الخارجية الروسية في مجال السعي إلى عقد صفقات بيع الأسلحة الروسية في منطقة الشرق الأوسط التي تمثل واحدة من أكبر مناطق العالم طلباً للأسلحة، كما تتوافر لدى العديد من دولها الموارد المالية اللازمة لتمويل مثل هذه الصفقات. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية للأغراض السلمية تشهد المنطقة تزايداً ملحوظاً في الطلب عليها، وهو ما يتيح الفرصة لروسيا للسعي إلى الحصول على نصيب من هذا الطلب، خاصة وأن لها خبرة سابقة في هذا الشأن مع إيران. يؤكد هذا توقيع روسيا وتركيا مؤخراً اتفاقاً لإنشاء مفاعل نووي للأغراض السلمية، فيما تتواتر أنباء عن وعد روسي لسورية بإنشاء مفاعل نووي مماثل، كما أن مفاوضات جرت بين مصر وروسيا حول إمكانية إسهام الأخيرة في المشروع النووي المصري، وقد أوضحت مصر أن بمقدور الشركات الروسية التقدم بعروضها وفقاً للقواعد المنظمة لذلك.

من العوامل الاقتصادية الأخرى النفط والغاز، فروسيا من الدول المنتجة للنفط وصاحبة احتياطيات كبيرة منه، كما أنها الدولة الأولى في العالم في إنتاج الغاز. ويمثل النفط والغاز مصدراً رئيسياً للدخل القومي الروسي، وبالتالي فإن

حركة السياسة الخارجية الروسية في المنطقة ستستمر باتجاه الدول المنتجة للنفط والغاز سواءً للتنسيق فيما يتعلق بالإنتاج والأسعار أو بناء تحالفات استراتيجية في مجال إنتاج النفط والغاز أو الدخول في شراكات في هذا المجال، فضلاً عن التنسيق أو الاستثمار المشترك لمد خطوط أنابيب الغاز، كما يتلاقى الاهتمام الروسي في هذا المجال مع الاهتمام الأمريكي والأوروبي بالنسبة إلى تأمين تدفق النفط والغاز من مناطق الإنتاج الرئيسية كمنطقة الخليج، خاصة وأن إيران تهدد بالسيطرة على مضيق هرمز في حالة تعرضها لأي اعتداء خارجي.

(٦) الرؤية الروسية لدورها في المنطقة، ومدى استجابة القوى الإقليمية الرئيسية لها

من أبرز ملامح الرؤية الروسية لدورها في المنطقة القيام بالوساطة بين الأطراف الإقليمية، وكانت استجابة القوى الرئيسية في المنطقة لهذا الدور سلبية، فسورية فضّلت تركيا للقيام بدور الوسيط بينها وبين إسرائيل، كما أن إيران ـ وبالرغم من علاقاتها القوية مع روسيا ـ فضّلت تركيا والبرازيل للقيام بهذا الدور في تطور أزمة ملفها النووي حول تبادل اليورانيوم المخصب، ويرجع هذا إلى إدراك القوى الإقليمية الرئيسية بالمنطقة محدودية الدور الروسي وارتباطه بعلاقات روسيا مع كلٍّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك إدراكها الطابع البراغماتي المفرط للدبلوماسية الروسية، فضلاً عن أن الموقف الروسي من فرض عقوبات على إيران أيّاً كانت مبرراته قد زاد من إضعاف الثقة بإمكانية القيام بهذا الدور.

(٧) الإمكانات والموارد الروسية المتاحة

تعانى روسيا ضعفاً واضحاً في الموارد والإمكانات اللازمة لتمويل سياستها الخارجية، خاصة وأنها تعطي الأولوية في توجيه الموارد المالية المحدودة لدول الفضاء السوفياتي السابق، التي تشمل الدول الأعضاء في منظمة الدول المستقلة ودول البلطيق، كما أن المساعدات الروسية تنحصر في إلغاء القروض السوفياتية السابقة أو المشاركة في الاستثمار في مشاريع اقتصادية تتلاءم والإمكانات والموارد الروسية المتاحة، ومن ثم فإن توافر الإمكانات والموارد اللازمة لحركة السياسة الروسية في المنطقة سيظل من العوامل المقيدة لهذه الحركة ما لم تستطع القيادة الروسية توفير القدر الملائم من هذه الإمكانات والموارد، الأمر الذي يراه الكثير من المراقبين صعب التحقق في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الروسي.

هـ ـ تنامي القوة الاقتصادية والتكنولوجية الهندية وأثره في السياسة الهندية في المنطقة العربية

حقّقت الهند نتائج مهمة على الصعيد الاقتصادي والتكنولوجي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وتوضح المؤشرات الاقتصادية أهم جوانب هذا الإنجاز، فقد سجلت الهند معدل نمو في الناتج القومي الإجمالي في سنوات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية يتراوح ما بين ٩ بالمئة و٨ بالمئة، والأهم من هذا المؤشر أن التوجه العام الغالب على الاقتصاد الهندي هو اقتصاد المعرفة الذي يمثل المصدر الرئيسي للقيمة المضافة في هذا الاقتصاد.

ويشير العديد من الدراسات إلى أن أهم ما يميز التجربة الهندية كونها تعتمد على شبكة واسعة من المشروعات الصغيرة الخاصة الأقل اعتماداً على الدولة مقارنة بالصين، وهي مؤسسات أكثر قدرة على المبادرة والابتكار والاستجابة لرغبات المستهلك، فضلاً عن تمتع الهند بنظام ديمقراطي حر، الأمر الذي يضفي على تجربتها المزيد من الجاذبية والقدرة على الاستمرار، رغم وجود العديد من التحديات التي تواجهها، خاصة في مجال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية وتوفير مصادر الطاقة اللازمة لعملية التنمية. وعلى صعيد السياسة الخارجية نجحت الهند في تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، كما نجحت في تحقيق مكاسب استراتيجية مهمة، خاصة في مجال الحصول على التكنولوجيا، وبصفة خاصة التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وحافظت في الوقت ذاته على علاقتها مع روسيا الاتحادية كحليف استراتيجي. وقد ساعدها على ذلك نظرة الولايات المتحدة لها كقوة إقليمية آسيوية يمكنها أن تحقق التوازن الاستراتيجي مع الصين، إلا أنه من الواضح أن الهند ترى أن من الضروري إحداث تغيير في بنية النظام الدولي بحيث يصير معبّراً عن واقع توازن القوى الجديد في العالم، وهي ترى أن النظام الدولي الجديد سوف يكون أقرب إلى النظام متعدد الأقطاب، وأنها يجب أن تحظى بوضع يتناسب مع وزنها الاستراتيجي في سياق أي نظام دولي جديد. ومن هنا يبرز سعي الهند إلى أن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن الدولي في حالة إعادة النظر في نظام العضوية بالمجلس، وهي قد تحتاج في ذلك إلى الحصول على تأييد الدول العربية.

وفي ما يتعلق بتوجه السياسة الخارجية الهندية صوب المنطقة العربية، يمكن القول إنه يتمحور حول العوامل التالية:

ـ ثمة علاقة بين متطلبات الأمن القومي الهندي وتطور الأوضاع في المنطقة العربية بصفة عامة، ومنطقة الخليج العربي على وجه الخصوص.

ـ إن منطقة الخليج العربية تدخل في نطاق المصالح الحيوية للأمن القومي الهندي بحكم الجغرافيا السياسية والروابط الاقتصادية والتاريخية والثقافية التي تجمعها مع الهند.

ـ إن المنطقة العربية ذات أهمية بالنسبة إلى الهند سواءً كمصدر للطاقة أو سوق للمنتجات الهندية أو كمصدر لجذب الاستثمارات إلى الهند، وكذلك كنقطة جذب لفرص الاستثمار الهندي بدول هذه المنطقة.

ـ إن المنطقة العربية من المناطق الجاذبة لأعداد ضخمة من العمالة الهندية التي تعد تحويلاتها من أهم مصادر الدخل القومي الهندي من النقد الأجنبي.

ـ إن المنطقة العربية محل للتنافس بين القوى الكبرى في العالم، وأن سياسة الهند الخارجية تجاه هذه المنطقة يجب أن تأخذ ذلك في الاعتبار.

ـ بعد توقيع مصر والأردن اتفاقيات سلام مع إسرائيل، وتبنّي العرب السلام كخيار استراتيجي لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي لا يوجد ما يمنع الهند من توطيد علاقتها مع إسرائيل التي تملك قدرات تكنولوجية مهمة تحتاج إليها الهند.

و ـ ازدياد تأثير تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في سياق التفاعلات الدولية وآثاره في المنطقة العربية وقضاياها

يعدّ هذا المتغير من أهم المتغيرات التي شهدها النظام الدولي خلال عام ٢٠١٠ تأثيراً في سياق التفاعلات الدولية، وامتد هذا التأثير إلى القضايا العربية بل وإلى الواقع العربي بشكل مباشر، كما وضح في ما يمكن أن نطلق عليه ثورات الشباب العربية. في خلال هذه الفترة برز العديد من القضايا على الساحة الدولية ممّا له صلة مباشرة بتقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ولعل أهم المقالات التي عبّرت عن ذلك مقال بعنوان «الحرب السيبرية Cyber War» في مجلة **الإيكونوميست** البريطانية (عدد الثالث من تموز/يوليو ٢٠١٠)، حيث أشار إلى الجوانب المختلفة التي تهدد الأمن الدولي والمرتبطة بالتوسع الواضح في استخدام شبكات المعلومات الدولية (الإنترنت)، وتحدّث عن ضرورة أن تبدأ الدول مباحثات حول ما أسماه «ضبط التسلح السيبري عبر الإنترنت» موضحاً أن

«الأسلحة السيبرية» قد تطورت سراً بدون مناقشة كيف ستستخدم ومتى، وأن لا أحد يعرف حقيقة قوة هذه الأسلحة، وما الذي يجب أن تعدّه الدول لمواجهتها. ومما يزيد من هذه المخاطر الأخطاء وسوء التقدير المحتمل الذي قد يقود إلى التصعيد العسكري التقليدي أو السيبري. ويشير المقال إلى أن تنامي التهديد السيبري له بعده العسكري، فإيران تقول إنها سوف تكون ثاني دول العالم من حيث حجم السلاح السيبري، وإن إسرائيل وكوريا الشمالية وروسيا لها جهودها في هذا المجال، فضلاً عمّا اتخذته الولايات المتحدة وحلف الناتو والقوى الكبرى الأخرى في هذا المجال. كما يدعو المقال إلى وضع اتفاقية دولية على غرار اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لضبط «التسلح السيبري» موضحاً عدم حماس الولايات المتحدة لذلك، لأنها ستفقدها العديد من المزايا النسبية التي تتمتع بها.

وإذا كان هذا المقال يقدم نموذجاً للاهتمام النظري بهذا الموضوع، إلا أن الواقع العملي قد شهد تطبيقاً عملياً لاستخدام ما نطلق عليه «سلاح سيبري»، فقد ذكرت صحيفة **نيويورك تايمز** (عدد ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، أن إسرائيل اختبرت فيروس كمبيوتر يعتقد أنه خرّب أجهزة الطرد المركزي النووي الإيرانية مما أبطأ قدرتها على صنع قنبلة نووية. وكانت أنباء قد ذكرت في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠ تعرض أجهزة الطرد المركزي الإيرانية لهجوم من فيروس «ستوكس نت» الذي ألحق بالبرنامج النووي الإيراني أضراراً كبيرة وخطيرة وصلت إلى إمكانية وقوع كارثة نووية لولا التدخل الروسي السريع لعلاج الموقف.

كما شهد عام ٢٠١٠ إثارة موضوع شبكات الاتصال في لبنان وأثره في الأوضاع السياسية فيه، خاصة بعدما كشفت السلطات اللبنانية عن عدة شبكات جاسوسية لإسرائيل، كان بعضها مرتبطاً بشبكة الاتصالات، كما كان إعلان السيد حسن نصر الله عام ٢٠١٠عن نجاح شباب حزب الله في اختراق شبكة الاتصال الخاصة بالطائرات الإسرائيلية خلال حرب ٢٠٠٦ وما بعدها مثالاً آخر على تزايد هذه الظاهرة في المنطقة العربية.

إلى جانب هذا شهد عام ٢٠١٠ تفجر بعض الأزمات الدولية حول شبكات الاتصالات والمعلومات، ومنها الخلاف الذي وقع بين الصين وشركة غوغل حول القيود التي يفرضها القانون الصيني على عملها، وقد انتقدت الإدارة الأمريكية الموقف الصيني، وإن لم تعط الصين هذا الانتقاد أي اهتمام على المستوى العملي، ثم أثار هاتف «البلاك بيري» الذي يستخدم في إرسال البريد الإلكتروني وتلقيه

مشكلة بين الشركة الكندية المنتجة له والعديد من الدول، خاصة بعدما تطور ليتحول إلى وسيلة تستخدم في تطبيقات «الدردشات الفورية» والشبكات الاجتماعية، فقد هدد بعض الدول ومنها السعودية والإمارات والهند بعدم السماح باستخدام هذه الأجهزة، إلا أنه تم التوصل إلى حل مع الشركة المنتجة بعد تعرض هذه الدول لضغوط أمريكية. وقد أثير العديد من الاتهامات بشأن بعض المواقع كالفيس بوك وتويتر وغيرها حول تسريبها معلومات تخص مستخدميها إلى أجهزة الاستخبارات الأمريكية، وهو الأمر الذي نفاه المسؤولون عن هذه المواقع.

ومن أهم الأحداث ذات الدلالة في هذا السياق «أزمة ويكيليكس»، التي تتمثل في قيام موقع ويكيليكس بنشر وثائق سرية دبلوماسية تخص العديد من دول العالم، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما اعتبرت الإدارة الأمريكية أنه ألحق أضراراً فادحة بالمصالح الأمريكية، ومثّل تهديداً للأمن القومي الأمريكي. ولقد رأى كثير من المحللين أن ما كشفت عنه هذه الوثائق يمثل ضربة قوية للتقاليد والأعراف الدبلوماسية، وأن إدارة شؤون السياسة الخارجية تتطلب التوصل إلى أساليب جديدة. وقد نشر الموقع العديد من التقارير التي أرسلها دبلوماسيون أوروبيون وأمريكيون تعبّر عن رؤيتهم للأوضاع في الدول العربية، فضلاً عن تقارير عن لقاءاتهم مع كبار المسؤولين العرب، وما دار فيها من أحاديث تعكس رأى هؤلاء المسؤولين تجاه العديد من القضايا العربية التي كانت محلاً للنقاش في هذه الاجتماعات، الأمر الذي أثار العديد من علامات الاستفهام حول حقيقة مواقف هؤلاء المسؤولين من تلك القضايا. وفي السياق ذاته يمكن الإشارة إلى دور قناة «الجزيرة» في ترجمة وثائق ويكيليكس إلى اللغة العربية ونشر بعضها، خاصة ما يتعلق بالمنطقة العربية وبعض القادة العرب، فضلاً عمّا أذاعته من وثائق انفردت بها حول المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية، وما قدّمه المفاوضون الفلسطينيون من تنازلات للجانب الإسرائيلي تخالف ما كانوا يصرّحون به، ويتعارض مع الثوابت الفلسطينية، وهو الأمر الذي أدى إلى استقالة صائب عريقات كبير المفاوضين الفلسطينيين من منصبه، فضلاً عمّا أثار من جدل في الأوساط الفلسطينية والعربية حول مدى صدقية السلطة الوطنية الفلسطينية والتزامها بالثوابت الوطنية الفلسطينية.

ولكن التطور الأهم في هذا المجال برز فيما يمكن أن نطلق عليها بالقوة السياسية للشبكات الاجتماعية، فقد تحولت الشبكات الاجتماعية إلى شبكات للتواصل السياسي ومصدراً لصناعة الحدث السياسي على مستوى الواقع العملي

الملموس، وقيامها بعد ذلك بمتابعة الحدث ونقله ونشر أخباره وتطوراته، وهو الأمر الذي بدا واضحاً فيما جرى في تونس ومصر، وإن كانت الحالة المصرية قد أخذت زخماً أكبر نسبياً في هذا الشأن، ثم امتدت هذه الظاهرة بمستويات مختلفة إلى باقي الدول العربية التي شهدت انتفاضات خلال الأشهر المنصرمة من العام الحالي.

٢ ـ القضايا والتحديات العالمية الراهنة وموقع العرب منها

تتعدّد القضايا والتحديات التي تواجه العالم. نعرض بإيجاز فيما يلي لأهم هذه القضايا والتحديات وموقع العرب منها، مع التركيز على القضايا التالية:

أ ـ استمرار حالة السيولة على مستوى النظام الدولي وعدم تبلوره في إطار واضح ومحدّد

لا شكّ أن النظام الدولي لم يعد نظام القطب الواحد، فالولايات المتحدة وإن ظلت القوة الأكبر إلا أنها لم تعد القوة القادرة على قيادة النظام الدولي بمفردها من دون مشاركة القوى الأخرى، وفي الوقت ذاته لا يمكن القول إن النظام الدولي قد تحول إلى نظام متعدد الأقطاب، وذلك رغم وجود العديد من المبادرات أو المحاولات للتحول نحو هذا الاتجاه، ولعل من أفضل الأفكار المطروحة بشأن توصيف الحالة الراهنة للنظام الدولي ما جاء على لسان جون تشيبمان مدير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن بقوله إنه لا يعتقد أننا سنشهد عالماً متعدد الأقطاب في المستقبل القريب، وإنما سنعيش في عالم غير قطبي، لأن الصين ليست لديها دوافع تحديد أجندة دولية، واهتمامات روسيا إقليمية، والولايات المتحدة لا تستطيع أن تفعل ما تريد بمفردها على النحو الذي كانت تمارسه في السابق، والأوروبيون لديهم طموحات، إلا أنهم يملكون قدرات استراتيجية محدودة مقارنة بطموحاتهم السياسية. ومن ثم فإن النتيجة ستكون عالماً غير قطبي، وهو كذلك لا قطبي بسبب وجود قوى خارج إطار الدول القومية، والدور الدولي الذي تلعبه هذه القوى. يضاف إلى ذلك تنامي ما يسميه بالدول المتوسطة الكبرى مثل العديد من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين، وسيشهد العالم دولاً عديدة تعمل من أجل تعزيز موقعها في إطار بنية دولية جديدة، ومن ثم فإن ما سنشهده خلال السنوات العشر المقبلة سيكون مزيداً من المبادرات من جانب العديد من الدول في مناطق العالم المختلفة، وسيفرض ذلك على دول عديدة أخرى أن تتحالف معها من أجل تحقيق مصالحها

القومية، وهو ما يعني أننا أمام نظام غير قطبي يتسم بالديناميكية والتطور السريع، ولكن من الصعب السيطرة على حركته لأنه ليست هناك بنية للحوكمة الدولية، كما أن المبادرات تأتي من أطراف متعددة وبشكل متزامن في كثير من الأحيان. وسوف تتضح هذه المسألة في الأجزاء التالية من التقرير عن الدورين التركي والإيراني في الوطن العربي. ذلك بالإضافة إلى تبلور دور هام لبعض القوى المتوسطة خاصة في أمريكا اللاتينية في القضية الفلسطينية حيث بادرت هذه الدول بالإعلان عن اعترافها بالدولة الفلسطينية، وهو ما مثّل نوعاً من الضغط الدولي على إسرائيل.

وفي هذا السياق ثمة حاجة إلى رؤية عربية دقيقة لواقع النظام الدولي الراهن، وذلك لتحديد الآليات الملائمة للتعامل معه، فإضافة إلى ما تقدم من توصيف لواقع هذا النظام ثمة رؤية أخرى تتبناها قوى الممانعة العربية، وأبرز من عبّر عنها السيد حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله في العديد من المناسبات. تقوم هذه الرؤية على أساس أن الولايات المتحدة قد هُزِمَت في المنطقة العربية وفي أفغانستان، وأنها فقدت موقعها كقوة عظمى وحيدة، وأن العالم يشهد تغيراً استراتيجياً على مستوى النظام الدولي، وأن هذا التغير يمتد إلى المنطقة العربية التي تغيرت التوازنات فيها إلى حد كبير خلال السنوات الأخيرة، وأن عملية التغير مستمرة وتتطلب رؤية استراتيجية جديدة للتعامل مع الواقع الجديد، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي. وواقع الحال يشير فعلياً إلى حدوث تغيرات استراتيجية مهمة على المستويين الدولي والإقليمي، خاصة بعد الإجهاض المستمر لجهود المجتمع الدولي في نطاق محاولات التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي نتيجة التعنت الإسرائيلي والانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل وحالة الضعف العربي الراهنة واتساع مساحة الاقتناع بخيار المقاومة لدى قطاعات كبيرة من الرأي العام في المنطقة العربية، أيّاً كان الشكل الذي يمكن أن تتخذه هذه المقاومة، خاصة بعد التحولات التي شهدتها في الفترة الأخيرة.

والخلاصة أن ثمة حاجة لرؤية عربية جديدة وشاملة لواقع النظام الدولي الراهن وتداعياته على المنطقة العربية.

ب ـ استمرار التنافس بين القوى الكبرى

استمر التنافس بين القوى الكبرى بأشكال وصور مختلفة، سواء على مناطق النفوذ أو مصادر الطاقة والمواد الأولية أو المواقع الاستراتيجية أو العمليات التجارية

وفرص الاستثمار والأسواق. ويشير العديد من الدراسات إلى أن العقدين الأخيرين قد شهدا ارتفاعاً في حجم الطلب العالمي على النفط في الوقت الذي استقر فيه حجم الاحتياطي العالمي، الأمر الذي يعني أن الفترة المقبلة ربما تشهد خللاً بين العرض والطلب على النفط. وقد أدى هذا إلى ازدياد حدّة الصراع على تأمين إمدادات النفط ليس من خلال التحكم في طرق النقل فحسب، ولكن من خلال السيطرة على منابع النفط أيضاً، ولو استلزم تحقيق ذلك التدخل العسكري كما حدث في العراق عام ٢٠٠٣. وتتفاوت توجهات القوى الكبرى في هذا الشأن، فبينما تلجأ الولايات المتحدة إلى كافة الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية لتأمين سيطرتها على منابع النفط، تفضّل الصين الدخول في شراكات مع الدول النفطية الواعدة وتقدم لها مساعدات كبيرة، في حين لا تزال الشركات الأوروبية واليابانية تسعى إلى تعزيز مواقعها التقليدية في الدول النفطية. وتخلص هذه الدراسات إلى أن الصراع على السيطرة على منابع النفط سوف يشتد، وبخاصة في المناطق ذات الاحتياطات الكبيرة كالمنطقة العربية وبالذات منطقة الخليج العربي بما يؤدى إلى إمكانية نشوب حروب ونزاعات جديدة في هذه المنطقة.

والواقع أن المنطقة العربية تشهد صراعاً على النفط بأشكال وصور مختلفة، ربما تكون أكثر عمقاً وخطورة مما تطرحه هذه الدراسات، وتتمثل في توظيف الأوضاع العربية المتردية في المجالات المختلفة لإبراز الدول العربية كدول فاشلة لا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أمن الطاقة، وبالتالي لابد من التدخل الخارجي المباشر أو غير المباشر لضمان تحقيق أمن الطاقة وتأمين تدفق إمدادات النفط، ولعل ما هو قائم من تدخل خارجي مباشر وغير مباشر في الشؤون الداخلية للعديد من الدول العربية يؤكد ـ أو على الأقل ـ يشير إلى ذلك، وثمة نماذج واضحة في هذا الشأن في العراق والسودان واليمن والصومال، فضلاً عن نماذج أقل وضوحاً في دول عربية أخرى.

ويمكن الإشارة هنا إلى حالة واضحة للتنافس بين القوى الكبرى بعيداً عن النفط، وهي التنافس بين الولايات المتحدة والصين. وقد استخدمت الولايات المتحدة أدواتها التقليدية المعروفة في إدارة التنافس مع الصين، وهى قضية التيبت حيث استقبلت الدالاي لاما، كما عقدت صفقة لبيع أسلحة متطورة إلى تايوان، الأمر الذي أثار غضب الصين، فضلاً عن إثارة قضية حقوق الإنسان في الصين، خاصة مع منح أحد المعارضين الصينيين المسجونين جائزة نوبل للسلام، وقضية العجز القائم في الميزان التجاري بين البلدين لصالح الصين، الذي أرجعته الإدارة

الأمريكية إلى أن العملة الصينية (اليوان) مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية. ومع ذلك فلم تستطع هذه الأدوات الأمريكية إحداث تغييرات في المواقف الصينية على المستوى الاستراتيجي. إلا أن الملاحظ أن السلطات الصينية قد اتخذت بعض الإجراءات الخاصة بالرفع التدريجي لقيمة عملتها في مقابل العملات الأخرى خاصة الدولار، وقد بدأت آثار ذلك في الظهور في المنطقة العربية التي تستقبل أسواقها كميات كبيرة من السلع الصينية حيث ارتفعت أسعار هذه السلع بمعدلات تفوق ارتفاع قيمة العملة الصينية، وهو الأمر الذي انعكست آثاره على معدلات التضخم في الدول العربية التي اتجهت نحو الارتفاع. وكان ارتفاع أسعار السلع الصينية أحد العوامل المؤثرة في ذلك إلى جانب عوامل أخرى.

ج ـ استمرار تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وظهور تداعيات جديدة لها

رغم ما أعلن عن حدوث بعض التطورات الإيجابية على صعيد تعافي الاقتصاد العالمي إلا أن ثمة تداعيات جديدة قد ظهرت. وأهم هذه التداعيات ازدياد العجز في الموازنات العامة، وازدياد حجم الديون السيادية، خاصة في بعض دول الاتحاد الأوروبي وإن بدرجات متفاوتة، كان أكثرها حدّة في اليونان وأيرلندا، وبدرجة أقل في كلٍّ من أسبانيا والبرتغال وإيطاليا وفرنسا على التوالي، الأمر الذي ألحق أضراراً حقيقية بقيمة اليورو في مواجهة العملات الأخرى، وأدى إلى تفجر أزمة حادة في اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي كانت لها تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه الدول، حيث أدت الإجراءات التقشفية التي تم اتخاذها للتعامل مع هذه الأزمات إلى مظاهرات شعبية واسعة النطاق في العديد من هذه الدول. ولم تكن بريطانيا ـ التي تحتفظ بموقعها خارج اليورو ـ استثناءً من ذلك. من ناحية أخرى، كشفت هذه الأزمات عن حالات تلاعب في البيانات المالية والاقتصادية المقدمة من بعض الدول في الاتحاد الأوروبي إلى المؤسسات الاقتصادية في الاتحاد، والمدعومة من جانب مؤسسات قياس الائتمان والاستثمار العالمية، وهو ما جعل التقارير المالية والاقتصادية التي تصدرها هذه المؤسسات موضع شك. والواقع أن ما لحق بأوروبا من أزمات لا بدّ وأن تكون له آثاره في المنطقة العربية نظراً إلى أن أوروبا هي الشريك التجاري والاقتصادي الأول للدول العربية.

كما ظهرت خلال هذا العام محاولات من جانب الولايات المتحدة لنقل

بعض أعبائها الاقتصادية إلى أطراف دولية أخرى، ودعوتها حلفاءها إلى ضرورة تحمل جانب من أعبائها، وتقديم العون والمساعدة للاقتصاد الأمريكي للإسراع بتعافيه. وقد تحمّل بعض الدول العربية النفطية جانباً من هذه الأعباء، وكان المثل الأبرز وضوحاً في هذا الصدد قيام العربية السعودية بضخ استثمارات في الاقتصاد الأمريكي وصلت في بعض التقديرات إلى ٩٥٠ مليار دولار، وكذلك قيامها بعقد صفقة سلاح بالغة الضخامة مع الولايات المتحدة تصل قيمتها إلى حوالى ٦٠ مليار دولار، كما يشير بعض التقارير الصحفية إلى جهود إماراتية وقطرية وكويتية مماثلة، وإن كانت محدودة مقارنة بالعربية السعودية.

كما برز ما عرف بـ «حرب العملات»، وهو مصطلح يصف لجوء الدول إلى تخفيض أسعار صرف عملتها المحلية، وذلك لجعل صناعتها الوطنية أكثر تنافسية من نظيراتها في أسواق الدول الأخرى، وذلك بهدف زيادة حجم الصادرات وخفض مستوى الواردات، ومن ثم تحقيق فائض في الميزان التجاري أو إصلاح العجز فيه وزيادة فرص العمل. وتمتلك الحكومات والمصارف المركزية وسائل متعددة للتحكم في أسعار صرف عملاتها مقابل العملات الرئيسية الأخرى، ومنها أسلوب زيادة المعروض النقدي في النظام المصرفي الأمر الذي يؤدي إلى خفض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى. ومن المعروف أن هذا الأسلوب تلجأ إليه الدول كخيار أخير، وبعد استنفاد خيارات السياسة النقدية الأخرى. ويمكن الحديث هنا عن الوصول إلى حالة «حرب العملات» نتيجة لقيام القوى الاقتصادية الكبرى باتباع سياسات تخفيض سعر العملة المحلية في وقت واحد أياً كان الأسلوب الذي تتبعه في ذلك. وتكفي في هذا الصدد الإشارة إلى ما أعلنه بنك الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ عن عزمه طبع ٦٠٠ مليار دولار أمريكي وضخها على مدى ثمانية أشهر بدءاً من مطلع عام ٢٠١١ بمعدل ٧٥ مليار دولار شهرياً، وذلك من دون التنسيق مع شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين، الأمر الذي أثار انتقادات حادة من قبل الصين والاتحاد الأوروبي، وأنذر باندلاع حرب عملات عالمية. وختاماً تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية كانت من الدول الأكثر تعرضاً للآثار السلبية لحرب الدولار الأمريكي ضد العملات الأخرى، نظراً إلى ارتباط معظم عملاتها ـ عدا الكويت ـ بالدولار، وكذلك إلى ارتباط سعر النفط بالدولار، واتخاذها الدولار عملة لتسوية حساباتها التجارية الخارجية.

د ـ ازدياد معدل الكوارث الطبيعية، وبروز حدة آثارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

شهد العالم تزايداً ملحوظاً في الكوارث الطبيعية بكافة أشكالها وصورها من زلازل وبراكين وأعاصير وفيضانات وسيول وحرائق غابات وغيرها، وقد ظهرت آثارها الحادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سواء في الدول التي شهدت هذه الكوارث أو في دول جوارها الجغرافي المباشر أو على مستوى العالم. ويمكن القول إن أهم آثار هذه الكوارث الطبيعية المباشرة يتمثل في تدمير المنتجات الغذائية نباتية كانت أو حيوانية، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات إلى مستويات غير مسبوقة صارت تهدد الاستقرار الاجتماعي في العديد من دول العالم، خاصة تلك التي تعتمد على الاستيراد لسد حاجاتها من الغذاء كالدول العربية، فضلاً عمّا لحق باقتصادات العديد من الدول التي تعرضت لهذه الكوارث من أضرار جسيمة أضعفت في محصلتها النهائية حركة التجارة الدولية، وأثرت بدرجة أو أخرى في اقتصادات الدول الأخرى، ومنها الدول العربية.

هـ ـ تراجع الضغوط الرسمية الدولية واستمرار الضغوط الأهلية غير الحكومية في مجال التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان

يمكن القول إن الضغوط الدولية الرسمية على النظم العربية بصدد التطور الديمقراطي قد تراجعت نسبياً خلال عام ٢٠١٠ للعديد من الأسباب، أبرزها انشغال القوى الدولية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بقضايا أخرى أكثر أهمية، ومحاولتها الاستعانة ببعض هذه النظم التي تتوفر لها فوائض مالية كبيرة للمساهمة في التخفيف من حدة ما تعانيه من تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية، والإسراع في تعافي اقتصاداتها. يضاف إلى هذا أن استمرار التهديدات الإرهابية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أعطى لتقديرات النظم العربية، بخصوص خطورة بعض قوى المعارضة وارتباطها بالجماعات المتطرفة وضرورة مواجهتها، قبولاً لدى الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ويمكن القول إن الضغوط الأمريكية في هذا المجال قد انحصرت في التقارير التي تصدرها الخارجية الأمريكية حول أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي التقارير التي قوبلت برفض عربي رسمي وردود عربية شديدة اللهجة على غير ما هو معتاد.

على أيّ حال، فإن تحليل السلوك السياسي للنظم السياسية العربية خلال الفترة محل الدراسة يؤكد تراجع الضغوط الدولية الخارجية الرسمية نسبياً في هذا الشأن مقارنة بسنوات سابقة، ويعد ما حدث في اليمن والأردن والجزائر ومصر نماذج واضحة على تراجع عملية التطور الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وإن كانت حالة النظام المصري تعد أكثر هذه الحالات وضوحاً، فقد شهد النظام السياسي المصري في ٢٠١٠ تراجعاً شديداً وصارخاً في هذا المجال بدأ بالتضييق على الإعلام بصور وأشكال مختلفة، واتساع نطاق سيطرة الحزب الحاكم ليصير النظام أقرب إلى نظام الحزب الواحد، إن لم يكن أشد وطأة، كذلك اتساع نطاق تدخل أجهزة الأمن في مختلف جوانب الحياة في المجتمع المصري بصورة سافرة وغير معهودة. وأخيراً جاءت الانتخابات البرلمانية وما شهدته من رفض لأي شكل من أشكال الرقابة الدولية، فضلاً عمّا شابها من أعمال تزوير سافر وتجاوزات صارخة أسفرت عن احتكار الحزب مقاعد مجلس الشعب. وإن مقارنة نتائج هذه الانتخابات بنتائج انتخابات ٢٠٠٥ يوضح بما لا يدع مجالاً للشك ما حدث من تراجع نسبي للضغوط الدولية على النظام المصري بشأن قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك قبل اندلاع ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير التي أطاحت بالنظام المصري السابق، فخلعت رئيسه القابض على الحكم لأكثر من ثلاثين عاماً، وحلّت مجلسيه التشريعيين المزورين قبل أن تتطور تداعيات الأحداث إلى حبس أغلب رموز النظام السابق ممّا سيتمّ التعرّض له في القسم الذي يغطي الثورات العربية من التقرير.

وإذا كانت الضغوط الدولية الرسمية على النظم العربية بصدد الديمقراطية وحقوق الإنسان قد تراجعت نسبياً، فإن المنظمات العالمية غير الحكومية المعنية بهذا الموضوع وما تصدره من تقارير بشأنه قد مارست ضغوطاً مستمرة على هذه النظم سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما دفعها إلى محاولة الرد على ما جاء في التقارير التي تصدرها هذه المنظمات. ولكن على الجانب الآخر، يمكن القول إن تراجع الضغوط الدولية بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان قد لعب دوراً في التمهيد لما شهدته الدول العربية من ثورات واحتجاجات خلال النصف الأول من العام الجاري، لأن محاولة النظم العربية الاستفادة من تراجع هذه الضغوط شجعها على التمادي في عمليات التضييق السياسي، والتراجع عن أي خطوات كانت قد اتخذتها على مسار الإصلاح الديمقراطي، الأمر الذي وفر البيئة الملائمة لانفجار الأوضاع بها.

٣ ـ كيفية تعامل الدول العربية مع القوى الدولية والأوضاع الدولية الراهنة

يمكن القول إن قراءة المشهد العربي الراهن وتحليله في إطار المتغيرات الدولية بالمفهوم المتقدم قد أوضحا ما يلي:

أ ـ إن القوى الكبرى في العالم القديمة منها والناشئة لها مصالح استراتيجية مهمة في المنطقة العربية، بل إن الدول العربية، لديها أوراق مهمة تستطيع ـ إذا ما توفرت لديها الإرادة والقدرة ـ استخدامها ليس للحفاظ على مصالحها فحسب، ولكن للإسهام في عملية بناء نظام دولي جديد يساعد على ضمان أكبر قدر ممكن من هذه المصالح، ولكن سيادة الشعور بالضعف والاستسلام للأقدار والانهزامية في دوائر صنع القرار العربي أدى إلى إغفال أهمية هذه الأوراق وعدم توظيفها، وهو ما جعل القوى الكبرى تستهين بمصالح هذه الدول، بل وتقدم تنازلات في إطار إدارتها للصراع والتنافس القائم فيما بينها تلحق أضراراً بالدول العربية ومصالحها وقضاياها وتعمل لصالح أعدائها، فعجز الدول العربية وصل إلى مدى لا تستطيع معه حتى الاعتراض الشكلي لدى الدول الأخرى إذا ما اتخذت موقفاً يتعارض مع المصالح العربية، ورغم هذا الوضع غير الطبيعي والغريب على العلاقات الدولية التي محورها المصالح، فإنه يحمل في طياته عناصر يمكن للجانب العربي إذا ما اكتشفها النفاذ منها لإعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي، وذلك أحد الآمال المعقودة على حركات التغيير الراهنة في الوطن العربي.

ب ـ إن استمرار حالة الضعف العربي في ظل المتغيرات الدولية الراهنة يقود إلى مخاطر جّمة تصيب الوجود العربي ذاته، فحركة التفاعلات الدولية الراهنة بما تشمله من صراع وتنافس خاصة بين القوى الكبرى على مناطق النفوذ والطاقة وغيرها تجعل المنطقة العربية موضوعاً للتوصل إلى تسويات غير مكلفة بالنسبة إلى هذه القوى لخلافاتها ومواضيع صراعاتها وتنافسها، فإذا كان التوصل إلى حل بين القوى الكبرى حول السيطرة على منابع النفط يتطلب التدخل الخارجي المباشر في الدول العربية أو تقسيمها، فهو أمر ممكن في ظل المعطيات القائمة، التي يمكن تطويرها باتجاه تحويل المزيد من الدول العربية إلى دول فاشلة لا تستطيع إدارة شؤونها بما يبرر التدخل الدولي فيها، خاصة أن عدم استقرار هذه الدول التي تمتلك احتياطيات ضخمة من مصادر الطاقة يهدد الأمن والاستقرار والاقتصاد الدولي. من ناحية أخرى، فإن الوضع العربي الراهن يساعد على تقاسم مناطق النفوذ بين القوى الكبرى بحيث تعترف بعض هذه القوى بحق قوة أو قوى

معيّنة في السيطرة على المنطقة العربية مقابل اعتراف تلك القوة أو القوى بحق الأخرى بالسيطرة على منطقة أو مناطق أخرى كمنطقة القوقاز أو أفريقيا، أي إعادة إنتاج «سايكس ـ بيكو»، وإن بمضمون مختلف.

ج ـ إن عملية تفكيك الدول العربية قد بدأت فعلياً، فها هو جنوب السودان ينفصل عن شماله بإشراف ومباركة دولية، وإقليم دارفور يهدد بعض فصائله بالانفصال على غرار ما حدث في الجنوب، والأراضي الفلسطينية مقسّمة فعلياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإقليم كردستان العراق في حالة انفصال فعلي عن باقي إقليم العراق، بينما تعامل الولايات المتحدة والدول الغربية وبعض الدول العربية رئيس الإقليم معاملة رؤساء الدول، فضلاً على بدء تلويح الإقليم بحق أكراد العراق في تقرير مصيرهم، واليمن كان يواجه قبل الثورة مطالبات الجنوب بالانفصال، والأزمة الليبية الراهنة أثارت لأول مرة في تاريخ ليبيا بعد الاستقلال الحديث عن الانفصال بين المناطق الشرقية والغربية والجنوبية، أي العودة إلى مرحلة الاحتلال، التي قسمت ليبيا إلى ثلاث ولايات رئيسية هي: برقة وطرابلس وفزان. والواقع أن الخبرة المتعلقة بعملية تفكيك الدولة العربية المعاصرة تقدم نموذجين: **الأول** النموذج العراقي، الذي تمّ من خلال التدخل العسكري المباشر، و**الثاني** النموذج السوداني الذي تمّ من خلال الوسائل السياسية، وكلا النموذجين قابل للتطبيق في حالات أخرى مع ملاحظة أن عملية التفكيك قد بدأت في دول ذات احتياطيات كبيرة مؤكدة أو واعدة من النفط.

د ـ يوضح التحليل المتقدم أن النظام الدولي قد تغير، فلم يعد في جوهره كما كان في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي يقوم على قوة عظمى وحيدة لها القدرة على التحكم في تفاعلات النظام بدرجة واسعة من الحرية، بل صار نظاماً غير قطبي يتسم بسيولة التفاعلات وسرعة التحول والتغير، ومع ذلك فما زالت النظم العربية تتعامل مع الأوضاع في هذا النظام وكأن شيئاً لم يحدث، الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية.

هـ ـ أدّت المتغيرات الدولية وتفاعلاتها إلى استمرار حالة الاستقطاب في المنطقة العربية بين ما عرف بقوى الاعتدال من جانب، وقوى الممانعة من جانب آخر، إلا أن الجديد الذي طرأ على هذه الحالة يتمثل في تغير ميزان القوى بين الجانبين لصالح قوى الممانعة، خاصة بعد ما تعرضت له قوى الاعتدال من ضغوط أمريكية وإسرائيلية أفقدتها قدراً كبيراً من الصدقية والقدرة على التأثير،

بل وأضعفت شرعيتها في مجتمعاتها. ولعل سقوط نظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك هو أحد المظاهر الدالة على ذلك، إلا أن سقوط هذا النظام قد أعاد تشكيل توازن القوى بين الجانبين مرة أخرى بعد ظهور بوادر تحول باتجاه الاستقلال عن القوى الداعمة في معسكر الاعتدال.

و ـ أوضح التحليل المتقدم أن القوى الدولية الكبرى، خاصة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، بدأت في إعطاء أولوية أكثر لمسألة بالغة الحساسية في المجتمعات العربية ذات الأغلبية المسلمة، وهي أوضاع المسيحيين في الدول العربية، خاصة بعدما ازداد تعرض الكنائس في العديد من الدول العربية كالعراق ومصر للهجمات الإرهابية، فضلاً عن انخفاض أعداد المسيحيين في هذه الدول نتيجة هجرتهم إلى الخارج. وتشمل القضايا المثارة من جانب تلك القوى مدى تمتع المسيحيين العرب بحقوق المواطنة، ومدى توافر الظروف التي تسمح لهم بحرية ممارسة شعائرهم الدينية، ومدى تعرضهم لمظاهر التمييز في مجالات العمل والحياة المختلفة. إن إعطاء الأولوية لهذه المسالة يثير الكثير من علامات الاستفهام حول التطور المحتمل لمواقف هذه القوى بشأنها في ظل الصعود المستمر للتيارات والقوى الإسلامية في المجتمعات العربية، وهو ما قد يضيف مصدراً جديداً من مصادر تهديد الأمن على المستوى القومي والوطني لكل دولة عربية على حدة. ويمكن أن نضيف إلى ذلك الضغوط الأوروبية والأمريكية على الدول العربية في مجال مكافحة ما يسمّى بالإرهاب. وفي السياق ذاته يمكن أن نشير إلى قضية أخرى مثارة في المجتمعات الأوروبية والمجتمع الأمريكي، وتتمثل في المواقف المضادة للمهاجرين العرب المسلمين في هذه المجتمعات بدعوى عدم قدرتهم على الاندماج الاجتماعي والثقافي في المجتمعات التي يعيشون فيها، الأمر الذي يعرّضهم للكثير من المتاعب، خاصة مع تزايد قوة الأحزاب اليمينية المتطرفة المعادية للأجانب خاصة في أوروبا. قد يتطلب هذا الوضع نوعاً من التنسيق العربي مع دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للتوصل إلى آلية ما لعلاج مشكلات المهاجرين العرب المسلمين لهذه الدول.

٤ ـ التعامل العربي المقترح مع القوى والأوضاع الدولية الراهنة

من خلال العرض والتحليل المتقدم يمكن تقديم التوصيات التالية إلى الدوائر الرسمية العربية:

أ ـ السعي إلى بناء أرضية مشتركة جديدة تقوم على المصالح المشتركة والمنافع

المتبادلة مع القوى الدولية الكبرى والصاعدة لا تقتصر على تأمين احتياجاتها من النفط والغاز الطبيعي، بل تشمل مجالات أخرى تتضمن الدخول معها في شراكات في مجالات التنمية المختلفة كمشاريع البنية التحتية، بما في ذلك توسيع نطاق الشبكة العربية الموحدة للكهرباء وإمكانية ربطها بشبكات أخرى، والتوسع في إقامة شبكات السكك الحديدية والربط بين هذه الشبكات العربية وشبكات دول أخرى، وتوسيع شبكات الطرق العربية الدولية وربطها بشبكات دولية أخرى.

ب ـ خلق الأطر النظامية للتعامل الفعّال مع القوى الدولية المختلفة من خلال توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة أو الشراكة، فإن تعذر هذا على المستوى العربي الجماعي أو احتاج المزيد من الوقت، يمكن إيجاد آليات للتنسيق بين الدول العربية بحيث تستفيد الدول العربية بما وقعته دولة أو دول عربية أخرى من اتفاقات للتجارة الحرة أو للشراكة مع أي من القوى الدولية الأخرى.

ج ـ توجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار في بعض المجالات التي تحتاج إليها القوى الدولية الأخرى. فعلى سبيل المثال تحتاج الهند إلى استثمارات في مجال البنية التحتية، فيمكن توجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار في الهند في هذا المجال، وذلك وفقاً للأطر القانونية الدولية التي توفر الضمانات اللازمة لمثل هذه الاستثمارات، فذلك يزيد من الوزن النسبي لقدرة التأثير العربي في السياسة والقرار السياسي الخارجي الهندي. وفي الإطار ذاته يمكن توجيه رؤوس الأموال العربية إلى الاستثمار في مجالات تلبي احتياجات الدول العربية من المواد الغذائية في الدول التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية اللازمة لذلك، وبما يحقق مصالح مشتركة بين الدول العربية وهذه الدول. من ناحية أخرى، فإن روسيا تحتاج إلى استثمارات في مجال صناعة السلاح، ومن ثم يمكن دراسة إمكانية التوصل إلى صيغة ملائمة لتوفير رؤوس أموال عربية للدخول في شراكة للاستثمار في هذا المجال مع روسيا، وهكذا ومن خلال التعرف على مجالات الاستثمار ذات الأهمية النسبية المرتفعة بالنسبة إلى القوى الكبرى والناهضة، وكذلك المجالات التي يمكن أن توفر الاحتياجات الأساسية العربية في هذه الدول، يمكن بناء شبكة من المصالح المشتركة التي تربط بين الدول العربية ودول العالم، بما يزيد من القدرة العربية على التأثير في حركة التفاعلات الدولية.

د ـ دراسة إمكانية وضع مشروع عربي للتنمية والإعمار في الوطن العربي على غرار «مشروع مارشال»، وذلك لعلاج الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

المتدنية في العديد من الدول العربية، التي تمتد آثارها السلبية إلى كافة الدول العربية، خاصة أن تنفيذ هذا المشروع سوف يتطلب الاستعانة بخبرات القوى الدولية الأخرى، وهو ما يصب كذلك في إطار بناء شبكة المصالح المشتركة مع دول العالم بالمفهوم المتقدم.

هـ ـ بالنسبة إلى المخاطر المتعلقة بتفكيك الدول العربية يجب التركيز على عدم تكرار ما حدث في جنوب السودان، وذلك من خلال تحديد أكثر الدول تعرضاً للحركات الانفصالية، وهي السودان والعراق واليمن، ومن ثم المبادرة إلى وضع استراتيجية عربية مشتركة لجعل خيار الحفاظ على وحدة هذه الدول هو الخيار الأفضل، وعدم الانتظار حتى اللحظات الأخيرة كما حدث في مسألة جنوب السودان، مع الأخذ في الاعتبار أن الحيلولة دون وقوع عمليات انفصال أخرى لا يصب في مصلحة كل دولة من هذه الدول، بل يصب في مصلحة الدول العربية كافة لأن خطر التقسيم والتفكيك يمتد إليها جميعاً، كما أن وجود مثل هذه الاستراتيجيا يخفف من حدة الضغوط الدولية المشجعة أو الدافعة إلى الحركات الانفصالية في المنطقة العربية.

و ـ توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ووسائل الإعلام التقليدية والجديدة لربط المجتمعات العربية ببعضها البعض وبالعالم، وذلك للتوصل إلى بناء ثقافة عربية جديدة، خاصة بين الشباب العربي تضع أسساً عصرية للعمل العربي المشترك وللتعامل العربي مع العالم الخارجي. وثمة أمل في أن تقود الدول العربية التي شهدت ثورات ناجحة وحركات احتجاجية متصاعدة عملية تغيير ناجحة في أساليب التعامل العربي مع التحديات والمخاطر الدولية، وإن كان النظام العربي قد يشهد نتيجة لتلك الثورات والاحتجاجات انقساماً أو تغييراً في الأيديولوجيا السائدة فيه على نحو يوجد أنماطاً جديدة للتفاعلات يحتاج استشراف مستقبلها إلى مناقشة علمية جادة.

ثانياً: الإطار الإقليمي لحال الأمة العربية

أدت تطورات ما بعد غزو الكويت، وبصفة أخص بعد احتلال العراق، إلى تزايد اختراق النظام العربي من طرف دول جواره الإقليمي، ولا سيما إيران وتركيا، إلى الحدّ الذي أصبح معه من الصعب الفصل في قضايا بذاتها بين حدود النظام العربي والواقع الإقليمي غير العربي. على صعيد آخر، فإن اندلاع الثورات العربية قد أعاد بشدة طرح قضية النموذج التركي ومدى صلاحيته للتطبيق على مستوى الوطن العربي كنموذج يجمع ما بين الحداثة والحفاظ على هوية الأمة الحضارية.

١ ـ إيران: ملفات مفتوحة في الداخل والخارج

انقضى عام ٢٠١٠ وقد ترك بعض أهم الملفات الإيرانية أو التي تخص إيران مفتوحة على كل الاحتمالات. **أحد هذه الملفات** يتعلق باحتدام الصراع بين أركان النظام الإيراني على نحو غير مسبوق، الأمر الذي أثار استفهاماً حول حدود العلاقة بين الرئيس والمرشد والتغييرات التي يمكن أن تدخل عليها. **ملف آخر** هو ملف الثورات العربية التي بدأت أولى إرهاصاتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ ووضعت إيران في موقف صعب. فمن جهة أولى كان بعض تلك الثورات كما في حالات تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا يفتح أفقاً جديداً لتطوير علاقة إيران بتلك الدول بعد إطاحة نظمها الحاكمة. ومن جهة ثانية فإن امتداد تلك الثورات إلى سورية، الحليف الاستراتيجي العربي الأهم لإيران منذ أكثر من ثلاثة عقود، كان يؤشر إلى انكفاء سورية على داخلها. ومن جهة ثالثة وجدت إيران نفسها وهي تمنع معارضتها من تنظيم مظاهرة لدعم الثورات العربية في ١٤ شباط/فبراير، تستخدم المصطلحات والأساليب نفسها التي استخدمتها النظم العربية التي اندلعت ضدها الثورات.

ملف ثالث يتعلق بالغموض الذي اكتنف الأوضاع في الساحات العربية الأهم بالنسبة إلى إيران: العراق ـ لبنان ـ فلسطين. ففي العراق كانت الملابسات الشديدة التعقيد التي أحاطت بتشكيل حكومة المالكي الناقصة قد خلقت نوعاً من التحسس والشك بين مختلف القوى السياسية، وفي الوقت الذي كان انتهاء العام يعني بدء العد التنازلي للانسحاب الأمريكي من العراق، فإن الثلث الأول من عام ٢٠١١ شهد محاولات أمريكية للالتفاف على الموعد المقرر بصيغ مختلفة. وكان العامل الحاسم في ذلك الخوف من انفلات النفوذ الإيراني في العراق، خاصة مع سقوط أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة أي نظام حسني مبارك، واقتراب حليف آخر من المصير ذاته ـ أي نظام علي عبدالله صالح. وفي لبنان ما زال رئيس الوزراء نجيب ميقاتي متعثراً في تشكيل حكومته بعد أن تبادلت قوى الموالاة والمعارضة مواقعها، وهو تعثر يُعزى إلى شدة الاستقطاب الداخلي حول قضية المحكمة الدولية، كما يُعزى إلى مستجدات الساحة الإقليمية وأهمها سقوط معادلة (س ـ س) السياسية في المنطقة برمتها. وفي فلسطين ينذر توقيع اتفاق المصالحة بين حركة فتح وحركة حماس في الرابع من أيار/مايو ٢٠١١ بالتصعيد مع إسرائيل، خصوصاً على ضوء التصريحات والقرارات الإسرائيلية فور الإعلان عن المصالحة، وهو تصعيد ينصب على تهديد قطاع غزة بالأساس مع إبقاء خيار تسخين الجبهة اللبنانية غير مستبعد.

ملف رابع هو ذلك الخاص بالعلاقات المصرية ـ الإيرانية التي تتجاذبها قوتا دفع في اتجاهين مختلفين، أحدهما في اتجاه التطوير على ضوء المستجدات المصرية لاسيما على صعيد السياسة الخارجية للثورة، والآخر في اتجاه التجميد كما يظهر بوضوح من توتر العلاقات المصرية ـ الخليجية نتيجة التقارب المصري ـ الإيراني، هذا مع العلم بأن هذا التقارب من شأنه إعادة تشكيل واجهة المشهد برمته على مستوى الشرق الأوسط.

الملف الخامس والأخير، هو الملف النووي الإيراني الذي تتوقف مآلاته على أوراق الضغط المعتادة بحوزة كلا الطرفين الأمريكي والإيراني، كالورقة العراقية واللبنانية وورقة العقوبات، مع ملاحظة دخول الورقة المصرية بعد الثورة في عداد أوراق الضغط وهي قد تخفف الضغط الأمريكي على إيران أو العكس.

تلك الملفات الخمسة يقرأ أحداثها ويحللها هذا الجزء من التقرير على امتداد عام ٢٠١٠ والشهور الخمسة الأولى من عام ٢٠١١ على النحو المبين أدناه.

أ ـ إيران من الداخل: عام الأزمات

على الرغم من أن الستار انسدل في عام ٢٠٠٩ على توتر في علاقة الرئيس بالمرشد والمعارضة بالنظام على نحو ما تناوله تقرير حال الأمة في حينه، إلا أنه يمكن وصف عام ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ بأنه عام تقلّص شرعية النظام إلى حدّها الأدنى، وبالتالي تفاقم أزمات الداخل الإيراني لأسباب أربعة أساسية، **أولها** اشتداد التأزم في علاقة نجاد بخامنئي إلى مستوى غير مسبوق، ومن تجلياته إقدام نجاد للمرة الأولى على «الاعتكاف السياسي» لأكثر من أسبوع. و**ثانيها** اتساع نطاق الأزمة لتطال مؤسستي الحوزة والحرس الثوري: القاعدتين الرئيستين للنظام الإيراني، وهو تطور غير مألوف أو في القليل غير معروف، من آياته قيام المرشد بشد الرحال إلى قم وإقامته بها مدة أسبوعين. و**ثالثها** توالي الأزمات في علاقة نجاد بكلٍّ من البرلمان والقضاء والبازار على خلفية العديد من القضايا موضع النزاع بين تلك الأطراف. أما **رابعها** فهو تجدد المواجهة مع المعارضة خصوصاً بعد نجاح الثورة المصرية وتصعيد الإجراءات الإيرانية العقابية ضد المعارضين كما في وضع حسين موسوي ومهدي كروبي قيد الإقامة الجبرية.

احتدام أزمة علاقة المرشد بالرئيس

واصل محمود أحمدي نجاد محاولته توسيع صلاحياته على أرض الواقع متحرراً بذلك من ضغط الشارع الذي كان يمكن أن يقيد مساعيه في هذا الخصوص، فنجاد لا فرصة أمامه لفترة رئاسية ثالثة، وبالتالي فإن عينه ليست على صندوق الانتخاب. على صعيد آخر أججت الشائعات عن الحالة الصحية الحرجة لخامنئي المساعي الرامية إلى تحديد مهام المرشد المقبل للجمهورية الإسلامية الإيرانية؛ مساعٍ اقترن بعضها بخطوات عملية كما في إرسال المعارض ورئيس مجلس الشورى السابق مهدي كروبي والمفكر محسن كديور رسالتين إلى رئيس مجلس الخبراء السابق علي أكبر هاشمي رفسنجاني يطالبان فيهما بتحديد صلاحيات المرشد وإخضاعها للرقابة، وزاد كديور فانتقد عمل مجلس الخبراء، كما زاد كروبي فانتقد النفوذ الاقتصادي والسياسي لحرس الثورة، خط دفاع النظام. ولم يكن لرئيس في طموح محمود أحمدي نجاد وشخصيته الكاريزمية وحبه للظهور إلا أن يستفيد من تلك الأجواء.

أقدم نجاد على مجموعة من الخطوات الجريئة التي عدَّها البعض تجاوزاً حتى لصلاحيات هاشمي رفسنجاني حين كان رئيساً للجمهورية، الذي يمثل ظاهرة بلا

سابقة في تاريخ الثورة الإيرانية. من تلك الخطوات محاولته تهميش دور وزارة الخارجية من خلال استحداثه منصب المبعوثين المكلفين بمهام دبلوماسية، وتكليفه رحيم مشائي بشؤون الشرق الأوسط، وحميد بقائي بالشؤون الآسيوية، ومحمد مهدي أخوند زادة بشؤون بحر قزوين، وأبو الفضل زهرة وند بالشؤون الأفغانية. وقد أثار هذا الإجراء نوبة من الاحتجاجات من رؤوس الدولة، فصرح خامنئي بأن «وزارة الخارجية هي المسؤولة المباشرة عن التوجيه والتخطيط في شأن جميع القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية والعلاقات مع الدول الأخرى»، وحثّ على عدم تكرار مسلك نجاد في ميادين أخرى. ووقّع ١٢٢ نائباً على بيان انتقدوا فيه قرار رئيس الجمهورية واعتبروه «يتعارض مع القانون» كونه يستحدث «سياسة خارجية موازية». أما منوشهر متقي، الشخص المستهدفة صلاحياته مباشرة بقرار نجاد بحكم كونه وزيراً للخارجية في حينه، فقد اعتبر ذلك تدخلاً في عمل وزارته. فيما بعد وتحديداً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أقال نجاد وزير خارجيته فجأة بينما كان في جولة أفريقية يحاول بها إصلاح ذات البين بين بلاده ودول القارة السمراء على خلفية الضجة التي أثارتها شحنة الأسلحة الإيرانية التي أوقفتها نيجيريا. لم يكن الرجلان نجاد ومتقي على وفاق منذ البداية، بدليل أن نجاد عندما تولّى السلطة في ٢٠٠٥ اختار علي أكبر صالحي وزيراً للخارجية، لكن المرشد فضّل في حينه منوشهر متقي. وزاد تقارب متقي مع علي جواد لاريجاني رئيس مجلس الشورى ومنافس نجاد في انتخابات ٢٠٠٥، والناقد لسياساته الداخلية والخارجية، والمرشح المحتمل للرئاسة المقبلة. زاد هذا التقارب في بعد المسافة بين الرئيس ووزير خارجيته، فبدأ بتقليص صلاحياته على ما تبين ثم اضطر تحت حدّة الهجوم على قراره بتكليف «مبعوثين» لتغيير مسماهم إلى «مستشارين»، أما مهامهم فظلت كما هي. ثم لما لم يُطق نجاد على متقي صبراً أقاله في غيبته الأفريقية، وعيّن بدلاً منه علي أكبر صالحي.

لكن ما استطاع نجاد أن يمرره من قراراته في حالات معيّنة لم يتمكن منه في حالات أخرى، فعندما أقال نجاد وزير الاستخبارات حيدر مصلحي رفض خامنئي قرار نجاد وتمسك بتثبيت مصلحي. وعلى أثر ذلك اعتكف نجاد عن الساحة السياسية فلم يحضر اجتماعين لمجلس الوزراء وكذلك اجتماعات رسمية متعددة فيما أُطلق عليه «اختبار قوة للدفاع عن صلاحياته من خلال اتباع سياسة الكرسي الشاغر». لكن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ قرر مجلس الشورى وضع حد للأزمة فقام وفد من أعضاء المجلس محسوبين على معسكر نجاد بزيارته وأقنعوه باستئناف

مهامه ففعل متضرراً. وترأس اجتماع مجلس الوزراء في الأول من أيار/مايو ٢٠١١ بعد غيبة. يذكر أن البعض أرجع إقالة مصلحي إلى قيامه بطرد مسؤول في وزارته على صلة وثيقة باسفنديار رحيم مشائي نسيب نجاد والشخص المقرب منه. كما يذكر أن مشائي سبق أن تسبب في أزمة لنجاد عندما اعترض المحافظون والمرشد بالأساس على تعيينه نائباً أول للرئيس، لكن الأخير ماطل في إقالته ثم رضخ وعيّنه في المقابل مديراً لمكتبه، ليعود ويقيله في نيسان/أبريل ٢٠١١ ويعيّنه رئيساً لديوان الرئاسة في خطوة اعتبرها البعض تمهيداً من نجاد لتولي مشائي الرئاسة من بعده في تكرار لنموذج بوتين/ميدفيديف في روسيا.

تعدّد بؤر الأزمات

على مدار عام ٢٠١٠ تحركت أزمات الرئيس نجاد مع مؤسسات الدولة من واحدة إلى أخرى، فمع مجلس الشورى كانت إحدى قضايا الخلاف المهمة تلك التي دارت حول برنامج نجاد لإلغاء الدعم الغذائي والسلعي الذي يكلف الدولة قرابة مئة مليار دولار، والاستعاضة عن ذلك بتوزيع مبالغ نقدية على المعدمين. وعلى صعيد شد الأطراف بين مجلس الشورى والرئيس، قام المجلس بسحب الثقة من وزير النقل حميد بهبهاني لفشله في حفظ سلامة النقل الجوي من دون الرجوع لنجاد، وذلك في شباط/فبراير ٢٠١١ مما حدا بنجاد وبهبهاني إلى مقاطعة جلسة مجلس الشورى، وهو ما اعتبره الأخير مخالفاً للقانون.

ومع القضاء كانت إحدى قضايا الخلاف هي انتقاد نجاد حكماً قضائياً أدان نائب مدير مكتبه محمد جواد بهداد في مطلع آب/أغسطس ٢٠١٠ بالسجن ستة أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة إدلائه بمعلومات كاذبة إبّان رئاسته وكالة الأنباء الإيرانية. ومما يجدر ذكره أن محمود هاشمي شهرودي رئيس مجلس القضاء الأسبق كان قد دعا إلى تغيير آلية انتخاب رئيس الجمهورية من الاقتراع الشعبي إلى الاقتراع البرلماني أو بواسطة أعضاء مجلس الخبراء.

ومع البازار كانت القضية الأساسية هي الضرائب، هذا مع العلم بأن الحكومة اضطرت في هذه الحالة إلى التراجع المؤقت بعد قيام البازار بالإضراب، وهو ما كان ينذر بشل الحياة التجارية. ومع الحوزة كانت القضية هي ما وُصف بمحاولة نجاد «إنشاء حركة محافظة من دون رجال دين»، وذلك على أثر تصريحات له دعا فيها إلى التساهل في ارتداء الحجاب وربطة العنق، كما أن مشائي الذي يعدّ رجل نجاد تعرّض لعاصفة من النقد بعد حديثه عن «المدرسة

الإيرانية في الإسلام» وهو ما اعتبره رجال الحوزة تعزيزاً لمكانة «المدرسة الإيرانية» على حساب «المدرسة الإسلامية». وبشكل عام فإن الاتهام الأخير لمشائي، وبالتالي لنجاد بالمبالغة في الاهتمام بالمكون «القومي أو العِرقي» لإيران إنما يعبّر عن جزء من المواجهة على الساحة السياسية بين تيارين: **الأول** يؤكد التواصل التاريخي مع مرحلة ما قبل الإسلام ويعتز بالتراث الفارسي للدولة الإيرانية، و**الثاني** يؤكد الهوية الإسلامية للدولة، ويتمسك بالترتيب الذي استحدثته الثورة على النحو التالي: الدين ثم الدولة وليس العكس. وكانت مناسبة الاحتفال بعام إيراني جديد في إطار عيد النيروز واحدة من ساحات التواجه بين التيارين.

تجدد المواجهات مع المعارضة

كان الزعيمان الإصلاحيان موسوي وكروبي قد طلبا من وزارة الداخلية الإيرانية الترخيص لهما من أجل تنظيم مظاهرة سلمية لتأييد ثورتي تونس ومصر في ١٤ شباط/فبراير٢٠١١. وعندما رُفض طلب التظاهر مضى موقع «كلمة» الإلكتروني التابع لموسوي في حثّ أنصاره على التظاهر في ساحة الحرية بوسط طهران متهماً النظام بالرياء كونه يؤيد ثورتي المصريين والتونسيين فيما يصادر حق الإيرانيين في تنظيم مظاهرة سلمية. يذكر أن رفض وزارة الداخلية الإيرانية السماح بمظاهرة المعارضة انطلق من أن الاحتفال بالعيد السنوي للثورة سيحل يوم ١١ شباط/فبراير أي قبل الموعد المقترح من المعارضة بيومين اثنين، وبالتالي فإنه يمكنها المشاركة في الاحتفال بالثورة وأيضاً تهنئة شعبي مصر وتونس. لكن النقطة الواضحة هي أن المعارضة لم تكن ترغب في أن تتظاهر تحت المظلة الرسمية للنظام، ومن هنا قرر المتظاهرون خرق قرار الداخلية وخرجوا إلى وسط طهران.

اشتعلت ساحة الحرية بمواجهات الأمن مع المتظاهرين، وتم منع موسوي وزوجته زهرة رهنورد من الوصول إلى الساحة، أما كروبي فكان قد اختفى عن الأنظار قبل أسبوع، وتردد أنه خضع للإقامة الجبرية، وانتقلت حمى التظاهر إلى مدن إيرانية أخرى وسقط ثلاثة قتلى في مظاهرات شيراز، وصعَّدت على أثر ذلك المعارضة من ضغطها فقامت مواقع إلكترونية تابعة لها بالدعوة إلى التظاهر في ٢٠ شباط/فبراير والتوجه إلى منزل كروبي لافتكاكه وكسر إقامته الجبرية، إلا أن الأمن تمكن من إحباط الدعوة.

تلفت المفارقة السابقة في سلوك النظام الإيراني حيال كلٍّ من المعارضة العربية ومعارضته الداخلية عن تشابه سلوك النظم التسلطية. فعلى الجانبين جرت

اعتقالات وتنكيل وسقط قتلى مع تفاوت في العدد، وحُجبت مواقع إلكترونية وقطع الاتصال بين المحتجين، وكما استُخدمت أوصاف «العملاء والخونة ومشعلي الفتن والقلة المندسة» ولاحقاً «الجرذان» في وصف المعارضة العربية من قبل نظمها الحاكمة آنذاك، وصف خامنئي المعارضة بـ«الأعداء»، ودعا جهاز الاستخبارات إلى اعتماد نهج «أكثر عدائية» في التعامل معها، كما وصفها نجاد بـ «القلّة التي تريد سرقة إنجازات الشعب الإيراني»، ووصفها وزير الداخلية مصطفى نجار بالفئة التي دعمتها «جماعة المنافقين [يقصد مجاهدي خلق] والفوضويين والرعاع». ومثل هذا التماثل بين سلوك النظم التسلطية سلط عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي السابق الضوء عليه متسائلاً «عندما ننظر جيداً إلى وجه القذافي وهو يقول (أنا الثورة)، ووجه خامنئي وهو يقول (أنا الإسلام) سندرك أن هذا جوهر الأزمة»، ولفت النظر إلى أن آية الله علي السيستاني له مقلدون كثر في إيران ومع ذلك أفتى بحق الشعوب في التظاهر.

كان هذا السياق المتوتر هو الذي جرى فيه الاحتفال بعيد النيروز أو السنة الإيرانية الجديدة التي تبدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠١١، حيث تعالت هتافات «الموت للديكتاتور» و«الموت لخامنئي» و«مبارك وبن علي، والآن دور السيد علي» (يقصدون المرشد). ولذلك تم اعتقال العشرات، فيما دعا نواب برلمانيون لـ «**إعدام**» رؤوس الفتنة، ودعا ساسة آخرون في الحد الأدنى لحرمان قادة المعارضة من الترشح في انتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠١٢.

قبل الانتقال إلى النقطة التالية تبقى الإشارة إلى أن عام٢٠١٠ لم ينقض من دون أعمال عنف متفرقة أبرزها التفجير الذي وقع في أيلول/ سبتمبر أثناء تنظيم عرض عسكري في مهاباد لإحياء الذكرى الثلاثين للحرب العراقية ـ الإيرانية فأسقط اثني عشر قتيلاً وجرح سبعة وخمسين، والهجوم الانتحاري المزدوج الذي استهدف مصلّين من الشيعة يحيون عاشوراء في كانون الأول/ ديسمبر فأسقط تسعة وثلاثين قتيلاً وأصاب مئة آخرين، وتبنّى تنفيذه تنظيم جُند الله السنّي المتشدّد.

دخول الحرس الثوري والحوزة على الخط

في ٩ حزيران/ يونيو٢٠١٠ صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ ليفرض الحزمة الرابعة من العقوبات على إيران جرّاء عدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقف أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم. شملت تلك العقوبات بين ما شملت تجميد أرصدة الحرس الثوري، وحظر التعامل مع ١٥ شركة

ومؤسسة تتبع الحرس وترتبط بالنشاط النووي الإيراني، وكذلك حظر التعامل مع كلٍّ من قائد الحرس الثوري وقائد قوات الباسيج. ومن جانبها أنزلت بعض الدول الغربية عقوبات إضافية بشكل منفرد على إيران، ومن ذلك رفع الولايات المتحدة عدد الكيانات التابعة للحرس الثوري والمشمولة بالعقاب إلى ستة وعشرين كياناً، علماً بأن الولايات المتحدة كانت قد استهدفت من قبل بعض تلك الكيانات بالعقاب. ففي عام ٢٠٠٧ فُرِضت عقوبات اقتصادية أمريكية على شركة خاتم الأنبياء التابعة للحرس، وهي شركة تشرف على عدد من المشروعات أبرزها في مجال الطرق كمد أنبوب النفط والغاز إلى باكستان والهند بتكلفة تقدر بحوالى مليار وثلاثمئة مليون دولار. ثم عادت الولايات المتحدة لتوقع عقوبات على الشركة نفسها في شباط/فبراير ٢٠١٠ بعد إعلان إيران نيتها رفع مستوى التخصيب إلى ٢٠ بالمئة، هذا إلى أن رئيس الشركة اللواء رستم قاسمي قد تم تجميد أرصدته بموجب قرار سابق لوزير الخزانة الأمريكي.

العقوبات السابقة، سواء ذات الطابع الجماعي أو ذات الطابع الفردي والموجهة للحرس الثوري، كانت تهدف إلى الحد من قدرته على تمويل أنشطة البرنامج النووي الإيراني، ومع أن الحرس الثوري عادة ما ينظر لمثل تلك العقوبات على أساس أنها ضريبة إصرار الجمهورية الإسلامية على مواجهة قوى الاستكبار العالمي، إلا أن هذا لم يحل دون تململ في بعض أوساطه جراء شدة العقوبات الواردة في القرار ١٩٢٩ واتساع نطاقها على أساس أن أداء الرئيس نجاد مسؤول عن التصعيد مع الغرب، وأنه يمكن التفكير في أشكال أخرى للمواجهة.

ومن جهة أخرى اشتبكت حوزة قم (ظهير النظام وسنده) مع المرشد على خلفية نقطتين أساسيتين، الأولى هي سوء إدارة ملف حسين منتظري حياً وميتاً. فآية الله حسين منتظري، وهو أحد أكبر المراجع الإيرانية، كان سباقاً منذ نهاية الثمانينيات إلى إعلان رفضه ولاية الفقيه المطلقة الصلاحيات والمدة، وتسبب هذا في استبعاد آية الله الخميني له من خلافته، كما أدى لاحقاً إلى تعديات على مكتبه وإساءة معاملته ووضعه قيد الإقامة الجبرية. ونظراً إلى اتساع قاعدة أتباع منتظري ومقلديه فقد تخوف النظام من أن يتحول تشييع جثمانه في ٢٠١٠ إلى مناسبة وطنية توظفها المعارضة في صراعها السياسي، من هنا كان التكتم على مراسم التشييع. والثانية هي ما تردد عن اتجاه المرشد إلى إعداد ابنه مجتبى لخلافته، وهو أمر وإن بدا صعباً بالنظر إلى توفر من هم أكثر منه أعلمية دينية بما لا يقاس إلا أنه ليس مستحيلاً على خلفية تصعيد خامنئي نفسه إلى منصب المرشد من دون وجه حق.

ب ـ إيران وثورات العرب

لم يخطر على بال إيران ولا حتى على بال العرب أنفسهم أن المتغير الأكثر إهمالاً في حسابات مراكز صنع القرار، أي متغير الإرادة الشعبية، يمكنه أن يمارس الفعل الثوري ويقلب أوضاعاً تكلّست على مدار عقود، ومن هنا كانت مفاجأة الجميع تامة.

عندما سقط نظام بن علي بعد هروب الأخير إلى العربية السعودية في ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، أصدر ٢٢٨ نائباً إيرانياً من أصل ٢٩٠ نائباً في مجلس الشورى بياناً في ١٨ من الشهر نفسه أعربوا فيه عن تأييدهم للثورة التونسية، معلنين أن «برلمان الأمة الإيرانية يدعم بثبات الحركة الثورية للشعب التونسي الشجاع. . . ويتمنى له التوفيق». وفي اليوم التالي ألقى الرئيس محمود أحمدي نجاد كلمة من مدينة يزد نقلها تلفزيون الدولة وأعرب فيها عن تقديره انتفاضة الشعب التونسي «ضد الديكتاتور المدعوم من الغرب»، وأضاف أن التونسيين في طريقهم إلى «تطبيق القوانين والأحكام الإسلامية».

لكن حتى ذلك الحين كان هناك شك كبير في أن يسري ما حدث في تونس إلى بلدان عربية أخرى، وبالتالي ظل تعامل إيران مع الثورة بوصفها تجربة ناجحة في إطاحة حاكم مستبد قد تبعث أملاً في التغيير مستقبلاً في أنحاء مختلفة من الوطن العربي. حتى إذا انطلقت الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني/ يناير٢٠١١ تغير موقف إيران جذرياً لسببين:

الأول هو الوزن الإقليمي لمصر الذي يجعلها بالغة التأثير في محيطها العربي، والدليل هو اندلاع الانتفاضة الشعبية البحرينية بعد إطاحة الرئيس المصري بيومين، وتسخين جبهة المعارضة اليمنية التي كانت قد شرعت من قبل في تصعيد خطواتها المطالبة بالإصلاح، بل وامتداد هذه الانتفاضة إلى دول تحكُم نظمها قبضتها على شعوبها بغلظة كما حدث في ليبيا وسورية على التوالي.

أما السبب **الثاني** فهو أن عقدة العلاقة مع مصر ظلت هي الأصعب والأعصى على التفكيك مقارنة بكل العُقَد في علاقات إيران العربية، والدليل هو جمود تلك العلاقات عند مستوى مكتب رعاية المصالح منذ عقدين من الزمان، وفي سياق كهذا بدا منطقياً أن يصبح اتخاذ البلدين قرار تسيير رحلات جوية من القاهرة إلى طهران وبالعكس في تشرين الأول/ أكتوبر٢٠١٠ خاوي المضمون كأن لم يكن لأن أحداً من مواطني البلدين لم يستخدمه.

ألقى المرشد الإيراني علي خامنئي خطبة الجمعة بطهران في ٤ شباط/فبراير ٢٠١١ باللغة العربية الفصحى، وهي لغة نادراً ما تجرى على ألسنة مسؤولين إيرانيين، ناهيك عن أن يكون المسؤول هو المرشد نفسه. لكن القصد كان هو إيصال رسالة مفهومة وغير محرفة لكافة المصريين. لغة الخطبة إذن لها دلالتها كما أن توقيتها شديد الحساسية، فقد جاءت خطبة خامنئي بعد إقالة الرئيس المصري السابق عدداً من الرموز المكروهة شعبياً داخل الحزب الوطني فضلاً على الوزارة بكاملها، وكذلك بعد تعيينه عمر سليمان مدير الاستخبارات السابق نائباً له، فكأن خامنئي يريد أن يقول لا لتغيير السياسات من دون تغيير النظام «فالنظام العميل لا يسقط بخروج المكشوفين من رموزه، وإذ حل محل هذه الرموز بطائنها لم يتغير شيء، بل إنه الشرك الذي يُنصب أمام الشعب». وفي المضمون اعتبر خامنئي أن ما حدث في تونس ويحدث في مصر إنما هو «نتيجة للصحوة الإسلامية التي أوقدتها الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩». وعلى الرغم من أن ادعاء خامنئي تأثر الثورة المصرية بثورة بلاده قد أغضب جموع المصريين لما عدّوه تدخلاً في شؤونهم، إلا أن المعنى ذاته وأحياناً النص نفسه تكرر بواسطة مؤسسات أخرى كالحرس الثوري على سبيل المثال بالتعبير عن أن «الصحوة الإسلامية في المنطقة والوطن العربي ثمرة من ثمار الثورة الإسلامية». بل إن خامنئي نفسه مضى في تأكيد المعنى السابق عملياً فخصص في أيار/مايو ٢٠١١ صفحة على الشبكة العنكبوتية بعنوان «الصحوة الإسلامية» تغطي أخبار تلك الاحتجاجات والثورات الشعبية باللغات الفارسية والعربية والإنكليزية كما تتضمن خطبه.

وعلى صعيد آخر، ومع ما بدا من اتجاه أعراض الثورة أو في القليل الرغبة في التغيير إلى عدم استثناء أيٍّ من الدول العربية، كان اختلاف تشخيص إيران للداء من دولة عربية إلى أخرى له ما يبرره من وجهة نظر الجمهورية الإسلامية، لكن اختلاف التقييم مع تشابه المعطيات ترك الموقف الإيراني ضعيف التماسك. وكمثال، أفتى وكيل المرشد الإيراني في مدينة النجف العراقية محمد مهدي الآصفي بتحريم التظاهر، كما أفتى آية الله كاظم حائري في مدينة قم الإيرانية بالشيء نفسه، وجاء ذلك في سياق التعامل مع المظاهرات العراقية التي انطلقت من إقليم كردستان ثم عمت أنحاءً مختلفة من البلاد احتجاجاً على استشراء الفساد في المحافظات وتردي أوضاع الخدمات الأساسية. من وجهة النظر الإيرانية وعلى ضوء التجارب المصرية والتونسية واليمنية والبحرينية، فإنه لم يكن من السهل التنبؤ باحتمالات تطور تلك المظاهرات وفي أيّ اتجاه، فهي في حدّها الأدنى قد

تُتخذ حجّة على عدم الاستقرار، وبالتالي تسمح بإدامة وجود القوات الأمريكية، وهي في حدها الأعلى قد تتطور إلى انقلاب على المعادلة السياسية السائدة منذ الاحتلال، التي سمحت بتمدد النفوذ الإيراني في العراق، ومن هنا كان مفهوماً ألاّ تدعمها إيران وأن توعز إلى مقتدى الصدر بأن يهرول من قم حيث يتلقى دروس الدين إلى بغداد مخافة أن يفلت زمام الأمور من المالكي. ثم عندما طغى شعار الانسحاب الأمريكي على ما سواه، ورفعته المظاهرات الجوالة من محافظة إلى أخرى في داخل العراق كان من الصعب جداً الإفتاء بحرمة التظاهر، ودخل الصدريون على الخط دعماً للمتظاهرين.

وكمثال آخر تعاملت إيران مع احتجاجات البحرين بوصفها واجبة النصرة والمساعدة، فأيدت مطالب المتظاهرين إقامة ملكية دستورية، وإقرار التعددية الحزبية، ووقف سياسة التجنيس الرامية إلى تغيير التركيبة الديمغرافية... الخ من أول لحظة، وحذّرت من المساس بهم، وأدانت لجوء الشرطة إلى العنف في التعامل معهم ممّا أدّى إلى سقوط قتلى وجرحى، وحين استعانت البحرين بقوات درع الجزيرة للسيطرة على الشارع انتقدت إيران هذا التطور بالشدة الممكنة. وفي المقابل فإنها تعاملت مع الاحتجاجات في سورية بشكل مختلف، ولذلك عالجت آلتها الإعلامية عنف الشرطة مع المتظاهرين بتحفظ، وركزت على الدعوة للتهدئة، واعتبرت ما يجري جزءاً من مؤامرة تستهدف النظم المقاومة ومنها نظام الأسد. ومع أن اختلاف الموقف الإيراني من حالتي البحرين وسورية يمكن فهمه من زاوية حماية النظام العربي الوحيد الذي يتبنّى استراتيجية المواجهة مع الكيان الصهيوني، إلا أنه يبدو لقطاع من المواطنين السوريين موقفاً متناقضاً خصوصاً أن مطالب الإصلاح السياسي لها سندها الحقيقي في سورية، كما هو الحال في البحرين.

ج ـ إيران وتعقيدات القضايا العربية

ثمة خيط ناظم بين حالات فلسطين ولبنان والعراق كونها ساحات لاحتلالات أجنبية تحت مسميات مختلفة: صهيوني في الحالتين الأولى والثانية وأمريكي في الثالثة. ويُعَدُّ هذا سبباً من أسباب انفتاح تلك الساحات أمام تدخلات إقليمية عربية وغير عربية، فضلاً على تدخلات دولية بأكثر مما هو الحال في العديد من الدول الأخرى، علماً بأن ثمة أسباباً أخرى للاختراق الأجنبي لتلك الساحات ليس هذا موضع نقاشها. وفي الساحات الثلاث برزت

قضية حكومة تصريف الأعمال إلى الواجهة لتختصر عدداً مركّباً من المشكلات المتعلقة بصراعات السلطة والنفوذ في الداخل والخارج معاً، ففي فلسطين حكومة تصريف أعمال منذ عام ٢٠٠٧، وظلت حكومة المالكي الأولى تعمل لتصريف الأعمال حتى قيام الرئيس جلال طالباني بتسميته (أي نوري المالكي) رئيساً لوزراء العراق للمرة الثانية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وتحولت حكومة سعد الحريري في لبنان إلى حكومة تصريف أعمال منذ فقدت أغلبيتها الوزارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فكما هو معلوم فإن استقالة أحد عشر وزيراً (عشرة منهم يمثلون فريق الثامن من آذار) من حكومة الحريري فرض إسقاطها ـ كون الدستور ينصّ على استقالة الحكومة إذا خرج منها ثلث الأعضاء +١، وفي التصويت على رئاسة الوزراء تقدم نجيب ميقاتي على سعد الحريري بواقع ٦٨ صوتاً مقابل ٦٠ صوتاً على التوالي. أما النقطة الأخيرة التي تسمح بالمقارنة بين الساحات المذكورة، فهي أنها تعد المجالات الأبرز للنفوذ الإيراني على مستوى الوطن العربي.

ثلاثية الحصار والمصالحة والمفاوضات في فلسطين

في عام ٢٠١٠ تحركت إيران لكسر الحصار المضروب على غزة منذ انتخابات المجلس التشريعي في عام ٢٠٠٦. وفي هذا الخصوص أعلن الأمين العام للجنة الدفاع الإيرانية عن الانتفاضة الفلسطينية حسين شيخ الإسلام أن جمعية الهلال الأحمر الإيراني قررت إرسال سفينة لكسر الحصار على غزة، معرباً عن أن لا مجال لتغيير هذا الواقع الإنساني المزري إلا بتسيير «أساطيل حرية»، والتسمية مستوحاة من أسطول الحرية الشهير الذي فتحت إسرائيل النار على ركابه ما أدى إلى توتر شديد في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية. ولعل المتغير الأخير، أي العنف الإسرائيلي في التعامل مع جهود فك الحصار عن غزة، هو ما حدا بإيران إلى التريّث في مسألة السفينة، وذلك بالتدرج من الإعلان عن تأجيل الإرسال لمدة ثلاثة أيام إلى تأجيل هذا الإرسال لأجل غير معلوم.

ولما كانت إيران تؤمن بأن المقاومة هي سبيل استرداد الحقوق الفلسطينية المشروعة وإنهاء الوضع الشاذ لقطاع غزة، فقد دفعها الإعلان في أيلول/سبتمبر٢٠١٠ عن نية إطلاق مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد جمود دام عامين إلى فتح النار على هذه المفاوضات المرتقبة. وحول هذا المعنى وردت تصريحات كثيرة للمسؤولين الإيرانيين بدءاً من قمة هرم السلطة نفسه. ففي

خطبة عيد الفطر اعتبر علي خامنئي المفاوضات المباشرة محاولة لصرف الأنظار عن «جرائم إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني». وذكر محمود أحمدي نجاد أنه «لا يمكن حل القضية الفلسطينية من خلال المحادثات مع أعداء الأمة الفلسطينية، والمقاومة هي السبيل الوحيد لإنقاذ الفلسطينيين»، وقِس على هذا. لكن من بعد تكفّلت عدة تطورات بوأد مشروع التفاوض المباشر على نحو ما سيرد تفصيله في الجزء الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي داخل التقرير.

وإذا كان تفعيل خيار المقاومة يقتضي حكماً إضعاف الدور المصري الداعم للمنطق التفاوضي، فقد بدا مفهوماً أن تُؤْثر إيران «تباطؤ» حماس في التوقيع على الورقة المصرية للمصالحة الفلسطينية، وهو الموقف الذي تغير بعد الثورة. ومع التوقيع على اتفاق المصالحة في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، وعلى حين تناثرت التهديدات الإسرائيلية للسلطة الفلسطينية رداً على هذه المصالحة، واشترط البيت الأبيض اعتراف الحكومة التي ستنبثق عن الاتفاق بالكيان الصهيوني، رحّبت إيران ترحيباً حاراً بالمصالحة في إطار تلك الأجواء العربية المختلفة. ولخّص رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني علاء الدين بروجردي الموقف بقوله «إن المصالحة الفلسطينية والثورة المصرية تمثلان خطوتين كبيرتين تقربان إسرائيل من نهايتها».

وكما سبق القول في تقديم هذا الجزء من التقرير، فإن المصالحة بين فتح وحماس، وتصريح وزير الخارجية المصري بقرب فتح معبر رفح، تطوران قد يحملان نذر تصعيد من الجانب الإسرائيلي، وهي نذر كانت قد بدأت تتجمع بشدة منذ عام ٢٠٠٩.

في لبنان: جدل حول المحكمة والسلاح

أُطلقت أوصاف عدة على حكومة نجيب ميقاتي التي لم تتشكل بعد، أبرزها أنها «حكومة حزب الله وإيران». وكان القول الذي مشى به فريق الرابع عشر من آذار بين اللبنانيين هو أن حزب الله بإيعاز من إيران قد استبعد الطائفة السنية من المعادلة السياسية القائمة، وذلك أنه انتزع من أيدي أبناء تلك الطائفة حقهم في اختيار رئيس الوزراء وباشر القيام بانقلاب لصالح ميقاتي. وعلى تلك الخلفية انتشرت أعمال الشغب من قطع للطرق وإشعال النار في إطارات السيارات والتظاهر في مدن لبنانية عديدة، كما تميزت تلك الفترة بهجوم لفظي شديد على إيران ودورها في هذا الشأن.

لكن تحريض الشارع لم يكن الأداة الوحيدة التي استخدمها معسكر ١٤ آذار ضد ميقاتي ومن يقفون خلفه، فقد تم نقل مستوى النقاش من المحكمة الدولية مع قرب صدور القرار الظني باتهام بعض أعضاء حزب الله باغتيال الحريري، إلى موضوع أشد حساسية هو المتعلق بسلاح حزب الله. وعلى هذا المستوى انتقد معسكر ١٤ آذار الوظيفة السياسية لسلاح حزب الله بهدف الإخلال بتوازن القوى وتوسيع الدور الإيراني، فيما كان منطق حزب الله في حماية سلاحه هو أنه لا بديل عنه للدفاع عن الأمن الوطني اللبناني. كما كان هناك أيضاً اللجوء إلى وضع العصا في عجلة وزارة ميقاتي أو وزارة «إيران وحزب الله»، وهو إجراء ساهمت فيه عوامل متغيرة، منها انتهاء ما كان يعرف بالمحور السعودي ـ السوري. ومعنى هذه النهاية في السياق اللبناني أنه إذا لم تعد السعودية قادرة على إيصال رجلها إلى رئاسة الوزارة فهي ربما تكون قادرة على أن تعطل وصول غيره. وفي الوقت نفسه، تحرك الشارع السوري حراكاً يوجب الالتفات إليه على حساب الشأن اللبناني. هذا إلى المؤثرات الدولية، إذ ليس صدفة على سبيل المثال إخراج هذا الكم من الوثائق الأمريكية والفرنسية السرية والتي يعود تاريخ بعضها إلى أربعة أعوام مضت، والتي نشرتها جريدة الجمهورية اللبنانية، وكلها تدس في علاقة قوى ٨ آذار ببعضهم البعض، كما تدس بشكل خاص في علاقة ميقاتي بحزب الله، وعلاقة سورية بلبنان. وفي كل الأحوال تكاتفت المتغيرات السابقة مع طموحات الجنرال ميشيل عون وخلافاته مع نظرائه حول عدد من الحقائب ومسمياتها وصلاحيات رئيس الجمهورية ذات الصلة وأدت إلى إدامة عمل حكومة الحريري وإن تكن لتصريف الأعمال.

يذكر أن الرئيس الإيراني كان قد زار لبنان في تشرين الأول/أكتوبر٢٠١٠، وهي أول زياراته للبنان والثانية بعد زيارة خاتمي في ٢٠٠٣، وأثارت الزيارة في حينه جدلاً واسع النطاق، وبخاصة أنها جاءت في ذروة الاستقطاب السياسي بين معسكري الموالاة والمعارضة. كما احتجت عليها إسرائيل والولايات المتحدة باعتبارها تحمل دعماً لأطراف أحد المعسكرين على حساب الآخر، فضلاً على أن زيارة نجاد للضاحية ثم الجنوب اللبناني مثّلت تحدياً لإسرائيل لا لبس فيه. أُبرمت أثناء الزيارة سبع عشرة اتفاقية في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والسياحة، وتمّت الموافقة على إقراض لبنان ٤٥٠ مليون دولار دعماً لقطاع الطاقة والمياه. التقى الرئيس الإيراني بالسيد حسن نصر الله، ولاقى استقبالاً شعبياً حافلاً، ووُصفت زيارته بالتاريخية.

المالكي وحكومة متأخرة وناقصة

على الرغم من أن سحب الولايات المتحدة كامل قواتها في عام ٢٠١١ بمقتضى الاتفاقية الأمنية كان أمراً مشكوكاً فيه، إلا أن موقع رئيس الوزراء العراقي اكتسب قيمة مضافة لأنه الذي سيحكم جدلاً فترة ما بعد الجلاء الأمريكي، ولعل هذا هو العامل الأبرز الذي دفع إيران إلى مساندة المالكي في مسعاه إلى تشكيل الحكومة، وهو مسعى طال انتظاره، ووُظفت فيه حجج قانونية (الكتلة البرلمانية الأكبر) لتصعيد ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه نوري المالكي من المركز الثاني إلى المركز الأول الذي كان من حق إياد علاوي زعيم القائمة العراقية لحصول قائمته على ٩١ مقعداً.

لم يكن المالكي هو مرشح إيران ولا هو حتى مرشح القوى الشيعية الأفضل ولا كان موضع اتفاق بين الأكراد، كما أدت سياساته الطائفية في النصف الثاني من ولايته إلى حشد السنّة في مواجهته، هذا بالطبع عدا أنه لم يكن وجهاً أمريكياً مقبولاً إذا ما قورن بإياد علاوي على سبيل المثال. وبالتالي فإن الدفع به إلى واجهة المشهد قبيل إجراء الانتخابات استدعى اجتثاث بعض العناصر الفاعلة في القائمة المنافسة له، أي قائمة علاوي، بدعوى انتمائها إلى حزب البعث. ثم بعد ظهور النتائج والتغلب على معضلة الترتيب الثاني للمالكي باستخراج نص الدستور الذي يشير إلى تكليف الحائز على أكبر كتلة برلمانية وليس على أكبر عدد من الأصوات، كان لابد من التحرك من أجل تأمين الكتلة البرلمانية المطلوبة له. وفي هذا السياق مارست إيران الضغط على مقتدى الصدر، رمّانة الميزان داخل الطائفة الشيعية، مدركة حاجته إلى الحماية من القوات الأمريكية، ومستعينة في إقناعه بالشيخ الذي تتلمذ على يديه، آية الله كاظم الحائري، مع وعد من المالكي بإطلاق سراح المعتقلين الصدريين. كما حاولت التقريب بين الائتلاف الوطني العراقي الذي يترأسه إبراهيم الجعفري وائتلاف دولة القانون، ففشلت ثم نجحت لأن ترؤس المالكي الوزارة في نهاية المطاف هو خيار أقل سوءاً من ترؤس علاوي المعروف بعلمانيته.

وعندما أخطأ إياد علاوي وقَبِلَ أن يحصل على رئاسة الدولة مقابل تخليه عن حقه في رئاسة الوزارة أغضب الأكراد فانحازوا إلى المالكي، وإزاء تلك التحولات في المشهد العراقي لم يكن بوسع الولايات المتحدة الرهان على جواد خاسر هو علاوي بتلاقي آراء الأكراد والشيعة على اختيار منافسه. وهنا ابتكر نائب الرئيس الأمريكي جوزيف بايدن كياناً سياسياً لترضية علاوي أُطلق عليه

«المجلس الوطني للسياسات والأمن الاستراتيجي» بهدف تقاسم السلطة مع المالكي، وضمَّن مسعود بارزاني هذا الاقتراح في صيغة للحل قبلتها الأطراف المعنية، وصعد المالكي إلى السلطة، ولم يظهر للمجلس الوطني أثر في الحياة السياسية العراقية، بل وما زال المالكي ـ حتى كتابة هذا التقرير ـ يقبض على وزارات سيادية بدعوى أنه لا يوجد بديل مناسب لشغلها.

ولأن قبول علاوي كان قبول المكرَه الذي يدرك كيف سُلب منه فوزه الانتخابي بمناورات سياسية إيرانية وتواطؤ أمريكي، لذلك فقد تكرر تصريحه بعبارات من نوع «إن تشكيل الحكومة يتأثر ٦٠ بالمئة بإيران و٣٠ بالمئة بأمريكا، أما سورية فهي محايدة»، أو «طهران تضع خطاً أحمر على تسلمي رئاسة الوزارة»، أو «الولايات المتحدة وإيران تضغطان بشدة لبقاء المالكي في رئاسة الحكومة».

د ـ العلاقات المصرية ـ الإيرانية: مؤثرات متضادة

على الرغم من كثرة التلميحات السابقة إلى قرب رفع التمثيل الدبلوماسي بين مصر وإيران من مستوى مكتب لرعاية المصالح إلى مستوى السفارة كما حدث مثلاً في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، إلا أن أياً من تلك التلميحات لم يثر ضجة مماثلة لتلك التي أثارها تصريح وزير الخارجية المصري السابق نبيل العربي في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١١ بأن مصر بصدد فتح صفحة جديدة «مع كل الدول بما فيها إيران»، وأنها تعتبر إيران «دولة من دول الجوار ولنا معها علاقات تاريخية طويلة وممتدة في مختلف العصور، والحكومة المصرية لا تعتبرها دولة معادية». ويمكن القول إن مبعث التعامل بجدية كبيرة مع تصريح نبيل العربي يعود في جوهره إلى أمرين اثنين:

الأول أن نجاح الثورة المصرية في إطاحة الرئيس مبارك فتح الباب أمام احتمالات تغيير سياسة مصر الخارجية، فكل الثورات التي شهدها التاريخ عرفت مثل هذا النوع من التغيير. وبالفعل فقد بدت بعض إرهاصات التغيير فيما يخص القضية الفلسطينية التي كانت هي السبب المعلن لقيام إيران بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر عام ١٩٨٠، ثم استمرت قضية خلافية أساسية بين الدولتين خصوصاً بعد اتفاقيات أوسلو، وبالتالي فإن تغير الموقف المصري من تلك القضية يعني ضمناً تحييد أحد أبرز المظاهر «المعلنة» للخلاف المصري ـ الإيراني.

بعض التغييرات في سياسة مصر تجاه فلسطين اتخذ الشكل الرمزي الشعبي

من خلال رفع العلم الفلسطيني في شرفة إحدى البنايات المواجهة تماماً للسفارة الإسرائيلية في الجيزة، والاعتصام قرب مقر السفارة الإسرائيلية الشديدة الحراسة للمطالبة بطرد السفير، وتنادي الشباب المصري إلى الاشتراك مع الشباب العربي في تدشين انتفاضة فلسطينية ثالثة عبر الزحف إلى غزة في ١٥ أيار/ مايو ٢٠١١. وبعضها الآخر اتخذ الشكل العملي الرسمي كما في تخفيف إجراءات دخول الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية عبر منفذ رفح في اتجاه فتحه بشكل دائم، وتقديم وزير النفط السابق وبعض أركان وزارته إلى القضاء للتحقيق معهم في تهمة إهدار المال العام في صفقة تصدير الغاز لإسرائيل، مع العلم بأن خط الأنابيب الذي يوصل الغاز لإسرائيل قد تعرض للتفجير مرتين بعد الإطاحة بمبارك. وهكذا كان هناك مبرر موضوعي للاعتقاد بأن ثمة تغييراً «ما» يمكن أن يطال توجهات الخارجية المصرية، بدأ بفلسطين والأرجح أن ينتقل إلى إيران، وكان مرور السفينتين الإيرانيتين بقناة السويس في طريقهما إلى سورية، رغم كل الضغوط الأمريكية والإسرائيلية لمنعهما، مؤشراً في هذا الاتجاه. ومن جانبها التقطت إيران من فورها طرف الخيط فاجتمع القائم بالأعمال الإيراني في مصر مجتبى أماني بوزير الخارجية المصري وسلّمه رسالة من نظيره علي أكبر صالحي تدعوه إلى زيارة طهران، وتبدي استعداد صالحي نفسه لزيارة القاهرة، كما جاء محمد علي خزاعي مندوب إيران في الأمم المتحدة إلى مصر في زيارة هي الأولى من نوعها، بل رَشحت تسريبات الدبلوماسي علي أكبر سيبويه ليكون أول سفير لإيران في مصر. وعندما نفت المتحدثة باسم الخارجية المصرية منحة باخوم وجود أي اتفاق بين البلدين على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما، دعا وزير الخارجية الإيرانية مصر إلى التحلي بالشجاعة واتخاذ قرار رفع التمثيل.

الثاني أن التطورات التي تشهدها البلدان العربية منذ نهاية عام٢٠١٠ قد تفتح الباب أمام إعادة ترتيب التحالفات السياسية في عموم الشرق الأوسط. وبالتالي قد تتصور إيران أن تلك هي الفرصة المناسبة من أجل تعزيز تحالفاتها في المنطقة باستمالة دول كليبيا واليمن ومصر مع أهمية خاصة لهذه الأخيرة بحكم ثقل وزنها الإقليمي. ومما يعزز التحليل السابق، أي حرص إيران على ضم مصر إلى محور الممانعة، أن سورية تواجه في المرحلة الراهنة محنة حقيقية سوف تدفعها إلى التركيز على الداخل بشكل كبير، على الأقل في حدود الأمد الزمني المنظور. كما أن إيران تدرك أن عودة مصر إلى ممارسة دورها الإقليمي على الساحة العربية من شأنه الحدّ من تأثير أدوار أخرى عربية وغير عربية، الأمر الذي يجعل من

المهم التنسيق معهما في عدد من القضايا التي ترتبط بأمن المنطقة واستقرارها.

إذن نخلص مما سبق إلى أن بوادر التغيير في السياسة الخارجية المصرية من جانب، واهتمام إيران باستثمار هذا التغيير من جانب آخر، عاملان يدفعان إلى اهتمام خاص بتصريح نبيل العربي. لكن المشكلة هي أن الانفراجة الحالية في العلاقات المصرية ـ الإيرانية تأتي في مرحلة بلغ فيها التدهور في العلاقات الإيرانية ـ الخليجية ذروته، وبما لا يقاس بالمراحل السابقة التي عرفت فيها تلك العلاقات سلسلة من الأزمات المتتالية، كأزمات التصريحات الخاصة بتبعية البحرين لإيران، وأزمة احتلال الجزر الإماراتية الثلاث، وأزمة الحوثيين في اليمن ودور العربية السعودية في دعم النظام اليمني، وأزمة إعلان دمشق في بدايته بقبول كل من العربية السعودية والكويت تمركز قوات مصرية ـ سورية على أراضيهما، وأزمة التدخل الإيراني السافر في شؤون العراق.. إلخ.

لكن مقارنة بكل تلك الأزمات، فإن الأزمة الناجمة عن تدخل إيران السافر في شأن الاحتجاجات البحرينية التي بدأت في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ تُعَدُّ هي الأعنف، لاسيما بعد استعانة البحرين بقوات درع الجزيرة في ١٤ آذار/مارس. وجاء التصعيد على خلفية تصريحات إيرانية بالغة الاستفزاز أتت على ألسنة مختلف رموز الحكم في طهران، من قبيل تلويح وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحي بأن «بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي» أمام قتل الشيعة في البحرين، أو كما في تحذير يحيى صفوي مستشار خامنئي العربية السعودية من «غزو أجنبي» لأراضيها إذا ما تصاعدت احتجاجات شعبية ضد نظامها، أو كما ورد في تفسير نجاد الخاص لدور قوات درع الجزيرة بأنه موجّه إلى صدّ العدوان الخارجي ولا ينبغي امتداده للتدخل في الشؤون الداخلية. كما جاء التصعيد أيضاً على خلفية توسيع إيران نطاق التعاضد مع موقفها في الساحتين اللتين تتمتع فيهما بنفوذ معتبر: اللبنانية والعراقية. وفي هذا السياق سوف يتكرر استخدام تعبير « للمرة الأولى» في توصيف الإجراءات العقابية الإيرانية ـ الخليجية المتبادلة، كما في القول إنه للمرة الأولى يرفع الطرفان خلافاً بينهما إلى مجلس الأمن فتشكو إيران من «المجزرة» التي تُنفذ بحق الشيعة في البحرين، وتدعو الدول الخليجية المجلس نفسه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف التدخلات الإيرانية في شؤونها، بل وتتدارس هذه الدول اقتراحاً يقضي بتوجيه رسالة مشتركة لمجلس الأمن ليتدخل حماية لعرب الأهواز الذين ينظمون حركة احتجاجية منذ ١٦ نيسان/أبريل ضد «الاحتلال الإيراني»، وأيضاً لحماية المسلمين السنّة. وللمرة الأولى تتداول دول الخليج في اتخاذ قرار

جماعي لطرد كل البعثات الدبلوماسية الإيرانية وسحب بعثاتها الدبلوماسية من إيران، وذلك بعد تبادل إيران والبحرين والكويت استدعاء سفرائهم للتشاور. وللمرة الأولى يجري سحب تراخيص العمل من شيعة لبنانيين في دول الخليج بحسبانهم يموّلون بتجارتهم في تلك الدول حزب الله، وذلك قبل التراجع عن هذا القرار لاحقاً، وللمرة الأولى تفكر البحرين في مقاطعة المنتجات الإيرانية. وبشكل مختصر فإن من يعود إلى البيان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في ١٧ نيسان/ أبريل يتبين أنه البيان الأقوى في حسمه وقطعيته في إدانة التدخلات الإيرانية في شؤون تلك الدول.

من هنا يمكن تفهم القلق الذي أعربت عنه دول الخليج حيال بوادر التقارب المصري ـ الإيراني، وهو القلق الذي أضيف إلى بعض المشكلات التي ثارت بالنسبة إلى استثمارات خليجية في مصر بعد الثورة لتكون المحصلة هي توتر مكتوم في العلاقات المصرية ـ الخليجية. وعلى الرغم من هذا التكتم فإن بعض بوادره طفت على السطح من خلال إلغاء زيارة الإمارات من الجولة الخليجية التي قام بها رئيس الوزراء المصري عصام شرف في ٢٥ نيسان/ أبريل وشملت السعودية والكويت وقطر، فضلاً على ما نشر عن وقف السلطات الإماراتية استصدار تصاريح عمل للمصريين. وهنا يثور السؤال: كيف يمكن استشراف مستقبل العلاقات المصرية ـ الإيرانية في ظل المفارقة القائمة بين عوامل تدفع إلى الأمام من جهة وسياق استراتيجي حيوي تعتبر مصر أمن وحداته واستقرارها وعروبتها «خطوطاً حمراً لا تقبل المساس بها» على حد تعبير وزير الخارجية المصري، لكنه يبدو في اللحظة الراهنة غير مواتٍ لتطوير العلاقات مع إيران من جهة أخرى؟

في إجابة عن السؤال السابق يمكن التمييز بين أمرين:

الأمر الأول أن قرار رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران لم يعد موضع خلاف بين دوائر صنع القرار في مصر كما كان الأمر في ظل النظام السابق. ويرجع ذلك إلى أن مصر في هذه المرحلة هي أشبه ما تكون بتركيا في ظل ثنائي رجب طيب أردوغان وأحمد داود أوغلو، راغبة في تصفير مشاكلها الخارجية، ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يشمل تصريح نبيل العربي الخاص بأن إيران ليست عدوة لمصر تنويهاً بأهمية تفعيل العلاقة مع دول القارة الأفريقية، وهو التصريح الذي مهّد الطريق لزيارة وفد شعبي مصري العاصمة الإثيوبية أديس أبابا ولنجاحه في تحقيق ما عجزت عنه الدبلوماسية الرسمية في وجود

الوزير أحمد أبو الغيط. إذ يذكر أن إثيوبيا جمدت الاتفاقية الإطارية لدول حوض النيل ووعدت بألا تضار المصالح المائية لمصر.

بقول آخر فإن مد الجسور مع إيران كفيل أو على الأقل يمكن أن يحيد نسبياً تأثيرها سلباً في بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى مصر، فهل يمكن على سبيل المثال فهم توقيع اتفاق المصالحة بين سلطتي فتح وحماس في القاهرة على أساس الورقة المصرية التي سبق أن تحفّظت عليها حركة حماس من دون ملاحظة تغير موقف إيران نفسها من مصر بعد الثورة؟ بطبيعة الحال يوجد المتغير الإخواني الذي قد يكون لعب دوراً في التمهيد لتلك المصالحة مع نظيره الإخواني في غزة، أي حماس، كما يوجد عدم استقرار سياسي حاد في سورية، لكن أيضاً يوجد الدور الإيراني الذي كانت تُعزى إليه في كل مرة مسؤولية كبيرة عن امتناع حماس عن توقيع اتفاق المصالحة في اللحظات الأخيرة.

الأمر الثاني أن قرار رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران يحتاج إلى بضعة أشهر كي ينضج فيها، كما أن القرار عندما يصدر لن يكون على حساب المصالح العربية لمصر في العموم، وفي الخليج العربي على وجه الخصوص، ولا سند منطقياً لافتراض عكس ذلك، لأن كافة الدول الخليجية المعنية في الأصل والأساس بالخلاف البحريني ـ الإيراني لها علاقات دبلوماسية مع إيران، كما أن علاقاتها الاقتصادية ـ وبالذات دولة الإمارات ـ ممتازة مع إيران.

إن مؤشرات من نوع التصريحات المصرية حول أن وزير الخارجية السابق نبيل العربي لم يتخذ قراراً بتلبية الدعوة إلى زيارة إيران، أو من قبيل القول الصريح والقاطع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة إنه لا يقبل «أن يحكم مصر خميني آخر»، تحمل على الاعتقاد أن تطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين مؤجل إلى حين. كما أن مؤشرات مثل قيام اللواء مراد وافي رئيس المخابرات العامة المصرية في أول زيارة له بالتوجه إلى عدد من الدول الخليجية في آذار/ مارس ٢٠١١ ثم حذو رئيس الوزراء عصام شرف حذوه في الشهر التالي، أو امتداح وزير الخارجية السابق نبيل العربي تدخل درع الجزيرة في البحرين بقوله «إن منظمة مجلس التعاون الخليجي نجحت في التحرك بشكل منسق للحفاظ على الاستقرار في البحرين، في تطبيق عملي لمفهوم الأمن الجماعي في منطقة الخليج»، جميعها مؤشرات تهدف إلى تطمين دول الخليج على أن تطوير العلاقة مع إيران ليس موجهاً ضدها.

هـ ـ العقوبات الاقتصادية على إيران، ومواقف الدول العربية منها

في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٠ أُعلن فجأة عن التوصل إلى اتفاق لتسوية الخلاف النووي الإيراني مع المجتمع الدولي بجهود مشتركة بين كلٍ من تركيا والبرازيل وإيران، وظهر الزعماء الثلاثة على الملأ ليعلنوا اتفاقهم، وهو تطور يمكن تسجيل الملاحظات التالية عليه:

ـ يجمع إيران والبرازيل وتركيا أنها دول إقليمية رئيسة طامحة إلى لعب أدوار تتلاءم مع طموحاتها الكبرى. هكذا تتحدث البرازيل عن إعادة هيكلة النظام الدولي في اتجاه أكثر عدالة وتسعى حثيثاً إلى انتزاع مقعد دائم في مجلس الأمن. وترفع تركيا شعار العثمانية الجديدة مع تعديل ترتيب أولويات سياستها الخارجية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية. وتطرح إيران بديلاً لشغل فراغ القوة في الوطن العربي ووراثة التركة الأمريكية في العراق وزعامة الشيعة في العالم. كما يجمع بينها أن كلاً منها صاحبة قضية تحاول تسليط الضوء عليها عن طريق دبلوماسية شديدة النشاط متسعة المساحة متعددة الأطراف، فقضية إيران هي العقوبات الاقتصادية التي تزداد عليها إحكاماً، وقضية تركيا هي الاتحاد الأوروبي الذي لا زال يدير ظهره لها لأسباب ثقافية أضافت أزمة اليورو الأخيرة إليها أسباباً اقتصادية وجيهة، وقضية البرازيل هي الجغرافيا التي حكمت عليها أن تكون جزءاً من الفناء الخلفي للولايات المتحدة وإن باتت تحوز من المقومات ما يسمح لها بالتمدد خارجه. ومن هنا فلعل أهمية نجاح ريودي جانيرو في اقتناص فرصة استضافة دورة الألعاب الأوليمبية في عام ٢٠١٦ من بين براثن الولايات المتحدة، تكمن في الرمز، خاصة أن فوز البرازيل بالأولمبياد تم على مرأى أوباما ومسمعه عندما حضر تصويت اللجنة الأوليمبية الدولية.

في البدء نُسجت علاقات تنسيق بين تركيا وإيران وترجمها العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين، والتأكيد أن كليهما يمثلان الأساس لاستقرار الشرق الأوسط، واتساق مواقفهما السياسية وبشكل خاص إبان العدوان على غزة وما تلاه من تداعيات، فضلاً على اشتراكهما معاً في آلية جوار العراق. ولذلك فعندما اقترح محمد البرادعي قيام إيران بتسليم ١٢٠٠ كغ من اليورانيوم المنخفض التخصيب بنسبة ٣,٥ بالمئة إلى روسيا لرفع نسبة التخصيب إلى ٢٠ بالمئة ثم من بعدها إلى فرنسا لمعالجة اليورانيوم وإعادته إلى إيران لتشغيل مفاعلها الطبي، واحتجت إيران على نقطتين الأولى هي كمية

اليورانيوم، والثانية هي رحلة اليورانيوم لتعقيدات مختلفة تشوب علاقتها بكلٍ من روسيا وفرنسا، تقدمت تركيا للوساطة وعرضت استضافة التخصيب على أرضها فوافقت إيران بداءةً ثم قررت ألاّ يتم تبادل التخصيب إلا على أرضها بأمر المرشد. وكانت هذه النقطة تحديداً موضع شد وجذب طويل وتَّرَ علاقة تركيا بإيران حتى تردد أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قرر إلغاء زيارته إلى طهران في هذا الشهر قبل أن يتم استدعاؤه على عجل كي يكون شريكاً ثالثاً في توقيع اتفاق تبادل اليورانيوم.

أما علاقة إيران بالبرازيل، فقد اكتسبت دفعة قوية إبّان الجولة التي قام بها أحمدي نجاد في بعض دول أمريكا اللاتينية ومنها البرازيل قبل عام بالضبط من الآن. وقد مثَّلَ دفاع البرازيل عن حق إيران في تخصيب اليورانيوم لأغراض سلمية، ووقوفها في مواجهة ضغط الجالية اليهودية على الرئيس لولا دا سيلفا لعدم استقبال نجاد وعدم تطوير علاقته بإيران بشكل عام، مثل ذلك أساساً لتعاون اقتصادي ثنائي متعدد الأبعاد، لا أدل عليه من توقيع الدولتين ١١مذكرة بهذا الشأن قبل عدة أيام. وعندما عرض دا سيلفا وساطته لحلحلة أزمة الملف النووي الإيراني، تجاوبت معه الجمهورية الإسلامية لتثبت أن الحل لا يأتي من مجموعة الـ ٥+١ ولا حتى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لكنه يأتي محصلة تلاقي إرادات ثلاث دول إقليمية كبرى. وحبذا لو كانت إيران قد اختارت فنزويلا بديلاً من البرازيل، إذن لأصبحت الولايات المتحدة في موقف لا تحسد عليه تماماً.

ـ أحد التساؤلات التي تكررت فور الإعلان عن الاتفاق، تساؤل يخص التوقيت ومؤداه: لماذا قبلت إيران في أيار/مايو٢٠١٠ مبادلة اليورانيوم خارج أراضيها فيما رفضته من قبل في مبادرة البرادعي؟ ولماذا قبلت استضافة تركيا للتبادل فيما كانت تعارضها من قبل؟

يجيب بعض المحللين الإيرانيين بأن العرض الأول لتبادل اليورانيوم لم يتضمن ضمانات كافية لعدم الاستيلاء على حصيلة الجمهورية الإسلامية من اليورانيوم بدون مقابل، بينما حوى الاتفاق الثلاثي تلك الضمانات. ومع اتفاقي بشأن أفضلية الاتفاق المبرم بين ثلاثي إيران وتركيا والبرازيل، كما سوف أوضحه حالاً، إلا أن القضية لو كانت قضية ضمانات لاستطاعت إيران أن تناقشها وتضع الضوابط التي تحمي اليورانيوم المخصب خارج أراضيها، لكنها قطعت الطريق مبكراً على مبدأ التبادل في الخارج ومضت تصعّد وصولاً

إلى قرار نجاد في شباط/فبراير الماضي برفع نسبة التخصيب إلى ٢٠ بالمئة.

أما السبب الحقيقي لقبول إيران اليوم ما رفضته بالأمس القريب، فهو أن الجمهورية الإسلامية استطاعت خلال الشهور الستة الفاصلة بين مبادرة البرادعي والاتفاق الثلاثي أن تزيد حصيلتها من اليورانيوم المخصب على نحو لم يعد الـ١٢٠٠ كغ المطلوب مبادلتها تمثّل كل حصيلتها أو معظمها من اليورانيوم. استطاعت إيران خلال هذه الشهور الستة أن تكوّن رصيداً إضافياً يؤمنها على احتياجاتها من اليورانيوم المخصب هذا بفرض أن الضمانات الكثيرة التي حواها الاتفاق الثلاثي لم تنجح في ضمان تنفيذه والالتزام ببنوده. ثم هناك بُعد رمزي للتوقيت، فالاتفاق تم التوصل إليه على خلفية انعقاد قمة مجموعة الـ١٥ النامية على الأراضي الإيرانية، وتزامُن المناسبتين يؤكد تحرير الاتفاق من أيدي مجموعة دول الاستكبار، ويبرز الأهمية النسبية للدول الموقّعة في إطار كتلة الدول النامية.

هل كان لِما اتضح في حينه من قرب توقيع الحزمة الرابعة من العقوبات الاقتصادية على إيران أثر في التوصل إلى الاتفاق؟ بالتأكيد ما من دولة تكابر بالقول إنها غير معنية بالعقوبات الاقتصادية، لكن في الوقت نفسه فإن التلويح بتلك العقوبات كان قائماً بالشدة نفسها في عام ٢٠٠٩ عندما أمهل المجتمع الدولي إيران حتى آخر كانون الأول/ديسمبر لتقبل عرض التبادل أو تُعاقَب فلم تتراجع إيران بل قلبت الطاولة على رؤوس أصحابها وأمهلتهم هي حتى نهاية كانون الثاني/يناير للرد على مبادرة مضادة منها وإلا مضت قدماً في التخصيب. بعبارة أخرى نعم إيران لا تريد العقوبات، لكن تزايد رصيدها من اليورانيوم المخصب كان هو الفيصل وراء إبرام الاتفاق.

ـ تكشف قراءة الاتفاق الذي تم التوصل إليه ببنوده العشرة، والمنشور على موقع وكالة أنباء مهر الإيرانية، عن أن إيران حققت جملة من المكاسب الرئيسية التي تعبّر عنها بشكل خاص كلٌ من المواد الأولى والرابعة والسابعة. تنص المادة الأولى صراحة على احترام حقوق جميع الأعضاء، ومنهم إيران، في «الأبحاث والتنمية وكذلك امتلاك دورة الوقود»، أي أن إيران تثبت في هذه المادة وفي صدر الاتفاق حقها في مواصلة التخصيب. وصرّح أحد المسؤولين الإيرانيين فور إعلان الاتفاق أن بلاده ستستمر في التخصيب بنسبة ٢٠ بالمئة. وكأن إيران تريد أن تقول لأعضاء ٥+١ هاكم الكمية التي طلبتم مبادلتها، أما ما زاد عليها فلا شأن لكم به، وهذا هو أبرز إنجاز لإيران في هذا الاتفاق.

وتشير المادة الرابعة بشكل غير مباشر إلى رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، إذ تنص على أنه في مقابل تبادل الوقود يتم تفادي «أي مواجهة ومن بينها البيانات والتصرفات المتّسمة بالتهديد التي تلحق الضرر بحقوق إيران». ولهذا النص وظيفتان إحداهما خارجية، والأخرى داخلية. خارجياً يفترض أن تجد الدول الداعية للمضي قدماً في معاقبة إيران نفسها في موقف حرج أو على الأقل لا تضمن الإجماع الذي كان قد تحقق حول الأداة العقابية. وداخلياً يفترض أن تعزز هذه المادة شرعية النظام القائم الذي اتُّهم طويلاً بأن تعنّته هو سبب المعاناة الاقتصادية للمواطنين.

وتتحدّث المادّة السابعة عن بدء حوار بين إيران ومجموعة ال ٥+١ وباشتراك تركيا والبرازيل «حول الهواجس المشتركة»، وهذا تعبير فضفاض، أحد تفسيراته هو التفاهم حول الدور الإقليمي لإيران في العراق ولبنان وفلسطين والخليج العربي. فليست كل الهواجس مربوطة بالملف النووي لإيران، فمنها ما هو متعلق بنفوذها في العراق ودعمها المقاومة في لبنان وفلسطين ودفاعها عن الشيعة حيثما كانوا. وهذا أيضاً نص بالغ الأهمية.

أما ما خلا ذلك من نصوص فإنها تنظم عملية نقل الـ١٢٠٠كغ المنخفض التخصيب إلى تركيا لحفظه كأمانة حتى يعاد مجدداً لإيران على شكل ١٢٠كغ عالي التخصيب، وذلك في غضون سنة، وإذا لم يتم تنفيذ الاتفاق فإن تركيا تعيد الوقود إلى إيران «حسب طلبها» لأنه «أمانة» واجبة الرد بنص الاتفاق.

ـ فيما يخص المواقف الدولية تزعمت الولايات المتحدة الحملة لفرض عقوبات جديدة على إيران، وصرحت وزيرة خارجيتها بأن هناك ما يشبه الاتفاق على ذلك بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وبالفعل جرى التشاور بين الولايات المتحدة ودول ٥+١ وتقدموا بمشروع قرار لمجلس الأمن صدر برقم ١٩٢٩ في ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠. وقد سبقت الإشارة في النقطة الأولى لهذا الجزء من التقرير إلى البنود المتعلقة بالحرس الثوري الإيراني داخل القرار، أما عن البنود الأخرى فيمكن إجمالها بشكل عام على النحو الآتي:

ـ حظر إنشاء مصارف إيرانية أو فروع لها أو أي مؤسسات مالية يمكن أن يكون لها دور في تمويل النشاط النووي الإيراني. ويُعَدُّ هذا البند من أخطر بنود القرار كونه يغل يدي إيران عن التصرفات المالية والتحويلات... إلخ.

ـ حظر الاستثمارات الأجنبية في ميادين تعدين اليورانيوم أو تخصيبه أو

إعادة معالجته أو في إنتاج المواد النووية وأنشطة المياه الثقيلة أو في تطوير تقنيات خاصة بالصواريخ الباليستية التي يمكن تحميلها بالأسلحة النووية.

ـ مساهمة الدول في تفتيش السفن الإيرانية.

ومن البداية أعلنت الدول العربية الأكثر تعاملاً مع إيران كالإمارات ودول الخليج بشكل عام أنها لا تملك سوى الالتزام بنص بنود القرار الدولي، وتسبب هذا في توتير محدود للعلاقات الإيرانية ـ الخليجية. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠، أي بعد ستة أشهر تقريباً من توقف المفاوضات مع المجتمع الدولي، طرحت إيران استضافة تركيا جولة جديدة من المفاوضات وحظيت بموافقة تركية، وفُسر ذلك في أحد جوانبه بأنه من ثمار العقوبات الأخيرة، إضافة إلى الخشية من عواقب وصول الجمهوريين إلى الأغلبية في الكونغرس وحثّهم الرئيس أوباما على اتباع سياسة أكثر تشدداً حيال إيران، ثم اندلعت الثورات العربية وتجمد الموقف.

* * *

في أفق العام الحالي والعام المقبل تطورات على الساحة العربية حُبلى باحتمالات مختلفة فيما يخص العلاقات العربية ـ الإيرانية، لكن إزالة النظم الاستبدادية التي كانت تقدم مصالحها على مصالح شعوبها قد يكون مؤشراً على مد مزيد من جسور التعاون العربي ـ الإيراني. وعلى صعيد آخر، فإن تطوراً مطلوباً على الجانب الإيراني سواء على مستوى الخطاب أو مستوى السياسات فيما يخص الأمن القومي العربي وشؤون الدول الداخلية.

٢ ـ العلاقات العربية ـ التركية

خمسة ملفات رئيسية كانت محور هذه العلاقات على مدار العام المنصرم.

أ ـ تركيا والقضية الفلسطينية

يمكن اعتبار عام ٢٠١٠ عام فلسطين في العلاقات العربية ـ التركية، إذ شهد هذا العام أكبر تحول في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية جراء الموقف التركي الإيجابي من القضية الفلسطينية والتنديد بالسياسات الإسرائيلية.

وإذا كان العام قد بدأ بأزمة «المقعد المنخفض» في منتصف كانون الثاني/

يناير عندما تعمّد مدير عام الخارجية الإسرائيلية إجلاس السفير التركي على مقعد أكثر انخفاضاً من مقعده، ما أدى إلى توتر بين البلدين وتقديم اعتذار إسرائيلي رسمي على الحادثة، فإن العدوان الإسرائيلي المسلّح على أسطول الحرية كان ذروة التوتر في العلاقات الثنائية.

وقد حدث العدوان الإسرائيلي على السفن التي كانت تقل مئات الناشطين الأتراك والعرب ومن أكثر من ٣٠ دولة في المياه الدولية، وأسفر عن مقتل تسعة أتراك وجرح العشرات، وأسر السفن المشاركة في الأسطول، وأكبرها «مرمرة الزرقاء» واقتيادها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. كانت القافلة تهدف إلى فك الحصار عن غزة ودخول القطاع بالمؤن والمساعدات الإنسانية. وكانت المرة الأولى التي يقتل فيها مدنيون أتراك على يد جنود دولة أجنبية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ولكن إسرائيل أرادت من وراء الهجوم تأديب تركيا على مواقفها من القضية الفلسطينية، ووضع حدّ نهائي لمحاولات كسر الحصار. بيد أن الملاحظة الجديرة بالاهتمام في هذا الخصوص هي أنه على خطورة التعدّي على أسطول الحرية، فإن المعركة الحقيقية التي شنّتها إسرائيل ضد تركيا لم تبدأ في المياه الدولية، بل في إقليم الإسكندرون، عندما نفّذ حزب العمال الكردستاني عملية نوعية سقط فيها سبعة من الجنود الأتراك قتلى، وكأن رسالة إسرائيل إلى تركيا هي أن النشاط في غزة يقابله نشاط في الإسكندرون.

لكن احتضان الولايات المتحدة وفرنسا للعدوان كان إشارة إلى وجود امتعاض دولي (غربي أساساً) من الدور التركي المتعاظم على الساحة الدولية، ولاسيما بعد نجاح تركيا بالتعاون مع البرازيل في إقناع طهران بالموافقة على تبادل تخصيب اليورانيوم في تركيا ما اعتبر انتصاراً للدبلوماسية التركية حيث فشل الغرب.

وقد حدّدت تركيا العديد من المطالب شرطاً لإعادة تطبيع العلاقات مع إسرائيل، منها كسر الحصار على غزة، وتشكيل لجنة تحقيق دولية، واعتذار إسرائيل عن العدوان، ودفع تعويضات للضحايا. وإذا كانت تركيا حققت مرادها بتشكيل لجنة تحقيق دولية في آب/أغسطس لم تعلن بعد أي نتيجة، فإنها لم تحقق أياً من مطالبها الأخرى.

وبموازاة الغضب الشعبي التركي على الحادثة استمر الخطاب التركي ضد إسرائيل عالياً.لكن في الوقت نفسه لم تبادر تركيا إلى إجراءات قوية ضد إسرائيل،

واكتفت بسحب سفيرها من تل أبيب، وألغت اتفاقيات عسكرية غير ذات أثر. بل سعت تركيا في أكثر من مناسبة إلى مبادرات حسن نية مثل إرسال طائرات لإخماد حرائق اندلعت في جبل الكرمل في مطلع كانون الأول/ديسمبر «لاعتبارات إنسانية»(!). واجتمع مدير عام الخارجية مع مبعوث إسرائيل، كما كان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو قد اجتمع في ٢٩ حزيران/يونيو مع وزير الصناعة الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر من دون أن تقدم إسرائيل لا مسبقاً ولا بعد تلك المبادرات أي تنازلات، رافضة الاعتذار، معتبرة أن جنودها قاموا بواجبهم. كما أن لجنة تيركيل الإسرائيلية للتحقيق في الحادثة توصلت في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إلى أن ما قامت به إسرائيل ضد أسطول الحرية كان عملاً مشروعاً.

غير أن التحول الأهم في النظرة التركية إلى إسرائيل ربما كان في اعتبار وثيقة الأمن القومي التركية الجديدة (وهي تعرف بالكتاب الأحمر وتعدّل مرة كل خمس سنوات) أن سياسات إسرائيل تهدد الاستقرار الإقليمي الذي هو تهديد للأمن القومي التركي.

وفي الواقع فإن الارتباك أو التأني التركي في اتخاذ تدابير أقسى ربما نبع من رغبة تركيا في الاستمرار بعلاقات جيدة مع إسرائيل باعتبارها جزءاً من العلاقات التركية مع الغرب، وهي العلاقات التي لا تريد دفعها إلى مستوى أكثر تأزماً. فضلاً على أن ما ورثه حزب العدالة والتنمية من بنية للعلاقات مع إسرائيل كان أكبر وأعمق من أن يكسر بسهولة وبسرعة. هذا إلى أن إحداث تحول جذري في العلاقة مع إسرائيل لا يدخل ضمن رؤية حزب العدالة والتنمية لمكانة تركيا ودورها الإقليمي والدولي.

أما العلاقة مع الفلسطينيين، فقد تراجعت المبادرات التركية حيالها نتيجة استمرار الحصار على غزة والتباين مع مصر في الموقف من الوضع في غزة. كذلك غاب الدور التركي الوسيط بين الفلسطينيين أنفسهم، كما بين إسرائيل والفلسطينيين، وبين سورية وإسرائيل نتيجة وقف الأتراك وساطتهم في ظل التعنت الإسرائيلي. وبان جيداً أيضاً أنه من دون الموافقة الإسرائيلية فإن الدور التركي الوسيط غير قابل للترجمة العملية على الأرض.

لكن تركيا أيدت المفاوضات غير المباشرة التي أجرتها السلطة الفلسطينية مع إسرائيل بوساطة أمريكية وموافقة عربية في بداية ربيع وفي أواخر صيف ٢٠١٠. ورأى بيان للخارجية التركية أنها «خطوة إيجابية». كما استضافت تركيا

في أيار/مايو ٢٠١٠ مؤتمراً للأمم المتحدة في اسطنبول دعماً لمسار السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

واستمرت تركيا في دعم حركة حماس كأحد الممثلين الشرعيين المنتخبين ديمقراطياً للشعب الفلسطيني، ودعت إلى إشراكها في أي مفاوضات، واعتبار أن أي سلام بلا حماس لن يخرج بنتيجة. واستمرت علاقات أنقرة بالسلطة الفلسطينية حيث زار محمود عباس أنقرة أكثر من مرة خلال العام ٢٠١٠.

ورغم التوترات السياسية بين أنقرة وتل أبيب فإن المشهد كان مغايراً على الصعيد الاقتصادي حيث لم تتأثر العلاقات التجارية بين البلدين بل إنها توطدت مقارنة بما كانت عليه في العام ٢٠٠٩. فقد بلغت الصادرات التركية إلى إسرائيل٢,٠٨٣,٩٨٧ دولار عام ٢٠١٠ مقابل ١,٥٢٨,٤٥٩ دولار عام ٢٠٠٩، فيما بلغت واردات تركيا من إسرائيل عام ٢٠١٠ ما قيمته ١,٣٥٩,٥١٠ دولار مقابل ١,٠٧٤,٧٢٧ دولار. أي أن حجم التجارة بين البلدين بلغ عام ٢٠١٠ (٣,٤٤٣,٤٩٧) دولار مقابل ٢,٦٠٣,٢٨٩ دولار عام ٢٠٠٩.

كذلك بلغت قيمة ما نفّذه المقاولون الأتراك من مشاريع في إسرائيل حتى منتصف ٢٠١٠ حوالى ٦٠٠ مليون دولار، فيما بلغ حجم التبادل التجاري التركي مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠١٠ ووفقاً للأرقام الرسمية التركية حوالى ٤١ مليون دولار مقابل ٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٩، كانت نسبة ٩٩ بالمئة منها صادرات تركية إلى الأراضي المحتلة.

وهكذا يمكن القول إن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية مرت في عام ٢٠١٠ بأسوأ أزمة بحيث لا يمكن لها العودة إلى ما كانت عليه قبل الهجوم على أسطول الحرية، لكنها لم تصل إلى مرحلة القطيعة، أولاً لأن إسرائيل لا يمكن أن تغامر بالتخلي بسهولة عن بلد مسلم وشرق أوسطي مثل تركيا، كما أن السياسات التركية المتطلعة إلى الغرب والواقع الجيوبوليتيكي عوامل لا تتيح لها إدارة الظهر للغرب بسهولة من خلال معاداة إسرائيل بالكامل. لذا استمر الطرفان في حماية ما هو قائم والبحث عن مخارج للأزمة بينهما، لكن عدم اعتذار إسرائيل عن الهجوم على أسطول الحرية ما يزال العقبة الرئيسة أمام تحسن العلاقات الثنائية، ومن المستبعد جداً ـ ولاسيما في عام الانتخابات النيابية التركية في حزيران/يونيو ٢٠١١ ـ أن تقدم حكومة حزب العدالة والتنمية على أي مبادرة للتراجع عن هذا المطلب.

ب ـ مشروع الاتحاد الرباعي العربي ـ التركي

مثّلت العلاقات التركية مع كلٍّ من سورية والعراق ولبنان والأردن قوام هذا المشروع في تعبير عن التطور النوعي في العلاقات العربية ـ التركية.

ـ امتازت **العلاقات التركية مع سورية** في عام ٢٠١٠ بأنها كانت الأكثر تطوراً بين سائر علاقات تركيا مع الدول العربية الأخرى، علماً بأنها حافظت على الوتيرة نفسها منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية عام ٢٠٠٢. وفي هذا السياق أولى الجانبان العلاقات الاقتصادية أولوية خاصة فيما استمر التنسيق السياسي حول مختلف القضايا الثنائية والإقليمية والدولية على أعلى مستوى.

وكانت زيارة بشار الأسد لتركيا في السابع من أيار/مايو مهمة لجهة التشديد على ما وصلت إليه العلاقات من تقدم، إذ قال خلالها الأسد إن العلاقة السورية ـ التركية أصبحت «نموذجاً للعلاقات بين الدول» وأثرت إيجاباً في منطقة الشرق الأوسط، فيما قال الرئيس عبدالله غول إن العلاقات بين دمشق وأنقرة تقوم على «أسس متينة»، وإن «الثقة ستجلب الاستقرار للمنطقة والأمن والسعادة». وبعدها تساءل الأسد: «من كان يتخيل قبل بضع سنوات أن نرى هذه المنطقة ما بين الشرق الأوسط والقوقاز تسير بهذا الاتجاه؟»، وقال: «وإذا نظرنا إلى العلاقة السورية ـ التركية، والسورية ـ الإيرانية، والتركية ـ الإيرانية، والتركية ـ الأرمينية، والآن العلاقة بين سورية وأذربيجان وأرمينيا، لوجدنا أنها تتطور من القوقاز إلى الشرق الأوسط، وتركيا هي الجزء الطبيعي جغرافياً ما بين هاتين المنطقتين، فعليها مسؤولية كبيرة في هذه العلاقة. أنا متأكد أنه خلال عشر سنوات أخرى سنرى خريطة أفضل بكثير من الخريطة الحالية التي نعيش بها».

وبعد شهر واحد فقط زار الأسد تركيا مجدداً في ٧ حزيران/يونيو في إطار «مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا». وجاءت المشاركة السورية مباشرة بعد العدوان على أسطول الحرية. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر انعقدت الدورة الثانية للاجتماع الوزاري لمجلس التعاون الاستراتيجي الأعلى. وكان قد أُعلن عن تأسيس هذا المجلس خلال زيارة الرئيس بشار الأسد لاسطنبول منتصف أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٩. وعقد الاجتماع الوزاري الأول له بين مدينتي حلب السورية وغازي عينتاب التركية في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه حيث جرى توقيع اتفاق لإلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين. وأسفر الاجتماع الأول للمجلس الذي عقد برئاسة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ونظيره السوري

آنذاك محمد ناجي عطري في دمشق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ عن توقيع الوزراء المعنيين ٥١ اتفاقاً ومذكرة تفاهم وبروتوكول تعاون في جميع المجالات.

وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر وقّعت سورية وتركيا في ختام الاجتماع الوزاري الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي الذي عقد في مدينة اللاذقية الساحلية وثائق للتعاون في المجال الجمركي والزراعي والمالي. وعبّر رئيس الوفد التركي حسن تركماني عن ارتياحه لمسيرة تطور العلاقة بين البلدين، واعتبر العلاقة بين سورية وتركيا «نموذجاً يحتذى في المنطقة يجذب إليه الكثير من الدول التي ترغب بالتعاون مع سورية وتركيا»، لافتاً إلى أن الموقع الجيو ـ سياسي لكلا البلدين «يضيف ميزة مهمة إلى هذا التعاون، ويشكل نقطة جذب ورؤية متطورة لمستقبل العلاقات في المنطقة وبناء منطقة شرق أوسطية مبنية على جهود وإرادة دول المنطقة، وليس بشرق أوسط مستورد». بدوره اعتبر داود أوغلو أن التعاون السوري ـ التركي يشكل نموذجاً ناجحاً بعدم الاكتفاء بتوقيع اتفاقات التعاون بل الانتقال إلى طور التنفيذ، وأضاف: «سننتقل من التعاون الاستراتيجي السوري ـ التركي إلى المستوى الرباعي لخلق ساحة اقتصادية تضم أيضاً الأردن ولبنان، وستكون منطقة جاذبة».

وأسفر الاجتماع الثاني لمجلس التعاون الاستراتيجي الذي عقد في أنقرة في ٢٢كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ عن توقيع ١١ وثيقة، والعمل على رفع قيمة التبادل التجاري السنوي بين البلدين من مليارين إلى خمسة مليارات دولار. هذا وتتضمن المشاريع العملية وضع حجر الأساس لسد الصداقة على نهر العاصي، وتأسيس بنك مشترك، وإنشاء خط سريع للسكك الحديدية بين حلب وغازي عينتاب، وربط شبكة الغاز الطبيعي بين البلدين، إضافة إلى تمويل مصرف اكزيم التركي مشاريع تنموية في سورية. ويبلغ عدد الشركات التركية العاملة في سورية ١٣٩ شركة باستثمارات تبلغ نحو ٧٠٠ مليون دولار أمريكي.

على صعيد آخر، شكّل الموقف السوري المؤيد لدور الوساطة التركية في أي مفاوضات بين سورية وإسرائيل حجر زاوية في تمتين العلاقات الثنائية وتعزيز الثقة المتبادلة بين دمشق وأنقرة. ولم تفوّت سورية أي مناسبة إلاّ وأكدت فيها الدور التركي. وأشار الأسد في ١٣ أيلول/سبتمبر خلال لقائه المبعوث الرئاسي الفرنسي لعملية السلام جان كلود كوسران إلى أهمية «التنسيق [الفرنسي] مع تركيا من أجل البناء على ما تم التوصل إليه في المفاوضات غير المباشرة عبر الوسيط

التركي» قبل توقفها بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة في نهاية عام ٢٠٠٨.

وفي ما خص تركيا فقد برز ارتباك في شروط عودتها إلى دور الوسيط بين سورية وإسرائيل، إذ قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ إن أنقرة لن تعود إلى أداء دور الوسيط في المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية غير المباشرة قبل توقف الحكومة الإسرائيلية عن تصعيد التوتر في المنطقة، وقبل تقديم اعتذارها عن اعتدائها على «أسطول الحرية» ومقتل المواطنين الأتراك على متن سفنه برصاص الجنود الإسرائيليين. لكنه عاد وربط استئناف الدور التركي بـ «تبني إسرائيل سياسة السلام مجدداً»، وحينها «يمكن أن يكون لنا دور فيها، لكن إذا لم يتّخذوا موقفاً كهذا، وواصلوا تصعيد التوتّر، لن يكون لاستمرارنا في القيام بالوساطة أيّ معنى».

ـ وشهدت **العلاقات التركية ـ اللبنانية** في عام ٢٠١٠ حركة نشطة جداً تمثلت في الزيارات الرسمية المتبادلة على أعلى مستوى. وكان الدور التركي في لبنان قد شهد حضوراً متزايداً لاسيما بعد وساطات تركيا بين الأطراف اللبنانية ومشاركتها في قوات اليونيفيل بعد حرب تموز/ يوليو عام ٢٠٠٦. ومن أهم الخطوات التي تحققت إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين بدءاً من شهر شباط/ فبراير ٢٠١٠، وتوقيع اتفاق إنشاء اتحاد رباعي مع الأردن وسورية فضلاً على لبنان.

وعبّر رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عن موقف قوي في رفض انتهاكات إسرائيل المجال الجوي اللبناني قائلاً في ١١/ ١/ ٢٠١٠ إن «هذا أمر لا يمكن القبول به أبداً». وتقديراً من حزب الله للدور التركي حيال غزة أقام الحزب احتفالاً لتكريم شهداء أسطول الحرية الأتراك مساء الجمعة ٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ في الضاحية الجنوبية من بيروت تخللته كلمة للسيد حسن نصرالله أشاد فيها بالموقف التاريخي لتركيا من إسرائيل.

وشكّلت زيارة أردوغان إلى لبنان في تشرين الثاني/ نوفمبر محطة مهمة في العلاقات الثنائية حيث جال أردوغان في الشمال وبيروت وصيدا، وافتتح مستشفىً تركياً في صيدا. كما ساهمت تركيا في المساعي الرامية إلى تشكيل حكومة لبنانية جديدة، وسعت عبر قمة دمشق الثلاثية مع سورية وقطر في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى محاولة إيجاد حل للأزمة الناشئة عن إسقاط الحكومة من قبل المعارضة. إلا أن تعقيدات الخريطة اللبنانية وتوازنات القوى العربية وغير العربية حالت دون ذلك. وفي ما يخص العلاقات التجارية بين البلدين بلغ حجم

التبادل التجاري بينهما نهاية عام٢٠١٠ حوالى المليار دولار. كما تم التوقيع على اتفاقيات تعاون صحي وعسكري وثقافي، وافتتح أيضاً أول خط بحري مباشر بين طرابلس ومرسين. لكن مسألة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص أثارت مشكلة بين تركيا ولبنان بسبب اعتراض تركيا على الاتفاق الذي كانت قد وافقت عليه حكومة سعد الحريري مع قبرص لكنها لم ترسله إلى مجلس النواب للتصديق عليه. وتعقيباً على هذا الاعتراض قال وزير الطاقة اللبناني جبران باسيل إنه يوجد «اتفاق بين لبنان وقبرص اليونانية وافقت عليه الحكومة يقضي بأن يحصل لبنان على حصته من الكميات المستخرجة من الحقول في الحدود المشتركة، وإن التذرّع بأي أمر سياسي مع تركيا غير قائم لأن الحدود لا تصل إلى قبرص التركية، ولا توجد بالتالي مشكلة، أضف أن لبنان يعترف بوجود دولة قبرص وتربطنا علاقات دبلوماسية وزيارات متبادلة واتفاقات عدة».

تلك الخلفية من العلاقات المتشابكة هي التي تأسس عليها مشروع الاتحاد الرباعي بين تركيا وسورية والأردن ولبنان كأول خطوة تكاملية بين عدة دول إقليمية في العصر الحديث. وكان وزراء خارجية الدول الأربع قد اتفقوا مبدئياً في اسطنبول في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ على إقامة منطقة تجارة حرة في ما بين دولهم، وذلك على هامش مؤتمر وزراء خارجية تركيا والعرب. وفي نهاية أيلول/ سبتمبر٢٠١٠ اجتمع وزراء خارجية الدول الأربع من جديد في نيويورك على هامش اجتماعات الأمم المتحدة وأعلنوا «العمل على إنشاء أرضية صلبة لتعزيز الحوار السياسي وزيادة التبادلات التجارية والثقافية وحرية انتقال الأفراد والتمسك بالرؤية المشتركة التي تم تضمينها في البيان الصادر عن الاجتماع الرباعي الذي عقد في اسطنبول في حزيران/ يونيو ٢٠١٠ لتعزيز التعاون الرباعي ضمن إطار مؤسساتي متعدد الأطراف، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الطويلة الأمد بين دولهم من خلال إنشاء مجلس تعاون رباعي رفيع المستوى». كما أكد الوزراء أن «هذه الآلية للتعاون الإقليمي ستكون مفتوحة أمام الدول الشقيقة والصديقة التي يمكنها الانضمام إليها كطرف كامل العضوية أو كمشارك في المشاريع القطاعية». ومما يذكر أن عدد سكان الدول الأربع يبلغ ١٠٣ ملايين نسمة، ويبلغ إجمالي دخلها القومي حوالى تريليون و١٣١ مليار و٢٨٣ مليون دولار، ويشكل حجم التجارة بينها الآن حوالى ١,٥٣ بالمئة من حجم التجارة العالمية.

وتفتح الصيغة السابقة المجال أمام انضمام دولة كالعراق استمرت على مدار

العام تمثل بؤرة اهتمام مركزي لتركيا، سواء على صعيد العملية السياسية الداخلية أو على مستوى العلاقة مع إقليم كردستان، خصوصاً مع تمركز مسلحين لحزب العمال الكردستاني في منطقة جبال قنديل في الشمال.

فمن جهة بذلت تركيا جهوداً كبيرة لإقناع الجميع بالمشاركة في الانتخابات النيابية التي جرت في الربيع، وكان لها دور في دعم ائتلاف «القائمة العراقية» برئاسة إياد علاوي في مواجهة التكتلات الأخرى. وتعددت زيارات المسؤولين الأتراك إلى العراق أثناء الأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات النيابية. كما زار معظم الزعماء العراقيين تركيا للوقوف على رأيها في التطورات. وعندما بدت الاتصالات تقترب من نهايتها لتشكيل حكومة جديدة طار داود أوغلو من الصين مباشرة إلى أربيل ثم بغداد لتكون لتركيا كلمتها في صيغة الحكومة والرئاسة العراقية الجديدة. لكن ما أسفرت عنه المشاورات التي أفضت إلى حكومة جديدة برئاسة نوري المالكي عكس هزيمة للنظرة التركية التي أجمعت المصادر على أنها كانت ـ رغم النفي التركي اللاحق ـ تسعى إلى أن يكون الرئيس العراقي عربياً سنياً وليس كردياً، وأن يكون إياد علاوي رئيساً للحكومة وليس نوري المالكي، فيما وصفته وسائل الإعلام التركية بأنه «سياسة سنّية» لتركيا. مع ذلك فإن تركيا ما تزال تبدي حرصها على أن تكون على مسافة واحدة من كل الأطراف العراقية.

واستمر العمل باتفاقية مجلس التعاون الاستراتيجي الأعلى بين بغداد وأنقرة حيث وقّع الجانبان على مذكرات تفاهم تعزز التعاون الثنائي، خصوصاً في مجال الأمن والمياه وفتح المعابر والنفط والكهرباء والصحّة والسكك الحديدية والزراعة. واعتبر أردوغان في أكثر من مناسبة أن التعاون الاستراتيجي بين تركيا وكلٍّ من سورية والعراق يجب أن يكون نموذجاً بالنسبة إلى سائر دول المنطقة. وما تزال أنابيب نفط كركوك ـ يومورطاليق تنقل ١,٦ مليون برميل يومياً من إجمالي ما يصدّره العراق يومياً والبالغ ٤,٨ مليون برميل. وقد تم تجديد اتفاق نقل النفط عبر الخط الممتد بين البلدين لمدة ١٥ سنة، علماً أن هذا الخط يبلغ طوله ٩٧٠ كيلومتراً وبدأ تشغيله في العام ١٩٧٧. ويسعى العراق إلى مدّ خط أنابيب جديد إلى تركيا يرتبط بخط أنابيب نابوكو المزمع مده عبر تركيا إلى أوروبا، والذي تشارك فيه دول عدة مجاورة لتركيا، كما يتطلع الجانبان إلى رفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى عشرين مليار دولار في السنوات المقبلة.

واستمر تمركز عناصر من حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في

شمال العراق يمثل مشكلة تنعكس سلباً على العلاقات بين أنقرة من جهة وبغداد وأربيل من جهة ثانية. وقد نفّذ الحزب عام ٢٠١٠ العديد من العمليات الكبيرة عبر الحدود ضد مواقع عسكرية تركية. ومن جانبها لم تلجأ تركيا في عام ٢٠١٠ إلى أي عملية عسكرية كبيرة ضد مواقع الحزب في قنديل مكتفية بقصف مدفعي لهذه المواقع من وقت لآخر. وغالباً ما كان المسؤولون الأتراك يحذرون من تأثير عمليات الحزب في العلاقات التركية مع العراق كما مع الولايات المتحدة. هذا وقد فوض البرلمان التركي مجدداً في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الحكومة القيام بعمليات عسكرية في جبال قنديل عاماً إضافياً. وفي الوقت نفسه فإن تركيا تواصل التنسيق مع واشنطن وبغداد عبر لجنة التنسيق الأمني الثلاثية وإن لم تحقق نتائج عملية، مع الاعتقاد أن واشنطن لا تسعى إلى إنهاء مشكلة الحزب الكردستاني في شمال العراق للاستفادة منها عند الضرورة كورقة ضغط على أنقرة حيثما تطلب ذلك. وتكرر الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان مطالبة أنقرة باحترام مبادئ القانون الدولي. حول هذا المعنى ذكر مدير عام وزارة الخارجية العراقية وليد عباوي في ٢٩ حزيران/يونيو أن الأسلوب العسكري الذي تستخدمه تركيا لحل مشكلة حزب العمال الكردستاني مرفوض.

وكانت العلاقة بين تركيا وحكومة إقليم كردستان قد شهدت تقدماً إيجابياً من خلال قيام رئيس الإقليم مسعود بارزاني بأول زيارة «رسمية» إلى تركيا في ٣ حزيران/يونيو حيث اجتمع بكبار المسؤولين الأتراك، معلناً أن الإقليم وتركيا تربطهما علاقات مهمة ومتينة. وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده بارزاني مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو قال إن «تركيا هي جسر للعراق للتواصل مع العالم الخارجي. وفي الوقت ذاته، فإن إقليم كردستان هو جسر لتمتين العلاقات بين تركيا والعراق. تركيا دولة مهمة ولها دورها في المنطقة».

لكن تركيا ما تزال تظهر حساسية إزاء ما سيؤول إليه الوضع في كركوك. والموقف التركي المعارض لضم كركوك إلى كردستان العراق يعدُّ من بين العوامل التي ما تزال تؤجل الإحصاء السكاني عن مواعيده المقررة. هذا وينشط رجال الأعمال الأتراك بقوة في كردستان. وقد قال ظافر تشاغليان وزير التجارة التركي الذي زار كردستان في حزيران/يونيو ٢٠١٠ على رأس وفد من مئات رجال الأعمال يمثلون ٣٠٠ شركة تركية، إن ٨٠ بالمئة من المواد الغذائية والملابس التي تباع في شمال العراق منتجات تركية. كما يشارك المقاولون الأتراك في عدد كبير من المشاريع في المنطقة، وتنشط المصارف التركية في المنطقة تماشياً مع تزايد

نشاط الشركات التركية فيها، فضلاً على إقامة المعارض التركية في بغداد وأربيل والبصرة. وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى وجود ١٣١٧ شركة أجنبية في كردستان باستثمارات تبلغ نحو ٤ مليارات دولار، من بينها ٧٣٠ شركة تركية باستثمارات تبلغ ٦٢١ مليون دولار.

ج ـ العلاقات التركية ـ الخليجية

تنظر السعودية إلى تركيا بعين الأهمية. وقد عدّد وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في ٢/ ١/ ٢٠١٠ أسباب هذا الاهتمام قائلاً إن تركيا «دولة إسلامية كبيرة ترتبط بعلاقات جيدة مع دول منطقة الشرق الأوسط، تتسم بالاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والعمل وفق أطر الشرعية والدولية، وهو الأمر الذي جعل من تركيا طرفاً فاعلاً بناء في منطقة الشرق الأوسط». وأضاف إن السعودية ترحب «بالدور الكبير لتركيا ومشاركتها الإيجابية في جهود حلّ المشكلات التي تزخر بها منطقتنا، وعلى رأسها المشكلة الفلسطينية، وكذلك مكافحة الإرهاب، ومكافحة الفكر الضال والمنحرف الذي يعصف بمنطقتنا ويهدف إلى إشاعة الفتنة وإثارة النزعات العرقية والطائفية بها». ثم استطرد قائلاً: «من الطبيعي أن تتطور علاقاتنا لترتقي إلى مستوى العلاقات الاستراتيجية، الذي من شأنه تأطير هذه العلاقة وتكريسها والدفع بها إلى آفاق أرحب في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية كافة وغيرها من مجالات التعاون، وذلك في خدمة المصالح المشتركة، والعمل نحو تحقيق أمن واستقرار المنطقة ورخاء شعوبها».

ترجمت السعودية تثمينها دور رئيس الوزراء التركي أردوغان بمنحه «جائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام» في احتفال أقيم في الرياض في ٩ آذار/ مارس ٢٠١٠ «تقديراً لمواقفه العظيمة وطنياً وإسلامياً وعالمياً».

على صعيد آخر شهدت العلاقات بين البلدين تعاوناً عسكرياً بالتوقيع على اتفاقيات تدريب وتقنية وعلوم عسكرية أثناء زيارة الأمير خالد بن سلطان مساعد وزير الدفاع السعودي إلى أنقرة في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، فيما وصف وزير الدفاع التركي وجدي غونول العلاقات بين تركيا والسعودية بـ «الاستراتيجية».

كما قارب حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٠ الستة مليارات دولار، وهو رقم متواضع قياساً إلى حجم اقتصاد البلدين، ولذلك يتطلع المسؤولون فيهما إلى رفع الرقم إلى عشرين ملياراً. وتعكس زيادة أعداد السائحين

السعوديين إلى تركيا من ٣٠ ألفاً عام ٢٠٠٨ إلى أكثر من ١٠٠ ألف في عام ٢٠١٠ تقدير مواقف أردوغان السياسية (ولاسيما في دافوس)، فضلاً على تأثير المسلسلات التركية المدبلجة في تجميل صورة تركيا لدى المواطن العربي عموماً.

وفيما يتعلق بالعلاقات التركية مع الدول الأخرى في مجلس التعاون، فقد شهدت زخماً غير مسبوق سواء على الصعيد الثنائي أو الجماعي. وتبادل المسؤولون في الجانبين الزيارات الرسمية، فيما واصل الخليجيون استثماراتهم في تركيا في القطاعات العقارية والكهربائية والزراعية. في هذا الإطار شهدت الكويت انعقاد الاجتماع الوزاري الثالث للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون الخليجي وتركيا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ وذلك على مستوى وزراء الخارجية، وتناول التعاون في مختلف المجالات، وتم تشكيل فرق عمل مشتركة اقتصادية وثقافية. وقال وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد الصباح، الرئيس الدوري لمجلس التعاون، إن الحوار مع تركيا تناول «عدداً من المواضيع السياسية، كما تم الاتفاق على برنامج لتطوير الروابط الاستراتيجية بين الطرفين». وكان الشيخ محمد لفت النظر لدى افتتاحه الاجتماع إلى أن المبادلات التجارية بين الطرفين حققت تقدماً سريعاً، مشيراً إلى «أنها ارتفعت من ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى ١٧,٥ مليار عام ٢٠٠٨» حين وقّع مجلس التعاون الخليجي مع تركيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ مذكرة تفاهم من أجل إقامة شراكة استراتيجية في كل المجالات. لكن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي آنذاك عبد الرحمن العطية قال عند افتتاح الاجتماع: «رغم تحقيق بعض التقدم في التعاون بين الطرفين، إلا أن إبرام اتفاق تبادل حر يواجه صعوبات»، وأضاف: «شكلت لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي هذه السنة من أجل إحياء اتفاق ـ إطار تجاري تم توقيعه عام ٢٠٠٥ بهدف التوصل إلى اتفاق تبادل حر... الطرفان التزما تعزيز تعاونهما في مجالي الأمن ومكافحة الإرهاب، وهما يبحثان مشروعاً يقضي بإقامة خط سكة حديد بين الخليج وتركيا».

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان قد اقترح مشروعاً لمد أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من قطر إلى تركيا ومنها إلى أوروبا، لكن المشروع ـ حسب القطريين ـ ما يزال قيد الدرس.

د ـ العلاقات التركية ـ المصرية

أسّست تركيا ومصر ما سمي بالحوار الاستراتيجي المصري ـ التركي الذي انعقد للمرة الثانية في عام ٢٠١٠ في مطلع آذار/مارس على مستوى وزراء

الخارجية. وزار الرئيس التركي عبد الله غول القاهرة في ٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٠.

ورغم زخم التواصل بين البلدين فإن البرودة كانت تطبع نظرة كل منهما إلى الآخر فيما يتعلق بالعديد من الملفات، ولاسيما لجهة الوضع في غزة، والعلاقة مع إيران، ومسار عملية التسوية الإسرائيلية ـ الفلسطينية (وذلك قبل تفجر ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير التي أجبرت الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك على التنحي عن السلطة). وكان الناطق باسم الرئاسة المصرية آنذاك سليمان عواد قد نفى وجود تنافس في الأدوار بين مصر وتركيا في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام أو فيما يتعلق بجهود حل القضية الفلسطينية بشكل خاص. وأكد عواد «أن مصر لا تبحث عن أي دور إقليمي، فهي لها دورها الإقليمي الثابت بحكم اعتبارات التاريخ والجغرافيا، وتمسك بخيوط الملفات الإقليمية خصوصاً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأي دور سواء من تركيا أو من أي جانب إقليمي أو عربي آخر يمكن أن يُسهم في دعم الأهداف المصرية وخدمة قضايا الأمة العربية سيكون مرحباً به». وحول إمكان موافقة مصر على دور تركي في ملف المصالحة الفلسطينية، قال عواد «إن الدور التركي مكمل للدور المصري سواء فيما يتعلق بمفاوضات السلام أو فيما يتصل بملف المصالحة الفلسطينية».

وعلى الصعيد الاقتصادي يبلغ حجم التجارة البينية بين البلدين ٣ مليارات دولار، وهو رقم متواضع جداً. وتعمل في مصر حوالى ٤٠٠ شركة تركية توفر فرص عمل لخمسين ألف مواطن مصري باستثمارات تبلغ ملياري دولار حسبما ذكر رشيد محمد رشيد وزير التجارة المصري الأسبق في ٢/٩/٢٠١٠. وكانت الدولتان قد افتتحتا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ أول خط بحري منتظم بين موانئهما، ولاسيما بين مرسين والإسكندرية، ما يسهل تدفق المنتجات بين البلدين وإلى الأسواق المجاورة لهما.

هـ ـ موقف النظام العربي من تركيا

في الإطار العربي العام حدد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو شكل علاقة بلاده مع العرب في محاضرة له في قطر في العشرين من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ داعياً إلى تطوير العلاقات التاريخية والجغرافية بينهما إلى شراكة اقتصادية إقليمية مؤكداً أن «شيئاً لا يمكن أن يفرق بين العرب والأتراك، وسنبقى نعيش سوياً حتى يوم القيامة، ولن نمارس سياسة الانتظار إذا كانت

هناك مشكلة في العالم العربي، وهذا ما فعلناه في شأن غزة والقضية الفلسطينية». وفي دعوته إلى إقامة نظام إقليمي جديد يشير دائماً إلى دور إيران.

كان أبرز التطورات في العلاقة مع تركيا دعوة أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى إلى إقامة «منطقة جوار عربي» تبدأ بمنطقة جوار عربي ـ تركي على أن تؤسس لاحقاً مناطق جوار أخرى مع إيران وأفريقيا. جاءت الدعوة خلال مؤتمر القمة العربي الذي عقد في مدينة سرت الليبية في نهاية آذار/ مارس ٢٠١٠ وحضرها رئيس وزراء تركيا أردوغان، والذي تميزت كلمته أمام القمة بمواقف متشددة من إسرائيل واصفاً ما تفعله في القدس بالجنون، وأنه لا يمكن قبول هذه الممارسات داعياً القادة العرب إلى التحالف مع تركيا. لكن فكرة موسى لمنطقة جوار عربي ـ تركي لم تلق لاحقاً إجماعاً عربياً حيث برز موقف سوري يدعو لعدم استثناء أحد ولاسيما إيران من هذه المنطقة مقابل موقف تتزعمه مصر يدعو لضم كل الجوار من تركيا والتشاد والسنغال وقبرص ومالطا مع استثناء إيران منها(!). لذا فإن القمة الاستثنائية العربية في سرت في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر فشلت في التوصل إلى قرار نهائي بهذا الخصوص.

كذلك شهدت العلاقات العربية ـ التركية حدثاً مهماً تمثل في انعقاد المنتدى الثالث للتعاون العربي ـ التركي في اسطنبول في ١٠ حزيران/ يونيو على مستوى وزراء الخارجية، كما عقد اجتماع لوزراء المالية والاقتصاد في قطر والأردن وسورية ولبنان وتونس وليبيا ومصر والمغرب والعراق والسودان. كما جرى أول حوار برلماني عربي ـ تركي في دمشق في الثامن من آب/ أغسطس ٢٠١٠. وبرز أيضاً تنسيق تركي مع اثنتين من الدول العربية هما قطر وسورية في أكثر من مناسبة، إحداها في التاسع من أيار/ مايو في اسطنبول بعد تزايد التهديدات الإسرائيلية لسورية. وذكر ناطق سوري أن القادة الثلاثة بحثوا «سبل دفع العلاقات بين الدول الثلاث وصولاً إلى تحقيق تعاون استراتيجي بين دول المنطقة ينعكس إيجاباً واستقراراً على شعوبها، وتم التشديد على رفض التهديدات والمزاعم الإسرائيلية التي تستهدف سورية ودول المنطقة». وثانيها في ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ في دمشق لبحث الأزمة اللبنانية وحل الحكومة. تبعها في اليوم التالي وصول وزيري خارجية قطر وتركيا إلى لبنان في وساطة لم تنجح كما سبقت الإشارة. وعكست تركيا سياسة التقارب مع العرب من خلال إطلاق فضائية حكومية جديدة باللغة العربية في الرابع من نيسان/ أبريل ٢٠١٠ تحت اسم «التركية».

و ـ موقف تركيا من الثورات العربية

كانت للموقف التركي من الثورات العربية التي اندلعت منذ أواخر عام ٢٠١٠ خصوصية تنبع من اعتبارات عدة يرتبط **أولها** بشخص رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي أصبح يحظى بشعبية كبيرة في الشارع العربي، بسبب مواقفه الجريئة من القضية الفلسطينية، ويرتبط **ثانيها** بخصوصية تجربة حزب العدالة والتنمية التركي الذي يمثل تجربة ناجحة لوصول حزب ذي توجه إسلامي إلى الحكم حاملاً أجندة للإصلاح الديمقراطي والتنمية تحقق نجاحات لافتة داخلياً، من دون الدخول في صدام مع الغرب.

وفي الواقع، بدت تركيا كما لو أنها فوجئت بالثورات العربية، فتفاوتت مواقفها تبعاً لتطور الوضع في تركيا من جهة، وتبعاً لمصالحها الخاصة من جهة أخرى. ففي حين كان أردوغان واضحاً في مطالبة الرئيس المصري حسني مبارك، ومن قبله الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، بالتنحّي، كما قام وزير خارجيته داود أوغلو بزيارة مصر فور نجاح الثورة، والالتقاء مع شباب الثورة والمعارضة، وذلك ما تمّ مع الإخوان المسلمين، لم يكن الأمر كذلك في ما خصّ اليمن والبحرين وليبيا وسورية. ويُعْزى اختلاف رد الفعل التركي المشار إليه إلى أن تركيا كانت قد اعتادت على التعامل مع كتلة عربية واحدة نسبياً، وهو ما لم يتحقق مع ارتباك المواقف الرسمية العربية من ظاهرة الثورات العربية، كما جاء في قول الرئيس الليبي الذي وصف إطاحة نظيره التونسي بـ «الإجراء المتسرّع»، وما تردّد عن دعم جزائري لكتائب القذافي، والتدخل العسكري الخليجي في أزمة البحرين، والسياسي في أزمة اليمن، والضغط لمنع محاكمة الرئيس حسني مبارك في مصر، وتفويض مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا من طرف جامعة الدول العربية. وبشكل عام، تكشف تصريحات المسؤولين الأتراك عن دعم حركات التغيير في الوطن العربي، والإصغاء إلى مطالب شعوبه في تحقيق التحول الديمقراطي، مصداقاً لدعوة تركيا في السابق قادة العالمين العربي والإسلامي إلى إجراء إصلاحات داخلية، مخافة اندلاع اضطرابات شعبية. غير أن الموقف التركي كانت تحكمه على الجانب الآخر عوامل مصلحية، عبّرت عن نفسها كأوضح ما يكون في الموقف من ليبيا التي تحتفظ تركيا معها بمصالح اقتصادية ضخمة، ما حال بداية دون المطالبة برحيل معمّر القذافي قبل الاضطرار لاحقاً إلى البحث عن صيغة توافقية بين السلطة والمعارضة.

وفي ما خصّ الموقف من البحرين، فقد كان على تركيا أن توقف علاقتها

المتينة بكل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبلدان الخليج العربية، وتمثل هذا المنحى التوفيقي في تحذير أردوغان من وقوع كربلاء جديدة في البحرين، مع العمل على التوسط بين الأطراف المعنية في اتجاه تسوية سلمية للأزمة البحرينية.

أما في ما يخصّ سورية، فقد كان الأمر يتعلق بدولة جوار ترتبط معها تركيا في أكثر من مجال، وتتداخل معها ديمغرافياً، خصوصاً على مستوى المكوّن الكردي بامتداداته عبر القطرية، الأمر الذي يربط ما بين أمن الدولتين واستقرارهما. وفي هذا الإطار، اتبعت تركيا سياسة مؤداها أن التغيير في سورية أمر لا مفر منه، على أن يكون تحت قيادة الرئيس بشار الأسد، وهو ما تمّ التعبير عنه بمعادلة التغيير مع الاستقرار. غير أن الملاحظة الواجبة التسجيل هي أن تركيا لم يكن بوسعها دوماً الحفاظ على التوازن المذكور، فكان أن استضافت في شهر أيار/مايو في اسطنبول مؤتمراً صحافياً لمراقب الإخوان المسلمين، واجتماعاً للمعارضة السورية، في إشارة خطرة إلى استعدادها للتعامل مع بديل، عماده تيار الإخوان المسلمين في حال آلت الأمور في سورية إلى سقوط نظام بشار الأسد، خاصة مع استمرار التحذير التركي من فتنة سنّية ـ علوية، الأمر الذي أثر سلفاً في العلاقات السورية ـ التركية.

والأرجح أن الأسس التي قامت عليها «الشراكة» بين البلدين في السنوات القليلة الماضية، والتي كانت تركيا هي المستفيد الأكبر منها، قد لا تكون صالحة للمرحلة المقبلة، خصوصاً أن سورية هي بوابة تركيا إلى الوطن العربي، وهي النظام الوحيد المتبقي من «فئة» التيار القومي العربي الذي كان لتحالفه مع تركيا، المتحالفة مع إسرائيل، الأثر الأبرز في تغيير النظرة العربية إليها، وتقبّلها نفسياً بعد عقود من الشكوك، منذ نهاية الحقبة العثمانية إلى مرحلة الحرب الباردة، والخلافات حول المياه وإقليم الإسكندرون والدور الأطلسي لتركيا في المنطقة العربية.

وفي تلك الحدود، يمكن القول إن المواقف التركية حيال الثورات والاحتجاجات العربية أضرّت بالعلاقة مع كل من دول الاعتدال والممانعة، على حدّ سواء. يضاف إلى ذلك أن استعادة مصر دورها القومي قد يؤدي إلى تقلّص الدور التركي في ملفات بذاتها، كملف المصالحة الفلسطينية، وملف المفاوضات المحتملة بين إسرائيل والفلسطينيين.

* * *

من واقع ما سبق يمكن استخلاص مجموعة من النقاط هي:

ـ تقدمت العلاقات العربية ـ التركية في عام ٢٠١٠ كثيراً على مختلف المستويات السياسية الاقتصادية.

ـ استمر الاهتمام التركي العضوي بقضايا المنطقة والعلاقات مع العرب انطلاقاً من مصالح تركيا الاقتصادية، كما لجهة تحقيق الاستقرار السياسي ومنع انفجار الأزمات أو إخماد ما تفجر منها.

ـ تقدم الخطاب التركي كثيراً فيما يخص القضية الفلسطينية حتى أنه للمرة الأولى يسقط شهداء أتراك دفاعاً عن هذه القضية في مواجهة مع الجيش الإسرائيلي في حادثة أسطول الحرية. لكن حسابات تركيا الغربية والأطلسية والأوروبية ما تزال تحول حتى الآن دون تحول جذري في السياسة الخارجية التركية، حيث ما تزال المبادرة العربية وقرارات الشرعية الدولية سقف الموقف التركي من القضية الفلسطينية. وما تزال أنقرة تتبع سياسة تعدد الأبعاد في إبقاء الخيوط والعلاقات قائمة وعميقة مع كل دوائرها الإقليمية بما فيها إسرائيل.

ـ استمر التعاون التركي مع العرب على أكثر من مستوى: ثنائي، وثلاثي وجماعي. وبرز هنا التنسيق المشترك الثلاثي مع سورية وقطر في أكثر من مناسبة.

ـ بلغت ذروة المبادرات بدفع تركي في اتجاه الإعلان عن إنشاء اتحاد اقتصادي رباعي في حزيران/يونيو ٢٠١٠ يضم تركيا والأردن وسورية ولبنان ليكون أول اتحاد من نوعه شبيه ببدايات الاتحاد الأوروبي بين دول عربية ودولة غير عربية. وهو ما يمكن اعتباره أول خطوة عملية مضادة لفلسفة سايكس ـ بيكو التقسيمية. فيما تتسع دائرة «المجالس الاستراتيجية» أو «الحوارات الاستراتيجية» على صعيد ثنائي بين تركيا ودول عربية كإطار لاستشارات قد تفضي إلى حالة مؤسساتية في العلاقات بين تركيا والعرب.

ـ احتفظت أنقرة إلى حد كبير بعلاقات متوازنة مع كل الدول العربية، وإن تسبب موقفها من حماس وعلاقتها بإيران في تحفظ محور الاعتدال (مصر والسعودية والأردن)، إلا أن اندلاع الثورة المصرية يعد بادرة إيجابية لجهة إعادة هيكلة سياسة مصر الخارجية عموماً وفيما يخص القضية الفلسطينية خصوصاً. وعبّر بعض تصريحات وزير الخارجية المصري الجديد نبيل العربي عن إرهاصات

هذا التطور، على نحو ما هو مبيّن في الجزء الخاص بالقضية الفلسطينية. كما أن ثمة بوادر لإذابة الجليد في العلاقات المصرية ـ الإيرانية.

تطور حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ (بالألف دولار)

الدولة	صادرات تركيا إلى الوطن العربي		واردات تركيا من الوطن العربي	
	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠
المغرب	٦٠٠,٤٥٦	٦٢٤,٣١٩	٢٣٤,٧٢٩	٣٩٦,٧٩٨
الجزائر	١,٧٨٠,١٣٦	١,٥٠٦,٨١٩	٢,٠٢٨,١١٥	٢,٢٧٤,٩٢٤
تونس	٦٤٧,٠٨٢	٧١٤,٤٠٨	٢٣٤,٩٨٠	٢٨٠,٤٠٦
ليبيا	١,٧٩٩,٢٣٦	١,٩٣٥,٣٠٧	٤٠٢,٥٦٨	٤٢٥,٦٥٢
مصر	٢,٦١٨,١٩٣	٢,٢٦١,٢٨٦	٩٢٦,٢٨٠	٦٤١,٥٥٢
السودان	٢٤٧,٥٩٤	٢٢٧,٦١٥	٧,٢٦٢	٥,٢١٥
موريتانيا	٢٢,٩٢٠	٣٧,٤٣٦	٦٦٢	١,٤٤١
جيبوتي	٤٢,٩٢٣	٣٠,٨٢٦	١,٠٦٢	٣٨٧
الصومال	٣,٥٨٥	٤,٨١٠	١٦٤	١,٣٦١
لبنان	٦٨٥,٩٢٥	٦١٩,٥٤٣	١٠٨,٨٠٠	٢٢٨,٥٣٦
سورية	١,٤٢٥,١١١	١,٨٤٩,١٨٥	٣٢٧,٨٤٦	٦٦٢,٥٥٣
العراق	٥,١٢٣,٥١٠	٦,٠٤٢,٧٩٠	٩٥٢,٢٦٢	١,٣٥٤,٥١٠
فلسطين	٢٩,٥٢٣	٤٠,٣٠٩	٢٧٤	٥٧٦
الأردن	٤٥٥,٦٥٦	٥٧٢,٢٧١	٢٠,٣٥٤	٤٢,٧٥٢
السعودية	١,٧٧١,١٩٢	٢,٢١٩,٦٤٥	٢,٤٤٠,٣٦٠	١,٦٨٦,٧٤٣
الكويت	٢١١,٢٩٣	٣٩٥,١٨٦	١٨٤,٢١٩	٢١٤,٥١٣
البحرين	١١٣,٧١٢	١٧١,٧٩٥	٢٤,٢٨٩	٧١,٦٨٢
قطر	٢٨٩,٣٦٣	١٦٢,٥٤٦	٨٥,٦٥٢	١٧٧,٠٤٦
الإمارات	٢,٨٩٨,٨٣٩	٣,٣٤٠,١٨٥	٦٦٧,٨٥٧	٦٩٨,٤٢١
عمان	١٠٥,٥٤١	١٢٩,٣٣٢	١٦,٥٨٤	٣٩,٤٦٤
اليمن	٣٧٩,٤٩٦	٣٢٩,٤٢٩	٣١٠	١,٠٤٤

المصدر: معهد إحصاء الدولة في تركيا.

ثالثاً: النظام العربي: رياح التغيير

بدأ النظام العربي عام٢٠١٠ بداية تقليدية تعكس كافة الأمراض المزمنة التي عاناها في العقود الأخيرة، غير أنه تميّز بكثرة انعقاد القمم أو الحديث عنها، من قمة استثنائية في سرت عقدت لمتابعة أعمال القمة العادية، وما ارتبط بها من قمة عربية خماسية للنظر في تطوير منظومة العمل العربي المشترك، إلى قمة تنموية عقدت في مدينة شرم الشيخ المصرية في بدايات الانفجار الثوري في الوطن العربي، إلى حديث عن الإعداد لعقد قمة ثقافية. في الوقت نفسه، واصلت نخبة من المثقفين والمفكّرين العرب جهودها لارتياد آفاق نهوض عربي جديد، وتمثلت حصيلة جهودها التي استمرت قرابة عقد من الزمان برعاية مركز دراسات الوحدة العربية في التوصل إلى مشروع نهضوي عربي طُرح على الرأي العام والنخب العربية في الثاني والعشرين من شباط/فبراير تيمّناً بذكرى الوحدة المصرية ـ السورية. ومع مطلع عام ٢٠١١ دخل النظام العربي في مرحلة جديدة تماماً أحيت الأمل في أن تتحقق النهضة العربية على أرض الواقع، بدءاً بالشرارة الأولى التي انطلقت من تونس لتسقط نظام بن علي بعد قرابة ربع قرن من الحكم الشمولي، ثم انتقلت إلى مصر حيث اكتسبت زخماً كبيراً، وتمكّنت من إسقاط نظام مبارك الذي جثم على صدور المصريين قرابة ثلث قرن، ثم امتدت إلى اليمن وليبيا وسورية وغيرها من الدول، وإن بدرجات متفاوتة.

ونظراً إلى الطبيعة الخاصة لهذا التقرير الذي يفترض فيه أن يغطّي تطورات النظام العربي في ٢٠١٠/ ٢٠١١، ونظراً إلى أن التقرير السابق قد تناول قمّة سرت التي انعقدت في آذار/مارس٢٠١٠ بالتحليل، فإن هذا التقرير سوف يركّز على قمة سرت الاستثنائية، والحديث عن الإعداد للقمة الثقافية، والقمة التنموية العربية الثانية، وظاهرة «تدويل» النظام العربي، وإعلان المشروع النهضوي العربي، وصولاً

في التحليل الأخير إلى المشهد الثوري الجديد وتداعياته على أوضاع النظام العربي.

١ ـ قمة سرت الاستثنائية

اتخذت قمة سرت العادية التي انعقدت في آذار/ مارس ٢٠١٠ قراراً ـ كما أشار التقرير السابق ـ بعقد قمة استثنائية قبل نهاية ٢٠١٠ لمتابعة قرارات القمة العادية، لتنفرد هذه القمة بهذا الأسلوب الذي نكاد لا نجد له مثيلاً إلا في انعقاد قمة الإسكندرية في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤، أي في السنة نفسها التي انعقدت فيها قمة في القاهرة في كانون الثاني/ يناير. غير أن التفاؤل بانعقاد قمة سرت الاستثنائية كان في حده الأدنى، ففي قمة القاهرة ١٩٦٤ كانت هناك قرارات جادة ذات صلة مباشرة بالأمن القومي العربي، ومثلت متابعة هذه القرارات جوهر قمة الإسكندرية. كذلك كان الزمن العربي في ١٩٦٤ غيره بالتأكيد في ٢٠١٠.

وفي الثامن والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١٠ انعقدت في العاصمة الليبية طرابلس القمة العربية الخماسية التي ضمت قادة كل من العراق ومصر واليمن وقطر وليبيا، تنفيذاً لقرارات قمة سرت العادية التي نصّت على التحرك نحو إقامة اتحاد الدول العربية، وتشكيل لجنة خماسية عليا من الأطراف المذكورة آنفاً لإعداد وثيقة لتطوير العمل العربي المشترك تعرض على القمة الاستثنائية المقرر عقدها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠. ولا شيء يطرب له الحريصون على مستقبل العمل العربي المشترك أكثر من تنفيذ القرارات التي تتخذها مؤسساته المختلفة، ولذلك فإن انعقاد القمة الخماسية اعتبر خطوة إيجابية في حدّ ذاتها، ولكن ثمة ملاحظتين مع ذلك لا بد من التوقف عندهما:

الأولى أن قرار قمة سرت بعقد قمة خماسية كان تعبيراً عن الإخفاق في بلورة موقف عربي جماعي من مقترحات تطوير العمل العربي المشترك، وبالذات المبادرة اليمنية بإقامة اتحاد للدول العربية، التي تحظى بمساندة ليبية ظاهرة، على الأقل بالنظر إلى أن جوهر الفكرة يعود إلى مقترح مشابه تقدمت به ليبيا قبل ذلك، ولذلك مثّل قرار قمة سرت بعقد قمة خماسية حول الموضوع حلاً وسطاً، فلا هي أسقطت المقترح اليمني، ولا هي قبلته، وإنما عوّلت على عامل الزمن مع تضييق نطاق المناقشة للمقترح، لعل القمة الخماسية تمضي به خطوة إلى الأمام، أو تقنع أنصاره بضرورة التريّث، لكن قمة طرابلس مثلت امتداداً أميناً لما جرى في قمة سرت على نحو ما سنرى.

أما الملاحظة **الثانية** فتتعلق بالبند الأساسي على جدول أعمال قمة طرابلس، وهو مبادرة اتحاد الدول العربية التي تقدمت بها اليمن، وتعكس هذه المبادرة نهجاً قانونيّاً إلى تطوير العمل العربي المشترك، بمعنى أن الأزمة في الهياكل القانونية وليست في التفاعلات الواقعية، فلو أننا عملنا على إيجاد إطار قانوني جديد لمنظومة العمل العربي المشترك نكون بذلك قد وفّينا بالمطلوب تجاه تطوير هذا العمل، وعليه، فإذا كانت جامعة الدول العربية لا تعجبنا، أو كان أداؤها لا يرقى إلى المستوى المطلوب، فليس علينا أكثر من أن نقترح شيئاً كذلك الذي اقترحته اليمن كي تحلّ مشكلات العمل العربي المشترك. ويسبب هذا النهج حرجاً للدول التي ترفضه أو لا تتحمّس له، لأن رفضها أو عدم حماسها قد يفسران على أنهما ضيق بالعمل العربي المشترك أصلاً، وقد يكون هذا صحيحاً بالمناسبة. وفي مقابل هذا النهج، ثمة نهج آخر يرى أن العبرة بالتفاعلات الواقعية، بمعنى ضرورة توافر إرادة سياسية لدى الدول الأعضاء في المنظومة تدفع باتجاه تطويرها، لأننا نملك الكثير من الهياكل القانونية الموجودة التي لا يتم تفعيلها، والتي لو تم ذلك لحققت نقلة نوعية في العمل العربي المشترك.

في ضوء ما سبق، لم تأت قمة طرابلس الخماسية بجديد، فهي لا تعدو أن تكون حلقة من سلسلة جهود طويلة سعت إلى التطوير بدون أن تفضي إلى شيء يذكر، وهذه الجهود تكاد تكون قد نشأت مع نشأة الجامعة العربية ذاتها، وقد نذكر أن ميثاق الجامعة الموقّع في ١٩٤٥ قد أشار إلى إنشاء محكمة عربية للعدل أعادت قمة طرابلس الأخيرة تأكيده، لكن المفارقة واضحة، وهي أن خمسة وستين عاماً لم تكفِ العرب لإنشاء هذه المحكمة، بينما أقامت الحركة الصهيونية دولتها في فلسطين في حوالى خمسين عاماً بعد انعقاد مؤتمر بازل ١٨٩٧ الذي نصّ على هدف إنشاء هذه الدولة، ونجح الأوروبيون في المدة نفسها تقريباً في إقامة اتحادهم الاقتصادي الذي جعلهم يمثلون إحدى القوى الاقتصادية الكبرى في عالم اليوم، ولذلك من الواضح أن العيب في الواقع العربي، وليس في إطاره القانوني.

يذكر لقمّة طرابلس الخماسية في هذا السياق أنها لم تحاول أن تخدع أحداً، فقد تضمن بيانها الختامي أن النقاش داخلها قد كشف عن وجود وجهتي نظر، تهدف **الأولى** إلى إحداث تعديل جذري وشامل وبوتيرة سريعة لإقامة اتحاد عربي، والاتفاق على ميثاق جديد تنفّذ عناصره في إطار زمني محدد، و**الثانية** تتبنى نهج التطوير التدريجي، والإبقاء على مسمّى الجامعة العربية في المرحلة الحالية، وبحث إقامة الاتحاد عقب تنفيذ خطوات التطوير المطلوبة وتقييمها. والواقع أن وجهة

النظر الثانية بدت أقرب إلى الواقع العربي، ذلك أن محاولة إنشاء بنية هيكلية جديدة للعمل العربي المشترك على الأساس القديم نفسه لا تعني سوى أن هذه البنية لن تختلف واقعيّاً عن سابقتها مهما استخدمت من عناوين برّاقة، وأنها بالعكس قد تؤدي إلى سرعة انهيار المنظومة، لأن الأساس القديم قد يكون قادراً على تحمّل الوتيرة الراهنة لأداء جامعة الدول العربية، لكنه قد ينهار إذا حمّل بمؤسسات جديدة ذات أعباء جسام، على أن الأمانة تقتضي الإشارة إلى أن الدول التي تعارض التطوير الجذري السريع ليست بالضرورة حريصة على تفادي مخاطره على العمل العربي المشترك، وإنما قد تكون أصلاً رافضة لهذا التطوير، أو حتى لإطار العمل العربي المشترك ذاته، لكنها لن تجد خيراً من التذرّع بالاعتبارات الموضوعية السابقة كي تؤسس عليها مواقفها من قضية التطوير.

اتخذت القمة بعد ذلك مواقف لا بأس بها على الصعيد «الورقي» من بعض قضايا العمل العربي المشترك المهمة، مثل عقد القمة العربية مرتين في العام، تكون الثانية منهما قمة تشاورية، وعقد قمم نوعية كما في حالة القمة الاقتصادية والاجتماعية التي عقدت بالكويت في ٢٠٠٩، أو القمة الثقافية التي كان مزمعاً انعقادها في ما هو مقبل من شهور أو سنوات، وإنشاء مجلس تنفيذي على مستوى رؤساء الحكومات أو من في حكمهم يتولى الإشراف على تنفيذ قرارات القمم العربية، وإقامة مجلس لوزراء الاقتصاد والتجارة، وبحث الحاجة إلى إقامة مجالس وزارية قطاعية أخرى، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقرار النظام الأساسي للبرلمان العربي الدائم، وتكليف وزراء الخارجية العرب بإعادة دراسة النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية، وإعادة تشكيل مجلس السلم والأمن العربي بما يضمن فاعليته، وإنشاء جهاز تنسيقي عربي للإغاثة، وتكليف الأمانة العامة بإعداد برنامج زمني للتطوير في حدود خمس سنوات وبيان تبعاته المالية.

وقد مثَّل كل ما سبق قرارات إيجابية في صدد تنظيم منظومة العمل العربي المشترك، لكن الخشية بقيت من أن يؤول مصيرها إلى ما آلت إليه آلاف من قرارات مؤسسات العمل العربي المشترك ما بين التجاهل وعدم الجدوى، فمستوى التمثيل في القمم التشاورية أو النوعية قد يأتي ضعيفاً، وقد تلقى قراراتها مصير قرارات القمم السياسية الدورية، وإقامة مجالس وزارية جديدة أمر مطلوب، لكن هذه المجالس قد لا تحدث النقلة النوعية المرغوب فيها باتجاه تعزيز الأواصر العربية، والبرلمان العربي الدائم بفرض إقرار نظامه الأساس يبقى تجمعاً لممثلي برلمانات قُطرية معظمها عاجز، وإخفاق محاولات إنشاء محكمة العدل العربية،

الذي يعود على أقصى تقدير إلى ١٩٦٤، ليس خافياً على أحد، وليس ثمة ما يفيد إمكانية تفعيل مجلس السلم والأمن العربي في ضوء الخبرة الماضية لتجربة مجلس الدفاع العربي المشترك وشحّ التمويل الذي سيهدد بدوره المقترح المرغوب فيه لإنشاء جهاز للإغاثة العربية. ولم تكن هذه نظرة تشاؤمية إلى المستقبل، ولكنها محاولة للتذكير بأن تطوير العمل العربي المشترك أكثر تعقيداً مما يتصوره البعض.

تبنّت قمة سرت الاستثنائية هذه التوصيات، وزادت عليها موقفاً لافتاً من فكرة «رابطة الجوار العربي» التي كان الأمين العام قد طرحها في القمة العادية. ففي كلمته في الجلسة الافتتاحية لقمة سرت العادية في آذار/مارس٢٠١٠، كان عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية قد أشار إلى «التحركات الإقليمية النشطة من دول تشاركنا في المنطقة»، وإلى المصالح المشتركة، وتلك المتعارضة التي تكتنف العلاقة بين العرب وهذه الدول، ولا سيما تركيا وإيران، وكذلك إلى المجال الأفريقي الذي يتداخل معنا. وفي هذا السياق، اقترح إطلاق «منطقة للجوار العربي» يتحدد أعضاؤها من الدول التي سبقت الإشارة إليها. ولا شك أن الأمين العام كان يستشعر حساسية العلاقات العربية مع بعض الدول، فاقترح نظاماً للأولويات، بحيث يبدأ إنشاء هذه المنطقة في تركيا والتشاد التي ينص دستورها على أن اللغة العربية لغة رسمية لها، أما إيران التي أشار الأمين العام إلى تفهمه قلق البعض من العرب إزاء عدد من مواقفها، فقد أكد ضرورة الحوار معها، وعلى ضوء هذا الحوار ونتائجه يمكن أن تتبلور خطوات دعوتها إلى المشاركة في هذه الرابطة الإقليمية. واستبعد الأمين العام، بطبيعة الحال، إسرائيل طالما بقيت متمسكة بصورتها أنها دولة فوق القانون وتسير في الاتجاه المعاكس لاتجاه السلام.

لم تتخذ قمة سرت العادية في حينه قراراً تقييميّاً بشأن المبادرة، فلا هي رفضتها، ولا هي رحّبت بها، وإنما أشارت قرارات القمة في حينه إلى مطالبة القادة الأمين العام بإعداد ورقة عمل حول المبادئ المقترحة لسياسة جوار عربية، والآلية المناسبة في هذا الشأن بما يضمن تطوير الروابط والتنسيق في إطار رابطة جوار عربية، على أن يتم عرضها على الدورة العادية التالية لمجلس الجامعة الوزاري في أيلول/سبتمبر٢٠١٠ تمهيداً لعرضها على القمة الاستثنائية. ويفهم من نصّ هذا القرار أن مبدأ الرابطة واسمها ليسا مرفوضين في حدّ ذاتهما، وإنما العلة في التفاصيل التي ستظهر في ورقة العمل المشار إليها، وفي ضوء المناقشات في المجلس الوزاري.

غير أن مداولات قمة سرت الاستثنائية عادت لتناقش الفكرة من حيث المبدأ. صحيح أن اقتراح إنشاء الرابطة وفقاً لهذه المداولات «نابع من شعور بتآكل الدور الإقليمي للنظام العربي»، فيما يتصاعد دور دول إقليمية أخرى، وصحيح أيضاً أن أهداف المبادرة نبيلة، وأنها تسعى إلى تحقيق مصلحة عربية، لكن ثمة ملاحظات ترد عليها، و**أولى** هذه الملاحظات يتعلق بتوقيت طرحها، ذلك لأن طرح المبادرة يأتي في ظل غياب فاعلية النظام العربي، ومن ثم لا بد من «معالجة المعوقات والإشكالات التي تعترض قيام نظام عربي فاعل وقادر على التعامل مع دول الجوار ككتلة متجانسة وموحدة». وصحيح أن غياب الدور العربي الفاعل والمؤثر خلق فراغاً استراتيجياً يتم استغلاله من كثير من الدول المجاورة، غير أنه لا بد من تفعيل النظام العربي أولاً لملء هذا الفراغ. أما الملاحظة **الثانية** فتنبع من طبيعة العلاقات المتوترة بين بعض الدول العربية ودول مجاورة، ومن الواضح أن الهاجس الإيراني كان مسيطراً في هذا الصدد، وله مبرراته القوية بطبيعة الحال.

والحقيقة أن الحجج السابقة يمكن مناقشتها، و**أول** ما يقال في هذا الشأن هو اعتراف أصحاب هذه الآراء بأن غياب فاعلية النظام العربي في حدّ ذاته يخلق فراغاً استراتيجياً يهدد بمزيد من اختراق النظام العربي، ومن ناحية **ثانية** لماذا لم تثر الحجة الخاصة بالتوقيت في شأن التفاوض مع إسرائيل، فإذا كانت البلدان العربية تعاني الانقسام عموماً، فإنها تعانيه بدرجة أكبر في ما يتعلق بسبل إدارة الصراع مع إسرائيل، ومع ذلك فإن النظام العربي يعطي الضوء الأخضر للتفاوض مع إسرائيل بدون جدوى منذ سنوات، بل إن الموقف الرسمي لهذا النظام من تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي تلخصه المبادرة التي أقرّتها قمة بيروت في ٢٠٠٢ يشير إلى أنه بمجرد تلبية إسرائيل المطالب العربية المتضمنة في المبادرة، فإن علاقات طبيعية كاملة ستسود بينها وبين كافة الدول العربية، ولم يثر أحد في حينه أو في أي وقت من الأوقات أن هذه العلاقة مع إسرائيل يمكن أن تضرّ النظام العربي في ظل غياب فاعليته. وكذلك، فإن النظام العربي قد فقد هذه الفاعلية على أسوأ الفروض منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي عندما اختلُف حول سياسة التسوية السلمية، وعلى أحسن الفروض منذ بداية العقد الأخير من ذلك القرن عندما وقعت أزمة احتلال الكويت، وانقسم العرب يومها حول هذا الحدث وتداعياته كما لم ينقسموا من قبل، وربما تكون تداعيات هذا الانقسام ما تزال حاضرة بيننا حتى الآن، وبعدها تمت محاولات كثيرة لتفعيل النظام العربي بدون جدوى، فهل ننتظر إلى الأبد كي يمكن لنا النظر في علاقات

الجوار العربي بغضّ النظر عن مبادرة الأمين العام وقبولنا أو رفضنا لها؟ ثم إن الاتفاق على غياب فاعلية النظام العربي يعني ترك إدارة العلاقات مع دول الجوار للتحركات المنفردة للدول العربية، وهذا أخطر. وهو أمر حادث بالفعل.

أما توتر علاقات العرب ببعض دول جوارهم، فهو قول حق، وبالتحديد في شأن العلاقات العربية ـ الإيرانية، وثمة موضوعات شائكة تكتنف هذه العلاقات، على رأسها الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية ورفض إيران اللجوء إلى القضاء الدولي في هذا الصدد، والتغلغل الإيراني في العراق وغيره، والتصريحات من حين إلى آخر حول تبعية البحرين لإيران بشكل أو بآخر، ثم التعلل بأن تلك التصريحات والكتابات قد أسيء فهمها أو حرّفت ترجمتها أو أنها تعبر عن آراء فردية، ناهيك عن المشروع الإقليمي لإيران في المنطقة الذي من شأنه إن نجح أن يغير من معادلات كثيرة فيها، ولكن الأمين العام كان متحسباً سلفاً لهذه المسألة، واقترح البدء بحوار مع إيران تبنى على نتائجه دعوتها إلى الرابطة، وهو ما يعني أن عدم دعوة إيران إلى الانضمام إلى الرابطة وارد إذا لم تكن نتائج الحوار مرْضية.

ويبقى أخيراً أن ثمة تعطشاً لتنفيذ هذه المبادرة من قوى عديدة في بعض دول الجوار «الصغيرة» التي تجد فيها ملاذاً ومصلحة، وربما تأتي التشاد على رأس قائمة هذه الدول، وهي دول لا يمكن أن تمثل حال انضمامها إلى رابطة مع العرب أي تهديد باختراق النظام العربي، بينما قد يؤدي إسقاطها من الاهتمامات العربية إلى خضوعها بالكامل لقوى كبرى تتعارض مصالحها مع المصالح العربية، ولا شك أننا مطالبون بالاهتمام بهذه الدول، بالإضافة إلى اهتمامنا بدول إقليمية كبرى، مثل تركيا وإيران وإسرائيل.

انتهت قمة سرت الاستثنائية إلى تشكيل لجنة وزارية مفتوحة العضوية برئاسة رئيس القمة لمواصلة دراسة الفكرة التي أصبح اسمها وفقاً لقرار هذه القمة «منتدى» الجوار العربي، وذلك بالاستعانة بفريق من الخبراء السياسيين والقانونيين والاقتصاديين، مع مطالبة الدول الأعضاء بمواصلة تزويد الأمانة العامة بمرئياتها واقتراحاتها في هذا الشأن، وتكليف اللجنة بتقديم تقرير عن أعمالها إلى القمة القادمة. ولا شك أن تشكيل اللجان آليةٌ متبعة لوأد الأفكار أحياناً، ولقد شكّلت لجنة لدراسة قرار قمة الإسكندرية في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ بإنشاء محكمة عدل عربية، أي منذ قرابة نصف قرن، ولم تنشأ المحكمة بعد، مع أنها لم تكن فكرة الأمين العام في حينه، وإنما تعتبر تطويراً مطلوباً في نصّ الميثاق.

٢ ـ حوارات القمة الثقافية

دارت في٢٠١٠ حوارات واسعة في أوساط ثقافية عربية عديدة بعد أن أقرت قمة سرت في آذار/ مارس ٢٠١٠ انعقاد قمة ثقافية عربية من حيث المبدأ. كانت فكرة هذه القمة قد طرحت للمرة الأولى في مقال للمفكر والسياسي المصري البارز د. مصطفى الفقي، ثم طرح اتحاد الكُتاب العرب الفكرة مجدداً في مؤتمر الاتحاد الذي انعقد في مدينة سرت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، وتحمست «مؤسسة الفكر العربي» في بيروت للفكرة، وحملتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، حيث بادر الأمين العام إلى الدعوة إلى اجتماع حضره العديد من مثقفي العرب البارزين، بالإضافة إلى مدير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وتم تفاهم على أن تكون المنظمة شريكاً للجامعة الأم في الإعداد للقمة الثقافية مع أقصى درجة ممكنة من الانفتاح على منظمات المجتمع المدني المعنية بالشأن الثقافي، وكذلك على المثقفين العرب ذوي الإسهام البارز في مسيرة الثقافة العربية.

وبدا أن ثمة تناقضاً في خلفية المشهد السابق بين الحاجة إلى دعم رسمي رفيع المستوى للثقافة العربية، على النحو الذي يمكّن المسؤولين عن الثقافة العربية من اتخاذ قرارات لا غنى عنها لتقدم هذه الثقافة من جهة، والقلق المشروع من أن يكون اضطلاع قمة عربية بالنظر في الشأن الثقافي قيداً على الثقافة العربية وليس دعماً لها من جهة أخرى. ومن ثم رأى هؤلاء القلقون أن الأفضل هو ألا تمكّن القمم العربية من البحث في الشأن الثقافي أصلاً، وأن يحافظ المثقفون في كل قطر عربي على ما هو متوفر لهم من حرية الإبداع، ويحاولوا زيادة مساحة هذه الحرية بنضالهم الدؤوب في أقطارهم.

كذلك، فإن مشكلة أخرى واجهت عقد القمة الثقافية تتعلق بالقضايا التي ينبغي أن تعرض على هذه القمة، ويمكن التمييز بين نهجين في هذا الصدد: **الأول** كان يرى أن توضع القضايا الثقافية على جدول أعمال القمة بدون استثناء كي ترتفع القمة إلى المستوى المطلوب، بينما رأى النهج **الثاني** أن القمة يجب أن تبحث فقط في القضايا التي يمكن أن يتحقق حولها أكبر قدر من القواسم المشتركة حتى يمكن الخروج بقرارات مؤاتية قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

طرح أنصار النهج الأول قضايا مثل غياب الثقافة الديمقراطية في الوطن العربي، الأمر الذي يجعل من محاولات الإصلاح الديمقراطي في الأقطار العربية عبثاً، وقضايا الغلو الديني الذي بات يتسرب إلى قطاعات أوسع من الشباب

العربي حاملاً معه قيماً وأفكاراً لا تمتّ لصحيح الدين بصلة، مما يشكل جسراً قويّاً لهؤلاء الشباب يصلهم بقافلة الإرهاب المتستر بالدين، وثقافة المقاومة التي يرى هؤلاء الأنصار أنه لا نجاة للنظام العربي ولا حماية لأمنه بدونها، وثقافة الاحتجاج التي تغلغلت في قطاعات من الشباب العربي في ضوء وسائط الاتصال التي تتيحها شبكة المعلومات الدولية. وفي هذا الصدد، لا بد من فهم هؤلاء الشباب وأسباب إحباطهم، والعمل على القضاء على مسببات هذا الإحباط. وبدون مواجهة هذه القضايا وغيرها، رأى أنصار هذا النهج أن القمة الثقافية المقترحة ستكون بمثابة النعامة التي تدفن رأسها في الرمال.

لم ينكر أنصار النهج الثاني الأهمية الفائقة للقضايا السابقة، غير أنهم كانوا يرون أن القمة الثقافية العربية بسبب طابعها السياسي الرسمي ليست هي المكان الملائم لطرح هذه القضايا، على الأقل في دورتها الأولى التي ستكون استكشافية بالتأكيد، وإلى أن ترسخ فكرة القمة الثقافية في العمل العربي المشترك ينبغي أن توكل إليها قضايا أخرى بالغة الأهمية بدورها، لكنها تتميز من سابقتها بإمكان تحقيق قواسم مشتركة حولها، ومن الممكن إيجاد حلول بديلة لبحث النوع الأول من القضايا، من بينها أن تكون هذه القضايا موضوعاً لدراسات متعمّقة تعرض على الحكام العرب بدون مطالبتهم باتخاذ قرار بشأنها، ومن الحلول أيضاً أن ينعقد مؤتمر للمثقفين للعرب يكون موازيّاً للقمة الثقافية العربية، ويناقش هذه القضايا بروح من الحرية والمسؤولية معاً، على أن ترفع نتائجه إلى القمة الثقافية العربية ولو من قبيل الإحاطة.

أما القضايا التي رأى أنصار هذا النهج الثاني ضرورة البدء بعرضها على القمة فهي عديدة، وفي مقدمتها ضرورة اتخاذ خطوات جادة وفعالة من أجل حماية اللغة العربية التي تعدّ بمثابة حجر الأساس بالنسبة إلى الرابطة العربية، إذ لا يخفى أن هذه اللغة باتت تتعرّض لمخاطر شتى، سواء بسبب انتشار التعليم الأجنبي في الوطن العربي، أو العمالة الأجنبية في عدد من الأقطار العربية، أو بسبب الغلو في استخدام اللهجات العامية العربية في بعض الأقطار، وأخيراً وليس آخراً، بسبب الثورة التكنولوجية المعاصرة، كما تتبدّى في شبكة المعلومات الدولية، ولغة الحاسوب التي بدأ العديد من مفرداتها الأجنبية يدخل إلى قاموس اللغة العربية المستعملة.

من هذه القضايا أيضاً حماية التراث العربي الذي أُهمل طويلاً، وتجرأ البعض

عليه، سواء نتيجة هذا الإهمال، أو لأهداف سياسية غير خافية، كما في المساعي الإسرائيلية الدؤوبة من أجل تسجيل معالم بارزة للتراث الفلسطيني العربي ضمن التراث الصهيوني. ومن هذه القضايا كذلك، التيسير على صناعة الكتاب العربي بحيث تنخفض تكلفته إلى الحدّ الأدنى، ويصبح في متناول القارئ العادي، وليس حكراً على شريحة محدودة يمكنها تحمّل الأسعار المرتفعة للكتاب العربي في الوقت الراهن. ومنها كذلك السعي إلى أن يكون الوطن العربي سوقاً حرة للكتاب العربي، بما ييسر التواصل الثقافي بين أقطار الوطن العربي.

وأخيراً وليس آخراً، فإن ثمة ضرورة للعمل على تحسين الصورة العربية في الخارج بعد أن ألحقت الممارسات الإرهابية بها ما ألحقته من أضرار تلقفتها الدوائر المعادية للعرب بكل الترحاب والعناية حتى كاد العربي أن يكون شخصاً غير مرغوب فيه في العالم الغربي بصفة خاصة، وكذلك فإن فكرة حوار الحضارات التي تبناها العرب كرد على النظرية البائدة لصدام الحضارات يجب أن تكون موضع اهتمام دائم من الدوائر الثقافية العربية الرسمية وغير الرسمية من أجل علاقات أوثق وأنفع بـ «الآخر»، وأخيراً وليس آخراً، فإن نقل الإبداع الثقافي العربي إلى الخارج من خلال عملية مؤسسية للترجمة من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى هو أمر يجب أن يحظى بكل اهتمام من القمة الثقافية العربية.

وكان واضحاً أن كافة هذه القضايا تحتاج بدون شك إلى دراسات حقيقية، إذ لا ينبغي أن تكون مجرد أفكار مجردة تطرح على المسؤولين العرب، سواء على الصعيد الوزاري التمهيدي، أو على صعيد القمة صاحبة القرار، وبعض هذه الدراسات قد يأخذ شكل دراسات الجدوى، كما في التيسير على صناعة الكتاب وسوقه العربية، وبعضها الآخر قد يفرض رؤى فكرية عميقة، كما في تحسين الصورة العربية والحوار مع الآخر، وبعض ثالث قد يتطلب اتخاذ قرارات سياسية جريئة، كما في حماية اللغة والتراث العربيين، ولكن المهم هو طرح القضايا كافة على القمة على نحو متعمّق وليس كمجرد خواطر أو هواجس، وهو ما تطلب أوسع مشاركة ممكنة من المثقفين العرب ومراكز البحوث وكافة المؤسسات المعنية بالشأن الثقافي العربي.

وفي الثالث عشر والرابع عشر من تموز/يوليو ٢٠١٠ عقد اللقاء التحضيري الأول للقمة ضمن ثلاثة لقاءات كانت اللجنة المكلفة بمتابعة كل ما يتعلق بالقمة الثقافية (المشكّلة من الأمانة العامة للجامعة العربية، والمنظمة العربية للتربية

والثقافة والعلوم، ومؤسسة الفكر العربي) قد قررت انعقادها في القاهرة (مقر الجامعة) وتونس (مقر المنظمة) وبيروت (مقر المؤسسة). ضم اللقاء عدداً يربو على المئة من مثقفي الوطن العربي لا يجمعهم لون واحد، وكان واضحاً منذ البداية أن نهج اللقاء ينحاز إلى وجهة النظر التي ترى اقتصار القمة على قضايا القواسم المشتركة. وهكذا تمّت هيكلة عمل اللقاء في سبع لجان لإنقاذ اللغة العربية، وحماية التراث، والإبداع، وحماية الملكية الفكرية، ورعاية ثقافة الطفل والشباب، وتحالف القيم وحوار الثقافات (تم العدول لاحقاً عن هذا المصطلح الغريب الخاص بتحالف القيم)، والمحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت، والسوق الثقافية العربية المشتركة، والترجمة.

غير أن الزخم توقف عند هذا الحدّ، فلم يعقد اللقاءان الثاني والثالث، وتكفلت رياح التغيير التي هبّت عاتية على الاستبداد في الوطن العربي اعتباراً من نهاية ٢٠١٠ بحدوث ارتباك في مؤسسات العمل العربي المشترك كافة، وعلى رأسها القمة العربية الدورية، كما سنرى، ناهيك عن القمة الثقافية التي لم يكن قد اشتد عودها بعد، ولم يكن ثمة إجماع على أهمية انعقادها أصلاً.

٣ ـ القمة التنموية الثانية

لازم سوء الحظ القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية منذ أن بدأت دورتها الأولى في الكويت في ٢٠٠٩، فقد تزامن انعقادها آنذاك مع العدوان الإسرائيلي الشامل على قطاع غزة والخلاف العربي ـ العربي بشأن الموقف منه. صحيح أن القمة قد اتخذت ما كان مخططاً لها أن تتخذه من قرارات، ولكنها اضطرت إلى تخصيص جزء من وقتها المحدد لقضية العدوان على غزة، وخاصة أن قطر كانت قد دعت إلى قمة استثنائية لم يقدر لها أن تنعقد للنظر في سبل أكثر فاعلية لمواجهة العدوان. ثم عقدت الدورة الثانية للقمة في شرم الشيخ في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، بعد أن كانت رياح التغيير قد عصفت بالنظام في تونس، وقبل أيام قليلة من امتداد هذه الرياح إلى مصر، ولاحقاً إلى عدد من البلدان العربية، ولذلك أيضاً شغلت القمة ولو جزئياً بشأن سياسي خطير يحدث للمرة الأولى داخل البلدان العربية.

وعلى أية حال، كانت القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الأولى قد اتخذت عدداً من القرارات الطموحة تتعلق بمبادرة أمير الكويت بشأن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة وتمويلها في

الوطن العربي، ومشروعات الربط الكهربائي العربي، وكذلك الربط البري العربي بسكك الحديد، والبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي، والاتحاد الجمركي العربي، والأمن المائي العربي، ودعم التشغيل، والحدّ من البطالة في الدول العربية، والبرنامج العربي للحد من الفقر في الدول العربية، والبرنامج العربي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وتطوير التعليم في الوطن العربي، وتحسين مستوى الرعاية الصحية، ودور القطاع الخاص في دعم العمل العربي المشترك، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني العربي، وغير ذلك من القرارات.

ومن الواضح من استعراض هذه القرارات أنها تنتمي إلى مدرسة المعالجة الشاملة لكل قضايا الوطن العربي، وعدم التركيز على أولويات بعينها ربما يكون تكثيف العمل فيها أجدى لأهداف القمة التنموية. ويظهر إمعان النظر في تقرير المتابعة المقدم من الأمانة العامة، الذي اتخذت قمة شرم الشيخ قراراتها بناءً عليه، أن القرار الوحيد الذي يمكن القول إنه قطع شوطاً في مجال التنفيذ هو ذلك الخاص بمبادرة أمير الكويت بشأن توفير الموارد المالية لدعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة وتمويلها في الوطن العربي، إذ يتضح من تقرير المتابعة، وقرار قمة شرم الشيخ، أنه تم سداد مليار و٣٩٣ مليون دولار من إجمالي المبلغ المخصّص للمبادرة، وهو مليارا دولار، ومع ذلك فمن الواضح من نص قرار القمة أن المبلغ المسدد لم يبدأ تفعيله بعد لخدمة الغرض من المبادرة، بدليل أن القمة طلبت من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي سرعة البدء في تمويل المشاريع المعنية، وفقاً للائحة التنظيمية لحساب المبادرة.

أما باقي الإنجازات التي تمت في كافة القرارات الأخرى بدون استثناء، فيتضح أنها إنجازات «قطرية» الطابع، أي خطوات اتخذت في هذه الدولة العربية أو تلك. صحيح أنه يمكن القول إن هذه خطوات تمهيدية لا بد منها، غير أنه لا يوجد ما يضمن انتقالها من الحالة «القطرية» إلى الحالة القومية. ويفترض أن تكون هناك متابعة دؤوبة لإنجاز القرارات في فترة السنتين التي تفصل قمة شرم الشيخ عن القمة الثالثة المزمع عقدها في العربية السعودية، ومن المتصور للأسف أن تؤدي حركات التغيير في العديد من الأقطار العربية ـ التي كان لها بكل تأكيد ثمن اقتصادي من أجل إنجاز أهداف التغيير ـ إلى انكفاء عدد من الأقطار العربية التي طالها التغيير على نفسها اقتصادياً لإعادة بناء اقتصادها، وأن تحتل قضايا التكامل العربي أولوية ثانية في هذا السياق.

٤ ـ تدويل النظام العربي

أحد مظاهر الضعف البيّن الذي يلحق بنظام إقليمي هو اختراقه من خارجه، سواء جاء هذا الاختراق من محيطه الإقليمي، أو من القوى العالمية المؤثرة، ومع الضعف الذي ألمّ بالنظام العربي بدت ظاهرة التدويل طاغية. وإذا بدأنا للتدليل على وجود هذه الظاهرة وصحتها من المغرب العربي، فسوف نجد على الفور أن ملف النزاع حول مستقبل الصحراء لم يكن يوماً بأيدٍ عربية، وإنما اختصت به الأمم المتحدة والوسطاء الأمريكيون حصراً، ولم يعرف عن قمة عربية واحدة أنها أصدرت قراراً أو حتى تبنّت توصية بشأن النزاع، كما أن مجلس السلم والأمن العربي لم ينظر مرة واحدة فيه على رغم ما يؤدي إليه هذا من شلل في الجناح المغاربي للنظام العربي. وكذلك تم تدويل الوضع في السودان بالكامل، سواء في ما يتعلق بمشكلة الشمال والجنوب أو بمشكلة دارفور. صحيح أن النظام العربي كان له حضوره الرمزي في بحث هذا الوضع بشتى أبعاده، لكن مفاتيح الحلول لم تكن بيده. وكانت للأزمة اللبنانية أطرافها العربية المؤثرة، ولكن البعد الإقليمي المرتبط بإيران، والعالمي المتمثل في التدخل الأمريكي والأوروبي في الأزمة، لم يكونا خافيين على أحد، وعادة لم يكن ممكناً تهدئة الأزمة إلا بعد توافق إقليمي وعالمي. أما العراق فقد كانت واقعة احتلاله هي بذاتها واقعة تدويله، وفي هذه المرة لم يكن تدخل النظام العربي مرحباً به أصلاً من قبل تركيبة الحكم الجديد في العراق، باعتباره لدى معارضي هذا التدخل آلية للتأثير «السني» في الأوضاع في العراق، وكان دور النظام العربي مقبولاً فقط لإضفاء الشرعية على النظام الجديد في العراق بعد الاحتلال، أو لضخّ الاستثمارات العربية داخل العراق. وشهد الوضع في الصومال تدخلاً إثيوبياً وأفريقياً على الأقل بـ «تفهم» عربي، مع أن قادة عديدين في الصومال ألحّوا على أكثر من قمة عربية طلباً لتدخل عربي.

بل إنه حتى في مشكلات العرب الكبرى كالصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يعد النظام العربي يملك إلا الرهان على الوسيط الأمريكي الذي لا تنجح مساعيه أبداً، أو على مجلس الأمن الذي لا يختلف عن الوسيط الأمريكي من قريب أو بعيد، وتتكرر مرات اللجوء إلى هذا البديل والتعويل عليه بدون جدوى، وبدون أن يدفع هذا إلى تفكير في التغيير، فبتنا كمن أصيب بجلطة في المخّ جعلته يأتي أفعالاً رتيبة لا يعيها، مع أن التغيرات الملموسة في خريطة الصراع وموازين القوى فيه لن تأتي إلا من تحدّي التدويل، والعمل الجاد الدؤوب على إصلاح الخلل الراهن في ميزان القوى، الذي يميل بوضوح إلى صالح إسرائيل، فلم

تنسحب إسرائيل من سيناء في ١٩٨٢ إلا بعد حربي الاستنزاف وتشرين الأول/ أكتوبر١٩٧٣، ولم تنسحب من الجنوب اللبناني في ٢٠٠٠ إلا بعد التصعيد في الفعل المقاوم إلى حدّ لم تعد إسرائيل تحتمله سياسياً، ولم تنسحب من قطاع غزة وتفكك مستوطناتها في ٢٠٠٥ إلا بالطريقة ذاتها.

وقد شهد عام ٢٠١٠ مثالاً فجّاً على تدويل النظام العربي نتوقف عنده بشيء من التفصيل، وهو الوضع في العراق. ففي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر دعا العاهل السعودي الرئيس العراقي وجميع الأحزاب التي شاركت في الانتخابات النيابية العراقية الأخيرة، وجميع الفعاليات السياسية العراقية، إلى الرياض بعد موسم الحج، للسعي تحت مظلة الجامعة العربية إلى «حل المعضلات التي تواجه تشكيل الحكومة العراقية» بعدما تأخر كثيراً منذ انتخابات آذار/ مارس ٢٠١٠، و«لتتدارسوا وتتشاوروا وتقرروا أي طريق نبيل تسلكون». المبادرة سعودية، إذن، ولكنها قدمت تحت مظلة جامعة الدول العربية، ولذلك فقد كانت مبادرة «عربية» تواجه ما هو موجود على الساحة العراقية من تدخلات إقليمية وعالمية.

جرى «العرف العربي» في هذه الحالات على معاملة هذه المبادرات إذا تطلب الأمر بنوع من «المجاملة»، بمعنى أن الرافضين لمبادرة ما لا يؤثرون الجهر برفضهم درءاً للحرج، وإنما يشاركون لإفشال المبادرة، فإن تعذر عليهم ذلك قبلوا ما تنتهي إليه المباحثات بالمنطق نفسه، لكن سرعان ما تتضح مماطلتهم في التنفيذ وخروجهم على ما تم الاتفاق عليه. ولكن الأطراف العراقية المعنية في حالتنا هذه خرجت عن هذا العرف، وحسناً فعلت لأنها أتاحت لنا بذلك فرصة ثمينة للتأمل في ما آلت إليه أوضاع العراق خاصة، والنظام العربي عامة.

كان واضحاً منذ الوهلة الأولى أن ثمة استقطاباً سياسيّاً قد ميّز المواقف العراقية من المبادرة، فالأطراف المحسوبة على العرب والعروبة كـ «القائمة العراقية»، أو المنشقة على المالكي كـ «المجلس الأعلى الإسلامي»، سارعت إلى إعلان ترحيبها بالمبادرة وتأييدها لها، بينما كان واضحاً أن الأطراف الأخرى المحسوبة على إيران، وعلى رأسها ائتلاف «دولة القانون» بزعامة المالكي، والتحالف الكردستاني، تبحث عن مخرج ينقذها من ورطة المبادرة. وقد ظهر هذا من ردود الفعل الأولى لهذه الأطراف، فقد صرحت مصادر قريبة من المالكي بأن موقف «دولة القانون» من المبادرة سيتحدد من خلال اجتماع تعقده الكتلة خلال يومين، وذكر قيادي في التحالف الكردستاني أن المبادرة «مفاجئة وجديدة» وتوقع أن تقوم جميع الكتل

البرلمانية بدراستها خلال أيام. وأضاف أن المبادرة قد تؤدي إلى الضغط على هذه الكتل لتقديم تنازلات سريعة، وأن ثمة اجتماعاً للبرلمان قبل عيد الأضحى، فإن استمر الفشل في الاتفاق على توزيع الرئاسات الثلاث «ربما نذهب إلى الرياض».

لكن لحظة الحقيقة لم تتأخر كثيراً، فلم يأت الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ إلا وقد أُعلن رفض التحالفين الكردستاني والوطني المبادرة باعتبارها جاءت متأخرة، وتزيد المشهد السياسي العراقي تعقيداً. وذكر التحالفان في بيان مشترك أن تشكيل الحكومة سيتم عبر مبادرة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البرزاني من أجل الوصول إلى حكومة شراكة وطنية. وتناثرت، بالإضافة إلى هذا البيان، تصريحات هنا وهناك، وبالذات من مصادر ائتلاف «دولة القانون»، تتحدث عن أن تشكيل الحكومة العراقية ينبغي أن يتم «داخل العراق»، وهو قول طريف، ففيمَ كانت الهرولة الجماعية إلى إيران، إذن، منذ إعلان نتائج الانتخابات من جانب قوى سياسية عراقية محددة، على رأسها ائتلاف «دولة القانون»؟ ومن تراه الذي رعى المصالحة بين المالكي والصدر المقيم في إيران؟ بل لماذا كانت جولة المالكي الأخيرة في البلدان العربية وتركيا طلباً لمساندة «مشروعه السياسي» للاستمرار في منصب رئيس الوزراء؟ أما القول إن المشاورات قد قاربت على الانتهاء، فقد كان قولاً تعوزه الدقة، لأنه حتى إذا انتهت المشاورات وفق النهج الذي كان متّبعاً من «دولة القانون» والتحالف الكردستاني، فلا أمل كبيراً في أن تحقق الحكومة التي تفضي إليها هذه المشاورات استقراراً للعراق يمكنه من بدء العملية الشاقة لإعادة البناء.

أُجهِضَت المبادرة السعودية، إذن، ولكن ذلك لم يحدث لأنها «سعودية» وإنما لأنها «عربية»، وبالتالي فإن إجهاضها جزء لا يتجزأ من لعبة النفوذ الإقليمي في الساحة العراقية، وعلى هذا النحو تأكد فقدان النظام العربي أية أوراق مؤثرة في هذه الساحة. ولنتذكر كيف غُرر بهذا النظام على الصعيد الرسمي في أعقاب الغزو الأمريكي الذي يفترض أن قمة شرم الشيخ العربية في أول آذار/ مارس ٢٠٠٣ قد عارضته من حيث المبدأ، وأن مجلس وزراء الجامعة العربية على المستوى الوزاري الذي انعقد في الشهر نفسه إبان العمليات العسكرية للغزو قد اتخذ قرارات قوية ضده، فطالب بانسحاب القوات المشاركة فيه، وهدد باللجوء إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، غير أننا فوجئنا في أول مجلس وزاري ينعقد بعد الغزو في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ بأن النظام العربي الرسمي يعطي شرعية لحكومة الاحتلال، ويعتبر ممثلها ممثلاً للعراق في جامعة

الدول العربية في سابقة كانت الأولى من نوعها في تاريخ جامعة الدول العربية، بغير سند من القانون الدولي.

وفي ذلك الوقت، كان الغزاة والقوى السياسية العراقية المناصرة لهم بحاجة إلى «شرعية عربية»، ولذلك كان السعي إلى كسب الاعتراف من النظام العربي، وعندما استجاب المجلس الوزاري العربي في دورة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ للهواجس السعودية التي عبّرت في حينه عن المشاعر العربية عامة، بخصوص ما آلت إليه الأوضاع في العراق من تأثير إيراني في مجريات الأمور فيه، وقرر المجلس إيفاد الأمين العام في مهمة إلى العراق، كانت الأوضاع قد تغيّرت، وعارضت الزيارة تلك القوى التي دعمت الغزاة وأيدتهم، لكن الأمين العام قام بزيارته، وأتمّها بحنكة ظاهرة، وشرع في الإعداد لمؤتمر عراقي وطني فعلت تلك القوى المستحيل لكي تجهضه، ونجحت بالفعل في أن توقفه عند حدّ الاجتماع التمهيدي. أما الآن، فمن غير المسموح أصلاً للنظام العربي أو لدولة تقوم بدور قيادي فيه بـ «التدخل» في الشأن العراقي على رغم ما كان ظاهراً من إخفاق سياسي ينعكس على استقرار هذا البلد الرئيس ودوره العربي.

فإلى أين المصير؟ سيقولون إن هذا الموقف لا يعدو أن يكون انطباعات بنيت على تصورات ذاتية بغير سند صلب من الحقائق، ولكن الوقائع كانت صادمة، والأخطر من ذلك أن ما جرى في العراق بفعل الغزو الأمريكي والتدخل الإيراني قد حدث، كما سبقت الإشارة، بالطريقة نفسها في معظم الملفات العربية المزمنة منها والساخنة، إن لم يكن فيها كافة. وهكذا كان واضحاً أن العراق لم يكن وحده من يعاني تراجع النظام العربي وتفككه وهوانه على باقي القوى الإقليمية والعالمية.

٥ ـ المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل

وسط كل هذه التطورات المحبطة في النظام العربي، كان منطقياً أن تعكف نخبة من مثقفي العرب المخلصين في البحث عن مخرج «استراتيجي»، إذا جاز التعبير، من تلك الأوضاع المتردية التي ألّمت بالنظام العربي. وقد توصلت تلك النخبة، بعد إعداد طويل وحوارات مستفيضة، إلى الوثيقة المعنونة «المشروع النهضوي العربي» التي أطلقها مركز دراسات الوحدة العربية في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠ تيمّناً بذكرى تأسيس الوحدة المصرية ـ السورية في اليوم نفسه من عام ١٩٥٨. عكف المركز على إعداد هذه الوثيقة طيلة ما يقل قليلاً عن ربع القرن، فقد

ظلت النهضة العربية هاجساً لدى المؤمنين بالعروبة منذ عدوان ١٩٦٧ الذي أدت تداعياته إلى هزّة لا سبيل إلى إنكارها في مشروع النهضة العربية الذي كان عبد الناصر يحمل لواءه من مصر. غير أن نخبة من أولئك المؤمنين لم تكتف بهاجس يؤرقها، وإنما بدأت التفكير ملياً في الكيفية التي يمكن أن يتحول بها إلى حلم، على أمل أن يتحول الحلم إلى حقيقة تعيد العرب إلى مكانة كانت لهم يوماً.

في هذا الإطار، بدأت أولى خطى صوغ الحلم بإنجاز المشروع العلمي الرائد الذي تبناه مركز دراسات الوحدة العربية تحت اسم «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» في عام ١٩٨٨، وقد طرحت نتائجه توصية محددة بشأن الحاجة إلى مشروع نهضوي عربي أصبح العمل من أجله هو القوة المحركة لنشاط المركز في الأعوام التالية. بدأت المسيرة بعقد ندوة المشروع النهضوي العربي في مدينة فاس بالمغرب في عام ٢٠٠١، وعقب الندوة شكل المركز لجنة لصياغة المشروع بالاعتماد على حصيلتها، وتم إعداد أربع مسودات للمشروع كان كل منها يعرض للنقاش داخل اللجنة وخارجها ليصير إلى مسودة أكثر تبلوراً، حتى تم التوصل إلى الصياغة النهائية التي أعلنت في ٢٢ شباط/ فبراير٢٠١٠.

ويمكن القول بحق إن الصياغة النهائية للمشروع تمثل أول محاولة لمراجعة شاملة للفكر القومي العربي تجمع بين الحفاظ على ثوابته والأخذ بأفكار جديدة لا تتعارض مع هذه الثوابت، وإنما تساعد على تجسيدها في الواقع العربي. يقع المشروع في فصول ثمانية يتحدث أولها عن ضرورة النهضة، وآخرها عن آليات تحقيق المشروع، وبين هذين الفصلين تتحدث الفصول الستة الباقية عن أهداف المشروع: التجدد الحضاري، والوحدة، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي. وفي كل من هذه الفصول الثمانية كان حديث الثوابت والمتغيرات حاضراً وبقوة.

في ضرورة النهضة، كان التوجه واضحاً في أن الانتكاسات التي أصابت المحاولات السابقة للنهضة لم تكن مسؤولية «الخارج» المعادي لهذه المحاولات وحده، ولكن عوامل الضعف الداخلي شريكة في تفسير هذه الانتكاسات. وفي رسم ملامح النهضة العربية المرجوة، جاء التأكيد أن المشروع النهضوي الذي نريده يمثل منظومة مترابطة من الأهداف، بمعنى احترام كلية المشروع، والإعراض عن كل مقاربة له بمقتضى فكرة الأفضلية، فلا أولوية لهدف على آخر، ولا تضحية بهدف لحساب آخر.

وفى حديث التجدد الحضاري، برزت المعادلة المتوازنة بين التمسك بالجذور والانفتاح على العالم، فثمة حاجة إلى تواصل مجتهد مع التراث وانفتاح متوازن على الحداثة. كذلك اهتم المشروع بالتشديد على الحاجة إلى إنهاء حالة النزاع بين العروبة والإسلام، فقد شكل الإسلام بتراثه العقدي والحضاري محتوى للعروبة والقومية العربية، فيما حمله العرب إلى العالم مجسدين كونيته، وكذلك إلى حماية التنوع الثقافي في الأمة واعتباره عامل إخصاب للثقافة العربية ينبغي استثماره، لا عامل انقسام ينبغي وأده، بدون إخلال بضرورة العمل على تعظيم القواسم الثقافية العربية المشتركة.

في الوحدة العربية، ثمة مراجعة واضحة للموقف من الدولة القطْرية، حيث أكد المشروع في هذا الصدد أن الفكرة القومية التقليدية القاضية باستهداف الدولة القطْرية لم تقدم شيئاً للمشروع التوحيدي، ولذلك آن أوان إعادة النظر فيها على قاعدة الاعتراف بالدولة القطْرية والمصالحة معها ككيان واقعي، والانطلاق إلى العمل الوحدوي منها وليس على أنقاضها، وخاصة أن الوحدة الوطنية في العديد من الأقطار العربية تواجه خطراً داهماً. ولذلك، فإن النضال الوحدوي يتعين عليه في الظرف الراهن أن يعطى أولوية للحفاظ على هذه الوحدة وتعزيزها، مع ضرورة التحرك السريع لدفع قضية الوحدة العربية إلى صدارة اهتمامات الجيل العربي الراهن.

كذلك كان السكوت عن إمكانية تحقيق الوحدة بالقوة، والإصرار بالمقابل على ضرورة قيامها عن طريق الخيار الشعبي الحر، وإغفال فكرة الدولة ـ القاعدة تماماً إسقاطاً من المشروع لبعض الأفكار التي تمسك بها يوماً نفر من المفكّرين القوميين العرب. وامتدت المراجعة الملتزمة إلى صيغة الوحدة العربية، فانتهت إلى أن الإطار الدستوري الأنسب للوحدة لن يكون صيغة الدولة الاندماجية وإنما الاتحادية، ذلك أن الأولى توحي بإلغاء الكيانات القطرية، وهي حالة لا تبدو شروطها ممكنة في الأفق، وقد لا يقيّض لها النجاح إن قامت. أما الدولة الاتحادية، فتقوم من تراضي الكيانات العربية القائمة على مؤسسات اتحادية مشتركة تنتقل إليها السلطة الجامعة مع استمرار سلطاتها المحلية.

وفى الشأن الديمقراطي، حرص المشروع على التأكيد أن مضمونه الديمقراطي هو ما يميّزه مما سواه من مشاريع النهضة التي سبقته، إذ أثبتت الخبرة التاريخية أن الديمقراطية هي الطريق المضمونة للنهضة، كونها النظام الذي يحرر المواطنين ويطلق إبداعاتهم، ويعزز اللحمة الوطنية، وذلك بدون السقوط في شرك الوهم بأن

الديمقراطية وحدها كفيلة بمواجهة جميع العقبات التي تعترض تجسيد المشروع النهضوي في الواقع العربي، ناهيك عن أن الديمقراطية ضرورة لأنها القاعدة التي تبنى عليها العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجتمعات الحديثة، بحيث يكون المجتمع في صدارة من يحمي الدولة، وما أكثر حاجة الدولة العربية اليوم إلى شعب يذود عن بقائها.

وحرص المشروع في هدف التنمية المستقلة على أن يؤكد أنها باتت ضرورة تاريخية لتصحيح المسار التنموي واستقلال القرار العربي، لافتاً إلى أن ثمة فرضيتين مغلوطتين عن مفهوم التنمية المستقلة، **أولاهما** أنها تعني الاكتفاء الذاتي أو الانقطاع عن العالم، و**الثانية** أن إدماج الاقتصادات النامية في السوق العالمي بالشكل المطلق الذي فرضته القوى الاقتصادية المهيمنة يمكن أن يؤدي إلى تنمية حقة، موضحاً أن جوهر استقلالية التنمية هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، واعتماد التنمية على القوى الذاتية للمجتمع في المقام الأول.

وفي ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، يمكن القول إن نبرة المراجعة كانت خافتة، ولعل ذلك يرجع أساساً إلى أن هذه العدالة قد توارت في ظل تطبيق النموذج الاقتصادي الليبرالي، وتقتضي استعادتها منظومة سياسات تهدف إلى إمداد الجمهور بالسلع والخدمات الأساس، وتأمين حق العيش الكريم على مقتضى مبدأ «الخبز مع الكرامة»، وإعادة توزيع الدخول في المجتمع العربي بما يحدّ من الاستقطاب الطبقي، ويقلص الفجوة الاجتماعية التي باتت تهدد الاستقرار المجتمعي، ومن ثم السياسي.

أما الاستقلال الوطني، فهو شرط بديهي من شروط النهضة، ولا شك أنه ما زال يعاني نقصاً فادحاً، فإلى جانب غياب استقلالية القرار الوطني ما زال قسم غير قليل من البلدان العربية يعاني احتلال أراضيه كلياً أو جزئياً. ويفرض هذا الحاجة إلى صوغ استراتيجية عمل شاملة تقوم على أهداف خمسة، **أولها** تحرير الأرض العربية باستخدام جميع الوسائل المتاحة، وفي مقدمتها المقاومة بكل أشكالها، لا سيما العسكرية، الشعبية منها والنظامية. و**ثانيها** تصفية القواعد العسكرية الأجنبية التي لا تمثل مجرد قيود على الاستقلال، وإنما يمتد تأثيرها إلى تهديد أمن الوطن العربي وسلامته. و**ثالثها** مواجهة المشروع الصهيوني الذي بات يتعيّن على الأمة ونخبها وقواعدها الحية أن تستعيد إدراكها خطورته على مستقبل

الوطن العربي. و**رابعها** مقاومة الهيمنة الأجنبية بأشكالها كافة، وهو ما يتطلب إصلاح الداخل العربي والانخراط في علاقات من التعاون والتنسيق مع جميع الدول والقوى المتضررة من فعل قوى الهيمنة. و**خامسها** بناء قدرة استراتيجية ذاتية لتحصين هذا الاستقلال.

كذلك، فإن الحاجة ماسة إلى استراتيجية للأمن الوطني والقومي لتصحيح وضعية الاستباحة لهذا الأمن. وثمة ذراعان لهذه الاستراتيجيا، هما استراتيجية الردع، ومواجهة التهديدات غير العسكرية. وتتطلب استراتيجية الردع بناء منظومة دفاعية عصرية، وصناعة عسكرية متقدمة، وكذلك حيازة قوة ردع استراتيجية. أما مواجهة التهديدات غير العسكرية، فتعني أن يتضمن مفهوم الأمن العربي، بالإضافة إلى البعد العسكري والسياسي ـ الاستراتيجي، أبعاداً أخرى تشمل الأمن الغذائي والأمن البيئي والأمن الاجتماعي.

في فصله الأخير، يدقق المشروع في آليات تحقيقه، فيلاحظ أنه لن يتحقق دفعة واحدة، فهو سلسلة من المسارات المختلفة والتراكمات المحكومة بقانون التفاوت في التطور، وأنه، وإن استند إلى قاعدة عريضة من القوى الاجتماعية، إلا أن ثمة قوى جديدة صاعدة قد يرشحها الواقع لأدوار كبيرة، كذلك فإنه من الضروري في هذا السياق ضمان مساندة الجماهير العربية للمشروع. وتتحمّل الفصائل القومية في هذا الصدد مسؤولية تاريخية، وأضعف الإيمان أن تخرج من حالة التشرذم والانقسام التي تعانيها، كما تحتاج فكرة الطليعة بمعناها التقليدي إلى مراجعة نقدية، لأنها بنيت على فكرة الحزب العقائدي صاحب الرسالة التنويرية، بينما الحاجة ماسة إلى أحزاب شعبية.

ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد ما حرص المشروع على إبرازه من ضرورة عدم الخلط بين الدولة والسلطة عند الحديث عن التغيير، ذلك أن الفكرة التي تضع المجتمع في وجه الدولة، وتعتبر كل إضعاف للثانية قوة للأول، فكرة خطيرة، فالدولة عنصر أساس، بل حاسم، في البناء الوطني والقومي، والتمييز القاطع بين إضعافها والتحرر من الأنظمة الاستبدادية ضروري، ذلك أن إضعاف الدولة قد يفضي إلى إضعاف الوحدة الوطنية، بل ربما يسهم أحياناً في تفجيرها.

كذلك حرص المشروع على أن يبرز دوراً للمنظمات غير الحكومية في تجسيده، مع الحذر من تلك المنظمات المرتهنة لصالح قوى خارجية أو أطراف في السلطة، وأن يلفت إلى الحاجة إلى عمل سياسي شعبي عربي مشترك بدون

السقوط في شرك خدمة أنظمة حاكمة، وأن يؤكد حاجة المشروع إلى أداته الإعلامية الفضائية المستقلة، وإلى دعاة يؤمنون به ويتمتعون بصدقية لدى الناس، وينصرفون عن إغراءات السلطة.

تشاء الظروف أن تهبّ رياح التغيير على الوطن العربي بعد أقل من عام عقب إعلان هذا المشروع، وليس في هذه الملاحظة ادعاء بأن يكون هذا المشروع بحدّ ذاته سبباً رئيساً في ما يحدث الآن من ثورات وحركات احتجاجية في الوطن العربي، لكنه بالتأكيد مثّل أحد روافد هذا التغيير، غير أن الأهم من ذلك أن إمعان النظر في محتوى المشروع النهضوي العربي يظهر بكل تأكيد أنه من الممكن أن يضطلع بدور كدليل عمل لقوى التغيير في الوطن العربي، خاصة تلك التي نجحت في إسقاط النظم الاستبدادية التي عوقت كثيراً من حركة النظام العربي باتجاه تحقيق أهدافه، والتي أظهرت مجريات الثورة أن توجهاتها العروبية أصيلة وواضحة.

٦ ـ المشهد الثوري الجديد وتداعياته على أوضاع النظام العربي

يقف الوطن العربي منذ الأيام الأخيرة لعام ٢٠١٠ على أعتاب مرحلة تاريخية جديدة بفعل التحولات الثورية التي نجحت في إسقاط اثنين من أعتى النظم الاستبدادية في تونس ومصر، وما زالت تواصل تطورها في عدد من الأقطار العربية الأخرى، وهو ما يفتح الباب واسعاً لخروج النظام العربي من أزمته المزمنة، غير أن تداعيات هذه التحولات الثورية على المدى القصير تحتاج إلى إمعان نظر.

فمنذ أن نجحت ثورة الشعب التونسي التي أطاحت بن علي، شُغل كثير من السياسيين والمحللين في البلدان العربية بإمكانية انتشار «الأعراض التونسية» عربيّاً، ولوحظ أن «السياسيين» اتفقوا على نحو شبه مطلق على أن الأحداث لا يمكن أن تنتقل إلى بلدانهم، لأن المسؤولين فيها «ساهرون» على خدمة شعوبهم، ولأن الظروف التي كانت سائدة إبان حكم بن علي لا صلة لها من قريب أو بعيد بظروف بلدانهم. وهكذا خلصوا إلى استحالة الإصابة بـ «العدوى» التونسية، ولا بأس من قدر يعتدّ به من السخرية من مخالفيهم في الرأي. أما المحللون غير المرتبطين على نحو مباشر أو غير مباشر بدوائر رسمية، فقد اعتبروا أن انتقال الأعراض التونسية إلى البلدان العربية التي تعاني قهر نظمها الحاكمة هو من قبيل البديهيات. وأهمية هذا الحوار أنه يساعدنا على أن نعرف هل يمكن في المدى القصير أن يظهر نظام عربي جديد تماماً محمّل بآفاق تغيير لا حدود لها، أم أن الصورة سوف تكون أعقد من ذلك بكثير؟

تستند فكرة تعاقب الأحداث بالنمط نفسه من حالة إلى حالات أخرى على ما يعرف بنظرية «الدومينو» الشهيرة، وتستند هذه النظرية إلى فكرة «التواقف» أو «الاعتماد المتبادل»، فأن تكون وحدة ما جزءاً من نظام للتفاعلات يجعلها تتأثر بالضرورة بما يجري في أية وحدة أخرى من وحدات النظام، خاصة إذا كان ما يجري هذا بحجم ما حدث في تونس، غير أن من الأهمية بمكان أن نعي حقيقة أن طبيعة هذا التأثر ودرجته وحدوده تحتاج درساً وتحليلاً حقيقيين.

وقد يكون أهم الأمثلة تاريخيّاً في هذا الصدد هو ما يتعلق بنبوءة كارل ماركس في القرن التاسع عشر بشأن انهيار النظم الرأسمالية «دفعة واحدة»، بدءاً بأكثرها تقدماً، كون التناقضات قد بلغت فيه ذروة نضجها، لكن ما حدث هو أن الانهيار بدأ بروسيا القيصرية ـ أقل هذه النظم تقدماً ـ ولم ينتشر خارجها، وهنا قدم لينين قائد الثورة الروسية تفسيره من خلال فكرة «التفاوت في مراحل النمو»، بما يعني أن ظروف الثورة قد تنضج في بلد دون غيره من بلدان النظام الرأسمالي، كما أن ثمة احتمالاً في أن يكون نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا القيصرية قد حوّل نبوءة ماركس ـ التي ربما كانت صحيحة في الأصل ـ إلى نبوءة «هادمة لذاتها» (Self-defeating)، ويشير هذا إلى سعي القوة الفاعلة في سياق معين إلى ضبط مسار التطور لصالحها.

ولنفترض مثلاً أن حكام الدول الرأسمالية آنذاك كانوا يستخفون بنبوءة ماركس، ثم إذا بهم يجدونها تتجسد بالفعل في دولة بثقل روسيا القيصرية. من الطبيعي أن يصيبهم القلق والخوف من جراء ذلك، ويعملوا على تفادي المصير نفسه بتحسين أجور العمال وظروف معيشتهم على النحو الذي يخفف من حدة التناقضات التي اعتبرها ماركس فتيل انفجار الثورة، وهو ما يُرجَح أنه قد حدث بالفعل، بدليل أن نظاماً رأسماليّاً واحداً في أوروبا لم يلق مصير النظام الرأسمالي في روسيا القيصرية، وحتى النظم التي تبنت الاشتراكية في شرق أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، فإن ذلك قد تم في ظل وجود القوات السوفياتية على أراضيها، ولذلك ما إن تخلخلت القبضة السوفياتية في ثمانينيات القرن الماضي حتى انهارت تلك النظم في تعاقب سريع يشبه ما تنبأ به ماركس، وإن على نحو «مقلوب». وليس ما يحدث في العديد من البلدان العربية الآن ببعيد عن التحليل السابق، فقد انخرطت نظم هذه البلدان في سباق محموم من أجل إثبات اهتمامها برفع معيشة المواطنين، وتخفيف المعاناة عنهم، ووقف أية إجراءات تتعارض مع ما سبق كانت في سبيلها إلى أن توضع موضع التنفيذ، وزيادة رواتبهم . . .

إلخ، وقد يثمر هذا كله أو لا يثمر وفقاً لعوامل نعود إليها لاحقاً.

وإذا ما انتقلنا إلى واقعنا العربي لمواصلة مناقشة الأفكار السابقة في سياق أكثر ملاءمة، فإنه من الممكن الإشارة إلى ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ التي قادت مشروعاً حقيقيّاً للتغيير في الوطن العربي لقي تجاوباً هائلاً من الجماهير والنخب العربية، ولا ننسى أن ذلك المشروع ارتبط بوزن مصر القيادي شبه الاحتكاري في الوطن العربي في ذلك الوقت وقيادة عبد الناصر التاريخية، فماذا كانت النتيجة العملية؟ لا شك **أولاً** في القيمة التاريخية الهائلة للانتصار في معارك التحرر الوطني في الجزائر واليمن وغيرهما، ولنلاحظ أن التحرر من الاستعمار قضية إجماع وطني سهل حشد الشعوب حولها. وكذلك لا ريب **ثانيّاً** في أن نقلة نوعية قد حدثت في النظام العربي ككل على صعد مختلفة، غير أننا إذا حاولنا قياس أثر ثورة تموز/يوليو في الأنظمة العربية المحافظة تحديداً، سنجد أنه يكاد ينحصر في العراق عقب ثورة ١٩٥٨، وفي اليمن من خلال ثورة ١٩٦٢ التي دعمتها القيادة المصرية بتدخل عسكري كثيف، وحتى العراق نعلم أن نظامه الثوري الجديد سرعان ما دخل في خلافات طاحنة مع قيادة ثورة تموز/يوليو. وتفكّكت الوحدة التي أقيمت مع سورية في ١٩٥٨ بعد حوالى ثلاث سنوات ونصف، ولا يعني هذا كله إلا أحد أمرين أو كلاهما: الأمر **الأول** أن العوامل الداخلية تبقى هي الفيصل في حدوث التغيير مهما كانت ضراوة موجته، و**الثاني** أن ثمة احتمالاً أن تكون النظم المحافظة التي صمدت أمام إعصار التغيير قد اتخذت بعض الخطوات في الداخل من شأنها أن تحول دون وقوع انفجار شعبي يودي بها من جراء ذلك الإعصار.

ويعني ما سبق أن الثورة التونسية ستكون لها بدون شك تأثيراتها العديدة عربيّاً، ولعل أهم هذه التأثيرات بداية أنها أكدت عروبة النظام في بعده الشعبي بعد أن كان البعض يروّج بإصرار لوفاة العروبة، وإن المتأمل لردود أفعال الجماهير العربية والبهجة التي أصابتها بسبب عظمة ما وقع في تونس ومصر، والأمل في التغيير نحو الأفضل أسوة بالتجربتين، لا يمكن إلا أن يدرك المعنى الحقيقي لعروبة الجماهير، ومن ثم عروبة النظام. غير أنه بعيداً عن هذا يجب أن يكون واضحاً أن الأمور لا تحدث ولن تحدث بطريقة آلية، ذلك أن التغيير يأتي عندما تنضج ظروفه الداخلية، بما في ذلك ضرورة وجود قوة منظمة تقود إليه أو شعب موحد الإرادة يقف خلفه، كما في الحالة التونسية، وهو ما حدث في مصر التي نجحت ثورتها التي قادتها طليعة من الشباب وشاركت فيها قوى الشعب المصري قاطبة، لكنه ما

زال يواجه عقبات في بلدان مثل اليمن وليبيا وسورية وغيرها.

على المدى القصير، سرعان ما انعكست موجة التغيير على العمل العربي المشترك بالنظر إلى أن القمة العربية الدورية كان مقرراً لها أن تعقد في بغداد في آذار/مارس ٢٠١١، غير أنه كان من البديهي أن يثور التساؤل حول مدى ملاءمة انعقادها في ذلك التوقيت، ومن ثم فإن هذه كانت هي المرة الأولى بكل تأكيد منذ أول قمة عربية في أنشاص ١٩٤٦ التي يثور فيها الحديث عن تأجيل موعد انعقاد قمة عربية بسبب الظروف الداخلية في البلدان العربية، وهو اعتراف ضمني بأن الاضطرابات التي تحدث في عديد من هذه البلدان لا بد أن تؤثر في فاعلية النظام العربي كحقيقة كلية. كان تأجيل القمم العربية يحدث في السابق لخلاف في النهج بين البلدان العربية في معالجة كبريات المسائل المعروضة على القمة على النحو الذي يخشى معه انفجارها من الداخل، أو إخفاقها في معالجة تلك المسائل، أو على الأقل إصدارها قرارات عاجزة بشأنها لا تقدم ولا تؤخر. وفي هذا السياق، كان شعار «ضرورة الإعداد الجيد» للقمة يرفع تبريراً للتأجيل الذي كان يطول أمده في أحيان كثيرة، وعندما أصبح انعقاد القمم دوريّاً منذ عام ٢٠٠١، أضحى الخلاف في النهج بين الدول العربية تجاه المسائل المعروضة أو الخلاف مع الدولة المستضيفة للقمة ينعكس على اختيار بعض هذه الدول أن يكون تمثيلها في القمة متدنيّاً، وصولاً إلى حد التمثيل بسفير بدلاً من رأس الدولة ذاته.

بدأ الحديث عن تأجيل قمة بغداد التي كان مقرراً انعقادها في آذار/مارس٢٠١١ بما يشبه القرار من العقيد القذافي باعتباره رئيساً للقمة السابقة التي انعقدت في سرت في آذار/مارس ٢٠١٠، وذلك بعد أن امتدت المظاهرات الشعبية المطالبة بالتغيير إلى بلدان عربية عديدة، بما فيها ليبيا. ومن الناحية القانونية ليس من حق رئيس القمة أن يتخذ قراراً بهذا المعنى، لأنه يخالف بذلك الميثاق الذي أصبح بروتوكول القمة العربية جزءاً لا يتجزأ منه منذ عام ٢٠٠٠، ولكن قرار القذافي بني على ظروف يراها مستوجبة للتأجيل، وليست هناك سابقة واحدة لهذا الموقف منذ أصبحت القمم دورية إلا عندما أعلنت تونس في اللحظة الأخيرة تأجيل قمة آذار/مارس ٢٠٠٤ التي كان مقرراً انعقادها على الأراضي التونسية في ذلك التوقيت إلى أجل غير مسمّى، وفي تلك الحالة الوحيدة سارعت مصر إلى إعلان استعدادها لعقد القمة في مقر جامعة الدول العربية في الموعد المقرر، وعند هذا الحد تراجعت تونس وحددت أيار/مايو ٢٠٠٤ تاريخاً لانعقاد القمة، وحدث توافق عربي في هذا الخصوص، وهو ما يعني ضرورة موافقة الدول العربية على أي

تأجيل للقمة، وخاصة أن الدوائر المسؤولة في بغداد ـ التي كانت قد أصرّت على انعقاد القمة في العاصمة العراقية كدليل على عودة الأمور إلى طبيعتها في العراق ـ أعلنت تمسكها بانعقاد القمة في موعدها.

ولكن عدم وجود سلطة قانونية للقذافي تخول له اتخاذ قرار بتأجيل القمة لا ينبغي أن يصرف نظرنا عن المشكلة الراهنة في الوطن العربي، فثمة إرهاصات تغيير واضحة في العديد من البلدان العربية. وقد نضجت هذه الإرهاصات إلى حدّ الإطاحة بنظامي الحكم في كل من تونس ومصر في كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ٢٠١١ على التوالي، وما زالت تتفاعل بقوة حتى الآن في بلدان أخرى عديدة.

وتطرح الأوضاع السابقة بالتأكيد على القمة العربية متى عقدت موقفاً جديداً، فليس من المتصور مثلاً أن يكون جوهر عملها هو المفاوضات العبثية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، أو غير ذلك من الموضوعات التي باتت روتينية على أهميتها، مع تجاهل ما يجري في أقطار عربية عديدة من أحداث جسام. وهو ما يقودنا إلى نتيجة مؤداها أن «الإصلاح» في الوطن العربي ـ إن كان ما زال يجدي ـ ينبغي أن يحتل مكان القلب في القمة العربية القادمة أيّاً كان موعد انعقادها، حتى يعود إلى الجسم العربي استقراره وتماسكه على أسس جديدة تكفل له قدرة حقيقية على أن يكون فاعلاً وقادراً على التصدي لما يواجهه من تحديات وتهديدات خطيرة. ومن المعروف أن مفهوم الإصلاح في النظام العربي كان ينظر إليه في السابق من خلال نهج يُعنى بإصلاح النظام العربي كحقيقة كلية: نظام التصويت في أجهزة الجامعة العربية ـ إنشاء برلمان عربي ـ إنشاء مجلس عربي للسلم والأمن... وهكذا، غير أننا لم نرَ بسبب تهافت الأوضاع في العديد من البلدان العربية أية ثمرة حقيقية لهذه المحاولات الكلية للإصلاح، فلا نظام التصويت الجديد أثمر مزيداً من الفاعلية بسبب ضعف التزام البلدان العربية بمقررات الجامعة أصلاً، ولا البرلمان العربي، سواء في صيغته الانتقالية أو الدائمة، أضاف الذراع الشعبية المطلوبة للعمل العربي المشترك كونه ـ أي البرلمان العربي ـ مؤلفاً من ممثلين لبرلمانات ضعيفة أصلاً، وتابعة في معظمها للسلطة التنفيذية في دولها، ولا مجلس السلم والأمن العربي نجح في تطويق أزمة عربية أو صد خطر خارجي أو حل صراع عربي ـ عربي لتفرق البلدان العربية واختلاف مناهجها في هذا الصدد... وهكذا.

أما في مرحلة التغيير، فقد آن الأوان لتشغل القمة العربية نفسها مكرهة ـ

للمرة الأولى منذ بدء انعقادها ـ بالإصلاح داخل البلدان العربية، وخاصة أن غياب هذا الإصلاح قد أدى إلى ما تمر به أقطار عديدة في الوطن العربي اليوم من تقلصات عنيفة لا شك أنها تؤثر في فاعلية النظام العربي وفي أدائه كحقيقة كلية، مع العلم أنه كان يعاني أصلاً عجزاً ظاهراً قبل تفجر الأوضاع الحالية. ولا توجد من حيث المبدأ صعوبة في الاستجابة بشكل أو بآخر للمطالب التي ترفعها الآن الحركات الاحتجاجية في العديد من البلدان العربية، إذ تركز هذه المطالب على المشاركة الشعبية وتحقيق العدل الاجتماعي بصفة خاصة، بل قد يكون الأكثر فعالية أن يتم استباق هذه المطالب أصلاً من قبل النظم العربية الحاكمة، بما في ذلك النظم التي لا تواجه هذه التحديات حتى الآن، غير أن هذه النظم الحاكمة تكرر جزئياً ردود الأفعال نفسها التي بدأت في مصر، وامتدت إلى اليمن وليبيا وسورية وغيرها، وتتمثل في الإصرار على أن الوضع لديها مغاير لمثيله في النظم التي سقطت أو تشتعل الثورة ضدها، وأن الحركات الاحتجاجية لديها هي من فعل جماعة قليلة العدد يموّلها الخارج ويحركها، ومن ثم تتشبث هذه النظم بالسلطة إلى أن تُجبر على الرحيل. والواقع أنه ما لم تتبلور رؤية لدى هذه النظم لإصلاح حقيقي، فإن الباب سوف يكون مفتوحاً لسيناريوهات للمستقبل تتداخل فيها إرهاصات التغيير مع عناصر الفوضى.

وعندما انعقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في مطلع آذار/مارس ٢٠١١، قرر تعليق مشاركة ليبيا في أية اجتماعات على مستوى الجامعة أو مؤسساتها الفرعية. ويمثل هذا القرار الحالة الثالثة في هذا الصدد بعد تعليق عضوية مصر في الجامعة بسبب عقد المعاهدة مع إسرائيل في ١٩٧٩، وتجميد عضوية جنوب اليمن في الجامعة في أواخر سبعينيات القرن الماضي بعد اتهام نظامها باغتيال رئيس الجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن في ذلك الوقت)، والثالثة هي الحالة الليبية الأخيرة، وقد تكون أخطرها، لأن الحالتين السابقتين تنصرفان إلى علاقات بين دول، أما هذه فهي منصبة على علاقة نظام بشعبه، وبالتحديد استخدام العنف المفرط ضد المعارضة الليبية.

كذلك أفضت المتغيّرات الجديدة في المجلس إلى اتفاق الوزراء على تأجيل عقد قمة بغداد من ٢٩ آذار/مارس إلى ١٥ أيار/مايو، وهو قرار منطقي لا سابقة له منذ بدأت القمم العربية الدورية في ٢٠٠١، إلا القرار المنفرد للرئيس التونسي السابق بتأجيل انعقاد القمة الذي كان مقرراً في تونس في آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى أجل غير مسمّى على نحو ما سبقت الإشارة إليه. ولكن المسألة في

السياق الحالي أخطر بكثير، فقد كان من الصعب أن يتوهم أحد أن حركات الثورة والاحتجاج في الوطن العربي ستتوقف قبل أيار/مايو ٢٠١١، وقد يصل الأمر إلى أن يشهد العرب انقساماً جديداً بين أنصار التغيير وأنصار الوضع الراهن، وهذا الانقسام أخطر بكثير من الانقسام المصري ـ العربي، على سبيل المثال، بسبب معاهدة السلام المصرية مع إسرائيل، لأنه سيرتبط في هذه الحالة بقضايا بالغة الحساسية، مثل شرعية نظم الحكم العربية، وقضية التغيير في هذه النظم، والموقف من العالم الخارجي أو بالأحرى قضايا السياسة الخارجية. وبقدر ما شهدت الجامعة العربية خلافات بين أعضائها على قضايا العلاقات العربية ـ العربية والإقليمية والدولية بقدر ما ندر أن تمتد هذه الخلافات إلى صميم قضايا الشؤون الداخلية، وقد يؤدي هذا الخلاف إلى مزيد من انعدام الفعالية بالنسبة إلى جامعة الدول العربية.

ثم مع اقتراب الخامس عشر من أيار/مايو، وتفاقم التطورات التي دعت إلى تأجيل اجتماع القمة، بدا أن فكرة انعقاد القمة في موعدها المؤجل تنطوي على مخاطر عالية. ولنفترض أنها عقدت بالفعل في الموعد المحدد لها، فإن أول ما يمكن توقعه ـ بالإضافة إلى معضلة المكان أصلاً التي لا يمكن الزعم بأنها قد حلت ـ أن نسبة حضور القادة العرب سوف تكون في حدها الأدنى. صحيح أن القمم الأخيرة لم تتميز عموماً بنسب حضور عالية على مستوى القادة، لكن هذا كان يحدث لخلافات سياسية، أما هذه المرة فإن بعض القادة على الأقل لن يكون قادراً على مغادرة بلده في الظروف التي يمر بها تحسباً لأي احتمال. وبعضهم يتولى منصب الرئاسة أو ما يساويه بشكل مؤقت حتى تنتهي المرحلة الانتقالية، كما هو الحال في تونس ومصر، ويعني هذا أن ما سيلتزم به هؤلاء إن حضروا، سوف يكون مؤقتاً بانتهاء المرحلة الانتقالية، وذلك كله، بالإضافة إلى أن ليبيا ما زالت حتى الآن ممنوعة من حضور اجتماعات الجامعة العربية بشتى مستوياتها وأنواعها.

غير أن الأهم قد لا يكون عدم الحضور، وإنما ما سوف يدور داخل القمة من خلافات طاحنة بين القادة أو من يمثلونهم. ويمكننا في هذا السياق أن نشير إلى أكثر من محور من محاور هذا الخلاف، والمحور **الأول** سوف يكون موضوعه إدارة جامعة الدول العربية الأزمة الليبية، وسوف تحمل دول مثل سورية والجزائر رايات النقد المرير لقرار مجلس الجامعة بالطلب من مجلس الأمن فرض حظر جوي، وهو قرار خرجت السيطرة على تنفيذه من الأيدي العربية تماماً، بحيث لم نعد نعرف ما الذي تفعله ـ أو تنوي أن تفعله ـ قوات التحالف الدولي أو حلف

الأطلسي في ليبيا، سوى أنها تتحرك بوحي من مصالحها الحيوية. وسوف يحدث بالتأكيد انقسام حول الموقف في سورية بين أولئك الذين يعتقدون أن التطورات التي تشهدها هي رد فعل طبيعي للأوضاع الداخلية، ومن يركّزون ـ وعلى رأسهم دوائر النظام السوري ـ على نظرية المؤامرة التي تهدف إلى إخراج سورية من ساحة المواجهة مع إسرائيل بانكفائها على ذاتها. كذلك، فإن جدلاً محتدماً سوف يحدث بالتأكيد حول الأوضاع في اليمن، وبصفة خاصة سوف يتركز هذا الجدل بين دول مجلس التعاون الخليجي من جانب، واليمن من جانب آخر، باعتبار أن هذه الدول قد رعت جهوداً دبلوماسية للخروج من الأزمة اليمنية، تضمنت موقفاً مؤيداً لتنحّي الرئيس، وإن بشروط وضمانات معينة. ولذلك كله كان طبيعياً ومتوقعاً أن يتخذ القرار في الخامس من أيار/مايو بتأجيل القمة الدورية عاماً كاملاً بعد الموعد المحدد لها أصلاً، وقد مثّل هذا القرار السابقة الأولى من نوعها منذ بدأت القمم العربية الدورية في ٢٠٠١، وهو يعكس حالة المخاض التي يمر بها النظام العربي في الوقت الراهن من جراء اشتداد عود حركات التغيير فيه، وامتدادها إلى العديد من الأقطار العربية.

* * *

يمر النظام العربي بمنعطف خطير، إذن، لكن خطورة المنعطف محمّلة بفرصة حقيقية لانتقاله من حالة التفكك والشلل التي عاناها عقوداً طويلة إلى آفاق جديدة للتطور والفاعلية. أسباب ذلك عديدة، منها أن امتداد الديمقراطية إلى عدد أكبر من الأقطار العربية سوف تمثل بداية حقيقية لبناء القوة العربية المطلوبة في مواجهة إسرائيل وغيرها، وأن الثورات وحركات الاحتجاج الشعبية قد أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك عروبة الجماهير العربية بعد أن شكك الكثيرون في هذا، وهو ما يفتح الباب للأمل في إعادة بناء سليمة للنظام العربي، وأن الدور المصري الصحيح في النظام العربي آخذ في التجدد بما يمثل إضافة حقيقية إلى مسيرة النظام العربي نحو مستقبل أفضل.

رابعاً: ثورة الديمقراطية في الوطن العربي: المسار والمآل

أشرقت شمس الثورة من الغرب، من تونس، «ثورة الكرامة» التي تبعتها ثورات أخرى، وإن اختلفت المسمّيات. في مصر كانت «ثورة الغضب». في اليمن حملت اسم «ثورة شباب التغيير». في ليبيا جاءت ثورة «شباب ١٧ شباط/ فبراير». ألجمت الشعوب العربية في ثوراتها كافة المشكّكين، وتوحدت خلف شعار: «كرامة، حرية، عدالة اجتماعية».

يحاول هذا القسم من التقرير أن يستقصي أحوال «ثورة الديمقراطية في الوطن العربي»، أو «الموجة الرابعة للديمقراطية» عبر خمسة محاور: **المحور الأول** يتناول البيئة التي أنضجت هذه الثورات. **المحور الثاني** يتتبع مسار الثورات العربية بحثاً عن قواسمها المشتركة، مع تركيز خاص على الحالتين المصرية والتونسية. و**المحور الثالث** يتناول الإجراءات التي اتخذت في الحالتين الأخيرتين من أجل التخلص من النظام السابق ووضع الأسس لنظام حكم ديمقراطي جديد. في حين ينصرف **المحور الرابع** إلى تحليل ردود الفعل الدولية والإقليمية على الثورات العربية وتطوراتها. أما **المحور الخامس** والأخير، فيسعى إلى استشراف آفاق المستقبل وتحليل تحديات تأسيس نظم ديمقراطية.

١ ـ بيئة الثورات والحركات الاحتجاجية العربية

كانت كافة الدول العربية مهيأة بدرجة أو أخرى لانفجار وشيك بحكم توفر جملة ظروف سياسية واقتصادية مركّبة. وكان **تقرير حال الأمة** في العام الماضي قد رصد **سياسياً** عدداً من الظواهر السلبية الخاصة بالتطور الديمقراطي، أخطرها «قضية التوريث» في الحالات المصرية والليبية واليمنية. وللمفارقة كانت البلدان

الثلاثة في مقدمة الدول التي اشتعلت فيها الثورة، وللمفارقة أيضاً فإن الثورات في الحالتين المصرية والليبية كشفت الوجه القبيح لـ «الوريث» الذي كان يتم «تسويقه» باعتباره ذا وجه إصلاحي معتدل، حيث وقف الوريث في الحالتين مع قمع المحتجين، واستخدام أقصى درجات العنف في مواجهتهم، هذا مع العلم بأن الرؤساء «الآباء» في الحالات الثلاث المذكورة قضوا في الحكم سنين عديدة: ٣٠ سنة (مصر)، و٤٢ سنة (ليبيا)، و٣٣ سنة (اليمن)، ومع العلم أيضاً أن كافة المجتمعات العربية تتميز بغلبة التكوين الشبابي لسكانها.

كانت الظاهرة الأخرى التي تناولها تقرير العام الماضي هي استشراء الفساد بصوره المختلفة، حيث احتلت البلدان العربية مواقع متأخرة في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، فجاءت تونس في المرتبة ٦٢، والجزائر ٩٢، ومصر ١١٥، وليبيا ١٢٦، واليمن ١٤١، وسورية ١٤٧. وللمفارقة، فإن الدولتين العربيتين اللتين احتلتا مرتبتين متقدمتين، وهما قطر (٢٨)، والإمارات (٣٥)، ظلتا بمنأى عن ظاهرة الاحتجاجات التي ما زالت تلبّد سماء الوطن العربي.

حيال هذا الفساد كانت الحالة المصرية تغلي على مدار العامين السابقين بمئات الاحتجاجات الفئوية، أقواها اعتصام موظفي مراكز المعلومات في المحليات لأكثر من شهر أمام مقر مجلس الشعب، مطالبين بالتثبيت ورفع مرتباتهم. ثم جاءت فجاجة تزوير الانتخابات التشريعية في ٢٠١٠ لتكون بمثابة الشرارة التي أطلقت الثورة المصرية. استبق النظام الانتخابات بعدد من الإجراءات القمعية بحق وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، وصلت إلى حد إغلاق عدد من القنوات الفضائية بحجج واهية، وتوجيه إنذارات مبطنة إلى عدد من الصحف المستقلة، ومنع البث المباشر للأحداث بدون تصريح مسبق، وكذلك وقف خدمة الرسائل الإخبارية القصيرة عبر الهواتف المحمولة. وعندما حل موعد الانتخابات رفض النظام السماح لبعض المرشحين بالترشح، وللمفارقة كان من بينهم أعضاء في مجلس ٢٠٠٥، وفي غياب الإشراف القضائي الكامل.

جاءت نتائج الانتخابات متوقعة، حيث استحوذ الحزب الوطني على أكثر من ٩٠ بالمئة من إجمالي مقاعد المجلس، وجرى تزوير فاضح تناقلته وسائل الإعلام العالمية وشبكات الإنترنت، فسقطت كافة رموز المعارضة في المجلس السابق في ما عدا عدد لا يتجاوز أصابع اليدين، ولم يعد من بديل أمام الجماهير إلا اللجوء إلى الشارع، خاصة بعد فقدانها الثقة في الأحزاب (أساساً الوفد

والتجمع) التي انخرطت في صفقة مع النظام لاقتسام تركة الإخوان (٨٨ مقعداً في مجلس ٢٠٠٥). وكان ظاهراً أن الإخوان أنفسهم «تكيفوا» مع هذا الواقع، ومن ثم قبلوا خوض الانتخابات للظفر بما قد يمكن للنظام أن يسمح لهم به من مقاعد، على الرغم من مطالبة شباب الجماعة بمقاطعة الانتخابات. ولكن الحزب الوطني انقلب على «شركاء الصفقة»، ولم يمرر في الجولة الأولى سوى عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة لكل من حزبي الوفد والتجمّع، في الوقت الذي لم تحظ فيه جماعة الإخوان بأي مقعد، مصداقاً لما وعد به أمين تنظيم الحزب الحاكم أحمد عز بهذا الشأن، مع منح مقعدين لحزبين من الأحزاب «الكرتونية» صنيعة أمن الدولة. شعر الجميع بالخيانة، وقرر الوفد والإخوان مقاطعة جولة الإعادة، فيما صمم رئيس حزب التجمع على استكمال المسيرة إلى نهايتها.

أسقط في يد الحزب الوطني، فالمشاركة كانت تسبغ «شرعية» مزعومة على الانتخابات، ومن ثم شهدت جولة الإعادة تطورين لا يخلوان من دلالة: **الأول** إقناع أحد مرشحي الإخوان بخوض جولة الإعادة، بل وتزوير النتائج لصالحه. و**الثاني** إقناع الحزب أحد مرشحيه الفائزين في الجولة الأولى بأن يعلن انضمامه إلى أحد أحزاب المعارضة (حزب الجيل).

اقتصادياً، كان الوضع الاقتصادي في مصر وتونس سبباً رئيساً في اشتعال الثورة في البلدين. فرغم أنهما كان يحظيان بمعدلات عالية للنمو تراوحت بين ٤ و٧ بالمئة في البلدين خلال الأعوام الأخيرة، إلا أنهما كانا يعانيان ارتفاع معدلات البطالة، وسوء توزيع عوائد النمو. ولا أدل على ذلك من أن نسبة لا يستهان بها من شعبي البلدين تعيش تحت خط الفقر. كما كشفت الأموال الليبية الهائلة التي جمدتها الدول الغربية والمملوكة للقذافي وأبنائه وأنصاره عن ضخامة حجم الفساد السياسي في ليبيا.

على صعيد آخر، احتلت عدة دول عربية مواقع متأخرة في تقارير التنمية البشرية في العالم الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠، حيث جاءت الجزائر في المرتبة ٨٤، وسورية ١١١، والمغرب ١١٤، واليمن ١٣٣. أما الدول الخليجية النفطية، فجاءت في مواقع متقدمة في التقرير بحكم عوائدها النفطية، حيث جاءت الإمارات في المرتبة ٣٢، وقطر ٣٨، والبحرين ٣٩، والكويت ٤٧، والسعودية ٥٥.

حين ينتقل الحديث إلى **اللحظة التي انفجرت عندها الثورات العربية** يقفز إلى

الذاكرة وجها محمد البوعزيزي من تونس، وخالد سعيد من مصر، حيث أضاءت النار، التي أحرق **الأول** بها نفسه احتجاجاً على الإهانة التي وجهتها له شرطية تونسية، طريق الثورة للشعوب العربية، وأشعلت جذوة الحرية فيها، في حين أعاد مقتل **الثاني** على أيدي قوات الأمن الروح إلى شعب طمست هويته، وظُلم وهُمِّش على مدار عقود. والثورتان معاً تؤشران إلى مسؤولية الدور القمعي للأجهزة الأمنية في إشعال جذوتها، وهذا ما عبر عنه ثوار البلدين رمزياً وفعلياً.

تأتي الدلالة الرمزية من توجه الثورة التونسية إلى بن علي مطالبة إياه بالرحيل أو إخلاء المكان «Dégage»، وهي الكلمة ذاتها التي وجهتها شرطية تونسية إلى البوعزيزي بعد أن صفعته على الملأ، في حين اختار ثوار مصر يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير لانطلاق ثورتهم، وكأن المصريين أرادوا أن يقولوا «لا» للداخلية يوم عيدها، وأن ينهكوا رجالها في تلك المناسبة التي جعلها مبارك إجازة رسمية للدولة.

أما الدلالة الفعلية، فعبّر عنها ثوار مصر وتونس باقتحام عدد من مقار أجهزة الأمن في مختلف أنحاء البلاد وإشعال النيران فيها تعبيراً عن الغضب الذي يشعر به المحتجون تجاه أجهزة أمن طالما سامتهم سوء العذاب، فضلاً على إحراق المئات من سيارات الشرطة ومدرعاتها، مما دل على انهيار جدار الخوف لدى الثوار. ووصل الأمر بمواطني الإسكندرية في مصر أن قاموا بإحراق قسم شرطة الرمل ثلاث مرات متتالية، اعتراضاً على عدم محاسبة المتورطين في جرائم قتل الشهداء خلال الثورة، الأمر الذي أجبر وزارة الداخلية على تحويل مبنى القسم إلى مقر خدمي.

وإذا كان الدور القمعي لأجهزة الأمن في مواجهة المواطنين سُبَّة في جبين النظم العربية، فإن الأدهى هو قيام تلك الأجهزة بتعذيب متهمين لصالح دول غربية، وبالذات الولايات المتحدة، كون قوانين تلك الدول لا تسمح بانتزاع اعترافات من المتهمين تحت طائلة التعذيب. ويفسر لنا ذلك زيارة وزير الدفاع الأمريكي القاهرة بعد واقعة اقتحام مقار أمن الدولة، مخافة تسرب ملفات تخص دور الأجهزة الأمنية في ممارسة التعذيب.

٢ ـ خصائص الثورات والحركات الاحتجاجية العربية

لن تعود عقارب الساعات العربية إلى ما وراء يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، تاريخ انتصار الثورة التونسية العظيمة. ولعل أحداً لم يكن يجرؤ على تخيل أن يأتي يوم يقدم فيه نظام، كالنظام السوري، على إنهاء العمل بقانون الطوارئ

الساري منذ عام ١٩٦٣، ولا على إلغاء محكمة أمن الدولة التي تشكلت في عام ١٩٦٨، ولا على مجرد الاستماع إلى المطالبة الشعبية بالتعددية الحزبية وتحرير الإعلام، ناهيك عن رفع شعار إسقاط النظام. فلقد ضخت الثورة التونسية في شرايين الجماهير العربية ثقة في القدرة على الفعل لم يكن ينقصها سواها للخروج والاحتشاد والمواجهة والتصميم على نيل مطالبها، حتى لو لجأ نظام كنظام القذافي إلى عنف إجرامي لا يشبهه إلا عنف المحتل في قمعه حركات المقاومة بعد أن فشل في تسويق دعاوى الإصلاح، وفشل أيضاً في إرباك صفوف المعارضة بنزول «الأخ العقيد» للتظاهر مع جموع الجماهير الليبية. ولم يكن أحد يتصور أن تفرض حركة الشارع على نظام كالنظام العُماني عُرف بسياسته الإصلاحية المتدرجة، أن يتخذ خطوات متسارعة من قبيل إقالة سبعة عشر وزيراً دفعة واحدة، أو الموافقة على منح مجلس الشورى العُماني لأول مرة صلاحيات تشريعية.

ولعل أهم ما أثبتته الثورات والحركات الاحتجاجية العربية، إضافة إلى قدرة الجماهير على التحرك، بل والتغيير، أن العروبة متغيّر مؤثر وفاعل بشكل حقيقي لا يمتّ بصلة للمتاجرة به بواسطة النظم الحاكمة. فالموجة الرابعة للديمقراطية هي عربية بامتياز، وفي غمار الثورات والحركات الاحتجاجية رُفعت أعلام عربية في كل ساحات التحرير والتغيير، وقدم ثوار تونس خبراتهم إلى ثوار مصر في الكرّ والفرّ مع النظام القائم، ومثل الفيس بوك ملتقى للتهنئة وشد الأزر والدعاء بالنصر في شهادة معلنة تدحض كل ادعاءات موت العرب والعروبة.

ومن بعد، يتطرق التقرير إلى خصائص الثورات والحركات الاحتجاجية العربية على النحو التالي:

السمة الأولى هي العفوية، بمعنى أنه لم تكن لها قيادة موحدة، كما لم يقف وراءها تنظيم سياسي محدد، وذلك مع ملاحظة أن الاتحاد العام التونسي للشغل أدى دوراً مهماً في عملية التعبئة اتساقاً مع الدور الفاعل للحركة النقابية في بلدان المغرب العربي. وفي مصر تعددت الحركات الشبابية التي دعت إلى تنظيم المظاهرات في ٢٥ كانون الثاني/ يناير، ومن قبيلها حركة ٦ أبريل، ومجموعة كلنا خالد سعيد، وحملة دعم محمد البرادعي. والحركات الثلاث المذكورة حركات افتراضية تخلقت من رحم شبكة التواصل الاجتماعي وكان الشباب وقودها، واستفادت من التطور الكبير في تكنولوجيا الاتصال، والتفّت حول القيود التي فرضتها الدولة على العمل السياسي، ونجحت إحداها، وهي مجموعة كلنا خالد

سعيد في جمع ٤٠٠,٠٠ شاب حتى قيام الثورة، ارتفع عددهم إلى ١,١ مليون مشترك حتى كتابة التقرير. كما شارك شباب الإخوان بدون قادتهم في مظاهرات ٢٥ كانون الثاني/يناير، والتحقت بالمشاركين من بعد حركات عديدة، مثل شباب من أجل العدالة والحرية، وجبهة الشباب القبطي، ثم بدأ التحاق الأحزاب بهم لاحقاً بشكل مكثف بعد مشاركة محدودة في ذلك اليوم. ومع أن المظاهرات في ليبيا اندلعت بدون رأس يوجهها، إلا أن المتظاهرين سرعان ما لمسوا الحاجة إلى ذلك، فتكوّن المجلس الانتقالي برئاسة وزير العدل الأسبق مصطفى عبد الجليل.

هل غياب القيادة الموجهة ميزة تُحْسَب للثورات والحركات الاحتجاجية أم هي مأخذ عليها؟ في الغياب شيء من هذا وذاك، فهو من جهة كفل التحرر من القيود، ومن جهة أخرى أدى إلى عدم التنسيق بين المجموعات المختلفة، كما ظهر بوضوح بعد الإطاحة بحسني مبارك في مصر في أكثر من مناسبة، إحداها التفاوض مع عمر سليمان نائب الرئيس في حينه.

السمة **الثانية** هي السلمية، وذلك عدا استثناءات محدودة أبرزها الحالة الليبية التي استخدم فيها القذافي أشد الأسلحة فتكاً، بحيث لم يعُد من سبيل أمام المتظاهرين سوى اللجوء إلى المقاومة المسلحة. أما بشكل عام، فإن وسائل الثورات والحركات الاحتجاجية كانت الفيس بوك والمظاهرات والإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية، وفي حالة تعذر اللجوء إلى تلك الوسائل، كما في السعودية، خاصة مع صدور الفتاوى التي تحرم التظاهر وتنسب التحريم إلى أسانيد شرعية، كان يتم اللجوء إلى أسلوب العرائض. وفي هذا السياق، أقدم ٤٦ من شباب السعودية على رفع عريضة إلى الملك في ٢٣ شباط/فبراير تضمنت مطالب خمسة، هي: الدعوة إلى حوار وطني بمشاركة الشباب من الجنسين لمراجعة الأنظمة الثلاثة (النظام الأساسي للحكم، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق) بخلاف نظام مجلس الوزراء في اتجاه دعم استقلال القضاء، ومكافحة الفساد، وتمكين المرأة من كامل حقوقها، وتعزيز قيم المواطنة والحرية والعدالة وسيادة القانون، وتأسيس محكمة نظامية عليا لحماية النظام الأساسي من أية انتهاكات، وإدماج المرأة والشباب في الحكومة، وأيضاً في مجلس الشورى ومجلس المناطق، وتنفيذ توصيات الحوار الثاني في مكة في ما يخص الإصلاح السياسي وفق خطة زمنية. هذا مع العلم بأن بعض النشطاء دعوا إلى التعددية الحزبية.

ما سبق لا ينفي انزلاق بعض المتظاهرين إلى استخدام العنف، كما في

إشعال الحرائق في مقار الدولة وممتلكات المواطنين في أغلب الحالات العربية، بما فيها الحالة العُمانية (أحداث صحار وعبدي وضنك)، ونصب كمين لجنود يمنيين في مدينة الهجرين جنوب شرق اليمن، واشتباك متظاهرين بحرينيين مع أنصار الحكومة بالسيوف عندما قُطع عليهم الطريق إلى الديوان الملكي، وقتل عقيد شرطة سوري وتشويه وجهه في ١٩ نيسان/أبريل، واصطدام سلفيين مع قوى الأمن الأردنية، مما نجم عنه سقوط ٩٢ شخصاً جراء استخدام العصي والسيوف. لكن المقصود أن هذا العنف ظل في أضيق نطاق، أخذاً في الاعتبار مثلاً أن الشعب اليمني شعب مسلح، وأن الكمين المذكور الذي نُصِب في ١١ آذار/مارس ٢٠١١ نسبته مصادر إلى القاعدة، وأن الشعب العراقي يعاني تردٍياً أمنياً معلوماً، وهو وضع كان يمكن أن يحول المظاهرات إن تسلحت إلى كارثة، وأن متظاهري ميدان التحرير في مصر لم يلجأوا إلى استخدام إطلاق النار وقنابل المولوتوف إلا عندما هاجمهم بلطجية بالأسلحة نفسها بعد أن خرجوا عليهم صباح يوم ٢ شباط/فبراير ممتطين الخيول والإبل، وأن المحتجين في سورية واجهوا قمعاً سورياً أعاد إلى الأذهان «كابوس حماة»، إذ سقط كمثال في يوم واحد هو الجمعة ٢٢ نيسان/أبريل ٨١ شهيداً، فضلاً على مئات الجرحى.

السمة الثالثة هي تمسُّك كل نظام عربي طالته شرارة الاحتجاجات العربية بأنه نسيج وحده، فمصر غير تونس، وليبيا واليمن والبحرين ليست مصر وتونس، وبالتالي فقد كرر كل طاغية عربي أخطاء باقي الطغاة، على حدّ تعبير باتريك كوكبرين في مقاله في **الإندبندنت**. فلم يفلت نظام عربي واحد من محاولة تجاهل الأسباب الداخلية للانتفاض عليه في بداية الأحداث، ولا من التعامل مع المحتجين على أنهم ينفذون «أجندات خارجية»، ولا من استخدام تعابير، مثل «القلة المندسة» و«المرتزقة» و«العملاء»، وأحياناً «المضَلَلين» في وصفهم. وواقع الحال أن كل من كان يلجأ إلى المرتزقة هم الحكام أنفسهم، فقد استعان القذافي بأفارقة من بلدان مجاورة لقتل أبناء شعبه، كما أن هؤلاء الحكام كانوا يستعينون بالقتلة المأجورين الذين قبلوا بيع ضمائرهم من المواطنين، فأطلق عليهم «البلطجية» في مصر، و«البلاطجة» في اليمن، و«الشبيحة» في سورية. هذا في الوقت الذي كانت تنضم فيه شخصيات وطنية إلى جموع المحتجين، ومن هؤلاء مفتي درعا وعضو مجلس محافظتها ونائبان في مجلس الشعب السوري، ووزير العدل الليبي السابق، ورئيس وفد ليبيا في الأمم المتحدة ووزير خارجيتها، وأخ غير شقيق للرئيس اليمني، وبعض أبرز علماء الدين والقيادات القبلية في اليمن.

السمة الرابعة: ركزت خطابات النظم العربية على إثارة مخاوف الداخل والخارج من أي تغيير محتمل. كان التركيز في الداخل على التخويف من الفتنة التي تتربص بالوطن، وتلك الفتنة قد تكون دينية (بين المسلمين والمسيحيين، كما في مصر)، أو مذهبية (بين السنّة والشيعة في البحرين والعراق، أو بين السنّة والعلويين، وهم من فرق الشيعة أيضاً في سورية، أو بين السنّة والشيعة الزيود من جهة، والحوثيين من أنصار المذهب الإثني عشري من جهة أخرى)، أو قبلية (بين القبائل المختلفة في كل من اليمن وليبيا). وحيثما كان يوجد لاجئون فلسطينيون كما في سورية، أو مواطنون من أصل فلسطيني كما في الأردن، كان يتم اللعب على أوتار النعرات القطْرية. أما في الخارج، فكان التركيز على التخويف من مخاطر تنامي نشاط التيار الديني (في مصر)، أو تمدد تنظيم القاعدة (في اليمن)، أو الهجرات غير الشرعية لشمال المتوسط (انطلاقاً من السواحل الليبية).

السمة الخامسة: مزجت النظم العربية في مواجهة الاحتجاجات والثورات بين عدة وسائل، فكانت في البداية تلجأ إلى استعراض قوتها الباطشة، وعندما يتسع نطاق الغضب الشعبي كانت تلجأ إلى تقديم مزايا اقتصادية ووعود سياسية، وحين يرفع المحتجون سقف مطالبهم تعاود اللجوء إلى العنف مجدداً. ويشهد النموذجان التونسي والمصري بامتياز على التقلب بين تلك الأدوات والوسائل المختلفة في التعامل مع الثوار. ففي النموذجين انطلقت المظاهرات يومي ١٨ كانون الأول/ديسمبر من ولاية سيدي بوزيد و٢٥ كانون الثاني/يناير من القاهرة وعدة مدن مصرية لتُقابل بقمع واعتقال عشرات من المتظاهرين، مع ملاحظة أن العنف في مواجهة متظاهري القاهرة تأخر إلى نهاية اليوم بعدما تبين اتساع نطاق المظاهرات في ما بدأ عنف اليوم الأول تجاه المتظاهرين في مدينة أخرى، كالسويس مبكراً، وأسفر عن استشهاد اثنين من المتظاهرين حيل لاحقاً بين ذويهما واستلامهما، مما أسهم في تأجيج مشاعر الغضب.

وفي النموذجين توجد عدة علامات فارقة في مسار التعامل الأمني القمعي مع المتظاهرين. في تونس كانت أبرز العلامات يوم وفاة محمد البوعزيزي في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، عندما ألهبت وفاة الشاب التونسي مشاعر جموع المتظاهرين، فصَّعدوا من حركتهم في مدن الوسط الغربي ليسقط منهم لاحقاً ٦ شهداء في مدينة تالة، وشهيدان في مدينة القصرين. كذلك كان يوم ٩ من الشهر نفسه مهماً في انتقال الحركة الاحتجاجية إلى العاصمة، وإن ظل معقلها الأصلي في الوسط الغربي الذي سقط منه في ذلك اليوم ما يربو على ٣٥ شهيداً،

ومن بعد امتد الاحتجاج إلى جنوب البلاد وسقط من أبنائه شهداء. وفي مصر كان يوم ٢٨ كانون الثاني/يناير من الأيام الفارقة، فقد تم قطع خدمة الإنترنت وتعطيل شبكة الاتصال الخلوية لمنع التواصل بين المتظاهرين، في حين عمّت المظاهرات أغلب محافظات مصر على نحو لم يحدث منذ ثورة ١٩١٩. وفي مواجهة ذلك أفرط الأمن في استخدام العنف من رصاص مطاطي وحي ودهس بالسيارات، الأمر الذي أدى إلى سقوط مئات الشهداء وإصابة الآلاف، فضلاً على حرق عشرات من أقسام الشرطة ومقار الحزب الوطني الحاكم وسيارات الشرطة. كذلك كان يوم ٢ شباط/فبراير يوماً دامياً في تاريخ الثورة المصرية، ففيه هاجم بلطجية الحزب الوطني المتظاهرين في التحرير، ممتطين الخيول والجمال بدون تدخل من الجيش، حتى مع إطلاق الرصاص وإلقاء قنابل المولوتوف مساءً على المتظاهرين، وبلغت حصيلة معارك ستة عشر ساعة كاملة سقوط ١٢ شهيداً و١٠٠٠ مصاب، وكان اضطلاع جماعة الإخوان المسلمين بالعبء الأكبر في حماية المتظاهرين سبباً في تغير موازين الثورة لصالحهم في الميدان، رغم عدم مشاركتهم كجماعة في يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. في الحالتين المصرية والتونسية، جرى فتح السجون وإطلاق المجرمين لإرهاب المواطنين، وفيهما معاً انسحب الأمن من الشارع، ونزل الجيش لمحاولة ضبط الموقف، وتم فرض حظر التجول في أماكن متفرقة، كما فرضت حالة الطوارئ في تونس، بينما هي سارية بالفعل في مصر منذ عام ١٩٨١.

أما على صعيد المزايا الاقتصادية والسياسية، فقد وعد بن علي في خطابه في ١٠ كانون الثاني/يناير بتوفير ٣٠٠,٠٠٠ فرصة عمل لمواجهة البطالة بين حاملي الشهادات الجامعية، وبخفض أسعار بعض السلع الغذائية. ومثّل إقدام مبارك على إقالة حكومة أحمد نظيف في خطابه في الساعات الأولى من يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير اعترافاً بسوء أدائها الاقتصادي الذي ضجّ المواطنون بالشكوى منه، علماً بأن بن علي بدوره كان قد أقال الحكومة، وشكّل أخرى برئاسة الغنوشي. الرئيسان معاً وعدا بعدم الترشح لولاية جديدة، وبمزيد من الإصلاح السياسي، واتخذ الرئيس المصري خطوات إضافية بتشكيل لجنة قانونية لتعديل المواد الدستورية المنظمة لانتخاب رئيس الجمهورية، واتخذ نائباً له هو عمر سليمان، وذلك لأول مرة منذ ثلاثين عاماً، وتوسع في إقالة قياديين في حزبه، وكلف نائبه بالدعوة إلى حوار وطني مع كافة القوى الحزبية والتيارات السياسية، بما فيها لأول مرة جماعة الإخوان المسلمين، فضلاً على ائتلاف شباب الثورة. لكن المشكلة هي أن استهانة

الرجلين بحجم الأحداث في بدايتها، وبطء قراراتهما في التعامل مع تطوراتها، أديا إلى انتقال المتظاهرين من المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي إلى التوحد من خلف شعار «الشعب يريد إسقاط النظام»، فهرب بن علي إلى السعودية في ١٤ كانون الثاني/ يناير، وتنحّى مبارك (أو تمت تنحيته عن السلطة) في ١١ شباط/ فبراير، ليتسلم فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب السلطة في الحالة الأولى، ويتسلمها المجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة المشير محمد حسين طنطاوي في الثانية.

داخل تلك الصورة العامة لتعاطي النظم العربية مع المطالب الجماهيرية، كانت هناك عدة تمايزات في داخلها. ومن ذلك أن **اليمن**، كمصر مثلاً، دعت إلى حوار وطني كآلية لوقف تصعيد المعارضة على أثر نجاح ثورة تونس، لكن اليمن كانت له خبرة سابقة مع هذا الحوار قبل أن يقرر الرئيس اليمني وقفه من جانب واحد. تفصيل ذلك أن حزب المؤتمر الحاكم، وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة، توافقوا بعد سلسلة لقاءات على تشكيل لجنة مشتركة تتولى الإعداد للحوار الوطني، وذلك في ١٧ تموز/ يوليو٢٠١٠. وبالفعل، عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها في ٧ آب/ أغسطس، وتم التوافق على أن تتشكل هيئتها الرئاسية من أربعة أشخاص، يمثل اثنان منهم الحزب الحاكم، واثنان آخران أحزاب المعارضة. وبعد عدة مناقشات، توصلت هيئة رئاسة اللجنة المشتركة إلى ورقة إطارية تتضمن الخطوات العملية المطلوبة والجدول الزمني لتنفيذها، تأسيساً على اتفاق ٢٣ شباط/ فبراير بين الحكم والمعارضة، وقامت الهيئة بعرض الورقة في صيغتها النهائية على اللجنة في ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠١٠. لكن بعد ثلاثة أيام من هذا التاريخ، قرر الحزب الحاكم فجأة وقف الحوار مع المعارضة، والسير منفرداً في التحضير للانتخابات البرلمانية. وفي هذا الإطار، صوّتت الكتلة البرلمانية للحزب على قانون الانتخابات والاستفتاء في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، وذلك بالمخالفة مع البند الثاني من اتفاق ٢٣ شباط/ فبراير الذي ينصّ على مشاركة الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مناقشة التعديلات الدستورية الخاصة بتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي. كذلك صدر قرار رئاسي في ١٥ من الشهر نفسه يتضمن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، من تسعة قضاة، وهو ما يخالف أيضاً البند الثالث من اتفاق شباط/ فبراير الذي يقضي بإعادة تشكيل هذه اللجنة وفق نص القانون. كما قام حزب المؤتمر بإحالة المشروع الخاص بالتعديلات الدستورية المقترحة على اللجنة خاصة في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، ومن أهم تلك التعديلات

التي بلغت ستين تعديلاً ما خص فترة حكم الرئيس باقتراح خفضها من سبع سنوات إلى خمس، على ألاّ يسري التعديل إلا بعد انتهاء ولاية صالح في ٢٠١٣. وكان المعنى المباشر لذلك هو تمهيد الطريق للتمديد لحكم صالح فترة إضافية، بعد أن كان الرئيس اليمني قد قام بمناورة مماثلة من قبل، وأجرى تعديلاً دستورياً في ٢٠١١ حدد الحكم بفترتين مدة كل منهما سبع سنوات، على أن يبدأ سريان التعديل بعد انتهاء ولاية الرئيس. ومثل هذا التلاعب بجوهر الحوار يوضح سقف «الإصلاح السياسي» الذي تضعه النظم العربية، ويؤكد حتمية الضغط الشعبي لإجراء التغيير.

إن تكييف دولة كـ **السعودية** لأسباب المطالبات الشعبية على أنها تعود إلى عدم الفهم الصحيح للدين الإسلامي من جهة، وللظروف الاقتصادية من جهة أخرى، قد حكم تعاملها مع تلك المطالب، وصبغها بالطابعين الديني والسياسي. فبعد عودة العاهل السعودي من رحلته العلاجية في الخارج في آذار/مارس ٢٠١١ أصدر ٢٠ أمراً ملكياً جاء فيها إنشاء المجمع الفقهي السعودي، ودعم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بـ ٢٠٠ مليون ريال، وإنشاء فروع لإدارة البحوث العلمية والإفتاء في كل أنحاء المملكة، وتخصيص ٥٠٠ مليون ريال لترميم كافة المساجد، هذا من جانب. كما تضمنت الأوامر الملكية صرف راتب شهرين لكافة الموظفين، ومكافأة شهرين لكافة طلاب التعليم الجامعي الحكومي، ودمج بدل غلاء المعيشة ونسبته ١٥ بالمئة في الراتب الأساسي، وبناء ٥٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة بتكلفة ٢٥٠ مليار ريال، ورفع قيمة القرض السكني من صندوق التنمية إلى ٥٠٠,٠٠٠ ريال، هذا من جانب آخر. بعبارة ثانية، خلت المقاربة الرسمية السعودية لمطالب الإصلاح من الجوهر السياسي، بل إن أحد الأوامر الملكية المذكورة تضمن استحداث ٦٠,٠٠٠ وظيفة داخل وزارة الداخلية، في إشارة إلى دعم الجهاز الأمني للمملكة.

غير أن من المدهش أنه رغم أن أولى الثورات العربية انطلقت من تونس، إلا أن الصدى الأبرز لها كان في المشرق العربي، وليس في المغرب العربي. فعلى حين نجحت الثورة المصرية، وارتفع سقف المطالبات الشعبية في اليمن وسورية إلى إسقاط النظام، وما زال الشعب الليبي البطل يخوض حرباً شرسة بالمعنى الدقيق للكلمة ضد كتائب القذافي، فإن النظامين المغربي والجزائري تمكّنا من ضبط حركة الشارع وطرح مشروع للإصلاح السياسي يدور حول مجموعة من التعديلات الدستورية بالأساس، وهذا يفتح الباب لمناقشة الظروف المجتمعية

اللازمة لإنضاج الفعل الثوري، واختلاف تلك الظروف من دولة إلى أخرى، بغض النظر عن عامل القرب الجغرافي. وكمثال، فإنه في الجزائر تبنى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إجراء تعديلات دستورية وقانونية، وفي ٢١ نيسان/أبريل أعلنت وزارة الداخلية شروعها في عقد جلسات للتشاور مع ممثلي الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني والخبراء والنواب، من أجل المساهمة في إعداد مشروعات بالتعديلات المقترحة، خصوصاً تلك التي تخص الدستور وقوانين الانتخاب والأحزاب والإعلام، وهو ما اعتبرته بعض الأحزاب، ومنها جبهة القوى الاشتراكية، إعادة تداول أفكار قديمة.

السمة السادسة: أعادت الثورات والحركات الاحتجاجية العربية دور الطبقة الوسطى في قيادة عملية التغيير إلى الواجهة بعد أن استقرّت أدبيات تحليل النظم العربية على تآكل هذا الدور، بل وانتهائه. ويفسر لنا هذا الدور الريادي للطبقة الوسطى في المراحل الأولى للحركات الاحتجاجية قبل أن تتسع شرائح المواطنين الملتحقين بها، كثافة استخدام التقنيات الحديثة، وبالذات شبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك والتويتر)، كونها أدوات أساسية بأيدي أبناء الطبقة الوسطى لنشر دعوتهم على نحو ألجأ نظم مصر وليبيا وسورية إلى تعطيل خدمة الإنترنت إلى آماد مختلفة. والملاحظة المهمة في هذا الخصوص هي أن سعة تأثير تلك التقنيات، خصوصاً بين الشباب الذين هم طليعة قوى التغيير، دعت إلى الاعتماد عليها حتى في مرحلة ما بعد نجاح الثورة أو هدوء الشارع أيهما أسبق. ففي مصر أنشأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة صفحة خاصة به على الفيس بوك، ولجأ إلى إرسال الرسائل عبر التلفونات الخليوية لإعطاء توجيهاته للمواطنين. وفي سلطنة عُمان أصبح الفيس بوك ساحة لمناقشة التعديلات الدستورية التي اقترحها السلطان قابوس في إطار ما أطلق عليه التأسيس لوضع «عقد اجتماعي جديد»، وهو مصطلح تكرر استخدامه في عدة بلدان عربية. ودار في هذا السياق تبادل للرأي حول طريقة تشكيل لجنة تعديل الدستور، وأيضاً مضمونه، ما بين مؤيدي النظام ضم أعضاء مجلس الدولة المعين، إلى اللجنة ومعارضي ذلك، وما بين دعاة التركيز على الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى والمطالبين بإخضاع المزيد من مواد النظام الأساسي للتعديل. وجسد هذا الجدل مقال إلكتروني حمل عنوان «لكم دستوركم ولنا دستورنا وسلطاننا».

السمة السابعة: مثلت المؤسسة العسكرية الرقم الصعب في معادلة التغيير في الوطن العربي، ففي التجربتين المصرية والتونسية كان موقف المؤسسة

العسكرية واضحاً منذ اضطرارها إلى النزول إلى الشارع عقب عجز أجهزة الأمن عن التصدي للاحتجاجات: وهو أنها لن توجه أسلحتها ضد الثوار، فاضطر الرئيسان مبارك وبن علي في النهاية إلى الرحيل. أما في الحالتين اليمنية والليبية، فقد انقسم الجيش إلى فريق مع النظام، وآخر مع الثوار، مع فارق أن التركيبة القبلية اليمنية مع تسلح القبائل خلقا حالة من «توازن القوى» بين الفريقين حالت دون انزلاقهما إلى مواجهة عسكرية، في ما عدا مناوشات محدودة بين قوات من الجيش وأخرى من الحرس الجمهوري الذي يترأسه نجل الرئيس صالح. في حين تفرّدت الحالة الليبية باستخدام مكثف للقوة العسكرية، بشكل مفرط ضد الثوار، في الوقت الذي كان عقد الجيش الليبي ينفرط رويداً رويداً بانضمام المزيد من قواته إلى الثوار، مع بقاء باقي القوات، وبخاصة تلك التي يترأسها أبناء العقيد القذافي، على ولائها المطلق للعقيد، واستعدادها لارتكاب أبشع الفظائع والانتهاكات لوأد الثورة، الأمر الذي أدى إلى تردي الوضع الليبي على نحو فتح الباب أمام التدخل الدولي.

أما في باقي الدول العربية الأخرى، فقد كان موقف الجيش واضحاً: وهو أنه مع النظام وضد «الاضطرابات والإخلال بالأمن»، حسب توصيف الأنظمة العربية للاحتجاجات التي تشهدها. حدث ذلك في البحرين وسورية والأردن والسعودية والجزائر والمغرب، وقد اضطر الجيش إلى النزول إلى الشارع للسيطرة على الوضع في الحالات البحرينية والعُمانية والسورية، علماً بأن الأخيرة شهدت استخداماً مفرطاً للعنف ضد المتظاهرين من جانب قوات الأمن والجيش.

السمة الثامنة: أدت وسائل الإعلام، وبخاصة القنوات الفضائية وقناة «الجزيرة» القطرية على وجه التحديد، دوراً بارزاً في نقل صورة حية ومباشرة لوقائع الثورات وحركات الاحتجاج العربية، وكسرت حاجز التعتيم حتى داخل نظام كالنظام السوري. ومثل هذا الأمر أسهم في تأجيج مشاعر الثوار، وكسب تأييد الجماهير لهم من جانب، وحشد تأييد الرأي العام الغربي والعالمي إلى صفهم من جانب آخر. لهذا لم يكن غريباً أن تشهد الثورات العربية تضييقاً على وسائل الإعلام ـ وبخاصة قناة «الجزيرة» ـ يبدأ من التشويش على ترددتها ـ وهو الأمر الذي وصل إلى حده الأقصى في الحالتين المصرية والليبية ـ والتضييق على تحركات مراسليها، وصولاً إلى سحب الكاميرات الخاصة بهم، ثم سحب تراخيص العمل وإغلاق مكاتبها، فالاعتداء البدني على المراسلين، وانتهاءً، كما حدث في الحالة الليبية، بقتل أحد مصوري القناة. إلا أن هذا لا ينفي أن تغطية هذه القنوات لم تكن

متوازنة أو «محايدة»، كما ينبغي لها أن تكون، حيث افتقدت قناة «الجزيرة» هذا «التوازن» حين تعلق الأمر بالبحرين، الجارة الملاصقة لقطر.

من ناحية **السمة التاسعة**: يمكن القول إنه قد حدث تراكم في خبرة الثورات العربية على جانبي الثوار والحكومات. فعلى جانب الثوار هناك الاستخدام المكثف لتكنولوجيا الاتصال، والتشديد على سلمية الاحتجاجات، والعمل على الوصول إلى الميادين الرئيسية والاعتصام بها إلى حين تحقيق الأهداف، والتوسيع الجغرافي لنطاق الاحتجاجات، والحرص على اطلاع الرأي العام في الداخل والخارج على مجريات الأحداث. وعلى جانب الحكومات، قام الحزبان الحاكمان في كل من اليمن وسورية بتنظيم مظاهرات حاشدة لمؤيدي رئيسي البلدين رداً على المظاهرات المعارضة، للتأكيد للداخل والخارج أن معارضي النظام والمطالبين بإسقاطه لا يمثلون الأغلبية، وهو عمل عجز رئيسا مصر وتونس عن القيام به بالنظر إلى غياب الأساسين القبلي والمذهبي في عملية الحشد لصالح الحكام. كما قام الرئيس اليمني بالتحدث إلى الشعب مباشرة، وألقى الرئيس السوري خطاباً أمام البرلمان، وهو ما لم يحدث في الحالتين المصرية والتونسية، حيث كانت خطابات الرئيسين الثلاثة في غرف مغلقة بعيداً عن التواصل المباشر مع المواطنين أو ممثليهم. وتفرد اليمن باستباق المعارضين واحتلال مؤيدي الرئيس وأنصار الحزب الحاكم ساحة التحرير، أكبر ميادين العاصمة قبل أن تصل المعارضة إليه. وأخيراً، فإن مآل الرئيس المصري، أي تقديم وأسرته وأعوانه إلى المحكمة بتهم تبديد أموال الدولة، لا شك أنه سينعكس على مستقبل أي رئيس آخر بالحرص على توفير فرص الخروج الآمن له ولأركان نظامه.

أما **السمة العاشرة** والأخيرة، فلم يعول الثوار في معظم التجارب العربية التي شهدت احتجاجات أو ثورات على دعم خارجي ـ وبخاصة غربي ـ لثوراتهم واحتجاجاتهم، إذ كانوا على يقين أن الغرب لا تحركه إلا مصالحه بدليل دعمه المستمر على مدار عقود للأنظمة التي قمعتهم وسامتهم سوء العذاب، ومن ثم رأوا ألا بديل أمامهم إلا أن يرسموا هم مسار الأحداث، فيحدد ما رسموه معالم الطريق لتحركات وسياسات وردود أفعال الدول الغربية. وبالفعل، أذهلت الثورات العربية الأطراف الغربية وأربكتها، وهي التي لم تكن تتوقعها أو تتحسب لها، ومن ثم جاء تفاعل هذه الأطراف مع الثورات كرد فعل لتطورات الأحداث على أرض الواقع، وسعياً من أجل التوافق مع طلبات الثوار، بدون أن تكون لديها قدرة على المبادرة بالفعل.

٣ ـ النظامان المصري والتونسي وبناء الديمقراطية بعد الثورة

نظراً إلى عدم وجود جهة واحدة تمثل الثوار في الحالتين وتتفاوض باسمهم، تعددت الأطراف التي تتكلم باسم الشعب وتدّعي تمثيله، كما اختلفت رؤاها بشكل كبير، وأصبح الكل يرفع شعار «الشعب يريد»، مع اختلاف في طبيعة المطالب التي يرفعها كل طرف. من ناحية أخرى، جمع بين التجربتين المصرية والتونسية الاستقطاب الحاد الذي شهده المجتمعان بين التيار الإسلامي بأطيافه المختلفة في مواجهة باقي القوى والتيارات السياسية، وظهور معارك مبكرة للاشتباك بين الفريقين تمثل أشدها وأخطرها في الحالة المصرية مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية يوم ١٩ آذار/ مارس.

على صعيد آخر، يمكن القول إن ترتيبات إدارة الدولة واستعادة الحياة سيرها الطبيعي، وليس «**تغيير**» النظام، كانت هي الفكرة الحاكمة لمسار الثورة في مصر بعد تنحّي مبارك، في حين لم يكن الأمر كذلك في الحالة التونسية، مما جعل كثيراً من المصريين يتحدثون عن «سرقة» الثورة، وبخاصة أن أغلب الإجراءات التي تمت بدت كما لو كانت امتداداً للنظام القديم أو تغييراً من رحمه، وليست انقلاباً عليه أو مقدمات بناء نظام جديد، وهو ما يتناقض مع منطق الثورة ومطالبها.

ويمكن إرجاع المسار الذي اتخذته مصر عقب تنحّي مبارك إلى تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مقاليد الأمور فيها إلى فترة انتقالية حددها بستة أشهر أو إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية، في حين إن السلطة التونسية تولتها حكومة مدنية، وإن ظل الجيش في خلفية المشهد يراقب تطوراته بحذر. وتظهر متابعة أداء المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر أنه غير منشغل بإجراءات التمهيد لإقامة حكم ديمقراطي في البلاد يستمد شرعيته وأسسه من ثورة الشباب بقدر انشغاله بتسيير شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية إلى حين تسليم السلطة إلى حكم مدني يتولى وضع هذه الترتيبات، وبخاصة أن بعضاً منها يثير قضايا حساسة تتطلب إدارة حوار مجتمعي بشأنها، مثل العلاقة بين الدين والدولة، وشكل الحكم وما إذا كان رئاسياً أم برلمانياً.

ثم إن المجلس الأعلى، ومن منطلق حرصه على حماية مصالحه ومكانته التي لا يريد المساس بها، ولضمان ضبط إيقاع إجراءات المرحلة الانتقالية بما لا يتعارض مع رؤية الجيش، رفض الاستجابة لمطلب كثير من القوى المعارضة بتسليم مقاليد

الأمور إلى مجلس رئاسي يتولى وضع ترتيبات المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات الهيئة التأسيسية لوضع دستور جديد، وأصر على إجراء الاستفتاء على تعديلات دستورية محدودة، أعقبها إصداره إعلان دستوري يتضمن المواد التي تم الاستفتاء عليها بالإضافة إلى مواد أخرى، واستكملها بإصدار مراسيم بقوانين ذات صلة بإدارة المرحلة الانتقالية، مثل قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية وقانوني مجلسي الشعب والشورى، بدون تشاور مع القوى الوطنية المختلفة أو حتى الاستجابة لبعض انتقاداتها اللاحقة لعدد من بنود تلك القوانين.

على صعيد ثالث، كان من أبرز قضايا ما بعد الثورة إصرار الجماهير على ضرورة محاسبة كافة رموز النظام السابق، وفي مقدمتها رئيسا البلدين، ومحاكمتها واسترداد الأموال المنهوبة، ومثل هذا الإجراء كان أيسر في تونس منه في مصر. ففي الحالة التونسية، كان الفساد «مركزاً» في شخص الرئيس بن علي وزوجته وأقاربهما والدائرة اللصيقة بهما التي أقصي أغلب أفرادها عن الحكم ومراكز النفوذ في البلاد، وكثير منهم إما فروا من البلاد أو ألقي القبض عليهم وأصبحوا رهن التحقيق. أصدرت الحكومة التونسية مذكرة توقيف دولية بحق الرئيس المخلوع، كما طلبت من العربية السعودية تسليمه لمحاسبته على ما اقترف بحق شعبه من جرائم طيلة عهده، وطالبت بتجميد كافة الأرصدة الخاصة به وبأسرته لدى الدول الغربية التي استجابت لهذا الأمر. كما استحدثت في الثامن عشر من شباط/فبراير لجنة للتحقيق في كافة الجرائم التي ارتكبت طيلة عهد الرئيس السابق (اللجنة الوطنية للاستقصاء في مسائل الرشوة والفساد)، وإن كان القضاء قد أصدر في وقت لاحق حكماً بوقف عمل هذه اللجنة بحجة «عدم دستوريتها»، وأخرى للتحقيق في الانتهاكات التي تمت أثناء الثورة.

أما في مصر، فقد كان المشهد مختلفاً، حيث كان الفساد منتشراً في كثير من مفاصل الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، كما كان مركّباً تداخل فيه البعد السياسي مع البعدين الاقتصادي والإداري، ومن ثم كانت المواجهة الحاسمة والشاملة للفساد ستؤدي إلى تقويض أركان الدولة، الأمر الذي حمل الجيش على التباطؤ في التعاطي مع هذا الملف، وهو ما لاقى نقداً من بعض القوى، فضلاً على ائتلاف شباب الثورة.

وبشكل عام، فإننا حين نميز بين التجربتين المصرية والتونسية في مرحلة ما بعد الثورة يمكن أن نسجل الملاحظات التالية:

أ ـ في ترتيبات إدارة الدولة

في تونس، استمر الدستور قائماً، وعقب الإعلان عن شغور منصب الرئيس بصورة نهائية يوم السبت الموافق ١٥ كانون الثاني/يناير تولى فؤاد المبزع رئيس مجلس النواب الحكم بصفة مؤقتة ـ وفقاً للدستور ـ إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة خلال فترة تمتد من ٤٥ إلى ٦٠ يوماً، وعقب ذلك بيومين تم تشكيل حكومة جديدة استمر محمد الغنوشي رئيساً لها بمشاركة عدد من زعماء المعارضة. أما في مصر، فقد تنحّى الرئيس مبارك وسلم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة يوم الجمعة الموافق ١١ شباط/فبراير، وهو مجلس لم يرد ذكره في دستور ١٩٧١، ومن ثم لا يوجد أي نص دستوري يجيز نقل السلطة إليه. لهذا أصدر المجلس بياناً يوم الأحد ١٣ شباط/فبراير أعلن فيه توليه حكم البلاد بصفة مؤقتة، كما سلف القول.

من ناحية **ثانية**، في الحالة التونسية ظلت الشرعية الدستورية قائمة، فقد تولى المبزع حكم البلاد وفقاً لها، فلم يتم تعطيل العمل بالدستور أو حل البرلمان، ولكن بعد أكثر من شهرين من تنحّي بن علي صادق مجلس الوزراء في اجتماعه يوم ١٨ آذار/مارس على مشروع مرسوم ينص على حل مجلس النواب ومجلس المستشارين اللذين كان يسيطر عليهما الحزب الحاكم، إضافة إلى المجلس الدستوري والمجلس الاجتماعي والاقتصادي. أما في مصر، فقد أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه المشار إليه أعلاه تعطيل العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى، وأعلن أيضاً استمرار تكليف وزارة د. أحمد شفيق بتسيير الأعمال إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

لكن الشارع الذي كان يغلي في البلدين رفض حكومتي تسيير الأعمال اللتين ضمتا رموزاً من النظام السابق. وفي تونس اضطر محمد الغنوشي إلى تقديم استقالته في السابع والعشرين من شباط/فبراير، بعد رفض الشارع الحكومتين اللتين شكلهما بعد تنحّي بن علي: الأولى في السابع عشر من كانون الثاني/يناير، والثانية في السابع والعشرين من الشهر نفسه، وتم تكليف الباجي قايد سبسي بتشكيل الوزارة خلفاً له. وفي مصر اضطر أحمد شفيق إلى الاستقالة من منصب رئيس الوزراء في الثالث من آذار/مارس، على الرغم من تشكيله وزارتين، كانت أولاهما قبل تنحّي مبارك، والثانية بعد تنحّيه، وتم تكليف د. عصام شرف بالمنصب خلفاً له. وقد كان شرف من أبرز المسؤولين السابقين الذين

نزلوا إلى ميدان التحرير منذ الأيام الأولى للثورة، وقد اختاره المجلس الأعلى من قائمة مختصرة أعدها ممثلو الثوار، وذهب شرف بنفسه عقب تكليفه بتشكيل الوزارة إلى ميدان التحرير طلباً للشرعية من الثوار.

من ناحية **ثالثة**، اتفقت التجربتان المصرية والتونسية في أنهما شهدتا انضمام ممثلين عن المعارضة إلى الحكومات المؤقتة التي تشكلت بعد الثورة، حيث تولى أحمد نجيب الشابي عن الحزب الديمقراطي التقدمي (وزارة التنمية الجهوية والمحلية) في الحكومة التونسية المؤقتة، في حين شغل أحمد إبراهيم (الأمين العام لحركة التجديد) منصب وزير التعليم العالي. وفي مصر ضم أحمد شفيق وزيرين من حزبين معارضين إلى حكومته، هما: منير فخري عبد النور من حزب الوفد (وزيراً للسياحة)، وجودة عبد الخالق من حزب التجمع (وزيراً للتضامن الاجتماعي)، إلا أن البلدين اختلفا في أن الوزيرين الممثلين للمعارضة في الحكومة التونسية استقالا من منصبيهما عكس الوضع في الحالة المصرية.

في تماثل **رابع** بين الحالتين المصرية والتونسية، أعلنت وزارة الداخلية التونسية في السابع من آذار/مارس إلغاء إدارة أمن الدولة والبوليس السياسي تماشياً مع قيم الثورة ومبادئها، والتزاماً باحترام القانون نصاً وممارسة. وهي الخطوة التي أقدمت عليها مثيلتها المصرية في الخامس عشر من الشهر نفسه بحل جهاز أمن الدولة بجميع إداراته وفروعه على مستوى الجمهورية، وأعلنت عن تأسيس جهاز بديل تحت مسمّى جهاز «الأمن الوطني» لحماية الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب. وقد تخوّف كثيرون من أن يكون الجهاز الجديد امتداداً لسابقه، كما اتفقت الدولتان في حل الحزب الحاكم ومصادرة مقاره.

خامساً وأخيراً، مع أن النظامين أفرجا عن المعتقلين السياسيين، إلا أن هذا الإجراء جاء بشكل كلي في الحالة التونسية مع إسباغ العفو عن المفرج عنهم، وهو ما يجعل العقوبة كأن لم تكن، ويسمح من ثم بإدماج المفرج عنهم في الحياة السياسية، فإن الحالة المصرية شهدت إفراجاً جزئياً عن المعتقلين السياسيين بدون أن يقترن الإفراج بالعفو.

ب ـ في التمهيد لإقامة حياة ديمقراطية سليمة

اختلف مسار الثورتين المصرية والتونسية في ما يتصل بخطوات إقامة حياة ديمقراطية سليمة في عدة نقاط، وإن كان يمكن التركيز على ثلاث منها.

النقطة الأولى ترتبط بكيفية إدارة المرحلة الانتقالية، فقد أنشأت تونس لجنة عليا للإصلاح السياسي بهدف تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية، وتكوّنت اللجنة العليا للإصلاح السياسي من خبراء في القانون العام والعلوم السياسية، وانتهجت في عملها منهج المشاورة مع مختلف التيارات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، ثم انتهت إلى وضع عدد من السيناريوهات لمرحلة ما بعد الثورة انحاز رئيس الوزراء الباجي قايد سبسي من بينها إلى إجراء انتخابات برلمانية في تموز/يوليو، والتصويت على رئيس مؤقت إلى حين إعداد الدستور الجديد، إلا أن الاحتجاجات الشعبية أجبرته على اللجوء إلى بديل آخر هو انتخاب مجلس وطني تأسيسي يضع دستوراً جديداً للبلاد، على أن ينتخب هذا المجلس من بين أعضائه رئيساً مؤقتاً للبلاد إلى حين الانتهاء من وضع الدستور الجديد والإعداد لانتخابات جديدة رئاسية أو تشريعية بحسب النظام المقترح.

كذلك اتفقت القوى السياسية التونسية على تشكيل «مجلس لحماية الثورة»، من أهم الأطراف التي وقّعت على بيان تأسيسه: الاتحاد العام التونسي للشغل، وحركة النهضة الإسلامية، والهيئة الوطنية للمحامين، وحزب العمال الشيوعي التونسي، وجمعية القضاة، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان. وهو المجلس الذي تم دمجه مع اللجنة العليا للإصلاح السياسي في هيئة موسعة تحت مسمى «الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي»، وتتشكل من ٧١ عضواً زادوا لاحقاً إلى١٣٠عضواً بهدف ضمان تمثيل مجتمعي أوسع. وقد عقدت الهيئة أول اجتماعاتها يوم ١٧ آذار/مارس للتباحث في مشروعي قانون انتخاب مجلس وطني تأسيسي أعدتها لجنة الخبراء. وبعد تفاوض تم الاتفاق على بداية النظر في مشاريع القوانين الانتخابية، والسعي في الوقت نفسه إلى توسيع اللجنة، وهو ما تم فعلاً، حيث بدأ التداول حول مشروع قانون الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. إلا أنه يتعين القول إنه مهما توسعت هذه الهيئة، فإنه لا يمكن الادعاء بأنها تمثل الشعب التونسي تمثيلاً حقيقياً، إذ لا يتحقق هذا الأمر إلا عن طريق صندوق الاقتراع.

أما في مصر، فقد قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في بيانه الدستوري الصادر في ١٣ شباط/فبراير إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية قبل تشكيل اللجنة التأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، على الرغم من أن الحالة المصرية كانت أولى بتبنّي الخيار التونسي، كون الدستور قد تم تعطيله، ومجلسي الشعب والشورى تم حلهما.

ينقلنا ما سبق إلى مناقشة **النقطة الثانية** الخاصة بالموقف من الدستور. في البدء تركزت اعتراضات القوى السياسية على فكرة تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور، استناداً إلى أن شرعية الثورة قد أسقطت الدستور، وبالتالي كان يتعين على المجلس الأعلى إصدار إعلان دستوري من عدد محدود من المواد لإدارة شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية إلى حين إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية تتولى وضع دستور جديد للبلاد يتم الاستفتاء عليه قبل إجراء الانتخابات التشريعية ثم الرئاسية. ورأت هذه القوى ـ التي ضمت ائتلاف شباب الثورة وأغلب أحزاب المعارضة والجمعية الوطنية للتغيير بزعامة محمد البرادعي ـ أنه لا داعي للاستعجال في إجراء انتخابات تشريعية سوف تكون الغلبة فيها لصالح بقايا الحزب الوطني والإخوان المسلمين (باعتبارهما القوتين الأكثر تنظيماً في الساحة)، بل يتعين الانتظار فترة إلى حين تشكل تيارات وأحزاب تعبر عن القوى التي شاركت في الثورة.

ومع إغفال المجلس الأعلى اعتراضات هذه القوى، انتقل النقد إلى تشكيل اللجنة ذاتها من زاوية أنها لم تكن ممثلة لكافة القوى السياسية، عدا جماعة الإخوان المسلمين، ولم تضم أيضاً عنصراً نسائياً، واعتبر الأقباط أن العضو القبطي لا يمثلهم. وزاد الشك بسبب عدم إجراء اللجنة أية مشاورات حول التعديل، وإلزامها من المجلس الأعلى بإنجاز عملها في عشرة أيام.

انصبت تعديلات اللجنة على تسع مواد تتصل بشروط الترشح لرئاسة الجمهورية، وخففت من القيود الإجرائية ذات الصلة، وحددت مدة الرئاسة بأربع سنوات تجدد لمرة واحدة، وخوّلت محكمة النقض صلاحية البتّ في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب، وقضت باختيار رئيس الجمهورية نائباً له في ما لا يتجاوز ستة أشهر، وألغت المادة الخاصة بمكافحة الإرهاب، وحددت شروط تشكيل الجمعية التأسيسية.

دارت انتقادات أغلب القوى السياسية ـ عدا جماعة الإخوان المسلمين صاحبة مشروع الإسراع بالانتخابات البرلمانية لجني ثمار الثورة ـ حول عدم شمول التعديلات صلاحيات الرئيس، واختياره نائبه بدلاً من انتخابه، واختيار البرلمان أعضاء الجمعية التأسيسية بدلاً من انتخابهم، واشتراط الأبوية الخالصة في أبوي مرشح الرئاسة وزوجته، وهو نفسه بعدم اكتسابه جنسية دولة أخرى، ولا قبول تنازله عنها، وهو ما كان يمثل نوعاً من العنصرية الوطنية المرفوضة، ويحرم

أشخاصاً بقامة أحمد زويل ذي الجنسية المزدوجة من فرص الترشح. لكن على الجانب الآخر، قيدت التعديلات مدد الرئاسة، وقضت بتعيين نائب للرئيس، وكان هذان المطلبان من المطالب الأساسية للمعارضة.

وسط هذا الاستقطاب الحاد ما بين مؤيدي التعديلات ورافضيها، أجري الاستفتاء عليها في ١٩ آذار/مارس. وحرصت التيارات الدينية على ابتزاز مشاعر المواطنين البسطاء بتصويرها أن التصويت بـ «نعم» يعد واجباً شرعياً، لأنه يضمن الإبقاء على المادة الثانية في دستور ١٩٧١ التي تنص على أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع. ومع أن هذه المادة لم تكن مطروحة أصلاً للتصويت، ولا شملتها التعديلات، إلا أن الانتهازية السياسية صوّرت التصويت بالإيجاب على التعديلات الدستورية بوصفه تصويتاً على الإسلام. وعلى الجهة المقابلة، حشدت الكنيسة أنصارها للتصويت بـ «لا» على التعديلات لمواجهة احتشاد الإسلاميين خلف التصويت بـ «نعم». وفي لحظة معينة، بدا أن المجتمع المصري منقسم إلى فريقين: قوى الثورة والأحزاب السياسية والأقباط في مواجهة الإخوان المسلمين والتيارات الإسلامية وبقايا الحزب الوطني.

مع إعلان نتيجة الاستفتاء يوم الحادي والعشرين من آذار/مارس بموافقة ٧٧ بالمئة ممن حضروا الاستفتاء (بنسبة مشاركة بلغت ٤١ بالمئة ممن لهم حق التصويت) على التعديلات، طفت مشكلة أخرى على سطح المشهد السياسي المصري. تتلخص هذه المشكلة في أن أغلبية القوى التي شاركت في الثورة ـ عدا الإخوان المسلمين ـ و/أو أيدتها، كانت ضد التعديلات التي وافق عليها أكثر من ثلثي الشعب، وكان هذا يؤشر إلى عدم قدرة النخبة الثورية على التواصل مع الجماهير، ولا سيما أن النسب الأعلى للموافقة تركزت في الريف والمحافظات الحدودية. وكما تبنت التيارات الدينية الدعوة إلى الموافقة على التعديلات الدستورية، فإنها اعتبرت نجاحها في الحشد نوعاً من النصر الإلهي، حتى أطلق أحد أبرز دعاة السلفيين على يوم الاستفتاء «غزوة الصناديق». انقضت تسعة أيام ما بين إعلان نتيجة الاستفتاء وصدور إعلان دستوري عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، يتضمن المواد التي تم التصويت عليها وأخرى لم تُعرَض على الاستفتاء. ومن تلك المواد ما تعلّق بالحدّ من صلاحيات الغرفة الثانية للبرلمان، أي مجلس الشورى، هذا علماً بأنه قبل تعديل الدستور تعالت الأصوات الداعية إلى إلغاء مجلس الشورى لعدم جدواه في العملية التشريعية، لكن التعديلات الدستورية لم تستجب لهذا الرأي، وأبقت على مجلس الشورى كما هو، ثم فوجئ المصريون بعد الاستفتاء على التعديلات

الدستورية بصدور إعلان دستوري يقيّد صلاحيات مجلس الشورى. وفي هذا تجاوز للإرادة الشعبية، وثار سؤال: ما دام المجلس يعتزّ بإصدار إعلان دستوري، فلِم التعديلات والاستفتاء عليها؟ أما الانتقاد الأهم للإعلان، فقد انصبّ على خلوه من أية إشارة إلى الثورة كأنه منبتّ الصلة بها.

وهكذا كان ثمة عنصر مشترك بين الحالتين المصرية والتونسية تمثل في إصرار أغلب القوى السياسية على ضرورة تأجيل موعد الانتخابات في البلدين إلى حين الاستعداد لها، لكن في حين نجحت القوى التونسية في إنفاذ رغبتها، عجزت مثيلتها في الحالة المصرية لسبب رئيس، هو عدم توازن القوى بين التيارات المدنية من جهة، والدينية من جهة أخرى.

نصل إلى **النقطة الثالثة** والأخيرة المتعلقة بالموقف من الأحزاب السياسية، فقد منحت وزارة الداخلية التونسية تراخيص بإنشاء أحزاب جديدة، حتى بلغ عدد الأحزاب المعترف بها في تونس حتى يوم ٢٢ آذار/مارس ٤٩ حزباً مقارنة بثمانية أحزاب فقط كانت قائمة وقت تنحّي بن علي. لكن هذا لا يعني أن باب إنشاء الأحزاب بات مفتوحاً على مصراعيه في تونس، فما زال قانون الأحزاب الذي تم إقراره في عهد بن علي (القانون الرقم ٣٢ لسنة ١٩٨٨) هو الذي ينظّم الحياة الحزبية، وما زالت وزارة الداخلية هي الجهة المنوط بها الترخيص للأحزاب، ولم يتم بعد إقرار إنشاء الأحزاب بالإخطار. وقد استندت وزارة الداخلية إلى المادة الثالثة من القانون المذكور ـ التي تنص على أنه لا يجوز لأي حزب سياسي أن يستند في مبادئه أو أهدافه أو نشاطه أو برامجه إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة ـ في رفضها الترخيص لخمسة أحزاب، هي: حزب التحرير ـ تونس، والحزب الحر الشعبي الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الليبرالي التونسي، وحزب السلام، والحزب السنّي التونسي.

أما في الحالة المصرية، فقد أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٨ آذار/مارس مرسوماً بقانون بتعديل قانون الأحزاب السياسية، تم بمقتضاه الإبقاء على لجنة شؤون الأحزاب، مع تغيير تشكيلها بحيث أصبح كافة أعضائها من القضاة، وأصبح تأسيس الأحزاب بالإخطار، بحيث يعد الحزب قائماً بمرور ثلاثين يوماً من إخطاره اللجنة بدون اعتراض من جانبها، أما في حالة اعتراضها فيتعين عليها عرض هذا الاعتراض خلال ثمانية أيام على الأكثر على الدائرة الأولى للمحكمة الإدارية العليا لتأييده أو إلغائه. ويعتبر القرار كأنه لم يكن في

حالة عدم العرض على المحكمة خلال هذه المدة. وقد اشترطت التعديلات أن يوقع على الإخطار خمسة آلاف عضو مؤسس من عشر محافظات على الأقل، وأن يتم نشر قائمة بالأعضاء المؤسسين في صحيفتين وفي يومين متتاليين. وقد حذفت التعديلات اشتراطات عديدة، منها أن يمثل برنامج الحزب إضافة إلى الأحزاب الموجودة، وعدم استغلال المشاعر الدينية، كما ألغت الدعم الحكومي للأحزاب حتى لا تستفيد منه الأحزاب الكرتونية.

وكما هو واضح، رحّب بعض الآراء بتسهيل التأسيس عن طريق الإخطار والتشكيل القضائي للجنة الأحزاب، فيما تحفظت آراء أخرى على ارتفاع عدد المؤسسين، وارتفاع تكلفة الإعلام بنشأة الحزب. يذكر أنه حتى منتصف نيسان/ أبريل لم يعترف رسمياً إلا بحزب واحد هو «حزب الوسط» الذي ظل النظام السابق يماطل في الترخيص له منذ عام ١٩٩٦، ليرتفع بذلك عدد الأحزاب القائمة في الساحة السياسية في مصر إلى خمسة وعشرين حزباً، في الوقت الذي كانت تيارات وقوى سياسية مختلفة قد أعلنت عزمها تأسيس أحزاب سياسية، منها: حزب الحرية والعدالة الذي سيمثل الإخوان المسلمين، وحزب الكرامة الذي سيمثل الناصريين، والحزب الديمقراطي الاجتماعي الحر الذي سيمثل يسار الوسط.

استناداً إلى ما سبق، يمكن القول إن التجربة التونسية تبدو حتى الآن أكثر نضجاً من مثيلتها المصرية في النظر إلى استحقاقات المرحلة الانتقالية بما ترتبه من آثار بعيدة المدى في مستقبل النظام السياسي في تونس، في حين «قفزت» التجربة المصرية على استحقاقات هذه المرحلة الانتقالية رغبة في ترك هذا الأمر لمن يخلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة كي يتولى إدارته بالصورة التي يراها، وهو ما قد يكون سبباً في ضياع حلم الديمقراطية بعد أن تكون الثورة قد انطفأت جذوتها وتفرق الثوار.

٤ ـ ردود الفعل الدولية والإقليمية على الثورات والاحتجاجات العربية

ترتبط ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية على الثورات العربية بالمصالح مع الدول التي اشتعلت فيها تلك الثورات، وبالتالي نلحظ الفارق الواضح بين تخبط رد الفعل الدولي إزاء الثورة المصرية في ضوء الدور الذي كان يؤديه النظام السابق في خدمة المصالح الأمريكية مقابل سرعة إدانة قمع المحتجين في سورية، نظراً إلى جفاء العلاقات السورية ـ الغربية بشكل عام. كما أن موقف إيران من

تطورات مصر وليبيا يختلف عنه إزاء تطورات سورية والعراق. والتحليل نفسه يسري على المواقف العربية من حيث العوامل الحاكمة لاتجاهات تلك المواقف.

أ ـ بشكل عام في ما يتصل بـ **الأقطار العربية**، فهي في مجملها ذات نظم استبدادية، وبالتالي لا يتوقع منها دعم التحول الديمقراطي في دول أخرى، مخافة أن تمتد إليها عدوى الثورة، ولا سيما مع تشابه ظروف الأقطار العربية. لهذا السبب، تشابهت ردود فعل الدول العربية إزاء اشتعال الثورة التونسية، حيث تحاشت جميعها الإشارة إلى ما تمارسه السلطات التونسية من قمع للمتظاهرين، واكتفت بالإعراب عن دعمها لعودة الأمن والاستقرار إلى تونس، وأنها «تحترم خيارات شعبه»، وثقتها في حكمته وقدرته على تجنب سقوط تونس في الفوضى. وعندما وصلت الثورة إلى مصر، حرصت أغلب الدول الخليجية على إبداء دعمها لمبارك ونظام حكمه، واتصل قادة عدد من هذه الدول بمبارك لإبداء الدعم والتأييد له، ورفض وزير الخارجية الإماراتي تدخل الدول الأخرى في الشأن المصري. أكثر من ذلك تردد أن السعودية لوّحت بتعويض مصر عن المعونة الأمريكية التي هددت الولايات المتحدة بوقفها في حال استمر قمع المتظاهرين، وذلك بعدما بدا تآكل شرعية مبارك واضحاً للعيان، بل تردد أن السعودية هددت بإجراءات اقتصادية ضد مصر في حال تقديم الرئيس المصري السابق إلى المحاكمة بتهمة الفساد السياسي، وهو أمر حرصت المصادر الرسمية السعودية على نفيه. ويبدو هذا الدفاع السعودي المستميت عن مبارك ونظامه في ضوء التقارب بين البلدين الذي تبلورت ملامحه في ظل الرئيس السابق، وبشكل خاص خلال العقد الأخير.

على صعيد آخر، ومع أن وحشية النظام الليبي في قمع المتظاهرين كانت واضحة للعيان، إلا أن تحركاً عربياً لم يُبذل لوقفها، واكتفى القادة العرب بإبراء ذمتهم عن طريق تكليف مجلس الأمن بفرض حظر جوي على ليبيا. وفي المقابل، فإن الجوار الجغرافي للسعودية مع البحرين، والتداخل الديمغرافي بينهما على مستوى الطائفة الشيعية حدا إلى تزعم السعودية قوات درع الجزيرة بمشاركة إماراتية محدودة لاحتواء الأوضاع المتردية في البحرين، كما أن عوامل مشابهة أدت إلى تنشيط الدور الخليجي حيال الأزمة في اليمن، وصولاً إلى مبادرة وزراء مجلس التعاون الخليجي التي قبلها النظام اليمني ورفضها شباب الثورة، وبيانها كالتالي: تقديم صالح استقالته إلى البرلمان خلال شهر من توقيع الاتفاق مع نقل صلاحياته لنائبه؛ تشكيل حكومة جديدة بقيادة شخصية معارضة تمهد الطريق

لانتخابات رئاسية تجري بعد شهرين؛ منح الحصانة لصالح وأسرته ومعاونيه. وكما يظهر من العرض السابق، فإن المواقف العربية تمثل تنويعاً على دعم الأنظمة الاستبدادية في مواجهة شعوبها، علماً بأن المبادرة الخليجية المشار إليها حظيت بقبول أمريكي ـ أوروبي.

ب ـ إقليمياً، كانت إسرائيل تراقب عن كثب مسار الثورة المصرية، وكان موقفها من العوامل المشكّلة للموقف الأمريكي الداعم للنظام السابق. فمصر هي الجارة الملاصقة لإسرائيل، وهي حليفها الأوثق من بين البلدان العربية كافة، وهي أول بلد عربي يقيم سلاماً معها، وهي التي تتوسط في المفاوضات بينها وبين الفلسطينيين، وهي البلد صاحب المنفذ الوحيد لغزة على العالم، معبر رفح. من هنا كان القلق الإسرائيلي عظيماً بشأن تطورات الثورة في مصر وما لحقها من ترتيبات، وكان الارتباك أعظم بشأن كيفية التصرف حيالها، وبخاصة مع إعلان بعض القوى المشاركة في الثورة تحفظها على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

في البداية، راهنت إسرائيل على النظام السابق، وتوقع جدعون بن عامي السفير الإسرائيلي السابق لدى مصر يوم الخميس ٢٧ كانون الثاني/ يناير أن تنجح الحكومة المصرية في قمع الاحتجاجات التي تعصف بالبلاد، مستبعداً تكرار سيناريو الثورة التونسية. ثم بعد «جمعة الغضب» أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إسرائيل تتحلى بـ «المسؤولية وضبط النفس» تجاه الأحداث في مصر، وأنها «تريد حماية السلام مع مصر والاستقرار في المنطقة»، وفي اليوم ذاته أعلنت إسرائيل أنها تتابع بقلق بالغ ما يجري في مصر.

لكن في الوقت نفسه، ولأن إسرائيل كانت تدرك أن علاقة مبارك الوطيدة بها كانت أحد أسباب الثورة عليه، وبخاصة حين قال أحد وزرائها إن مبارك يمثل «كنزاً استراتيجياً لإسرائيل»، أكد نتنياهو على كافة وزراء حكومته الامتناع عن الإدلاء بأي بيان بخصوص تطورات الوضع في مصر حتى لا تستغله قوى الثورة ضد مبارك. وقد أشارت مصادر إلى أن الرئيس المصري السابق طلب توسط إسرائيل لدى الولايات المتحدة من أجل تخفيف حدة الضغط الأمريكي عليه الذي وصل إلى حد مطالبته علناً بـ «التنحي فوراً»، ويبدو أن إسرائيل قامت بالفعل بممارسة هذه الضغوط بدليل تذبذب الموقف الأمريكي من تطورات الثورة المصرية مما سيرد لاحقاً.

ومع تزايد المؤشرات على أن نظام مبارك بدأ يترنح، وأنه في سبيله إلى

الانهيار، تخلت إسرائيل عن مبارك «كنزها الاستراتيجي»، وأصبحت تصريحات قادتها تركز بصورة مباشرة على مصلحتها الأساسية في استمرار علاقة السلام مع مصر، بغض النظر عمّن يحكمها. من هنا ناشد نتنياهو في تصريح له في الأول من شباط/فبراير الأسرة الدولية بأن تطلب من أية حكومة مصرية «جديدة» ـ في إشارة إلى بدء تهيؤ إسرائيل لمرحلة ما بعد مبارك ـ احترام معاهدة السلام المبرمة قبل ثلاثين عاماً، وهو ما تأكد مع تصريح وزير دفاعه إيهود باراك في اليوم التالي بأن «نظام مبارك قد انتهى»، وإن لم يفته أن يعيد تأكيد تخوفه من وصول «الإسلاميين المتشددين» إلى حكم مصر. ولم تعلق الحكومة الإسرائيلية على قرار تنحّي مبارك، انتظاراً للتعرّف على موقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة من معاهدة السلام، ومع إعلان الأخير في اليوم التالي احترامه التزامات مصر الدولية ـ في إشارة ضمنية إلى معاهدة السلام مع مصر ـ أبدى نتنياهو ترحيبه بهذا القرار. إلا أن إسرائيل لم تخف قلقها لاحقاً من تعيين د. عصام شرف رئيساً للوزراء، ونبيل العربي وزيراً للخارجية، بسبب مواقف الرجلين من إسرائيل في المجمل، ومن عملية التطبيع معها على وجه الخصوص.

ج ـ دولياً، يمكن التطرق بشكل رئيس إلى المواقف الأوروبية والأمريكية والروسية. **أوروبياً** كان الموقف الفرنسي من اندلاع الثورة التونسية هو الأبرز بحكم العلاقة التاريخية بين البلدين. ففي بداية الأحداث أبدت فرنسا استعدادها مساعدة الرئيس التونسي في قمع الاحتجاجات مخافة تفاقم الأوضاع ودفعها بمزيد من المهاجرين غير الشرعيين إلى السواحل الفرنسية. وفي هذا السياق، قامت وزيرة الخارجية الفرنسية بزيارة تونس للإعراب عن دعم بلادها لنظام بن علي قبل أن تتصاعد الأحداث وتضطر فرنسا إلى التضحية بوزيرة خارجيتها من أجل استعادة ثقة الثوار فيها في مرحلة ما بعد بن علي. بعبارة أخرى، فإنه مع تهاوي نظام الرئيس السابق صفَّت فرنسا مع الاتحاد الأوروبي في الدعوة إلى تأسيس ديمقراطية في تونس، وهي الدعوة التي أبدت ألمانيا استعدادها للمساهمة في تفعيلها جنباً إلى جنب مع فرنسا. أكثر من ذلك، ذهبت فرنسا خطوة أبعد برفضها استقبال بن علي، وهو ما يذكّرنا برفض الولايات المتحدة استقبال شاه إيران بعد تصاعد الثورة الإيرانية، وأعلنت اتخاذها السبل إلى منع أية تحركات مشبوهة للأصول التونسية في بنوكها.

تلك المشاركة الفرنسية المتأخرة في استيعاب مفاجأة الثورة التونسية والتعامل مع نتائجها، تفسر لنا صدارة المشهد الأوروبي لاحقاً في ما يخص الثورة الليبية

بعد أن وعت فرنسا الدرس جيداً. فمن تماثل موقفها مع موقف الاتحاد الأوروبي في بداية الثورة الليبية بالدعوة إلى ضرورة وقف كل أشكال العنف ضد المدنيين، وتجميد أصول القذافي وأعوانه في البنوط الأوروبية، إلى أخذها زمام المبادرة في تفعيل قرار مجلس الأمن الرقم ١٩٧٣ الصادر في ١٧ آذار/مارس بشأن فرض حظر جوي على ليبيا ما خلا طائرات الإغاثة، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لحماية المدنيين من قصف كتائب القذافي المدنيين جواً وبالأسلحة الثقيلة. ظاهر التأييد الفرنسي، وأيضاً البريطاني، لهذا القرار هو حماية المدنيين من لهيب الحمم المتساقطة فوق رؤوسهم، واحترام حق المتظاهرين سلماً في التعبير عن آرائهم، أما جوهره فهو الخوف من الهجرة غير الشرعية تماماً، كما كان الحال في تونس، فضلاً على التحسب من ارتفاع أسعار النفط بفعل الاتجاه غير المعلوم لتطورات ليبيا. أما ألمانيا التي تفوق وارداتها النفطية من ليبيا وارداتها النفطية من السعودية، فلم تؤيد قرار التدخل العسكري، وقريبة منها إيطاليا، ولا سيما في ضوء العلاقة الخاصة لبرلسكوني بالقذافي، والأهم ضخامة الاستثمارات الإيطالية في ليبيا التي يبلغ حجمها ٣٠ مليار دولار التي تعود إلى شركة إيني النفطية بالأساس، فضلاً على العقود الإيطالية الخاصة بالطريق الساحلية الليبية. وهكذا خضعت سياسات الدول الأوروبية للحسابات الخاصة بكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، كما اختلفت تلك الدول بشكل أكبر حول قضية التدخل البري في ليبيا، خاصة مع اتخاذ سير المعارك بين الكتائب والثوار شكلاً بندولياً، بحيث ينتزع الثوار إحدى المدن من قبضة الكتائب، فتعود الأخيرة إلى استردادها، فيحررها الثوار مجدداً، وهكذا دواليك.

ولئن كانت الرؤية الأوروبية لتطورات سورية أكثر وضوحاً بحكم المسافة بين نظام الأسد والدول الغربية بشكل عام، على نحو أدى إلى تماهي المواقف الأوروبية المتفرقة مع موقف الاتحاد الأوروبي، فإن تلك الرؤية كانت أكثر ضبابية في ما خصّ تطورات دول أخرى، كمصر والبحرين واليمن، حيث تتدخل عوامل العلاقة مع إسرائيل، والخوف من النفوذ الإيراني، وتمدد تنظيم القاعدة، لتؤثر في تماسك مواقف الدول الأوروبية واتحادها. فمع سورية عبّرت الدول الأوروبية من اللحظة الأولى عن إدانتها العنف ضد المتظاهرين، ومطالبتها النظام السوري بإصلاحات سياسية موسعة. وتبلور هذا الموقف بشكل أوضح بعد أحداث «الجمعة العظيمة» في ٢٢ نيسان/أبريل التي راح ضحيتها ٨٠ شهيداً من مختلف المدن السورية، على نحو ذكّر بأحداث حماة التي حصدت أرواح آلاف

الشهداء في ثمانينيات القرن الماضي، فإذا بتصريحات رئيس البرلماني الأوروبي جيرزي بوزيك والخارجيتين الفرنسية والألمانية تكاد تتطابق بشكل حرفي من حيث النصّ على «ضرورة كشف حقيقة الجرائم وتحديد المسؤولين عنها واعتقالهم»، وعلى «أن رفع حالة الطوارئ يجب أن يترجم بالأفعال».

أما في ما يخص مصر، على سبيل المثال، فقد تطور موقف الاتحاد الأوروبي ودوله من إطلاق تصريحات فضفاضة في بداية الأحداث من نوع الدعوة إلى البحث عن «وسائل سلمية وبناءة للتعامل مع الاحتجاجات»، وإطلاق سراح المعتقلين فوراً على لسان مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي، والتأكيد أن «استقرار مصر مهم جداً، ولكن ليس على حساب حرية التعبير» على لسان المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، إلى مطالبة قادة حكومات فرنسا وألمانيا وبريطانيا الرئيس السابق في ٢٩كانون الثاني/يناير بإجراء عملية تغيير من خلال حكومة موسعة التمثيل وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، وذلك بعد اتخاذ الأحداث منحى تصعيدياً، وإلى تقدم هؤلاء القادة أنفسهم خطوة أبعد، مضافاً إليهم كل من إيطاليا وإسبانيا، وإصدارهم بياناً مشتركاً يوم ٣ شباط/فبراير ـ أي في أعقاب «واقعة الجمل» المشهورة ـ تضمن بعد التنديد بالعنف النصّ على «أن عملية الانتقال يجب أن تبدأ الآن». وعززت الدول الأوروبية موقفها السابق بتأجيل رئيس الوزراء اليوناني زيارته لمصر التي كان مقرراً لها في ٦ شباط/فبراير، وعلقت فرنسا وألمانيا مبيعات الأسلحة و«معدات حفظ الأمن» لمصر، حتى إذا تعهد المتظاهرون بالزحف إلى قصر الرئاسة على أثر إعلان مبارك في خطابه مساء يوم ١٠ شباط/فبراير نقل صلاحياته إلى نائبه، قطعت مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي الشك باليقين قائلة «إن التغيير حان الآن في مصر».

على **المستوى الأمريكي** يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت قريبة من موقف الاتحاد الأوروبي ودوله حيال تطور الأوضاع في سورية والبحرين واليمن، وأقرب إلى الموقفين الإيطالي والألماني في ما خص ليبيا، بينما شاب موقفها من الثورة المصرية ارتباك عظيم مبعثه موقع مصر في الاستراتيجيا الأمريكية في الشرق الأوسط. فمن جهة، ذهبت الإدارة الأمريكية إلى المدى الأبعد في إدانة قمع المتظاهرين في سورية مع اتهام نظام الأسد بالسعي إلى الحصول على «مساعدة إيرانية لقمع المواطنين السوريين من خلال الأساليب الوحشية التي يستخدمها حلفاؤه الإيرانيون»، وذلك على حد قول الرئيس أوباما في بيان

أصدره مساء يوم «الجمعة العظيمة»، وهو اتهام قوبل بالرفض من جانب دمشق وطهران معاً. ومن المهم في هذا السياق تفهم أن كسر حلقة التحالف الاستراتيجي الإيراني ـ السوري كقاعدة لمحور الممانعة يعدّ من أهم أسباب قوة الإدانة الأمريكية لتعامل نظام الأسد مع المتظاهرين. من جهة أخرى، ومع إدراك الولايات المتحدة بدء العد التنازلي لنظام علي عبد الله صالح في اليمن، إلا أنها استمرت تراهن على انتقال «منضبط» ـ إذا جاز التعبير ـ للسلطة بالتنسيق مع الرئيس اليمني. ومن هنا جاء دعمها المبادرة الخليجية التي سبقت الإشارة إليها، وترحيبها بتأسيس «كتلة العدالة والبناء» التي جرى تصويرها على أنها طرف ثالث في معادلة النظام/الثورة، مع العلم بأن تلك الكتلة ضمت أعضاء حزب المؤتمر الشعبي الحاكم. ومن جهة ثالثة دأبت الإدارة الأمريكية على التنديد بالتدخل الإيراني في تطورات البحرين، خصوصاً على خلفية مشاركة قوات درع الجزيرة في إعادة الاستقرار إلى الشارع البحريني، مع تصعيد حدة الانتقاد لقمع إيران رغبة المعارضة في التظاهر تضامناً مع الثورات العربية المتتالية.

وبالنسبة إلى التطورات الليبية، فقد تشكل الموقف الأمريكي الحذر من التدخل العسكري في ليبيا من واقع التجربة الأمريكية السابقة في ساحات أخرى، كأفغانستان والعراق، فضلاً على معارضة غالبية الرأي العام الأمريكي وعدد كبير من نواب الكونغرس التدخل، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة بعد أقل من أسبوعين من بدء العمليات العسكرية إلى نقل قيادتها إلى حلف شمال الأطلسي، والتقليل من دورها في إطار تلك العمليات، مقابل تشجيع الأدوار الأخرى الدولية والعربية. لكن في كل الأحوال، فإن الفظائع التي ارتكبتها كتائب القذافي من جهة، والتحسب لتمدد النفوذ الفرنسي في شمال أفريقيا، مع ما هو معلوم من تنافس أمريكي ـ فرنسي هناك، مسائل جعلت الولايات المتحدة تقبل بالتدخل العسكري، وتدعو القذافي إلى التنحّي. وفي السياق نفسه، يمكن تفهم الموقف الأمريكي من الثورة التونسية الذي بدا شديد التعقل بتأكيده رفض قمع المتظاهرين، ووجوب البحث عن تسوية سلمية للأزمة، ثم بعد هروب بن علي بإشادة الرئيس الأمريكي بشجاعة الشعب التونسي، ووقوف الولايات المتحدة إلى جانبه، في الوقت الذي كانت تفكر فيه فرنسا في كيفية احتواء الآثار السلبية لسياساتها تجاه الثورة التونسية.

من جهة ثالثة، فاجأت الثورة المصرية الإدارة الأمريكية، فطبعت سياستها حيال تلك الثورة بالتردّد، ولا سيما مع ما بدا من اختلافات بين أركان تلك

الإدارة. وقد تجلى ذلك بوضوح في تصريح وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بأن ليس من حق الولايات المتحدة أو أية قوة أجنبية إملاء إرادتها بخصوص من يحكم مصر، أخذاً في الاعتبار أن هذا التصريح جاء بعد انقضاء يوم واحد على قول الرئيس أوباما في ١ شباط/فبراير إن عملية تسليم السلطة يجب أن تبدأ «الآن». كما اتضح أيضاً من رد الإدارة الأمريكية على تصريح فرانك ويزنر، سفيرها الأسبق في مصر، حول أن وجود مبارك «بالغ الأهمية بالنسبة إلى المرحلة الانتقالية»، بالقول إن تصريح ويزنر لا يخص سواه. ويمكن القول أيضاً إنه مع اتضاح مآل الثورة المصرية، استصوب بعض أركان الإدارة الأمريكية الإمساك بالعصا من المنتصف منعاً لتكرار تجربة الولايات المتحدة مع الثورة الإيرانية، حتى إذا بدأت الأمور تتجه إلى وجهة لا راد لها لم يكن بوسع الولايات المتحدة إنقاذ مبارك، فبدأ الإعداد لمرحلة ما بعد تركه الحكم، وكان الحل الأمثل من المنظور الأمريكي هو خلافته بواسطة عمر سليمان مدير المخابرات، أو سامي عنان رئيس أركان الجيش المصري الذي كان في الولايات المتحدة لحظة اندلاع الثورة.

أما الموقف الروسي إزاء ثورات العرب، فقد غلب عليه الخوف وإبداء القلق، فضلاً على تحذير الغرب من دفع المنطقة نحو مزيد من الاضطراب وعدم الاستقرار، وذلك بالتزامن مع الدعوة إلى الحفاظ على حياة الناس وحل مشاكلهم بالطرق السلمية والحوارية. وبينما كان التجاهل والحرص على عدم إبداء مواقف تأييد قوية وصريحة تجاه الثورتين التونسية والمصرية، وغيرها من الفورات الشعبية في الوطن العربي، هو السمة الغالبة للموقف الروسي، فإن هذا الموقف تغير إزاء الحالة الليبية، إذ أبدى الروس قدراً كبيراً من الاهتمام بها، وعارضوا التدخل العسكري ابتداءً، ثم تحفظوا بعدم التصويت عليه، وإن أيدوا القرار الدولي بحظر توريد السلاح إلى ليبيا، وطالبوا القذافي بالتنحّي.

وتبدو المصالح الاقتصادية وصفقات التسليح الضخمة التي تدرّ مليارات الدولارات على الموازنة الروسية، فضلاً على الأوضاع الداخلية الروسية، أهم العوامل التي حدت بروسيا إلى عدم إظهار تأييد صريح للثورات العربية. فالنظام الليبي من أكثر الأنظمة استيراداً للسلاح الروسي بما قيمته زهاء أربعة مليارات دولار. من ناحية أخرى، فإن روسيا الممتدة عبر رقعة تتجاوز العشرين مليون كيلومتر مربع، التي ينضوي تحت حكمها العديد من القوميات والأعراق المتطلعة إلى الحرية، وبخاصة مسلمي الشيشان، تخشى انتقال عدوى الثورة إلى أراضيها التي تشهد تصاعداً في أعمال العنف. وبالفعل، أبدى الرئيس ديمتري ميدفيديف قلقه

من أن تتأثر بلاده بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط، ورأى أن منطقة شمال القوقاز بالذات تجمع الكثير من التناقضات التي تُوفر أرضية مناسبة لظهور التطرف.

٥ ـ آفاق المستقبل وتحديات إقامة ديمقراطية مستدامة في الأقطار العربية

«إن الثورات نادراً ما تحقق مطالب الشعوب»، هكذا علق الباحث الأمريكي ستيفين كوك على نجاح الثورة المصرية. فإذا كان الكثيرون قد فرحوا بزوال حكم الرئيسين بن علي ومبارك، ورأوا في ذلك انتصاراً للثورة في البلدين، إلا أن حقيقة الأمر غير ذلك، وبخاصة بعدما عرفته الحياة السياسية في البلدين من «تجريف»، والوصف هنا للأستاذ محمد حسنين هيكل، يجعل مهمة التأسيس لحياة ديمقراطية مستدامة عملية صعبة. وفي هذا الصدد، يمكن رصد عدد من التحديات والمخاطر الأساسية:

التحدي الأول: دور المؤسسة العسكرية

تقتضي القواعد الديمقراطية الفصل التام بين المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، كما أن الجيش في النظم الديمقراطية يخضع للمحاسبة والمساءلة من جانب برلمانات هذه النظم، وذلك أمر يبدو أنه صعب المنال في الأمد المنظور في التجربتين المصرية والتونسية، وإن كان في الأولى أصعب من الثانية. فقد ظل الجيش المصري لاعباً بارزاً في الحياة السياسية، استناداً إلى شرعية ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ التي بدأت كانقلاب قام به تنظيم الضباط الأحرار ضد الحكم الملكي، اكتسى ثوب الثورة لاحقاً مع التأييد الشعبي الجارف له. ومن ثم، فإن الرؤساء الأربعة الذين تناوبوا على حكم مصر منذ الثورة كانوا أبناء المؤسسة العسكرية، وحافظوا بالتبعية على الوضع المتميز الذي يحظى به الجيش في الحياة السياسية المصرية. وظل الجيش «صندوقاً أسود» بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الشعب المصري.

وإذا كان الجيش التونسي يراقب مسار الأحداث عن كثب بعد هروب بن علي، فإن نظيره المصري هو الذي يمسك بدفة الحكم بعد تنحية مبارك، ومن ثم يفرض وجوده قيوداً على المدى الذي يمكن الذهاب إليه في التأسيس لديمقراطية حقيقية ظهرت بوادرها في ما قام به من إجراءات لم يسع إلى الحوار بشأنها مع القوى والتيارات السياسية الموجودة في الساحة، ورفضه تشكيل مجلس رئاسي لإدارة شؤون البلاد. يضاف إلى ما سبق ما يخشاه البعض من أن يدفع الجيش أحد قادته إلى خوض انتخابات الرئاسة المقبلة، وهو ما يجعل ملامح النظام

الجديد لا تختلف كثيراً عمّا كان سائداً من قبل. وبالتالي، فإنه بقدر النجاح في تحييد دور الجيش في التجربتين المصرية والتونسية، وإخضاعه للحكم المدني، يكون النجاح في التأسيس لديمقراطية مستقرة.

التحدي الثاني: فلول النظام السابق والثورة المضادة

تمثل فلول النظام السابق في كل من البلدين وقوداً للثورة المضادة التي يمكن أن تحرف الثورة عن مسارها. وكالمعتاد تبدو الصورة في التجربة المصرية أكثر تعقيداً من مثيلتها التونسية، كون الحزب الوطني ـ الموئل الأول لفلول النظام السابق ـ كان يضم في عضويته أعداداً هائلة من المنتفعين المنتشرين في مختلف المؤسسات والهيئات ممن تشكّلت بينهم شبكة معقدة من المصالح أصبح من الصعب استئصالها. ولعل هذا الأمر كان سبباً في ما تشهده مصر من حالة عدم استقرار، سواء نتيجة انتشار المظاهرات والإضرابات والاعتصامات المطالبة بالتخلّص من أنصار النظام السابق، أو بإيعاز من فلول النظام السابق نفسه. وكقاعدة عامة، فإن من تربحوا من النظام السابق وداهنوا رئيسه لا موضع لهم بعد الثورة في الحالتين، وإلا استُنزِفَت جهود الثوار في محاصرة نيران الفتن ومظاهر الاضطراب.

ولعل الخطر الأبرز الذي يمكن أن ينجم عن تواطؤ بعض فلول النظام السابق للإضرار بالثورة، إنما هو خطر تفكيك الدول القطرية إلى كيانات أصغر فأصغر، مع العلم بأن هذا الخطر لم يعُد يستثني حتى الدول العربية الأقدم في المنطقة والأكثر تجذّراً، كالنموذج المصري، على سبيل المثال.

التحدي الثالث: تجريف الحياة السياسية في البلدين والحاجة إلى نشر ثقافة الديمقراطية

لا تأسيس لديمقراطية حقيقية بدون مؤسسات مجتمع مدني على اختلاف أنواعها وأشكالها وأحجامها واهتماماتها، فمؤسسات المجتمع المدني هي التي تمضي بمسيرة الديمقراطية إلى الأمام، وتحول دون انكفائها أو ارتدادها إلى الخلف، فهي بمثابة «العمود الفقري» للحياة الديمقراطية لا يشتد عودها وترتفع قامتها بدونه. وتنبع أهمية هذه المؤسسات بالنسبة إلى التأسيس لحياة ديمقراطية سليمة كونها هي التي تمارس الأدوار الرئيسة في النظام السياسي الديمقراطي من تنشئة سياسية للمواطنين، وتدريبهم على كيفية الانخراط في العمل العام،

وكذلك هي التي تقوم بتثقيفهم وتعريفهم بحقوقهم، وأيضاً هي التي تدعم مشاركتهم في الحياة العامة، وهي المشاركة التي تعدّ أحد مقوّمات المجتمع الديمقراطي التي لا يستقيم الحديث عن حياة ديمقراطية سليمة بدونها. يضاف إلى ما سبق أن هذه المؤسسات في حدّ ذاتها تعد «مدرسة للديمقراطية»، فهي التي تعود أفرادها على التسامح وقبول الآخر، وهي التي تزرع فيهم قيم الديمقراطية والتعددية، وتنشر ثقافة الديمقراطية القائمة على تقبل الحلول الوسط واحترام الأقلية رأي الأغلبية.

وإذا كان التجريف المتعمد للحياة السياسية في كل من مصر وتونس قد أدى في الحالتين إلى عدم وجود أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني حقيقية، حيث أصبحت الأحزاب في الحالتين تعاني شيخوخة جيلية، وعدم قدرة على التواصل مع الجماهير، في حين افتقدت مؤسسات المجتمع المدني القدرة على العمل الفاعل وسط الجماهير، فإن التحدي الأكبر الذي يواجه المرحلة الانتقالية في البلدين هو إعادة تأسيس هذه المؤسسات جميعاً على أسس من الديمقراطية الحقيقية، فيعاد صياغة القوانين المنظمة لعمل كل منها في البلدين، وتصبح الديمقراطية والحوار وحرية إبداء الرأي والتسامح مع المعارضين واحترام رأي الأغلبية هي القواعد التي يسير عليها عمل هذه المؤسسات. كما يجب أن تنفتح هذه المؤسسات على المواطنين بحيث لا تكون مؤسسات نخبوية تدور في فلك مجموعات بعينها من المثقفين وأصحاب الرأي بمعزل عن الكتل الجماهيرية، فتفقد الحضور والصدقية، ومن ثم تصبح عرضة للانهيار والذبول، فيكون ذلك وبالاً على الديمقراطية التي لا تنمو أو تزدهر بدون وجود هذه المؤسسات الفاعلة ذات الحضور الجماهيري المؤثر.

إن نشر الثقافة الديمقراطية هو وحده الكفيل بإنضاج الوعي الشعبي بأن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات (كالأحزاب السياسية) فارغة المضمون، ولا مجرد إجراءات روتينية (كالانتخابات الدورية) لا تغيّر شيئاً في الخريطة السياسية، لكن الديمقراطية هي مجموعة من القيم والمبادئ التي تدور حول تداول السلطة وسيادة القانون واحترام حق الاختلاف . . . الخ.

التحدي الرابع: تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

عندما ذهب المصريون للإدلاء بأصواتهم في الاستفتاء على التعديلات الدستورية، كان البعض منهم تحركه نوازع دينية وحشد طائفي كما سبقت

الإشارة، لكن كثيراً منهم كانت الاعتبارات الاقتصادية/الاجتماعية هي التي تحركه، وبخاصة أن فيهم من كانوا من أوائل ضحايا الاضطراب الاقتصادي الذي صحب الثورة. بعض هؤلاء قد يكون أبدى تأييده للثورة في بادئ الأمر عسى أن تأتي إليه بالرخاء، وتعيد إليه حقوقه المغتصبة، بل إن عدداً منهم ضحى بحياته بالفعل من أجل تحقيق هذه الغاية، لكن استمرار تراجع الأداء الاقتصادي، وبخاصة في ظل الشلل شبه التام الذي أصاب بعض قطاعات الاقتصاد بسبب الثورة وأحداثها، وفي مقدمتها قطاع السياحة الذي تعمل به أعداد غير قليلة من المصريين، فضلاً على التأخر في تنفيذ بعض أهداف الثورة الاجتماعية والاقتصادية، كل ذلك قد يغير من خريطة مؤيدي الثورة، فتنقلب بعض فئات الشعب على الثورة، ويصبح وارداً «البكاء» على أيام النظام السابق، كما سبق أن حدث مع الثورة الفرنسية.

التحدي الخامس: خطر التيارات الدينية المتشددة

يمثل الحضور المتزايد للتيارات الدينية، على وجه العموم، والمتشددة منها، على وجه الخصوص، أحد الملامح الرئيسة للمشهد السياسي في مصر، وبدرجة أقل بكثير في تونس بعد الثورة. ويكمن التحدي الذي يمثله الحضور المتزايد لهذه التيارات في أن وجودها ضروري لاستكمال أركان المشهد الديمقراطي الذي لا يكتمل باستبعاد أي من فئات المجتمع وقواه عن المشاركة في رسم ملامح مستقبله، إلا أن مبعث الخطر في وجود هذه التيارات ينبع من عدم التزامها بالقيم الديمقراطية.

إن بعض هذه التيارات لا يؤمن بالديمقراطية أصلاً ويراها كفراً. وأغلبها لا يرتضي الحوار آلية للتعامل مع الآخرين، ويصرّ على حقه في تطبيق القانون بنفسه في تفسير خاطئ لمفهوم «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». وقد شهد البلدان بعضاً من الممارسات ذات الصلة من تدمير أضرحة وتنفيذ حدود وهدم حانات، استغلالاً لحالة الهشاشة التي تعانيها أجهزة الأمن. وبالتالي فإن وضع القوانين والقواعد التي تضمن عدم إساءة استخدام الدين لأغراض سياسية، وتضمن احترام القانون من قبل الجميع، واحترام حقوق المواطنين على قدم المساواة، خطوات أولى نحو «ترشيد» مشاركة هذه التيارات في الحياة السياسية على أسس ديمقراطية لا تجور على أحد، ولا تستثني أحداً، ولا تسمح بالتكفير.

التحدي السادس: المتغير الخارجي

يبدو المتغير الخارجي هو الأقل خطورة في هذه المرحلة من تطور الثورة في كل من مصر وتونس، وذلك يسري في الأمد القريب بالنظر إلى أن الدور الخارجي في دعم الثورة في البلدين لم يكن مبادراً بقدر ما كان مستجيباً لتطورات الأوضاع على أرض الواقع، كما سبق بيانه. إلا أن هذا لا ينفي وجود أطراف عربية وإقليمية قد لا تتفق مصالحها بالضرورة مع التأسيس لديمقراطية حقيقية في أي بلد عربي مخافة تأثرها بالثورة أو حرصاً على ألا تستعيد مصر دورها الإقليمي، والحال نفسه بالنسبة إلى إيران التي امتد إليها هذا العام بعض شرر الثورات والحركات الاحتجاجية العربية.

أما بالنسبة إلى إسرائيل، فلا شك أن تشكُّل نظم عربية تحظى بالشرعية، لا بد أن يغير في سياساتها الخارجية في اتجاه دعم الحقوق الفلسطينية تماشياً مع اتجاهات مواطنيها بخصوص تلك القضية المحورية، وهذا لا يصبّ في مصلحة إسرائيل. كما أن إعادة ترتيب توازنات القوة على المستوى الإقليمي لا بد أن يؤثر نسبياً في مستوى القوى الإقليمية غير العربية، ومنها إسرائيل.

وأخيراً، فإن تحالفات الدول العربية، وفي طليعتها الولايات المتحدة، مع النظم العربية المستبدة أو في القليل عدم معارضتها لاستمرارها، يبرر زيف أن الديمقراطية متغير حاكم لعلاقاتها العربية. وبالتالي، فإنه بقدر ما تؤسس النظم الديمقراطية الوليدة للديمقراطية على أساس سليم، وتعزز من شرعيتها، وتوجه طاقاتها في اتجاه التنمية، تزداد مناعتها ومقدرتها على الحد من نفاذية العوامل الخارجية المضادة.

خامساً: تطورات القضية الفلسطينية

في هذا الجزء من التقرير نتعرض لأهم ملامح تطور المشهد الفلسطيني من خلال أربعة محاور.

١ ـ الإطار الداخلي للمشهد الفلسطيني

كان الوضع الفلسطيني حتى ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١، تاريخ الإعلان عن التوصل إلى مصالحة بين فتح وحماس، امتداداً لمثيله في العام السابق من حيث وجود خطابين سياسيين مختلفين يسود كلّ منهما في رقعة جغرافية محددة. ونتيجة لذلك تعطلت الانتخابات البلدية والتشريعية والرئاسية مع انتهاء ولاية المجلس التشريعي.

في الوقت ذاته، افتقدت الساحة الفلسطينية أية جهود فاعلة لترشيد أوضاع الفلسطينيين وتطويرها. فمن ناحية، بدت حركة فتح مستغرقة في الاهتمام بالخيار التفاوضي، وإضعاف حركة حماس، وترسيخ سلطتها في الضفة. وبحسب تقرير صدر في أيلول/سبتمبر٢٠١٠ عن منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة (الإدارة المدنية)، فإن أجهزة الأمن الإسرائيلية قامت في النصف الأول من العام بـ ١٤٢٤ عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة، كما عقدت ٣٠٣ اجتماعات مشتركة معها.

وفي المقابل، لم يكن ثمة ما يشير إلى أن قيادة فتح أولت اهتماماً مماثلاً لاستنهاض بناها، وتحسين صورتها، وإعادة الاعتبار لمكانتها التمثيلية في المجتمع، كما لإخراج منظمة التحرير من حال الشلل التي فرضتها عليها. ولم تقم حوارات داخلية، لا في فتح ولا في المنظمة، بشأن مراجعة عملية المفاوضات، وبشأن غيرها من الخيارات السياسية. وعلى صعيد الطرف الآخر من

المعادلة، بدت حركة حماس هي الأخرى مهمومة بترسيخ هيمنتها الأحادية على قطاع غزة، وتأكيد شرعيتها ومرجعيتها القيادية على الساحات الفلسطينية والعربية والدولية، بدون التفات إلى تأثير الانقسام في العمل الفلسطيني، وفي أوضاع الفلسطينيين في قطاع غزة. والأنكى من ذلك أن حماس لم تدرك أنها فشلت في تقديم نموذج أفضل من فتح لدى قيادتها لقطاع غزة، وإنما على العكس من ذلك فقد ذهبت بعيداً في تكريسها هيمنتها الأحادية، فلم تشرك أحداً من الفصائل المحسوبة عليها في القيادة، ولم تبن نوعاً من المؤسسات الوطنية الجامعة، وبالغت كثيراً في التركيز على سلطتها الأمنية، هذا فضلاً على أن ممارساتها كشفت عن سلطة شمولية تحاول أن تفرض رأيها في حياة الناس الخاصة، بدون اعتبار للتعددية والتنوع في المجتمع الفلسطيني.

أما الفصائل الأخرى، فقد تأكد ضعفها الشديد إلى الدرجة التي يمكن معها القول بدون مبالغة إن ثمة فصائل باتت تعيش على تاريخها، أكثر مما تعيش على دورها النضالي، وثمة فصائل تتعيش على استمرار العمل بنظام «الكوتا»، وعلى الاستقطاب بين الفصيلين الرئيسين لا أكثر. وفوق هذا كله، لا تبدي هذه الفصائل من جهتها ما ينهض بأوضاعها الداخلية، ويعزز من دورها، لتغييّر المعادلات السائدة. كما أن علاقتها بالشعب أقرب إلى حالة وصاية وهيمنة، أكثر من كونها حالة تفاعل وتواصل وإقناع واستقطاب، ولا سيما مع اعتماد الفصائل في مواردها على الخارج، وليس على شعبها، وغلبة طابع السلطة عليها على حساب طابعها كحركة تحرر وطني.

والمشكلة أن كل ذلك يحدث في واقع باتت فيه المنظمات والهيئات الفلسطينية الجامعة جدّ غائبة أو مهمّشة، أو مسيطراً عليها، وهذا ينطبق على المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير (التي يتم استحضارها بطريقة ذرائعية فقط)، وعلى دوائر المنظمة، كما ينطبق على المنظمات الشعبية التي أصبحت مجرد هياكل بدون فاعلية، سواء في الداخل أو الخارج. وفي ما يلي أبرز التطورات والتفاعلات على الصعيد الفلسطيني الداخلي خلال عام ٢٠١٠/ ٢٠١١.

أ ـ مسار الانقسام الفلسطيني قبل توقيع اتفاق المصالحة

ـ مؤتمر السلام، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ وتداعياته

لم تكن موافقة السلطة الفلسطينية على العودة مرة أخرى إلى المفاوضات

المباشرة، ومشاركتها في مؤتمر السلام الذي عقد في واشنطن تحت رعاية باراك أوباما في الأول من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ مناسبة فقط لإعادة إنتاج معطيات المشهد الفلسطيني الداخلي بعلله التقليدية، حيث الانقسام حول الموقف من الشرعية الدولية والمقاومة المسلحة وخيار السلام، ومن ثم حول المفاوضات، بل كان سبباً في حدوث انتكاسات جديدة شهدتها الجبهة الفلسطينية الداخلية آنذاك.

وبينما بدت العلاقة بين فتح وحماس قائمة على معارك صفرية، عشية انطلاق العملية التفاوضية آنذاك، فإن العلاقة مع الآخر الإسرائيلي بدت محكومة بقواعد أخرى، لأن جوهر العملية السلمية التي ينخرط فيها المفاوض الفلسطيني يقوم على فكرة الاعتراف و«التعايش» مع الآخر الإسرائيلي. ومن ناحية أخرى، نفذت حماس عملية الخليل العسكرية مساء الثلاثاء الحادي والثلاثين من آب/ أغسطس ٢٠١٠ ـ أي قبل أقل من ٤٨ ساعة على موعد انطلاق المفاوضات في واشنطن ـ بعد توقف استمر لشهور عديدة. ومع أن هذه العملية حملت صفة المقاومة ضد الاحتلال، إلا أن النظر في حيثياتها ومدلولاتها، وخصوصية الظرف الزمني والموضوعي المحيط بها، وفّر الاقتناع التام بأنها موجهة ضد السلطة، ومن ورائها منظمة التحرير، قبل أي شيء آخر، وهو ما يطرح فكرة أن الفعل العسكري لـ حماس صار مجرد تكتيك سياسي، وهي فكرة تحتاج إلى إمعان نظر.

ومن ناحية ثالثة، إذا كانت عملية الخليل قد وفرت غطاءً لقيام الأجهزة الأمنية في الضفة بشن حملة اعتقالات واسعة طالت المئات من كوادر حركة حماس ومناصريها، فإن الطريقة التي أجهضت بها هذه الأجهزة مؤتمراً سلمياً دعت إليه قوى وطنية فلسطينية، وأيضاً مستقلون قبل نحو أسبوع من انطلاق المفاوضات، بدت صادمة للرأي العام الفلسطيني في الضفة. فالمؤتمر كان بهدف الإعلان عن رفض العودة إلى المفاوضات بدون مرجعية، وقبل وقف الاستيطان، والقوى التي دعت إليه في قلب القيادة الفلسطينية ذاتها، فمنها أعضاء في اللجنة التنفيذية للمنظمة، وموقفها هو موقف الرئيس أبو مازن نفسه عندما أوقف المفاوضات مشترطاً هذين الشرطين قبل العودة إليها.

ـ معضلة الشراكة الأمنية

قبل توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس في الرابع من أيار/ مايو ٢٠١١، كان ملف المصالحة قد تجمد عند عقدة رفض حماس التوقيع على «الورقة المصرية للمصالحة» التي تقدمت بها القاهرة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩. على

الرغم من ذلك، فإن لقاء مدير المخابرات المصرية السابق عمر سليمان وخالد مشعل في مكة منتصف أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ أدى دوراً رئيساً في تجدد لقاءات المصالحة مرة أخرى، بعدما أبدى سليمان عدم رفض مصر أية تفاهمات فلسطينية يتم التوصل إليها لتشكل مع الورقة المصرية مرجعية للمصالحة. وفي هذا الإطار، التقى وفد حركة فتح، برئاسة عزام الأحمد، بقيادات حركة حماس في دمشق في الرابع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، وأُعلن بعدها عن التوافق على ثلاث من النقاط الأربع محل الخلاف، التي مثلت مجتمعة ملاحظات حماس على ورقة المصالحة المصرية، بينما تم تأجيل الملف الأمني إلى اللقاء اللاحق الذي عقد في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ذاته.

يذكر أن ملاحظات حماس كانت في الحقيقة بضع كلمات يراد إضافتها أو حذفها من الورقة المصرية التي كانت الحركة تقبلها بنسبة ٩٥ بالمئة، حسب تعبير أحد قادتها. فهي طالبت مثلاً بأن يكون تشكيل لجنة الانتخابات بالتوافق بدلاً من التشاور، والأمر نفسه مع محكمة الانتخابات. أما اللجنة المكلفة بإعادة بناء منظمة التحرير، فأرادت حماس أن تكون مهامها «غير قابلة للتعطيل». أما فتح، فأضافت شرط ألا يتعارض ذلك مع صلاحيات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

ـ بين المصالحة الإجرائية والمصالحة السياسية

يعبّر التعاطي مع الملف الأمني عن الفلسفة الواقعية للورقة المصرية في إنهاء الانقسام، عبر التدرج وخلق وقائع على الأرض كفيلة مع الوقت بإزالة عدم الثقة بين حماس وفتح. وهي تلحظ إبقاء الوضع على حاله تقريباً خلال الفترة الانتقالية ما بين توقيع اتفاق المصالحة وإجراء الانتخابات. ولقد لاقى الطابع الإجرائي للورقة المصرية انتقاداً من قبل بعض الفلسطينيين الذين ذهبوا إلى أن تَغلُّب الطبيعة الإجرائية على الورقة المصرية أدى إلى تجاهل المضمون، مثل الميثاق الوطني، والبرنامج السياسي الذي يجسد القواسم المشتركة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية أو وفاق وطني إبان المرحلة الانتقالية. ومن ثم تساءل هؤلاء: هل يمكن لأي اتفاق مصالحة وطنية أن يتجاهل تحديد موقف ملموس من القضايا المذكورة آنفاً، بما تتضمنه من مواقف إزاء المفاوضات والمقاومة والسلطة، بحيث تأخذ مكانها الطبيعي في خدمة البرنامج الوطني كواحدة من أدوات منظمة التحرير؟

الانتقادات والتساؤلات السابقة كان يُرد عليها من مؤيدي ورقة المصالحة

المصرية بأن ثمة وثائق عديدة وُضعت من قبل وتتعاطى مع الجانب السياسي، وتمت الإشارة إليها في الوثيقة، مثل اتفاق القاهرة ٢٠٠٥، ووثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦، واتفاق مكة ٢٠٠٧. والأهم من ذلك هو «وهم» ربط المصالحة بالتوصل إلى توافق سياسي جديد قد لا يتحقق، في الوقت الذي تتأكد فيه أولوية إنهاء الانقسام والاحتكام إلى الشعب عبر انتخابات شفافة ونزيهة.

ب ـ الانقسام ومسار الحريات العامة

استمر خلال عام ٢٠١٠ تأثير الانقسام السياسي والجغرافي بدرجة كبيرة في الحالة الديمقراطية والاجتماعية والقانونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث برزت بصورة واضحة ظاهرة الاعتقالات السياسية وحظر الصحف التي تعود إلى الطرف الآخر، كما فُرضت قيود شديدة على الحق في التجمع السلمي، وإبداء الرأي وحرية التعبير، إضافة إلى سلسلة الخطوات والإجراءات التي عملت على تقليص مساحة العمل الأهلي، والحدّ من استقلاليته وحقه في تقديم الخدمات والبرامج والأنشطة لصالح المهمّشين.

في سياق ما سبق، سجلت التقارير الشهرية التي أصدرتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية (ديوان المظالم) في الفترة من كانون الثاني/ يناير إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ (٨٧٦) حالة اعتقال على خلفية سياسية في الضفة الغربية، و٢١٢ حالة مماثلة في قطاع غزة. كذلك سجلت ١٠٦ شكاوى تعرض مقدموها للتعذيب أثناء الاعتقال في مراكز الاحتجاز التابعة للأجهزة الأمنية في الضفة الغربية، بينما قدمت ١٤٨ شكوى تعرض أصحابها أيضاً للتعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لسلطة حكومة غزة المقالة. كذلك استمر خلال ٢٠١٠ تسجيل حالات قامت فيها الأجهزة الأمنية بالاعتداء على حرية التجمع السلمي، وعلى حرية الصحفيين، واعتداءات على الجمعيات الأهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ج ـ الثورات العربية ومسار الانقسام الفلسطيني

بعد اندلاع موجة الثورات العربية بداية العام الجاري، ونجاحها حتى الآن في كل من تونس ومصر، شهدت الساحة الفلسطينية نشاطاً محموماً على «الفيس بوك» وغيره من أدوات التواصل الاجتماعي، لعشرات المجموعات الفلسطينية التي تريد تحريك الشباب الفلسطيني أسوة بالشباب العربي، لإحداث التغيير المطلوب

فلسطينياً. وتعددت شعارات المجموعات المختلفة، فمنها من دعا إلى إنهاء الاحتلال، أو إنهاء الانقسام، أو إنهاء أوسلو، أو إلى إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، أو إلى العصيان المدني لإسقاط سلطتي الأمر الواقع في غزة والضفة، أو إلى تنظيم مسيرات مليونية من أجل عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وفي أثناء ذلك، بدا أن شعار «إنهاء الانقسام» يستقطب تأييد الغالبية العظمى من أفراد الشعب الفلسطيني، خاصة بعدما خرجت التظاهرات يوم الخامس عشر من آذار/مارس ٢٠١١ في كل من رام الله وغزة مطالبة بذلك. وعليه، فقد أصبح ملف المصالحة الوطنية على رأس جدول الأعمال. ومن هنا كانت دعوة إسماعيل هنية رئيس وزراء الحكومة المقالة، ورئيس السلطة محمود عباس، لزيارة غزة من أجل تحقيق المصالحة، وهي الدعوة التي استجاب أبو مازن لها عبر إطلاق مبادرة تتضمن استعداده للزيارة وتشكيل حكومة من المستقلين تكون مهمتها في الأساس إعادة إعمار القطاع، والتحضير لإجراء الانتخابات. وكما سبق القول، فإن انطلاق هذه المظاهرات كان لا شك حاضراً في خلفية مشهد المصالحة الفلسطينية ضمن عوامل أخرى إقليمية في الأساس.

د ـ تطورات المشهد الفلسطيني في قطاع غزة

تمثل أهمها في ما يلي:

ـ حكومة حماس... جدل «الأردوغانية» و«الطالبانية»

تنتمي حركة حماس، كما هو معروف، إلى تيار الإخوان المسلمين الذي يختلف كثيراً عن تيارات السلفية الجهادية، ولا سيما في نموذجه الأكثر تشدداً كحركة طالبان، حيث يُظهر الفريق الأول نزعة براغماتية في تعاطيه مع المعطيات المحيطة به، تجعله يؤثر النهج الهادئ والمتدرج في سبيل تحقيق أهدافه وأجندته، سواء الاجتماعية أو السياسية. وهو في ذلك يختلف عن التيار الثاني الذي لا تسعفه رؤيته الفقهية الخاصة في أن يرى المعطيات المحيطة به خارج حدود رؤيته الأيديولوجية الضيقة، ولهذا نجده لا يتورّع عن محاولات فرض رؤيته الخاصة بالقوة، بل وبالعنف على المجتمع، بدون أي تدرج أو تهيئة البيئة المناسبة لذلك.

وفق هذا الاختلاف بين الفريقين، سعت حركة حماس منذ انفرادها بالحكم في غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧ إلى طمأنة الرأي العام في الداخل والخارج، من خلال تأكيدها أن الأولوية لديها تتمثل في مهمة تحرير الأرض، وليس

«الأسلمة»، في الوقت الذي اجتهد قادة الحركة والمتحدثون باسمها في نفي أي ميل إلى الحركة نحو أسلمة قطاع غزة بالإكراه. وفي سياق هذا النفي، راحوا يؤكدون أن شكل الحكومة الإسلامية التي تتطلع لها حركة حماس هو النموذج التركي، وليس نموذج نظام طالبان في أفغانستان أو نموذج تنظيم القاعدة، حيث تلخص عبارة «أردوغان وليس طالبان» وجهة نظرهم في هذا المجال.

ورغم ظلال من الشك في مدى تأثير وجهة النظر هذه داخل حركة حماس، ظل هذا الأمر محل سجال ما بين تأكيد أن حماس تسعى إلى أسلمة القطاع قسراً ونفيه. واستمر الأمر على هذا المنوال إلى أن توافر خلال عام ٢٠١٠ من الشواهد الكثيرة وغير المسبوقة ما يؤكد أن حماس تُعجل بدفع أجندتها الاجتماعية قدماً، وهي شواهد يمكن أن يستخلص منها ما يلي:

ـ على الرغم من أن حكومة حماس تدعم ظاهرياً القوانين التي تكفل الحريات للمواطنين، بل وتسعى بحذر شديد إلى تطبيق الأسلمة (بدليل تراجعها عن بعض القرارات تحت ضغط الرأي العام، مثل قرار إلزام المحاميات بارتداء الجلباب، ووضع حجاب على الرأس في تموز/يوليو ٢٠٠٩)، إلا أن هيئات أخرى في حركة حماس، مثل «جهاز الدعوة»، تؤكد تأييدها ودعمها البرامج الإسلامية الاجتماعية والدينية على حد سواء. هذا في الوقت الذي يبدو فيه أن المحافظة على سياسة الفصل بين «حركة حماس» و«حكومة هنية» أمر صعب للغاية إن لم يكن بعيد المنال، حيث إن قيادات الحركة وأجهزتها تصدر بشكل دوري توجيهات تتجه بالمجتمع نحو المزيد من الأسلمة.

ـ ثمة شواهد على أن التحديات التي فرضت على حكومة حماس، نتيجة تصاعد نفوذ تيار «السلفية الجهادية» في القطاع، حسمت الجدل الداخلي فيها لصالح التيار المتشدد في الحركة. ولهذا لوحظ أن الكثير من إجراءات الأسلمة جاء في سياق الرد العملي على الانتقادات التي وجهتها هذه الحركات إلى حكومة حماس، متهمة إياها «بالانشغال بالحكم وعدم تطبيقها الشريعة».

ـ على الرغم من أن الكثير من الموظفين والمدراء في غزة ليسوا من الإسلاميين، إلا أنهم سعوا إلى تطبيق خطوات الأسلمة على القطاعات والهيئات التي يسيطرون عليها تزلفاً إلى مسؤولي الحكومة.

ـ ثمة عامل آخر يتعلق بالسلوك «المحافظ» الذي يتسم به قطاع غير قليل من سكان غزة حتى قبل سيطرة حماس على القطاع، ومن أبرز تجليات ذلك

اعتماد البعض بشكل كلي على لجان المصالحة التابعة لجمعية العلماء في حلّ الكثير من المنازعات، والاستعاضة بتلك اللجان عن القضاء العادي.

ـ حماس و«اقتصادات الأنفاق»

يقدّر مصرفيون محليون أن «سلطة الأنفاق» في حركة حماس قد جنت من تجارة الأنفاق عام ٢٠٠٩ فقط ما يتراوح بين ١٥٠ و٢٠٠ مليون دولار، كما استفادت حكومة حماس من احتكارها استيراد التبغ، إلى جانب استفادتها من إنشاء شركة الملتزم للتأمين، التي مُنحت عقود تأمين جميع السيارات الحكومية. غير أن حكومة هنية تواجه تحدي تنظيم اقتصاد خاص يؤمن لها تدفقاً مستمراً لرؤوس الأموال، إذ تحتاج،على الأقل، إلى توفير وسائل لحماية الإيداعات والاستثمارات، بعد أن رفعت تجارة الأنفاق الطلب على الدولار الأمريكي والدينار الأردني بشكل كبير، وهما العملتان المفضلتان بالنسبة إلى الموردين المصريين، ومطلوبتان أيضاً في دفع الرواتب للموظفين الحكوميين، وبالتالي أصبح هناك فائض من عملة الشيكل في قطاع غزة. غير أن وجود نظام مصرفي فلسطيني مراقب بعناية من السلطة النقدية الفلسطينية في الضفة الغربية، منع حماس من غسل هذه الإيرادات. وقد باءت بالفشل الكلي محاولات حكومة هنية تأسيس نظام مصرفي موازٍ في غزة، حيث لم يستطع المصرف الإسلامي الذي أنشأته أن يكون أكثر من صراف آلي محلي. ومع قلة الخيارات في مجال الاستثمار، اتجهت رؤوس الأموال نحو الاستثمار في المجال العقاري، مما رفع قيمة الأراضي في القطاع بشكل كبير. ومن المؤكد أن هذا الاقتصاد سمح لحماس أن تحسن وضعها، هذا فضلاً على وجود شبكات لجان الزكاة والمؤسسات الخيرية التي يُفترض أنها تسهر على محاولة تأمين رفاه المجتمع الغزاوي. وفي الحاصل الأخير، فإن حماس يمكنها في ظل هذه المعطيات أن تعوّل على قاعدة انتخابية صلبة تدين لها بالولاء.

وبشأن الإدارة الاقتصادية للحكومة المقالة في غزة، يمكن القول إن هذه الحكومة نجحت حتى الآن في أن تمزج بين ثلاثة مصادر أساسية، هي: التهريب عبر الأنفاق وحصيلة لجان الزكاة، والمساعدات والمعونات الشهرية التي تقدمها حكومة فياض، وتبلغ حوالى ٦٥ مليون دولار تدفع للموظفين ولتشغيل محطة الطاقة، بالإضافة إلى المساعدات المقدمة من المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها الأونروا، ومساعدات الإخوان المسلمين وبعض المساعدات التي تصل لقادة حماس

في كلٍ من دمشق وطهران. هذه المصادر الثلاثة خففت عبئاً مهماً عن حكومة هنية، بل وكان لها (حسب رأي بعض الخبراء) أثر أكبر من المساعدات الخارجية التي تقدمها الدول المانحة إلى حكومة فياض. ففي سنة ٢٠١٠ بلغت الميزانية المعلنة لحكومة هنية حوالى ٥٤٠ مليون دولار، وهي ميزانية بسيطة مقارنة بميزانية نظيرتها في الضفة، وهي ٢,٧٨ مليار دولار، غير أن عدد موظفي حماس بلغ ٦٢ ألفاً، بالمقارنة بـ ١٤٥ ألف موظف في حكومة فياض.

ـ شمولية تتجاوز «سياسة العين بالعين»

تشير معطيات العام الماضي إلى أن حماس تمضي قدماً في فرض سيطرتها الأحادية على قطاع غزة، وفرض لونها الواحد عليه. ولم تكن إزالة صور «عرفات» من شوارع القطاع وأحيائه وأزقته، ومنع سكانه من إحياء الذكرى الخامسة لوفاته، وقبل ذلك قمع قوة حماس اعتصاماً نظمته الجبهة الشعبية في آب/أغسطس ٢٠١٠ في باحة الجندي المجهول احتجاجاً على استمرار أزمة انقطاع التيار الكهربائي، إلا ترجمة لهذا المعنى. وفوق ذلك، باتت حماس تستسهل اللجوء إلى السلاح لحل خلافاتها مع العشائر والعائلات والفصائل الأخرى، متهمة الجميع بـ «الولاء لرام الله». بدأت حماس بعائلة «بكر» في مخيم الشاطىء غرب غزة فاعتقلت مئة من أبنائها، ثم تلتها صدامات أخرى مع أصوليي عائلة دغمش ومهربيها في حي الصبرة، ثم كان الصدام مع ثالث أكبر عائلات القطاع في حي الشجاعية. هذا الصدام الأخير تزامن تقريباً مع مناوشات مع ناشطي حركة الجهاد الإسلامي في رفح وخان يونس، وقد ظهرت في أثناء ذلك بعض الأصوات المحسوبة على حماس متهمة حركة الجهاد بالقيام بدور «حصان طروادة لجماعة رام الله ورأس حربة في الهجوم الفتحاوي المضاد على غزة». لذلك لم تتردّد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمؤيدة رسمياً لخطاب المقاومة في شباط/فبراير ٢٠١٠ في إدانة «الاتجاه القمعي الذي يسيطر على تفكير حركة حماس».

ومن ثم بدا أن سلطة حماس في غزة قد اشتبكت في أشهر معدودات مع الجميع تقريباً، إن لم يكن عسكرياً فسياسياً وإعلامياً. ولم تسلم المنظمات الأهلية غير الحكومية من رغبة حماس في السيطرة على كل شيء. في البداية، قللت حماس أعداد هذه المنظمات إلى النصف في رد فعل على قيام حكومة فياض بإغلاق مئات المنظمات الأهلية المحسوبة على حماس في الضفة. لكن وبعد عملية «الرصاص المصبوب» سعت حماس إلى المزيد من السيطرة على تلك المنظمات،

فطالبتها بالتسجيل في وزارة الداخلية والحصول على إذن مسبق لممارسة أنشطتها، مما يعكس، ليس فقط ممارسة «سياسة العين بالعين» مع حركة فتح، وإنما رغبة حماس في الحد من دور هذه الجمعيات الأهلية في عملية إعادة بناء غزة للحد من منافستها السياسية للحكومة. صحيح أن هذه الإجراءات لم تصل بعد إلى حد كونها حملة ضد الجمعيات والمنظمات الأهلية غير الحكومية، فالمنظمات التي رفضت الانصياع للتعليمات الجديدة لم تتعرض للقمع أو المعاناة؛ ولكن من غير الواضح ما إذا كان تكرار تدخل الشرطة لإعادة ممتلكات بعض المنظمات غير الحكومية، التي تمت مصادرتها من قبل مسلحين مجهولين، يعكس التزام الحكومة بدعم القانون، أم عجزها عن فرض هيبتها على العناصر المسلحة في حماس، أم أنه بمثابة تقسيم ضمني للأدوار يراد منه ترهيب المنظمات غير الحكومية المستقلة.

ـ استمرار الحصار على القطاع وآثاره

ما يزال قطاع غزة يعاني آثار الحصار الاقتصادي المفروض عليه، كما ما يزال سكانه عرضة للاستهداف المباشر والملاحقة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي التي تواصل قصفها للقطاع بشكل شبه يومي براً وبحراً وجواً. فحسب تقرير صادر عن مكتب المنسق العام للشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية (أوتشا)، فإنه منذ بداية عام ٢٠١٠ وحتى مطلع شهر أيلول/ سبتمبر من العام نفسه، قُتل ٩ مدنيين فلسطينيين، وأصيب ١٠١ آخرون في قطاع غزة نتيجة للغارات الجوية، وهو ما يُمثّل ٤١ و٥٥ بالمئة، على الترتيب، من مجمل حالات القتل والإصابة في صفوف المدنيين على يد القوات الإسرائيلية. كما قتل ٦ من المدنيين من بينهم طفلان، وأصيب ٧٥ آخرون بنيران إسرائيلية بسبب اقترابهم من المناطق العازلة التي يفرضها الاحتلال على ٥٣ بالمئة من الأراضي الزراعية في غزة، وحوالى ٥٨ بالمئة من المناطق الساحلية. وتشير تقديرات أخرى إلى أن حوالى ٢٢ ألف شخص يتأثرون بشكل مباشر من سياسة فرض مناطق العزل ذات الآثار المدمرة على الاقتصاد بشكل عام، وقطاعي الزراعة والصيد بشكل خاص، حيث قدرت الخسائر في القطاع الزراعي بنحو ٥٠,٢ مليون دولار سنوياً، بينما بلغت خسائر قطاع الصيد نحو ٢٦,٥ مليون دولار سنوياً.

وفي السياق ذاته، ما يزال سكان القطاع يعانون استمرار القيود المفروضة، رغم الإعلان الإسرائيلي في العشرين من حزيران/ يونيو ٢٠١٠ عن تخفيف الحصار، وإصدار قائمة سلبية بالبنود غير المسموح بدخولها غزة، استجابة

للضغوط الدولية التي مورست عليها بعد أحداث الاعتداء على قافلة «أسطول الحرية». حيث أفاد تقرير صدر في كانون الأول/ديسمبر٢٠١٠ عن خمس وعشرين منظمة حقوقية دولية بأنه، رغم مرور خمسة أشهر على الإعلان عن تخفيف الحصار، إلا أن التحسن كان طفيفاً، إذ لم يتغير شيء في أسس سياسة الحصار، ولم تقم إسرائيل بما يكفي لتخفيف القيود المفروضة على الحياة اليومية لمليون ونصف مليون فلسطيني في غزة، نصفهم من الأطفال، في الوقت الذي تحول فيه الاهتمام الدولي عقب خطوات التخفيف المحدودة نحو المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية وتقلصت الضغوط الرامية إلى رفع الحصار.

ومن ناحية أخرى، ما تزال المؤشرات الإنسانية الرئيسة للقطاع تنذر بخطورة الأوضاع هناك، فقد بلغ عدد السكان الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي ٦١ بالمئة من السكان، ويعتمد نحو ٨٠ بالمئة من سكان القطاع على المساعدات الإنسانية، كما لا يحصل ٦٠ بالمئة من سكان غزة على مياه جارية إلا مرة كل ٣ أو ٤ أيام، وتستمر لمدة تتراوح من ٦ إلى ٨ ساعات فقط، بينما يستخدم ٩٠ بالمئة من أهالي القطاع مياهاً مرتفعة الملوحة للشرب. وعادة ما يستمر انقطاع الكهرباء من ٤ إلى ٦ ساعات يومياً، وغالباً ما تطول المدة عن ذلك. ويعاني القطاع نسبة بطالة تصل إلى ٦١ بالمئة، وهي من أعلى معدلات البطالة في العالم.

وعن مستوى الواردات من السلع الاستهلاكية اللازمة للاحتياجات الإنسانية لسكان القطاع، تفيد المعلومات بأنه، ورغم زيادة الواردات إلى القطاع من السلع الاستهلاكية، بما فيها المواد الغذائية من ٢٠ بالمئة إلى ٥٣ بالمئة مقارنة بمستويات ما قبل الحصار، إلا أن القائمة السلبية المنشورة تجاوزت بكثير التعريف الدولي للبنود الثنائية الاستخدام، كما ما يزال الكثير من البنود غير الواردة في هذه القائمة يحتاج إلى موافقة خاصة، كما أن الكثير منها لم يتم استلامه بعد. وما تزال واردات الكثير من المواد الخام تخضع للقيود. والأمر أسوأ بالنسبة إلى مواد البناء اللازمة لإعادة إعمار القطاع المدمر من جراء عملية الرصاص المصبوب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على القطاع. فنسبة تدفق مواد البناء لا تتجاوز ١١ بالمئة فقط مقارنة بمستويات ما قبل فرض الحصار. ووفقاً لوكالات الأمم المتحدة، ما يزال قطاع غزة يحتاج إلى حوالى ٨٦ ألف وحدة سكنية جديدة لاستيعاب النمو السكاني، وتعويض المنازل التي دمرت نتيجة للعمليات العسكرية الإسرائيلية.

وبسبب القيود المفروضة على استيراد مواد البناء، لم تتمكن الأونروا من

تسجيل ٤٠ ألف طفل من سكان القطاع في مدارسها عام ٢٠١٠، واضطرت إلى استخدام حاويات الشحن كفصول دراسية لتعويض النقص في الأماكن المخصصة للدراسة بعد تدميرها في الحرب على غزة. وكانت الحكومة الإسرائيلية قد ذكرت أن القيود المفروضة على دخول مواد البناء تستهدف منع حماس من استخدامها في الأغراض العسكرية، وأنها لن تسمح بدخولها إلا للمشاريع الدولية التي وافقت عليها السلطة الفلسطينية. بيد أن هذه السياسة الإسرائيلية جاءت بنتائج عكسية تماماً، حيث تتمكن حماس من تأمين الأسمنت والحديد لمشاريعها من خلال الأنفاق، في حين يصعب الحصول على هذه المواد لصالح المنظمات الدولية، والوضع نفسه بالنسبة إلى المدنيين الفلسطينيين الذين لا يستطيعون تحمل تضخم أسعار المواد المهربة عبر الأنفاق.

ومن ناحية ثالثة، أصيب القطاع الإنتاجي في غزة بالشلل الكامل بسبب استمرار الحظر على الصادرات، ولم تغادر شاحنة واحدة محملة بصادرات القطاع منذ الإعلان عن التخفيف، باستثناء المبادرة الإنسانية بتصدير كمية صغيرة من محصول الفراولة. أما بالنسبة إلى الواردات من الوقود، فلم يتم تخفيف القيود المفروضة عليها بالمطلق، وهذا يفاقم مشكلة الكهرباء، ولا سيما مع الخلاف بين فتح وحماس. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة إلى القيود المفروضة على حرية حركة الفلسطينيين، على الرغم من التزام السلطات الإسرائيلية في إعلان ٢٠ حزيران/يونيو بتسهيل إجراءات إصدار تصريحات الدخول والخروج من غزة وإليها لأسباب طبية وإنسانية ولعمال الإغاثة، حيث تشير المعطيات في هذا الشأن إلى عدم حدوث أي تحسن ملموس على أرض الواقع، بل على العكس من ذلك، كان هناك انخفاض ملحوظ في معدل التصريحات الممنوحة لموظفي وكالات الأمم المتحدة الإنسانية. أما المرضى، وهم من بين الفئات القليلة جداً المسموح لها بمغادرة قطاع غزة، فما تزال تصريحات خروجهم تتأخر كثيراً أو يتم رفضها من قبل السلطات الإسرائيلية، حتى إن عدد المرضى الذين توفوا على المعابر مع إسرائيل والضفة قبل أن يتمكنوا من الوصول إلى المستشفيات قد بلغ ٣٣ مريضاً منذ عام ٢٠٠٩، ولهذا فإن نسبة كبيرة من مرضى القطاع أصبحوا يحولون إلى مصر.

تبقى الإشارة إلى أن الثورة المصرية قد أعلنت على لسان وزير خارجيتها نبيل العربي رفضها حصار غزة وشروعها في تخفيف الإجراءات على معبر رفح، الأمر الذي لا شك سوف يسهم في الحد من المعاناة الفلسطينية.

هـ ـ تطورات المشهد الفلسطيني في الضفة الغربية

يمكن بلورة هذه التطورات في العناصر الآتية:

ـ فتح وسلام فياض

شهد عام ٢٠١٠ إعادة إنتاج المشهد السياسي في الضفة الغربية لجهة استمرار حالة التربص المتبادل بين حركة فتح من ناحية، ورئيس الحكومة الفلسطينية سلام فياض من ناحية أخرى. وهي الحالة التي بدأت مؤشراتها تظهر بوضوح مع بدايات عام ٢٠٠٨ عندما بدا أن فياض قد استفاد من موقعه كرئيس للوزراء (وكوجه يحظى بالتأييد الدولي، ولا سيما الأمريكي) في تدعيم مركزه، على حساب نفوذ فتح نفسها في أجهزة السلطة، وخصوصاً الأجهزة الأمنية.

وفي هذا الإطار تعرض سلام فياض وحكومته لهجوم عنيف خلال انعقاد الدورة ٢٥ للمجلس الثوري لحركة فتح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، حيث ارتفعت الأصوات التي طالبت بتغيير عدد من الوزراء، خاصة وزير الخارجية رياض المالكي، ووزير الداخلية عبد الرزاق اليحيى. كما ظهرت احتجاجات فتحاوية عديدة على طريقة إدارة فياض للحكومة، وخاصة استبعاده الكثير من عناصر فتح في الأجهزة الأمنية وفي الخدمة المدنية أو إحالتها على التقاعد، وتوظيف الكثير من المقرّبين إليه، وطريقة تحكّمه بموارد السلطة المالية. وفي السياق ذاته، اتّهم عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح حكومة فياض بمحاولة الهيمنة على كل شيء في كل المؤسسات. ومع ذلك، فإن ثمة ما يؤكد أن حركة فتح ما تزال تقدم دعمها لسلام فياض، بسبب ضغوط الرئيس عباس، وبسبب حاجتها إلى استمرار تدفق المساعدات الدولية إلى السلطة في الضفة. وهذا ما يفسر تكرار الخلافات بين الطرفين.

تجدر الإشارة إلى أن فياض، عندما شكّل حكومته في ١٩/ ٥/ ٢٠٠٩، تعرض لهجوم شرس من كتلة فتح البرلمانية، التي احتجّت بأنه لم يستشرها، وأنّه عيّن اثنين من أعضاء وزارته بدون موافقتها، غير أن محمود عباس أبلغ كتلة فتح أن هذه الحكومة هي حكومته، ويجب عدم عرقلة عملها، مما اضطر الكتلة إلى الاستجابة لرغبته، لكن بعد بضعة أسابيع قدّم القيادي الفتحاوي حاتم عبد القادر، وزير شؤون القدس، استقالته من حكومة فياض، منتقداً تقصيرها تجاه هذا الملف. وقد انعكس الخلاف بين فتح وحكومة فياض على علاقة الحكومة بالمنظمة، ولا سيما حول ما يسمى ببناء الدولة الفلسطينية، إلى الدرجة التي دفعت فياض إلى

التأكيد مراراً أن مرجعية هذه القضية هي منظمة التحرير، مع استمراره في قيادة خطوات كهذه على الأرض بمعزل عن المنظمة والرئاسة الفلسطينية.

يذكر أن فياض كان قد اضطر (بعد أن انطلقت جلسات الحوار الوطني في القاهرة) تحت ضغط فتح والرأي العام الفلسطيني إلى تقديم استقالة حكومته في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩. وعندما تعثر الحوار الوطني قرر الرئيس عباس في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ إعادة تكليف فياض لتشكيل الحكومة، وتم ذلك في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩، وفي أثناء ذلك انخفض الدعم الخارجي بنسبة ١٩,٧ بالمئة، ولم يتم تفعيل هذه المساعدات إلا بعد أن عاد فياض إلى تشكيل الحكومة.

ـ مشروع سلام فياض . . . «استراتيجية الدولة المتدحرجة»

شهد عام ٢٠٠٩ إقرار خطة سلام فياض «لإنهاء الاحتلال وبناء مؤسسات الدولة» في غضون عامين، ومثلت تلك الخطة تغييراً جوهرياً في السياسة الفلسطينية، كونها تضمنت جوانب إيجابية لجهة التركيز على المبادرة الذاتية وتحديد سقف زمني. لكن يذكر أن الخطة المذكورة لم تصبح خطة وطنية شاملة، إذ لم تطرح على اللجنة التنفيذية للمنظمة، ولم تقر ولم تعدل ولم ترفض. وكانت الخطة قد تضمنت إقامة مشاريع سيادية، مثل مطار وسكة حديد وإنشاء بنية تحتية أساسية، وتأمين موارد الطاقة والمياه، وتحسين الإسكان والتعليم والزراعة والصحة والأداء الأمني، وتشجيع الاستثمار. وردَّ فياض على اتهامه بأن خطته تتساوق مع ما يسمى بـ «السلام الاقتصادي» الذي يدعو إليه بنيامين نتنياهو، ومع ما يسمى بـ «الرفاه تحت الاحتلال»، بأن خطته متكاملة تنموية وطنية لإنهاء الاحتلال، وليس لتكريسه.

ومع ذلك، تواجه هذه الخطة ثلاث مشكلات هيكلية عميقة:

ـ إن ما يمكن أن تنجزه محدود بطبيعته بسبب افتقار حكومة فياض إلى الأدوات اللازمة، نظراً إلى وجود مرجعيات سياسية أخرى داخل النظام السياسي الفلسطيني، كاللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، واللجنة المركزية والمجلس الثوري لحركة فتح، ناهيك عن سيطرة حماس على قطاع غزة.

ـ إن المؤسسات التي يمكن لفياض تطويرها أو المحافظة عليها إدارية تماماً بطبيعتها، مثل مؤسسة النقد والقطاع التعليمي، أما الانتقال إلى الإطار السياسي الأوسع مثل «الانتخابات»، فإن فياض لا يمتلك إزاءه شيئاً، بدليل إرجاء

الانتخابات البلدية والمحلية إلى أجل غير مسمى بناء على طلب من فتح ورئيس السلطة، وإلغاء القرار السابق الذي كانت حكومة سلام فياض قد اتخذته بإجراء الانتخابات.

ـ إن طبيعة الخطة نفسها تعتمد على الدعم الدولي (المالي والدبلوماسي) بشكل جوهري، ولا يمكن لهذه الخطة أن تنجح إلا في وجود عملية سياسية ودبلوماسية تدعمها، وهو الأمر الذي فشل الأطراف في تحقيقه حتى الآن.

أما على مستوى مضمون الخطة، فقد بدا أنها تجاهلت في الواقع عدة معطيات مهمة يمكن إجمالها في ما يلي:

ـ تحدثت الخطة عن التزام الحكومة بالعمل الدؤوب لرفع الحصار وتحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، وأنها ستقوم بتكريس جهودها للإسراع في إنهاء حالة الانقسام، وهو شيء جيد، لكنه لم يرد مدعوماً بآليات وخطة لتنفيذه، لكن هذا لم يحدث. ولهذا لم تحدثنا الخطة عن شكل الدولة الفلسطينية المزمعة، في حالة استمرار واقع الانقسام، وهل ستكون دولة على حدود الضفة الغربية فقط أم سيتأجل الإعلان عنها حتى تتحقق وحدة شطري الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. كما لم تحدد مصير المستوطنات، ولا الموقف في حالة رفض إسرائيل إعلان الدولة.

ـ لم توضح الخطة الموقف من تقسيمات الضفة الغربية التي أوجدتها اتفاقيات «أوسلو» التي قسمتها إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وكيف تتم إقامة بنية تحتية في المناطق (ج) التي تتمتع فيها إسرائيل بسلطة أمنية ومدنية مطلقة.

ـ قفزت الخطة على صلاحيات الحكومة الفلسطينية وتجاوزتها إلى حدود مناطق صلاحيات منظمة التحرير الفلسطينية، إذ جاء الإعلان عنها من قبل رئيس الوزراء سلام فياض، وليس من قبل أبو مازن، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. كما أنها حولت بعض مهام المنظمة، مثل بناء جبهة وطنية، وبناء العلاقات الدولية والإقليمية، إلى الحكومة. وبدا في هذا السياق أن المشروع شديد الارتباط بشخص سلام فياض، بصفته الشخصية القادرة على جلب التمويل اللازم لبناء مؤسسات الدولة والبنى التحتية لمشروعه، وهو الأمر الذي يعني أن إعلان الدولة مرتهن بوجوده هو شخصياً على قمة الحكومة، ومن ثم يثير إشكالية أخرى بشأن مستقبل هذه الدولة إذا ما حدث وانتهت حالة الانقسام، وتشكلت حكومة جديدة لا يكون فياض على رأسها.

ـ تحدثت الخطة عن وفاء السلطة بالتزاماتها تجاه مواطنيها والشركاء الدوليين، لكن مع عدم وفاء إسرائيل بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين، كان من المفترض الحديث أيضاً عن تبادلية الالتزامات.

ـ تحدثت الخطة عن توفير الأمن الداخلي بدون الحديث عن توفير الحماية للشعب من اعتداءات الاحتلال والمستوطنين.

ـ دلالات إلغاء الانتخابات المحلية والبلدية

اتخذ سلام فياض في ١٢/ ٧/ ٢٠١٠ قراراً بتأجيل الانتخابات البلدية لأجل غير مسمى، بناءً على تكليف مباشر من محمود عباس. وبذلك تكون مجالس الحكم المحلي وسلطاته قد انضمت إلى طابور المؤسسات فاقدة الشرعية والولاية داخل الأراضي الفلسطينية. ورغم أن قرار إجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية فقط بدون قطاع غزة، وبدون توافق وطني، كان سيمثل خطوة أخرى تضاف إلى خطوات مأسسة القطيعة والانفصال بين الضفة وغزة، إلا أن قرار الإرجاء المفاجئ حمل هو الآخر في طياته دلالات ذات مغزى، من أهمها ما يلي:

ـ إن هذا القرار كان بمثابة إشارة واضحة إلى تفاقم الأزمة التي تعانيها حركة فتح على المستوى الداخلي، إذ فشلت الحركة في أول استحقاق جدّي تواجهه بعد مؤتمرها السادس. فمن المعلوم أن قرار إرجاء الانتخابات لأجل غير مسمى جاء بعد فشل فتح في التوافق على لوائح الترشيح الخاصة بها، وبعدما تبين أن تجربة انتخابات عام ٢٠٠٦ سوف تتكرر، وسوف تتصادم لوائح فتح المتعددة في الدائرة الواحدة، بما ينذر بخسارة ستمنى بها الحركة. وفي السياق ذاته، أثار هذا القرار التساؤلات بشأن قدرة الحركة على مواجهة منافسة انتخابية حقيقية أمام حماس، سواء على مستوى الانتخابات البلدية أو التشريعية، لأن الحركة التي أخفقت في تنظيم انتخابات منفردة، وبلا منافس ومن جانب واحد، لا يمكن المراهنة على جدية دعوتها إلى تنظيم انتخابات وطنية عامة رئاسية وتشريعية.

ـ صدور القرار بتأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى يمثل خروجاً على الإطار القانوني للانتخابات الذي يعطي رئيس الحكومة صلاحية التأجيل لأربعة أسابيع فقط، يدعو بعدها إلى إجراء الانتخابات. كذلك جاء القرار خروجاً على قرار مجلس الوزراء الفلسطيني الذي انعقد لمناقشة القرار وجرى التصويت ضده من قبل ثلثي أعضاء مجلس الوزراء.

٢ ـ التفاعلات الإسرائيلية ـ الفلسطينية

شهد عام ٢٠١٠ جملة تطورات، سواء على المستوى الإسرائيلي الداخلي، أو على مستوى الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني.

أ ـ استمر انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، حيث حافظ الائتلاف اليميني (القومي والديني) الحاكم بزعامة حزب الليكود على تماسكه حتى الربع الأول من العام الحالي. وفي السياق ذاته، فإن مختلف استطلاعات الرأي على مدار العام كانت تؤشر إلى ازدياد شعبية رئيس الوزراء نتنياهو. وتم التعبير عن تلك التوجهات من خلال جملة من القوانين العنصرية التي أقرها الكنيست خلال العام، مستهدفةً الأقلية العربية الفلسطينية، ومن أبرزها:

ـ إقرار قانون النكبة الذي يخول الحكومة سحب الترخيص أو حجب التمويل عن كل حزب أو هيئة أو منظمة تحيي ذكرى نكبة فلسطين.

ـ تعديل قانون المواطنة/الجنسية الذي بات يفرض على كل من يريد الحصول على الجنسية الإسرائيلية «أداء قسم الولاء لإسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية»، باعتبار أن صفة اليهودية تعلو وتسبق صفتها الديمقراطية، على عكس ادعاء سابق بتساوي الصفتين اليهودية والديمقراطية وتوازنهما.

ـ إصدار قانون «حظر التحريض» لحبس أي شخص، ومعاقبة أية جهة تنكر حق إسرائيل في الوجود بوصفها وطناً قومياً للشعب اليهودي، وهو ما يثبت يهودية الدولة التي صار إقرارها شرطاً لاستئناف المفاوضات.

ـ إقرار قانون الجمعيات الذي يخوّل لجنة برلمانية التحقيق في مصادر تمويل الجمعيات الإسرائيلية، ومن ضمنها منظمات حقوق الإنسان، التي «تضطلع بدور معادٍ لجنود الجيش الإسرائيلي»، حسب توصيف القانون.

ـ إقرار اللجنة الوزارية لشؤون التشريعات قانوناً يدعو إلى منح أولوية في سوق العمل وجهاز التعليم العالي لمن سبق وخدموا في الجيش الإسرائيلي أو تطوعوا في إطار «الخدمة المدنية» غير الإلزامية. وإقرار اللجنة لقانون ثانٍ تم تفصيله على «مقاسات» قضية د. عزمي بشارة، إذ ينص على منع تحويل أموال لعضو كنيست سابق لم يمتثل للتحقيق في شبهات موجهة له، تصل عقوبة السجن فيها إلى خمس سنوات على أقل تقدير.

ب ـ وحول الموقف الإسرائيلي من الوضع الفلسطيني الداخلي، حافظت

إسرائيل على استراتيجيتها المتمثلة في استمرار الاحتلال من خلال استيطان الأرض ومصادرتها، كما هي الحال في الضفة، ومن خلال التحكم في المنافذ البرية والبحرية والجوية، كما هي الحال في قطاع غزة، وإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال بما يخدم بقاء الأخير، وإجهاض التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ففي تعاملها مع السلطة الفلسطينية في رام الله، واصلت إسرائيل احتلالها أراضي الضفة الغربية. وعلى الرغم من التجميد المؤقت للاستيطان لمدة ستة أشهر، فقد واصلت إسرائيل توسعها الاستيطاني ومصادرتها للأراضي في الضفة مع تركيزها على مدينة القدس بوصفها «العاصمة الأبدية والموحدة» لإسرائيل. أما في مجال التنمية، فقد أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش تقريراً في نهاية ٢٠١٠ بعنوان « تحت حُكم السياسات التمييزية . . المستوطنون يزدهرون والفلسطينيون يعانون»، أوضحت فيه أن السياسات الإسرائيلية في الضفة الغربية تميز بقسوة ضد السكان الفلسطينيين، وتحرمهم من الاحتياجات الأساسية بحجج أمنية بدون سند مشروع أو مبررات مقبولة، بينما تُنعِم بمختلف الخدمات على المستوطنات اليهودية في الضفة وتصادر الأراضي لصالحها. وهو ما أدى في النهاية إلى أن يعيش الفلسطينيون في الضفة الغربية في «كانتونات» أو «معازل جغرافية واقتصادية» تعمل إسرائيل على إعادة تفتيتها وإعاقة التنمية فيها وإفقارها.

وفي السياق الأمني، استمر التنسيق بين الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وزادت عمليات التنسيق بينها بشكل كبير. وفي هذا السياق، نقل عن مكتب منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية: «الإدارة المدنية» أن أجهزة الاحتلال الأمنية والعسكرية نفّذت ١٤٢٤ عملية مشتركة مع قوات الأمن الفلسطينية في الضفة المحتلة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠، أي بمعدل ثماني عمليات يومياً، أو عملية واحدة كل ثلاث ساعات، وهذا الرقم يزيد على ضعف إجمالي العمليات المشتركة التي نفّذها الجانبان على امتداد العام الماضي (٢٠٠٩)، والتي بلغت ١٢٩٧ عملية، أي بواقع أربع عمليات يومياً تقريباً.

ولم تكن تصفية خلايا حماس ومؤسساتها وبناها التحتية هي الثمرة الوحيدة لهذا التنسيق الأمني الذي لا مثيل له حتى بين قوات «الناتو» المتعددة الجنسيات في أفغانستان، فثمار التنسيق الأمني طالت مختلف فصائل العمل الوطني

الفلسطيني غير المنضوية تحت جناح «المفاوضات المباشرة» و«تصريف الأعمال» و«المفاوضات حياة»، وقد أمكن بنتيجتها ضمان حياة ٣٤٣ إسرائيلي دخلوا عن طريق الخطأ مناطق تابعة للسلطة.

أما في قطاع غزة، فقد أبقت إسرائيل على حصارها الاقتصادي للقطاع، وذلك على الرغم من الدعاية الإسرائيلية بأن الدولة العبرية قد خففت من حصارها وسمحت بإدخال كثير من المواد بعد حادثة الاعتداء على أسطول الحرية التركي في ٣١/ ٥/ ٢٠١٠.

وفي المجال العسكري، شهد عام ٢٠١٠ هدوءاً ملحوظاً على حدود قطاع غزة، حيث أطلق من القطاع ١٥٠ صاروخاً فقط باتجاه البلدات الإسرائيلية المحيطة بالقطاع، مقابل ٥٦٦ صاروخاً أطلقت في سنة ٢٠٠٩ (معظمها أطلق خلال الحرب على القطاع بداية السنة)، و٢٠٤٨ صاروخاً أطلقت في سنة ٢٠٠٨. وفي المقابل، نفذت إسرائيل ضربات عسكرية محدودة في مناطق متفرقة من القطاع، وخاصةً في منطقة الأنفاق على الحدود مع مصر.

٣ ـ الإطار العربي للمشهد الفلسطيني

في ما يلي نتناول أبرز المواقف العربية تجاه ملفات القضية الفلسطينية:

أ ـ الموقف من التسوية

شهد عام ٢٠١٠ حراكاً سياسياً كثيفاً على المستوى الرسمي العربي يدفع باتجاه استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبدا الطرف الفلسطيني حريصاً، ربما للمرة الأولى منذ أوسلو، على الحصول على إسناد عربي رسمي للمفاوضات التي كان ثمة إجماع فلسطيني داخلي على رفضها. ومن جانبه، وجد النظام الرسمي العربي نفسه في مأزق كبير إزاء التراجع المستمر لواشنطن عن وعودها، ومن ثم حاول نفض يديه قدر الإمكان من الأمر، والتأكيد مراراً على فلسطينية القرار، وإن اضطر إلى تقديم سلسلة من التنازلات بشأن بدء المفاوضات.

ففي البداية اشترطت لجنة المتابعة العربية الوقف الكامل للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية للبدء في المفاوضات غير المباشرة، وأكد ذلك البيان الختامي لقمة سرت الأولى في آذار/ مارس ٢٠١٠ على خلفية ما نقله المبعوث الأمريكي جورج ميتشيل من تعهد باراك أوباما بوقف

الاستيطان في القدس الشرقية في شكل غير رسمي تفادياً للمتطرفين (الإسرائيليين). وقررت اللجنة إعطاء مهلة أربعة أشهر للمفاوضات غير المباشرة، لا يتم بعدها الانتقال تلقائياً إلى المفاوضات المباشرة، إلا بعد تقييم ما ستحرزه تلك المفاوضات من تقدم على صعيد ملف الحدود.

إلا أن اللجنة تراجعت مرة أخرى، ومنحت تفويضاً للرئيس محمود عباس بالدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل في التاسع والعشرين من تموز/يوليو من العام نفسه، أي قبل انتهاء المدة المقررة للمفاوضات غير المباشرة بنحو شهرين، وبدون الإعلان عمّا أسفرت عنه تلك المفاوضات من نتائج، تاركة للرئيس الفلسطيني تحديد موعد انطلاقها. وقيل وقتها إن الرئيس الفلسطيني مستعد للتفاوض المباشر إذا حصل حتى على وعود شفهية من إسرائيل أو من الولايات المتحدة، بأن إسرائيل تعترف بحدود عام ١٩٦٧.

ولكن مع إعلان واشنطن رسمياً الفشل في دفع نتنياهو لتجميد الاستيطان لمدة ثلاثة أشهر فحسب، لم يكن بإمكان لجنة المتابعة الاستمرار في سياسة التراجعات. ولكنها توافقت ـ للخروج من مأزق الرفض الحازم للمفاوضات ـ على صيغة: رهن استئناف المفاوضات بتقديم واشنطن عرضاً تفاوضياً «جاداً»!! لم يكن من المنتظر منها أن تقدمه في ظل تماهيها الكامل مع مشروعات اليمين الإسرائيلي من جهة، والأوضاع العربية المتردية من جهة أخرى، التي لا تمثل في الواقع أي عنصر ضاغط عليها.

غير أن اشتعال شرارة الثورات العربية قد أدخل متغيرات جديدة في التعاطي الرسمي العربي مع قضية التسوية. فمن ناحية، ربما دفع انشغال مصر والمنطقة والعالم كله بأحداث الثورات العربية، نحو تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ولو بصورة مؤقتة. أما في حالة إذا ما دفعت واشنطن باتجاه دعم مشروع سلام فياض، أو أية خطة بديلة للتسوية، فالأرجح أنها لن تجد من أصدقائها العرب الأريحية السابقة في تقديم موافقة جماعية مجانية عليها، كما كان يحدث في ما مضى، بعد أن أصبح للشارع العربي صوت مسموع داخل أروقة الحكم العربية.

وبالمثل، لن تجد السلطة الفلسطينية الإسناد العربي السابق لمسيرة التسوية طالما لم تتوفر لها الضمانات الكافية، وطالما استمر التعنت الإسرائيلي، بل ربما تفضل الكثير من النظم العربية ترك القرار للداخل الفلسطيني. أي أن مصير

الحراك التسووي خلال الشهور القليلة المتبقية من عام ٢٠١١ سيتحدد أكثر بفعل الداخل الفلسطيني واستجابته لتلك المشروعات، وليس بفعل التغيرات التي تجتاح الوطن العربي وانعكاسها داخل الأراضي المحتلة.

وفي المقابل، من غير المرجح إقدام الحكومات العربية على سحب المبادرة العربية للسلام، لأن أفق العمل السياسي العربي يظل محكوماً (على الأقل خلال ما تبقى من العام الجاري) باعتبارات العلاقة مع واشنطن التي لن تسمح بحال بتغيير قواعد اللعبة والعودة إلى سياسة مرحلة الستينيات من القرن العشرين، وإنما يمكن أن تمارس النظم العربية، حتى تلك التي لم يطلها التغيير، قدراً ملموساً من المشاغبة السياسية، تحت ضغط صوت الشارع العربي، الذي يعتبر دعم القضية الفلسطينية من الثوابت التي لا ينبغي أن تمسّ. هذه المشاغبة يمكن أن تتجلى في عدة تحركات، منها على سبيل المثال: تصعيد حدة الخطاب المناهض للممارسات الإسرائيلية، والتراجع عن التماهي الكامل مع السياسات الأمريكية إزاء عملية التسوية.

ب ـ الموقف من ملف المصالحة

لم يكن للنظام الرسمي العربي خلال عام ٢٠١٠ دور فعال على صعيد ملف المصالحة الفلسطينية ـ الفلسطينية، واكتفت الجامعة العربية بتأييد الرعاية المصرية للملف مع تدخل أقل من قبل أطراف عربية أخرى. وبدا من التوقيتات التي تكثفت فيها تلك الجهود على مدار العام، أنها كانت تهدف في المقام الأول إلى توفير مناخات هادئة للتفاوض.

فرغم أن القاهرة رفضت بإصرار في أوائل عام ٢٠١٠ إعادة طرح الورقة المصرية للمصالحة للنقاش والتعديل، بما أحبط روح التفاؤل التي رافقت الجولات العربية الواسعة التي قام بها كل من رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مطلع عام ٢٠١٠، إلا أن هذا الموقف تغير عشية عيد الفطر عقب اللقاء الذي عقده في مكة عمر سليمان، المدير السابق للمخابرات المصرية، مع خالد مشعل، وانتهى إلى الاتفاق بأن يقوم سليمان بالاتصال بالرئيس أبو مازن لإقناعه بإرسال وفد من فتح إلى دمشق للالتقاء بوفد من حماس، بهدف التوصل إلى تفاهمات فلسطينية ـ فلسطينية قبل توقيع الورقة المصرية. وهذا ما حدث فعلاً، حيث عقد اجتماع بين وفدي الحركتين في دمشق، صدر عنه بيان مشترك أكد الاتفاق على عدد من النقاط،

واستكمال الحوار باجتماع لاحق، على أن يعتبر ما يتم الاتفاق عليه ملزماً عند توقيع الورقة المصرية.

وقد جاء هذا التغير في الموقف المصري بهدف مساعدة الرئيس أبو مازن في التفاوض مع إسرائيل، كما تواكب مع الجهود التي بذلتها العربية السعودية لإتمام المصالحة المصرية ـ السورية إيماناً من كل من القاهرة والرياض باستحالة حلحلة ملف المصالحة في ظل تهميش دمشق، بدليل إخفاق إعلان القاهرة آذار/مارس ٢٠٠٥، واتفاق مكة شباط/فبراير ٢٠٠٧، وإعلان صنعاء ٢٠٠٨، فضلاً على إخفاق جولات الحوار الفلسطيني في القاهرة عام ٢٠٠٩. وتأكدت تكتيكية تلك التحركات بتأجيل الجلسة التي كانت مقررة في العشرين من شهر أيلول/سبتمبر في دمشق حتى إشعار آخر، بعد أن حطّت على مكاتب المسؤولين السياسيين والأمنيين في رام الله رسالة أمريكية إسرائيلية واضحة، مفادها أن حماس في الضفة يجب أن تظل في بؤرة استهداف الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني، لا أن تكون جزءاً من السلطة والأجهزة وهيئات الإشراف عليها.

إلا أن التغير الذي شهدته مصر في أعقاب نجاح ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير التي أطاحت الرئيس مبارك ونظام حكمه، أدى دوراً بارزاً في تتويج جهود مصر على صعيد ملف المصالحة الفلسطينية بتوقيع اتفاق المصالحة في القاهرة في الرابع من أيار/مايو ٢٠١١ كما سبق بيانه.

ج ـ الموقف من قضية القدس

لم يكن التعاطي العربي الرسمي مع قضية بحجم قضية القدس خلال عام ٢٠١٠ على مستوى التحديات التي تواجهها، خاصة في ظل تسارع وتيرة الاستيطان داخل القدس الشرقية المحتلة، وتواصل اقتحام قطعان المستوطنين للمسجد الأقصى، وترسيم أول خريطة للقدس الشرقية منذ احتلالها عام ١٩٦٧، وهو ما كان يتطلب استنفاراً عربياً لمواجهة الخطط الاحتلالية نحو المدينة.

عقدت القمة العربية الأولى في سرت تحت شعار «دعم صمود القدس» أقر خلالها القادة العرب تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لصندوقي القدس والأقصى اللذين أسسا عام ٢٠٠١ في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وأعلنوا وضع خطة تحرك عربية لإنقاذ القدس بدعوة المجتمع الدولي، خصوصاً

مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي واليونسكو، إلى تحمّل مسؤولية المحافظة على المسجد الأقصى. وقرروا استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بطلب عقد جلسة خاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة الإجراءات الإسرائيلية في القدس، وتشكيل لجنة قانونية في إطار الجامعة العربية، لمتابعة توثيق عمليات التهويد، ومصادرة الممتلكات العربية، إضافة إلى رفع قضايا أمام المحاكم الوطنية والدولية المختصة لمقاضاة إسرائيل، وتخصيص أسبوع لشرح خطة التحرك العربي لإنقاذ القدس.

عدا ما سبق، لم يخرج مسؤول واحد طوال العام ليحدثنا عن التطورات التي حدثت في هذا الإطار، والخطوات التنفيذية لخطة إنقاذ القدس، بل إن السفير هشام يوسف المتحدث الرسمي باسم الجامعة العربية ذكر في تصريح له نشر في تموز/يوليو ٢٠١٠ أن مبلغ الـ ٥٠٠ مليون دولار الذي قررته قمة سرت لم يصل بعد، وأن الأمين العام قام بمخاطبة وزراء الخارجية العرب في هذا الأمر. وهو ما يثير الشكوك بشأن جدية أطراف النظام العربي في هذا الشأن.

د ـ الموقف من فك الحصار عن غزة

خلا النصف الأول من عام ٢٠١٠ من أية تحركات أو حتى تصريحات عربية إيجابية رسمية بشأن مسألة فك الحصار عن قطاع غزة. وجاءت الإشارة إلى ضرورة فك الحصار عن القطاع في البيان الختامي لقمة سرت الأولى باهتة، وكأن العرب قد آثروا انتظار ما ستسفر عنه المفاوضات، وإرجاء كافة الملفات الأخرى.

إلا أن الاعتداء الإسرائيلي على سفن فك الحصار عن قطاع غزة (أسطول الحرية) في الحادي والثلاثين من أيار/مايو ٢٠١٠ قذف حجراً في المياه العربية الراكدة، وعقد وزراء الخارجية العرب في الثاني من حزيران/يونيو اجتماعاً طارئاً رفع توصية إلى القادة العرب بشأن سحب المبادرة العربية للسلام، تنفيذاً لما ورد في كلمة العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز في القمة الاقتصادية في الكويت بأن المبادرة العربية للسلام لن تبقى على الطاولة طويلاً، وهي التوصية التي لاقت ممانعة عربية كبيرة، أدت إلى إجهاضها تماماً. وعللت الأطراف العربية المناهضة لتلك التوصية موقفها بأن هذه العلاقات تستثمر في الأزمات، مثل

التدخل المصري ـ الأردني لحض إسرائيل على إطلاق الموقوفين العرب من أسطول الحرية، كما تساعد من جهة أخرى على دفع العملية السلمية.

ويبدو أن الحديث عن سحب المبادرة قد أصبح نهجاً عربياً يتكرر في مناسبات الاعتداءات والانتهاكات المتكررة التي يمارسها الاحتلال، وخرج البيان العربي بقرارات أقل من مستوى دول أخرى غير عربية، مثل نيكاراغوا التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل على خلفية تلك الاعتداءات. وقال موسى، في مؤتمر صحفي عقد عقب انتهاء الاجتماع، إن المجلس قرر عدم الاعتراف بالحصار، والعمل على كسره وعدم التعامل معه، واصفاً القرار المصري بفتح معبر رفح بدون سقف زمني بأنه «كسر للحصار»!!. وأضاف موسى: «إن المجلس قرر تكليف لبنان والمجموعة العربية في نيويورك بالتوجه إلى مجلس الأمن، بالتنسيق مع تركيا والدول والتجمعات الصديقة، لإصدار قرار لإدانة الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وضرورة رفعه، وطلب عقد اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة». وقال موسى إن هذا القرار يعكس حجم الغضب العربي (الرسمي بالطبع) من الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية.

ثم جاءت زيارة الأمين العام للجامعة إلى قطاع غزة لمدة عشر ساعات بهدف احتواء الغضبة الشعبية العربية على الجريمة الإسرائيلية، ورفع الحرج عن النظام الرسمي العربي. واعتبرت أمانة الجامعة أن مجرد الزيارة بعد أربع سنوات من الحصار، هي بمثابة كسر له، من دون أن تتمخض عن هذه الزيارة نتائج عملية أخرى. بينما توجهت السفينة الليبية «أمل» بعد استعراض محدود إلى ميناء العريش، وعدلت عن الذهاب إلى القطاع، رغم كل ما صاحبها من حديث عن إصرارها على الوصول إلى ميناء غزة.

لكن في ضوء الثورات العربية، من المتوقع أن تشهد الحدود المصرية مع القطاع انفراجة. فقد جاء على لسان وزير خارجية الحكومة الانتقالية في مصر نبيل العربي أن مصر خلال المرحلة المقبلة ستكفل إنهاء الحصار عن قطاع غزة. ووصف السياسة المصرية السابقة إزاء إدارة معبر رفح، والتعاطي مع القطاع بالارتجالية، وبالمخالفة الجسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحرم حصار المدنيين حتى في أوقات الحروب، تلك التصريحات التي تؤشر إلى أن الرؤية المصرية الجديدة في التعاطي مع قضية المعبر ستتسم بمرونة أكبر، وهو الأمر الذي بدت مؤشراته في الظهور مع قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية

فتح معبر رفح بشكل دائم لمرور العالقين من الجانبين والحالات الإنسانية وحملة الإقامات، وكذا السماح لبعض قياديي حماس، ومنهم محمود الزهار، وخليل الحية، بالمرور عبر المعبر في شهر آذار/مارس ٢٠١١ في طريقهم إلى السودان لحضور مؤتمر خاص بقضية القدس. كما أنها تشير بوضوح إلى تغير في مستوى النظرة المصرية إلى المسألة، من تحميل إسرائيل والمجتمع الدولي كامل المسؤولية عن الحصار، إلى الاعتراف بالمسؤولية المصرية عن جزء من المشكلة، والوعد بالعمل على حلها.

٤ ـ الإطار الدولي للمشهد الفلسطيني

يعرّج القسم الأخير من هذا الجزء من التقرير على الإطار الدولي الوثيق الصلة بتطورات القضية الفلسطينية.

أ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

حسم عام٢٠١٠ التجاذب الأمريكي ـ الإسرائيلي لصالح وجهة النظر الإسرائيلية. كما حسم حقيقة أن ظاهرة الرئيس الأمريكي أوباما ليست سوى فقاعة، وأن الظواهر الفردية، مهما بلغت، تبقى رهن المؤسسة، ولا تتعدى أطرها. وفي هذا السياق، بدا واضحاً أن قوة اليمين الأمريكي، ممثلاً بتحالف صهيوني ـ مسيحي، خاصةً بعد فوز الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي للكونغرس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، هي التي سهلت ترجيح كفة نتنياهو على الرئيس أوباما، وهو ما يعني أن الموقف الأمريكي من إسرائيل بات يندرج في إطار مبدئي ـ أيديولوجي، وليس في إطار وظيفي.

إن معطيات عام ٢٠١٠ تفيد بأن إدارة أوباما لم تنجح سوى في إقناع إسرائيل بتجميد جزئي ومؤقت للاستيطان لمدة عشرة أشهر، ثم في عقد مفاوضات «تقريبية» استمرت حوالى ثلاثة أشهر، وانتهت بإطلاق المفاوضات المباشرة في واشنطن في الأول من أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وانهيارها قبل نهاية الشهر نفسه على صخرة التعنت الإسرائيلي، حيث رفضت حكومة نتنياهو تجميد الاستيطان بشكل جزئي ومؤقت لمدة ثلاثة أشهر، مع استثناء القدس، رغم المكاسب الأمنية والسياسية والعسكرية الاستراتيجية التي عرضتها عليها الإدارة الأمريكية. ومن ثم، فقد تبين للعالم كله أن هناك فارقاً كبيراً بين رغبة أوباما في تحقيق السلام، وتوفر قدرته على تحقيقه. والحاصل أن سجل الإدارة الأمريكية منذ

أن تربّع أوباما في البيت الأبيض حافل بالإخفاق والتردد والتناقض. فلقد ظلت تلك الإدارة حائرة ما بين التركيز على إدارة الصراع وحله مثل سابقاتها، والسعي إلى التوصل إلى اتفاق يتناول القضايا الجوهرية أولاً، والبدء بخطوات صغيرة تمهد إلى الانتقال إلى التفاوض والاتفاق على القضايا الجوهرية. كما كانت إدارة أوباما مترددة حول مستوى انخراطها في الصراع، بمعنى هل تكون طرفاً مسهلاً وراعياً بدون تدخل يذكر، أو تقدم اقتراحات وتمارس ضغوطاً من أجل الأخذ بها؟

وحين بدا أنها ستسير باتجاه توفير الشروط المناسبة لانطلاق المفاوضات من خلال البدء بتجميد الاستيطان، تراجعت غير مرة وبشكل مخزٍ، الأمر الذي شجع إسرائيل أكثر على المضي في سياسة التعنت والتطرف. فمن مطالبة إدارة أوباما بالتجميد الحقيقي للاستيطان، بما في ذلك التمدد الطبيعي، إلى القبول والترحيب بالتجميد الجزئي والمؤقت للاستيطان، الذي أقدمت عليه حكومة نتنياهو، إلى بذل جهود مضنية لإقناع إسرائيل بتجميد جزئي للاستيطان يستثني القدس، وتكون المرة الأخيرة التي تطالب فيها إسرائيل بتجميد مماثل.

الآن، تراجعت الإدارة الأمريكية عن مساعيها لتجميد الاستيطان، وأعلنت عزمها على دعوة الأطراف إلى لدخول في مفاوضات متوازية يقوم من خلالها ميتشيل وغيره من المبعوثين الأمريكيين بالانتقال من الطرف الفلسطيني إلى الطرف الإسرائيلي، وبالعكس، وبعد أن تتعرف على مواقف الطرفين من القضايا الجوهرية، وخصوصاً من قضيتي الحدود والأمن، بدون أن تُعلم كل طرف بما قدمه الطرف الآخر، تقوم ببلورة صيغة من شأنها تجسير الهوة السحيقة بين الطرفين. وتأمل الإدارة الأمريكية في التوصل إلى اتفاق إطار بحلول شهر أيلول/ سبتمبر القادم، لذلك تطالب بمهلة حتى ذلك التاريخ.

وهنا يتعين الانتباه إلى أن اتفاقية الإطار هي صياغة إسرائيلية، وخطرها يكمن في أنها اتفاقية عامة ستتضمن جميع النقاط العالقة على جدول الأعمال الفلسطيني، كالقدس واللاجئين والحدود والسيادة والمياه والمستوطنات، لكن تنفيذها لن يتناول إلا النقاط الممكنة التنفيذ من وجهة النظر الإسرائيلية، وسيؤجل تنفيذ بقية النقاط إلى مرحلة لاحقة. وهذا يعني تقديم «هدية مسمومة» إلى الفلسطينيين هي «الدولة المؤقتة» التي رفضها المفاوض الفلسطيني في الأمس القريب. ولنتذكر أن جميع الجداول الزمنية المنبثقة عن اتفاق أوسلو، واتفاق الحكم الذاتي، واتفاق القاهرة، واتفاق الخليل، واتفاق طابا.. إلخ لم تلزم إسرائيل

قط، وستتقلص اتفاقية الإطار هذه إلى ما يشبه «حكماً ذاتياً محدوداً» مع الوعد بالدولة المستقلة لاحقاً، الأمر الذي يعني أن اتفاقية الإطار هي تقريباً الاسم الحركي لـ «الدولة المؤقتة».

ب ـ الاتحاد الأوروبي

بدت دول الإتحاد الأوروبي أكثر تذمراً من السياسات الإسرائيلية بالمقارنة بالولايات المتحدة. ولعل التراشق الإعلامي، وحدّة النقاش بين ليبرمان ووزراء خارجية أوروبيين خلال هذا العام، يشيران إلى ذلك، كما أن توقيع عدد كبير من الدبلوماسيين الأوروبيين السابقين على رسالة تطالب باتخاذ إجراءات عقابية ضد إسرائيل بعد رفضها تجميد الاستيطان، حتى ولو فترة قصيرة للغاية، وللمرة الأخيرة، يعزز هذه الصورة. ولعل دعوات أوروبية مختلفة رسمية وشعبية إلى رفع الحصار عن غزة، يرافقها بعض الحوارات مع حركة حماس، مسائل تمثل خطوة إلى الأمام، لكنها لا تصل إلى حد التحول الاستراتيجي في السياسات الأوروبية.

من ناحية أخرى، يبدو من البيانات الأوروبية (الجماعية والفردية) أن أوروبا تسير باتجاه تبنٍ هادئ لمشروع سلام فياض الخاص بإقامة دولة الأمر الواقع، مع تعزيز النزوع الدولي إلى الاعتراف بهذه الدولة تدريجياً على غرار الخطوات التي اتخذتها دول أمريكا اللاتينية. ولا شك في أن هناك تبايناً بين الدول الأوروبية في مواقفها العامة من القضية الفلسطينية، غير أن تسلّم كل من المجر وبولندا رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال عام ٢٠١١ قد يكون له بعض الانعكاسات السلبية، حيث ستكون الأولوية لقضية توسيع الاتحاد باتجاه البلقان و«تركيا». لكن الضرورة تقتضي أن نأخذ بعين الاعتبار أن الاتحاد الأوروبي ليس بعيداً عن تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ولعل اضطرابات اليونان، والقلق الإسباني والإشارات المتناثرة عن قلق حول مصير اليورو، تدل على أولويات قد تزاحم الاهتمام الأوروبي بالقضية الفلسطينية.

ج ـ القوى الدولية الأخرى

ربما تكون بعض التحولات الإيجابية في أمريكا اللاتينية ذات وزن نسبي لا يجوز إغفاله بدون مبالغة، غير أن بقية الصورة، ولا سيما في كل من الصين وروسيا، توحي بميل تدريجي نحو المزيد من النزعة البراغماتية، والاستعداد

لمقايضة مواقف عديدة بمكاسب في نطاق الدرع الصاروخية أو العلاقات التجارية أو العملات أو التكنولوجيا.

د ـ الرأي العام الدولي

يعدّ هذا الجانب هو الأكثر أهمية في التطورات الدولية الإيجابية خلال العام الماضي والأعوام القليلة السابقة في نطاق القضية الفلسطينية، إذ إن التحول يسير باتجاه تعاطف الرأي العام العالمي مع الطرف الفلسطيني، وتراجع التأييد لإسرائيل في أغلب الدول الرئيسة، بما فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي. ونظراً إلى أهمية دور الرأي العام في هذه الدول، فإن ذلك يستحق عناية خاصة من قبل الطرف الفلسطيني. بيد أن الممارسات السلبية من قبل بعض الحركات التي توصف بأنها «إسلامية»، بخاصة في أوروبا، قد تُستغلّ من قبل الحركة الصهيونية التي لن تألو جهداً للحفاظ على التأييد لها بين دوائر الرأي العام في الغرب.

سادساً: الوضع في لبنان

إن الأزمة التي عصفت بلبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥ تعمّقت وازدادت حدّة، وبلغت منعطفاً خطيراً في عام ٢٠١٠ مع تزايد التسريبات من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والمنشأة بموجب القرار الرقم ١٧٥٧ لعام ٢٠٠٧، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتّحدة، عن إصدار قرارها الاتهامي المتضمّن أسماء قيادات من حزب الله. هذه التسريبات التي تجاوزت حدّ التوقّع إلى التأكيد والإثبات لدى البعض أثارت صراعاً حادّاً بين فريقي الصراع في لبنان؛ فريق الثامن من آذار وفريق الرابع عشر من آذار، ما وضع البلاد في مأزق سياسي وأمني صعب. هذا المأزق، بتأثير من العنف المتصاعد في وتيرة الخطاب السياسي المذهبي، كاد يودي بالبلاد إلى فتنة دموية لو لم تبادر جهات إقليمية ودولية إلى بذل جهود كبيرة في سبيل التهدئة وحماية الاستقرار الهشّ، وما لم تتمكّن قوى الثامن من آذار من الإطاحة بحكومة سعد الحريري، وإحداث تبديل في موازين القوى عبر اللجوء إلى الآليات الدستورية، مشفوعة بتحرّكات ميدانية تبرز مدى رفضها القاطع لأيّ توجّه لبناني رسمي للتعامل إيجاباً مع المحكمة الدولية الخاصة بلبنان. كلّ ذلك حدث في ظلّ تهديدات إسرائيلية بشنّ عدوان على لبنان يكون أشدّ تدميراً من عدوان تموز/ يوليو ٢٠٠٦.

١ ـ التفاعلات الداخلية اللبنانية على أرضية المحكمة الدولية

منذ أن أعلن في آذار/ مارس ٢٠٠٩ عن بداية عمل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، والخلاف بشأنها قائم بين فريقي الصراع في لبنان. هذه المحكمة طوال عام ٢٠١٠، وبعد التسريبات الصادرة عن مضمون قرارها الاتهامي، تحوّلت إلى

القضية المركزية التي يتمحور حولها الوضع السياسي والأمني في لبنان بامتداداته الإقليمية والدولية، فصدرت إزاءها مواقف سياسية واجتهادات قانونية متناقضة. من اللبنانيين من وجد فيها تسييساً وظلماً وفساداً وثأراً من المقاومة المنتصرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، ومنهم من وجد فيها العدالة والاستقلال والنزاهة والضمانة لوقف مسلسل الاغتيالات السياسية.

في تموز/ يوليو ٢٠١٠ توقّع السيّد حسن نصر الله أن توجّه المحكمة الدولية الخاصة بلبنان الاتهام باغتيال الحريري إلى عناصر من حزب الله، مستنداً في ذلك إلى معلومات خاصة تلقاها من غير طرف محليّ وإقليمي ودولي، وإلى ما نشرته الصحيفتان الألمانية **ديرشبيغل** والفرنسية **لوفيغارو**، والتلفزيون الكندي الرسمي «سي. بي. سي.» في تواريخ متفاوتة. ومنذ ذلك الحين، بدأ الحزب معركته المعلنة ضدّ المحكمة، منفّذاً خطة هجومية استباقية بتحذيره من مخاطرها على الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، إذ وصفها بأنها أمريكية/ إسرائيلية، وشكك في نزاهتها وصدقيّتها وتطابقها مع معايير العدالة، وعمل على إلغائها أو إجهاض مفاعيل قراراتها وأحكامها المبنية على شهادات زور، وطالب الحكومة اللبنانية بوقف التعامل معها، وسحب القضاة اللبنانيين منها، وعدم تمويلها، وإلغاء الاتفاقية المعقودة معها وفق آلية تجاوزت أحكام الدستور اللبناني وإحالة شهود الزور الذين ضلّلوا التحقيق إلى القضاء العدلي اللبناني. وفي الأخير، دعا السيد حسن نصر الله جميع اللبنانيين إلى مواجهة قرار المحكمة المرتقب بمسؤولية مشتركة، كونه يأتي، كما تقدم، في سياق مشروع أمريكي/ إسرائيلي يستهدف المقاومة، ويشكّل خطراً على أمن لبنان حماية لأمن الكيان الصهيوني.

في السياق نفسه، قدم الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصر الله في آب/ أغسطس قرائن اتّهامية ومعلومات وافية وموثّقة تؤشّر إلى تورّط إسرائيل في ارتكاب جريمة الاغتيال، مشيراً إلى الخرق الإسرائيلي، بتقنية عالية، منظومة الاتصالات الهاتفية اللبنانية التي قد يستند إليها القرار الاتهامي، كما قدّم شريطاً مصوّراً يرصد حركة الطيران الإسرائيلي فوق مسرح الجريمة. هذه المعلومات وضعها السيّد حسن نصر الله بتصرّف المحكمة، وكان ذلك منه بمثابة دعوة إلى فتح مسارات جديدة في التحقيق الدولي.

في المقابل، اختصر فريق قوى الرابع عشر من آذار موقفه من المحكمة ومن القرار الاتهامي المرتقب بالآتي:

ـ المحكمة الدولية الخاصة بلبنان هي الباب الموصل إلى العدالة، والعدالة هي الباب الموصل إلى الاستقرار.

ـ لا يمكن لأيّة جهة محلية أو إقليمية وقف مسار المحكمة الدولية أو التأثير في عملها.

ـ ليس ثمّة ملف اسمه ملفّ شهود الزور قبل صدور القرار الاتهامي وبدء المحاكمة. والملفّ في حال وجوده هو من اختصاص القضاء العادي، ومجلس الوزراء لا شأن له بالتدخّل في عمل القضاء.

هذا الموقف من «ملف شهود الزور» بدا مناقضاً لما كان الرئيس سعد الحريري قد أعلنه في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ لجريدة **الشرق الأوسط** وأقرّ فيه بوجود شهود زور ضلّلوا التحقيق وأساؤوا إلى العلاقات بين لبنان وسورية التي زارها أربع مرّات منذ تولّيه رئاسة الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، مسقطاً عنها الاتهام السياسي باغتيال والده، ومعترفاً بأنّه أخطأ هو وحلفاؤه في توجيه هذا الاتهام، ومصمّماً على نهج تحسين العلاقات مع سورية الذي بدأ في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩. بيد أن الحريري توقّف عن زيارة سورية بعد أن أصدر القضاء في هذه الأخيرة ثلاثاً وثلاثين مذكّرة توقيف بحقّ مسؤولين لبنانيين في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

ومن جانبه، اعتبر حزب الله وفريقه أنّ تبرئة سورية أمر غير كاف، ودعوا الحريري إلى اتخاذ موقف مماثل من اتّهام حزب الله على قاعدة أنّ شهود الزور كانوا الأساس في توجيه الاتهام إلى سورية، ثم أصبحوا هم الأساس أيضاً في توجيه الاتهام إلى حزب الله، وهو ما لم يقدم عليه سعد الحريري.

وهكذا تحول ملفّ شهود الزور إلى قضية خلافية كبيرة بين اللبنانيين أدّت إلى أزمة حكم بحيث تعطّلت أعمال مجلس الوزراء، ودار بشأنها سجال سياسي وقانوني واسع. ووضع وزير العدل اللبناني د. إبراهيم نجار تقريراً أكّد فيه أنّه «لا صلاحية للمجلس العدلي في المبدأ للنظر في هذا الموضوع..»، وأنّه «لا يعود إلى مجلس الوزراء إحالة القضيّة إلى المجلس العدلي..»، وهذا ما رفضه فريق الثامن من آذار، إذ تمسك بإحالة الملفّ إلى المجلس العدلي، وجعل له الأولوية في جدول أعمال مجلس الوزراء.

أما رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان، فقد رفض التصويت على إحالة

الملفّ إلى المجلس العدلي، كما كان يرغب فريق الثامن من آذار، تلافياً لمزيد من الانقسام، وإفساحاً في المجال لمزيد من التشاور، وصولاً إلى تسوية لم تحصل في الواقع، فتوقّفت جلسات مجلس الوزراء. رافق ذلك وقف لاجتماعات «هيئة الحوار الوطني»، ما هيّأ الوضع لتصعيد خطير في مناخ عربي تسوده احتقانات مذهبية ضاعفت المخاوف من أن يقع لبنان في أتون فتنة سنّية/ شيعية، أو تحدث اضطرابات واغتيالات سياسية وتفجيرات يصبح معها الوضع اللبناني شبيهاً بالوضع العراقي.

وفي الأخير، فإن عدم حدوث التسوية أنتج خطاباً مذهبياً متوتّراً لدى الطرفين بات يشكّل تهديداً، ليس فقط لبنية النظام السياسي وإدارة الحكم وانتظام عمل مؤسسات الدولة، بل كذلك لمستقبل لبنان الوطن والكيان، فالمسؤولية في السلطة لم تعد وطنية، بل مذهبية بخلاف ما ينصّ عليه الدستور، وهو ما وضع لبنان أمام منعطف خطير كاد أن يقود البلاد والعباد إلى حرب تسقط ما تبقّى من أدبيات الوحدة الوطنية ومظاهرها. قوى الرابع عشر من آذار اتّهمت حزب الله وفريقه بالقيام بمحاولة انقلابية هدفها العودة بالوضع اللبناني إلى ما قبل ٢٠٠٥. ومن علامات ذلك الانقلاب على الإجماع اللبناني بخصوص المحكمة الدولية تمهيداً لإسقاطها، والهجوم على فرع المعلومات في قوى الأمن الداخلي، والهجوم على القضاء اللبناني، والدعوة إلى عدم الامتثال لأوامر المدّعي العام سعيد ميرزا، والإجراءات الميدانية لحزب الله الذي أكّد أمينه العام السيّد حسن نصر الله في كلّ إطلالاته الإعلامية، ردّاً على هذا الاتّهام، خصوصاً في خطبة ألقاها في ذكرى عاشوراء، حرص المقاومة على لبنان، وعلى الوحدة الوطنية، وعلى العلاقة الطيّبة بين جميع مكوّنات الشعب اللبناني. وما سبق حدا رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان على دعوة الجميع إلى وقف التشكيك بالمؤسسات الدستورية والشرعية الأمنية والقضائية، وتخطّيها وتهديدها، معتبراً أنّ المواقف السياسية خرجت عن الدستور والمؤسسات وميثاقية العيش المشترك.

٢ ـ التحركات الإقليمية والدولية

خشية أن تتفاقم الأزمة الداخلية اللبنانية بعد أن سادت المخاوف من أن يضغط حزب الله بوسائله ويضع الجميع على خطّ المواجهة، قام الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، والرئيس بشار الأسد في نهاية تموز/ يوليو ٢٠١٠ بزيارة بيروت، واجتمعا بالرئيس ميشال سليمان، محاولين معاً نزع فتيل التفجير والحدّ من احتمالات تجدّد الحرب الأهلية بطابع مذهبي مختلف هذه المرّة، مع ما لهذا

الطابع من تداخلاته العربية والإقليمية. وقد وضعت القمّة الثلاثية تصوّراً عامّاً للحلّ يقضي بإبعاد ملفّ المحكمة الدولية عن ملفات أخرى تتجاذبها الصراعات الإقليمية والدولية (الملف النووي الإيراني، على سبيل المثال، أو ملفّ الضغط على سورية)، على أن يترك للأطراف اللبنانية عبر حوارها الداخلي إنتاج صيغة إنقاذية ترضي الجميع، مع الإشارة إلى أنّ هؤلاء جميعاً، باستثناء فريق في قوى ١٤ آذار، راهنوا على التفاهم السوري/السعودي المعبّر عنه بمعادلة السين/سين، والقادر في ظنّهم جميعاً على احتواء مفاعيل القرار الاتّهامي.

منذ انعقاد القمة الثلاثية في بيروت والمسعى السوري/السعودي يهدف إلى تفادي فتنة سنية/شيعية في لبنان، كانت قد بدأت تطلّ برأسها عبر اشتباكات مسلّحة في عدد من أحياء بيروت، وذلك بمساعدة اللبنانيين من أجل تحقيق تفاهم يسمح باحتواء التوتّر مهما كان مضمون القرار الاتهامي المنتظر صدوره. بيد أن حزب الله أصرّ على إيجاد صيغة التفاهم قبل صدور القرار، لأنّه في حال صدوره قبل التوصّل إلى تفاهم لبناني/لبناني سيؤول الوضع إلى مزيد من التأزّم، مشدّداً على أنّ مرحلة ما بعد صدور القرار لن تشبه مرحلة ما قبل صدوره، وذلك فيما ماطلت قوى الرابع عشر من آذار بانتظار صدور القرار كي يكون ورقة ضغط تستخدمها في التفاوض حول ملفات أخرى متعلّقة بإدارة السلطة، ما أسهم لاحقاً ـ وربطاً بالموقف الأمريكي ـ في نعي الاتفاق السوري/السعودي الذي أبلغه الملك عبد الله من منتجعه في الولايات المتّحدة إلى الرئيس الأسد بعد اجتماعه بهيلاري كلينتون وبالرئيس سعد الحريري، وقد عبّر وزير خارجية المملكة سعود الفيصل لقناة «الجزيرة» من شرم الشيخ عن هذا التطور برفع يد المملكة عن الوساطة (٢٥/ ١١/ ٢٠١٠).

تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الولايات المتحدة نظرت إلى المشاورات السورية/السعودية بشأن الوضع اللبناني بعين التشكيك في إمكان وصولها إلى نتائج إيجابية، ولم تستبعد انفجار الوضع يوماً ما. ولمّا توصّلت المشاورات إلى اتفاق مكتوب بشأن الوضع عموماً، والمحكمة خصوصاً، نشرته وسائل الإعلام، وكان قاب قوسين من أن يأخذ طريقه إلى التوقيع، مارست الإدارة الأمريكية أقصى درجات الضغط على رئيس الحكومة سعد الحريري، ما جعل الملك عبد الله يبلغ الرئيس الأسد عزوف المملكة عن القيام بأيّ خطوة تخرج الاتفاق إلى التوقيع والتنفيذ. وفي أثر هذا التدخّل الأمريكي السافر، بدا الوضع في لبنان قابلاً للانفجار في أيّة لحظة.

هنا تكثّفت الاتصالات والمشاورت الإقليمية والدولية، تفادياً لإمكان تفجر الوضع في لبنان، لأنّه في حال حدوثه، لا قدر الله، كان سيؤدّي إلى انفجارات أوسع قد تطاول المنطقة برمّتها. فقام كلّ من رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس وزراء قطر حمد بن جاسم، بزيارة بيروت للإسهام في التهدئة وإيجاد مخرج ملائم من الأزمة. كذلك، وفي إطار المبادرات الإقليمية، عقدت قمّة ثلاثية في دمشق، بين كلٍ من أردوغان وأمير قطر الشيخ حمد والرئيس الأسد، دعت إلى إحياء المساعي السورية/السعودية، وتمّت في إثرها زيارة لبيروت قام بها كلّ من وزير خارجية تركيا أحمد داوود أوغلو، ورئيس وزراء قطر ووزير خارجيتها حمد بن جاسم. ثم أعلن الطرفان عدم التوصّل إلى شيء ملموس، فاقترح الجانب التركي تشكيل مجموعة لمعالجة الوضع في لبنان تضمّ السعودية ومصر وإيران، فضلاً على سورية وتركيا وقطر، لكن هذا الاقتراح لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ. هنا، وبعد أن سرت شائعات حول تحرّك ميداني يقوم به حزب الله لفرض واقع سياسي جديد في لبنان، بادر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في ١٦ كانون الثاني/يناير إلى تقديم اقتراح يقضي بأن تتولّى مجموعة اتّصال لها علاقات خاصّة بلبنان والمنطقة المساعدة على تجاوز الوضع المتأزّم وصون الاستقرار. ووفق ما جاء في هذا الاقتراح، كان يُنتظر تشكيل المجموعة من كلٍ من الولايات المتحدة وفرنسا وسورية والسعودية وتركيا وقطر، لكن ما قيّض لهذا الاقتراح بدوره أن يبصر النور لتبدأ المجموعة أعمالها.

إن كلّ هذه المبادرات السابقة لم تصل إلى خواتيمها المرجوة، لأنّ الأزمة اللبنانية معقّدة تتشابك فيها عدّة مصالح وصراعات محلية وإقليمية ودولية، ظاهرها المحكمة في هذه المرحلة، وباطنها تشعّبات أزمات المنطقة برمّتها، فالخلاف بين الأطراف المعنية يتجاوز ملفّ المحكمة الدولية إلى ملفات أخرى لها امتداداتها وارتداداتها في لبنان، ومنها الملف النووي الإيراني، والملف العراقي، والملف الفلسطيني، وملفّ الأحجام والأدوار التي تطمح إلى القيام بها في المنطقة كلّ من تركيا وسورية وإيران والسعودية. يضاف إلى ما سبق أن الموقف الأمريكي، تحديداً، هو الذي أوقع تلك المبادرات في الفشل الذريع، فتوقّفت المساعي على كلّ الجبهات حتى نيسان/أبريل تاريخ الانتهاء من إعداد التقرير.

إن الإدارة الأمريكية كانت وما زالت تعمل بقوّة لإعاقة كلّ الجهود التي لم تكن توحي بأنّ نتائجها ستكون أقرب إلى وجهة نظرها بشأن الوضع اللبناني عموماً، والمحكمة الدولية خصوصاً، وذلك لجهة إضعاف الدورين السوري

والإيراني في لبنان أو تصفيرهما أو حتى تصغيرهما، وإلصاق تهمة اغتيال رفيق الحريري بحزب الله. وحول هذا المعنى، كتب الصحافي روجيه كوهين في **نيويورك تايمز** ما يلي: المحكمة الخاصة بلبنان هي «أداة أمريكية لضرب إيران عبر حزب الله، ولو على حساب لبنان». كما أن جيفري فيلتمان، السفير الأمريكي الأسبق في لبنان، والمساعد الحالي لوزيرة الخارجية هيلاري كلينتون لشؤون الشرق الأوسط، أكّد في جلسة استماع له في وزارة الخارجية الأمريكية في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٠ أنّ حكومته أنفقت خمسمئة مليون دولار في لبنان لتشويه صورة حزب الله. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ أكّد أنّه يعمل على تمزيق حزب الله وتقديمه هديّة الأعياد إلى اللبنانيين.

في هذا السياق، ليس من المستبعد أو المستغرب، بعد صدور القرار الاتهامي لعناصر من حزب الله، أن تعمد الولايات المتّحدة إلى الضغط على مجلس الأمن لإصدار قرار يقضي باعتبار حزب الله منظّمة إرهابية ليبنى على الشيء مقتضاه . . والمقتضى معروف في سياق حربها على الإرهاب.

إسرائيل، بدورها، كانت تترقب التداعيات السلبية على حزب الله جرّاء صدور القرار الاتهامي لجهة إدخاله في نزاعات وحروب أهلية، فقد أذاع تلفزيونها الرسمي في ٣٠ تموز/يوليو خبراً مفاده أنّ المحكمة الدولية توصّلت إلى أنّ المسؤول عن اغتيال الحريري هو مسؤول عسكري بارز في حزب الله (عماد مغنية). وكان قد سبق لنائب رئيس الوزراء الإسرائيلي سيلفان شالوم قوله: «إنّ إدانة صادرة من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان ضدّ حزب الله ستؤدّي إلى تطبيق القرار الرقم ١٥٥٩ وإلزامية تجريد حزب الله من سلاحه. .». وإسرائيل تتصوّر أنّه بعد صدور القرار الاتهامي سيمسك حزب الله الوضع في لبنان من كلّ جوانبه، خصوصاً الجانب الأمني، وهذا ما يعزّز في رأيها فرص نشوب حرب على جبهتها الشمالية التي شهدت على طول الخطّ الأزرق في آب/أغسطس ٢٠١٠ مواجهات خاضها الجيش اللبناني موقعاً في صفوف الجيش الإسرائيلي قتلى وجرحى.

٣ ـ استبعاد الحرب الإسرائيلية على لبنان

تظل الحرب الإسرائيلية على لبنان احتمالاً قائماً في أيّة لحظة، بعيداً عن قرارات المحكمة الدولية وتحكّم حزب الله بالوضع اللبناني السياسي والأمني. وهي حرب كانت متوقّعة في النصف الأول من عام ٢٠١٠ للأسباب الآتية:

ـ الثأر من حزب الله المنتصر على جيشها في تموز/يوليو ٢٠٠٦.

ـ عدم تحمّل إسرائيل وجود قوّة صاروخية يمتلكها حزب الله قادرة على ضرب مواقع إسرائيل في العمق.

ـ تنامي القوة العسكرية للحزب، سواء الدفاعية أو الهجومية، وكذلك قوته الأمنية والاستخبارية بشكل عام.

ـ نتيجة استطلاع الرأي الذي أجراه مركز هرتسليا، ويفيد أنّ الغالبية الساحقة من الإسرائيليين ستؤيّد الحكومة في حال اتخذت قرارها بشنّ حرب على لبنان.

ـ ضغط الملف النووي الإيراني على إسرائيل بقوّة، وإيران في رأي إسرائيل، بوجود حزب الله في الجنوب اللبناني، أصبحت على حدودها الشمالية.

إن إسرائيل تقوم بتعزيزات عسكرية على امتداد خطوط الجبهة مع لبنان، مشفوعة بتهديدات لا تستثني المدنيين والبنى التحتية بدون تمييز بين حزب الله والحكومة اللبنانية التي يشكّل الحزب جزءاً منها. وفي المقابل، يعلن حزب الله جهوزيته التامّة والدائمة للتصدّي لأيّ حرب إسرائيلية على لبنان، بل إنّ السيّد حسن نصر الله، ردّاً على إيهود باراك، خاطب رجال المقاومة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١ داعياً إياهم إلى أن يكونوا مستعدّين لاحتلال الجليل وتحريره في حال حاول الجيش الإسرائيلي الدخول مجدّداً إلى الجنوب اللبناني.

إن توازن الرعب تحقق بفعل حجم ترسانة حزب الله الصاروخية، بما في ذلك الصواريخ المضادة للطائرات، وهو ما أكّدته إسرائيل غير مرّة من دون نفي من حزب الله أو تأكيده هذا، فضلاً على حكاية تهريب سورية صواريخ سكود إليه. وبالرغم من التهديدات الإسرائيلية وخروقاتها الجوية والبحرية والبرية للقرار الرقم ١٧٠١، وبالرغم من أنّ وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك ونظيره الأمريكي آنذاك روبرت غيتس أعلنا أنّ ذلك يحدث خللاً بالتوازن، ويزعزع الأمن الإقليمي، ويقرّب المنطقة من حافة الحرب، ما استدعى انعقاد قمّة ثلاثية في دمشق بين الرئيس الأسد والرئيس أحمدي نجاد والسيّد حسن نصر الله لتعزيز محور المقاومة، مشفوعة بزيارة قام بها الرئيس الإيراني إلى لبنان، وإلى أرض الجنوب تحديداً، فإن توازن الرعب هذا قد يطيل

فترة الهدوء التي تشهدها الجبهة منذ أربع سنوات ونيّف، حيث أخذت حروب التجسّس والاغتيالات مكان المواجهات العسكرية.

وفي هذا السياق، تمكّن الجيش اللبناني، بالتعاون مع المقاومة، من كشف منظومتي تجسّس زرعتهما إسرائيل في منطقتي صنّين والباروك «لالتقاط وبثّ الاتصالات وتأمين الوصل بين نقاط تجسّس إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية وموقع رويسات العلم الإسرائيلي، فضلاً على زرع كاميرات تعمل على التقاط الصور وتحديد الإحداثيات»، كما ورد في الشكوى التي تقدّم بها لبنان إلى مجلس الأمن الدولي ضدّ إسرائيل. هذا، وكانت الأجهزة اللبنانية المختصّة قد كشفت ٢٢ شبكة تجسّس لصالح إسرائيل منذ بداية عام ٢٠٠٩ حتى تاريخ إعداد التقرير، ومن بينها عشر شبكات في عام ٢٠١٠، خصوصاً من العاملين في قطاع الاتصالات وعدد من الضباط المتقاعدين.

ثم إن إسرائيل منذ حزيران/يونيو ٢٠١٠، وبعد أن أعلنت السلطات اللبنانية أنّ عدداً من حقول النفط والغاز المكتشفة في شرق البحر الأبيض المتوسط يقع في المياه اللبنانية الإقليمية، أخذت تهدّد لبنان بالسيطرة عليها، وذلك بلسان وزير بناها التحتية عوزي لانداو.

وعليه، وأخذاً بعين الاعتبار كلّ ما ورد من معطيات سابقة، يمكن القول إن حرباً إسرائيلية على لبنان في المدى المنظور باتت مستبعدة، فضلاً على أنّ الأطراف الثلاثة المعنية بها، عدا لبنان، لا مصلحة لها في اندلاعها:

ـ لا مصلحة إيرانية في الحرب، وهي تستكمل بثبات برنامجها النووي.

ـ لا مصلحة سورية في الحرب، وهي بصدد إعادة بناء علاقات طبيعية بالولايات المتّحدة وبالدول الأوروبية، فضلاً على التطورات الداخلية فيها، التي سبقت الإشارة إليها في الجزء الخاص بالثورات وحركات الاحتجاج العربية.

ـ لا مصلحة لإسرائيل في الحرب، وهي، من جهة، لم تستكمل منظومتها الدفاعية التي تقيها آلاف الصواريخ التي يمتلكها حزب الله، وهي من جهة أخرى تسعى إلى معاودة المفاوضات مع سورية.

إن الحرب على لبنان رغبة إسرائيلية دائمة، لكنّ إسرائيل تخشى نتائجها التدميرية، فحزب الله حزب مقاوم له استراتيجية تحرير واستراتيجية دفاع، وهو يمتلك كامل الإرادة وتمام الجهوزية للتصدّي لها مهما كانت النتائج.

٤ ـ لبنان في الوضع الصعب

مالياً، لبنان أمام احتمال تدهور سعر صرف الليرة إزاء العملات الأجنبية فور صدور القرار الاتهامي، خصوصاً إذا صدر حاملاً اتهامات، كما هو مرتقب، لعناصر من حزب الله باغتيال رفيق الحريري في ظلّ حكومة تصريف الأعمال. إن القطاع المصرفي قد يتعرّض لضغط شديد تنتج منه أزمات مالية واقتصادية ومعيشية (تمكّن لبنان من تفاديها في ظلّ الأزمة المالية الدولية) قد تصبح مستعصية على الحلّ ما لم تشكّل حكومة قادرة على مواجهة تلك الأزمات، وما لم يتوافر لها الدعم العربي والإقليمي والدولي. هذا مع الإشارة إلى أنّ متوسط النمو في الاقتصاد اللبناني يبلغ نحو ٥ بالمئة، ما أسهم في خفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحليّ (٥٥ مليار دولار لعام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٥١ مليار دولار لعام ٢٠٠٩).

وسواء سياسياً، وبالتالي أمنياً، لبنان أمام احتمال عدم التمكّن من تشكيل حكومة وطنية تمثيلية جامعة وقادرة على خفض التوتّر في الخطاب السياسي، والعودة إلى الحوار، وإدارة الحكم بطريقة متوازنة تواجه قرارات المحكمة الدولية، بما يحفظ الاستقرار الوطني ويقي العدالة من التسييس. وفي حال عدم التمكّن من تشكيل مثل هذه الحكومة، فالوضع السياسي في لبنان ذاهب في أحد اتجاهين:

ـ مزيد من التعقيد والفراغ على مستوى السلطة الإجرائية، وتعميق الانقسام السياسي/المذهبي الحادّ، خصوصاً أنّ فريق الرابع عشر من آذار رفض المشاركة في حكومة يسعى إلى تشكيلها الرئيس نجيب ميقاتي منذ تكليفه في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ـ تشكيل حكومة اللون السياسي الواحد أو حكومة غلبة هذا اللون مطعّمة بتكنوقراط محسوبين على الرئيس المكلّف ورئيس الجمهورية.

وفق الاتجاه **الأول** يدخل لبنان في أزمة حكم مديدة قد تتحوّل، بفعل التطورات السلبية وانعكاساتها على جوانب الحياة العامة، إلى أزمة وطن لا يحكم إلا بوصاية خارجية، وتجربة خمس عشرة سنة من الوصاية السورية/السعودية كافية لاستعادتها، مع فارق واحد هذه المرّة هو أن تكون أحادية الجانب.

ووفق الاتجاه **الثاني** يدخل لبنان في مواجهة مع المحكمة الدولية ومجلس الأمن، وقد يجد فريق حزب الله نفسه ملزماً بخلق وضع جديد في لبنان قبل صدور قرار الاتهام أو بعده. وفي ظلّ عدم وجود حكومة تتبنّى وجهة نظره بشأن

المحكمة قد يلجأ الحزب إلى خيار السلاح لحمايته من الساعين إلى نزعه في الخارج وفي الداخل، خصوصاً أنّ فريق الرابع عشر من آذار الذي يعتبر أنّ السلاح هو العامل الذي أخرجه من السلطة يتّخذ من شعار إسقاط السلاح شعار المرحلة التي يحضّر لها باحتجاجات في الشارع.

إن لعبة الشارع خطرة ومدمّرة، فهي تؤدّي إلى تقسيم لبنان إلى منطقتين: منطقة بغالبية شيعية يديرها حزب الله، ولها ملحقاتها من سائر الطوائف، ومنطقة بغالبية سنّية يديرها تيار المستقبل، ولها ملحقاتها من سائر الطوائف. وهذا الوضع التقسيمي قد يستدعي تدخّلات عسكرية خارجية قد يكون أشدها تدميراً هو التدخّل العسكري الإسرائيلي مدعوماً بتأييد الإدارة الأمريكية وبعض أطراف الداخل.

والخلاصة تنبئ أنّه من الصعب استشراف ما ستؤول إليه الأوضاع في لبنان، ولكن ثمّة معطيات تؤشّر إلى المسار في المدى المنظور، منها:

ـ من المنتظر صدور القرار الاتهامي.

ـ من المرجّح، لا بل من المؤكّد لدى بعض الدوائر، أن يوجّه الاتهام إلى عناصر من حزب الله.

ـ ردّة فعل حزب الله في وجود حكومة تتبنّى رفضه للمحكمة الدولية أو للتعامل معها هي شيء وتبقى في الإطار الدستوري، وردّة فعله في وجود حكومة تصريف الأعمال برئاسة سعد الحريري شيء مختلف وتخرج عن الإطار الدستوري.

ـ إعادة شدّ عصب فريق قوى الرابع عشر من آذار، ومحاولة الضغط على حزب الله عبر الاحتجاجات الشعبية.

إن فريق حزب الله لن يهادن، ولن يتراجع عن موقفه من المحكمة، وعن تمسّكه بسلاح المقاومة، وفريق سعد الحريري لن يستسلم، ولن يسلّم بخروجه من المعادلة في السلطة. وعدم المهادنة وعدم الاستسلام، فضلاً على وجود قوى خارجية داعمة لهذا الطرف وذاك، يفضيان إلى وضع تصادمي من شأنه أن يدفع إلى الاعتقاد أنّ كلّ ما يمكن أن يتوقّعه المرء محتمل وقوعه، بما فيه تفكّك مؤسسات الدولة وانهيارها.

٥ ـ حركة شبابية متعثرة

أسوة بشباب الثورات والاحتجاجات والانتفاضات العربية، تحرّكت مجموعات شبابية في لبنان وخرجت الى الشارع في مظاهرات متنقّلة بين المدن الكبرى في المحافظات الخمس. في البداية، انطلقت المظاهرات بأعداد متواضعة، وأنشأت لها خيماً للاعتصام في عدد من الساحات العامة، ثمّ راحت أعدادها تتزايد حتى بلغت بضعة آلاف، رافعة شعار إسقاط النظام الطائفي.

ولكن بعد فترة وجيزة لم تتجاوز الشهرين، وفي ضوء ما كان يجري داخلها، تبيّن أنّ التناقضات بين مجموعاتها كبيرة وعميقة، على مستوى الشعارات والأهداف التي رسمت، والأصوات التي كانت تتعالى، والملصقات واللافتات التي رفعت، والمداخلات والتصريحات التي كانت تنقلها وسائل الإعلام على ألسنة عدد من قيادات الحركة؛ فمنهم من أراد إسقاط النظام الطائفي، ومنهم من أضاف ضرورة إسقاط الطبقة السياسية الحاكمة برمّتها، تحت عنوان «ارحلوا عنّا»، ومنهم من أراد أن يحافظ على استقلالية التحرّك، ولا يريد مشاركة الأحزاب القائمة، ومن الأحزاب من أراد أن يبسط هيمنته على الحركة وقيادتها، ومنهم من أراد أن يوظّفها في مناكفاته الداخلية، ومن المثقّفين من أراد أن يكون وصياً عليها تحت ستار دعمها وترشيدها... وذلك تبعاً لتعددية الانتماءات والاهتمامات والمصالح، ما أدّى إلى إفشال التحرّك والحياد به عن أهدافه الأصلية.

إنّ حركة الشباب في لبنان، الساعية إلى إسقاط النظام الطائفي، ابتلعتها أدوات هذا النظام وأغرقتها في تناقضاته، وهذا دليل واضح آخر على أنّ الطائفية في لبنان لا تقيم فقط في مفاصل النظام السياسي، ومواقع الحكم والسلطة، إنّما هي مقيمة في عمق أعماق مكوّنات المجتمع اللبناني، باستثناء قلّة من الشباب التغييري الإصلاحي المتنوّر المستقلّ الذي لم يستطع الصمود طويلاً في وجه الطائفيين، وهذا يثبت مرّة جديدة أن الطائفية في لبنان هي العائق الرئيس أمام التغيير نظاماً وثقافة.

سابعاً: العراق: المأزق والخلاص

إذا كانت البداية الحقيقية للمأزق العراقي يوم دخول قوات الغزو الأمريكية العراق في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، فهل تكون بداية الخلاص العراقي بانسحاب تلك القوات في آب/ أغسطس ٢٠١٠، على طريق خروجها الكامل في نهاية عام ٢٠١١؟

يحاول هذا الجزء من التقرير تقديم قراءة لما يجري في العراق، في ضوء الاستراتيجيا المرسومة لغزوه، وما آلت إليه أوضاع قوات الغزو، وما بذرته الإدارة الأمريكية خلال ثماني سنوات، مع محاولة تلمّس تداعيات سحب القوات الأمريكية على الأوضاع في العراق، ومظاهر الوهن والتصدع التي برزت بصورة جلية في مجمل المشروع الأمريكي، بشقيه العسكري والسياسي.

استمر وجود القوات الأمريكية في العراق ٢٦٩٧ يوماً، ابتداءً من ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، وهو يوم احتلال العراق، حتى فجر ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٠، عندما تم سحب آخر كتيبة قتالية من تلك القوات باتجاه الأراضي الكويتية، سالكة الطريق ذاتها التي استخدمتها لغزو العراق منذ أكثر من سبعة أعوام. وشهدت هذه الفترة الكثير من النشاط السياسي الأمريكي بغرض فرض آليات أمريكية بواجهات عراقية، كما تواصلت المعارك الشرسة بين القوات الأمريكية وفصائل المقاومة العراقية، الأمر الذي أدى إلى وهن هذه القوات وإرغامها على الانسحاب.

من هنا يمكن القول إن يوم انسحاب القوات الأمريكية تحت جنح الظلام يُعَدّ من أهم الأحداث في تاريخ الولايات المتحدة، خلال تزعمها القطبية الأحادية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، قبل أن يكون الحدث الأكبر في حياة العراق، حيث تمكنت المقاومة العراقية، بالتعاون

مع أبناء الشعب الباسل، من إرغام أكبر قوة في العالم على الهروب بعد أن تكبدت خسائر بشرية فادحة، وفقدت أهم مرتكزاتها الاقتصادية. ومع الانسحاب الأمريكي، انهارت هيبة الإمبراطورية الكبرى في العالم، فيما كان انتصارها على السوفيات «بدون حرب»، على حد وصف الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في كتابه الشهير **نصر بلا حرب** (١٩٩٩).

يمثّل انسحاب القوات الأمريكية إذن المحور الرئيسي لعرض أوضاع العراق على مدار العام ٢٠١٠/ ٢٠١١، لأن هذا الحدث الكبير لم يأخذ حيزاً يتناسب وأهميته في وسائل الإعلام العراقية والعربية والدولية؛ فإذا كان هناك أكثر من ٥٠٠ صحافي قد رافقوا القوات الأمريكية التي غزت العراق في ربيع عام ٢٠٠٣، فإن أحداً لم يرافق تلك القوات عند انسحابها، واكتفت وكالة رويترز ووكالات أخرى بإجراء لقاءات سريعة مع جنود أمريكيين عند صعودهم إلى الناقلات العسكرية، وكان في انتظارهم عدد قليل من الصحافيين داخل الأراضي الكويتية التزموا الصمت بناء على طلب المسؤولين العسكريين إلى حين إتمام الانسحاب.

بناءً على ما تقدم، وداخل هذا الإطار، يمكن استعراض النقاط التالية بالترتيب:

- ملاحظات حول الانسحاب الأمريكي.
- الانتخابات التشريعية.
- المعتقلون العراقيون.
- النازحون والمهجرون.

١ ـ ملاحظات حول الانسحاب الأمريكي من العراق

تكشف القراءة الدقيقة لواقعة الانسحاب الأمريكي عن نقاط خمس تساهم في عملية تقييمها، وهي على النحو التالي:

أ ـ لم تتوافر تفاصيل كثيرة بشأن الآليات التي تم اعتمادها في سحب القوات الأمريكية، إلا أن المعلومات المتوافرة تؤكد أن الانسحاب بدأ أولى مراحله أواخر صيف عام ٢٠٠٧، وتم تخصيص طائرات شحن ضخمة باشرت نقل عشرات الآلاف من أطنان الوثائق الخاصة بالجيش الأمريكي ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA). وقد جرت عمليات الشحن انطلاقاً من قاعدة البكر الجوية الشاسعة (٨٠ كم شمالي بغداد)، وذات المدرج الأطول في العراق لإقلاع

الطائرات وهبوطها. ويتم من هذه القاعدة نقل القتلى والجرحى إلى القاعدة الأمريكية في ألمانيا، كما تجري عمليات الدعم اللوجيستي الخاص بالمعدات والأجهزة التي تحتاج إليها القوات الأمريكية على وجه السرعة. أما المكان الثاني الذي تم تخصيصه لنقل أطنان الوثائق فهو مطار بغداد، وذلك بواسطة طائرات شحن، بعضها يعود لشركات طيران «عربية»، وخلال ساعات حظر التجوال الليلي. وقد استمرت تلك العملية حتى أواخر عام ٢٠٠٧.

من الواضح أن القواعد الأمريكية في العراق أرسلت الوثائق الخاصة بها إلى هاتين القاعدتين ليتم التخلص من تلك التي تحوي المعلومات، والأسرار، والقوائم التي تضم أسماء المتعاونين والعملاء والجواسيس، وأصحاب العقود والمقاولات، الذين تعاملوا مع قوات الغزو الأمريكية، وكذلك محاضر التحقيقات التي أجراها ضباط الجيش ووكالة المخابرات المركزية مع المعتقلين، وصوراً فوتوغرافية وتسجيلات مرئية لعمليات التعذيب الوحشية التي مارستها القوات الأمريكية في حق العراقيين.

أما المرحلة الثانية من سحب القوات، فقد بدأت مطلع عام ٢٠٠٨، وتم تشكيل غرفة عمليات للإشراف عليها. وبوشر خلالها بسحب الآليات الثقيلة المهمة، التي قدر عددها بـ ٤٧ ألف آلية، علماً بأن تلك الآليات صُنفت إلى فئتين: الأولى «المهمة»، ومن بينها كاسحات ألغام متطورة جداً كلفت مبالغ طائلة، وعربات نقل مدرعة خاصة بتنقلات كبار القادة والمسؤولين، إضافة إلى معدات إلكترونية تتصل بالرصد والتجسس على العراقيين. ولقد جرت عمليات النقل البري في مرحلتها الأولى بهدوء، وكانت أرتال عسكرية تخرج في ساعات الليل المتأخرة من القواعد العسكرية الأمريكية، وتتجه إلى القاعدة الكبرى في مطار بغداد (٣٠ كم غرب بغداد)، ومن هناك يتم تسيير قوافل إلى الكويت عبر المنطقة الجنوبية من العراق. كما تم نقل معدات عسكرية عن طريق تركيا، حيث كانت أرتال القوافل تسلك الطريق المؤدية إلى كركوك مروراً ببعقوبة، مركز محافظة ديالى (٥٠ كم شمال شرق بغداد)، إلا أن القوات الأمريكية اضطرت إلى تقليص قوافلها عبر هذه الطريق بعد تعرضها لهجمات عنيفة من قبل رجال المقاومة العراقية. وبذلك خسرت القوات الأمريكية واحدة من أفضل الطرق البرية بسبب قصر المسافة التي تقطعها الأرتال المنسحبة ضمن المناطق الساخنة؛ إذ تحتاج هذه القوات إلى ساعتين ونصف ساعة فقط لاجتيازها، فهي تعبر منطقة كركوك (٢٥٠ كم شمال بغداد)، ثم تدلف إلى منطقة المحافظات الشمالية (السليمانية وأربيل)، حيث توفر القوات الأمنية هناك

الحماية التامة للقوات الأمريكية في طريقها إلى قاعدة إنجرليك في جنوب تركيا.

وكان قد تم وضع خطة تنسيق بين الحكومة العراقية والأجهزة الأمنية المرتبطة برئيس الوزراء نوري المالكي، وبعض «مجالس الإسناد» التي شكلها رئيس الوزراء لتأمين الطريق الممتدة من العاصمة بغداد حتى الحدود العراقية ـ الكويتية، أي ما يقرب من ٦٠٠ كم، وتوزعت على هذه الطريق نقاط التفتيش بكثافة. وانحصرت مهام الأجهزة الأمنية في توفير الحماية للقوافل الأمريكية المشار إليها أعلاه. وقد أطلق الأمريكيون على عملية سحب القوات اسم «الانسحاب المسؤول»، في تأكيد واضح أن عملية نقل القوات تجري بصورة آمنة، وأنها لا تتعرض لهجمات خلال تنقلها داخل العراق بين القواعد، وخلال رحلة الخروج باتجاه الأراضي الكويتية.

ب ـ إن القوات الأمريكية لم تخرج من العراق بعد «إكمال المهمة» التي حاولت الولايات المتحدة الترويج لها، بل أُرغمت على الخروج بسبب خسائرها الفادحة في الأرواح والمعدات، والأزمة الاقتصادية الكبيرة التي عصفت بالمجتمع الأمريكي، وما تلاها من تداعيات منظورة وغير منظورة. والعامل الأهم هو تأثير ضربات المقاومة العراقية الموجعة على نحو بدّد الصورة الزائفة عن القوة الأمريكية، بوصفها لا تُقهر.

ج ـ من المهم ملاحظة تطور خطاب الإعلام الأمريكي في ما يخص احتلال العراق، من التباهي بالانتصار الكبير بعد الغزو مباشرة، إلى صناعة تجربة ديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٤، وانتقالها عام ٢٠٠٦ إلى ضرورة «إنجاز المهمة»، وهي صياغة فضفاضة تدلل على ضعف المضمون، ثم الإقرار باستحالة تحقيق النصر في نهاية ٢٠٠٦، والانتقال إلى الحديث عن «الانسحاب المشرف» في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، والإقرار بضرورة الخروج من العراق، واللجوء إلى الاتفاقية الأمنية، وتهديد جورج بوش في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ الحكومة العراقية وأطراف العملية السياسية في العراق بوجوب توقيع الاتفاقية أو السحب الفوري لقواته، في إشارة إلى أن جميع المسؤولين الحكوميين والسياسيين في العراق لا يستطيعون الصمود ساعات عدة في حال تخلت القوات الأمريكية عن توفير الحماية لهم.

د ـ بينما كانت آخر كتائب القوات الأمريكية تنسحب من الأراضي العراقية، كانت العملية السياسية تعيش مأزقاً حقيقياً، وكانت تعالج بأنفاس متقطعة في غرفة الإنعاش، بعد أن فشل السياسيون في تشكيل الحكومة رغم مضي خمسة أشهر وثلاثة أسابيع على إجراء الانتخابات. ويمكن القول إن هزيمة القوات الأمريكية

على يد المقاومة الباسلة انعكست على الواجهة الإدارية التي عمل الأمريكيون على صناعتها وفق المقاسات الخاصة بمشروعهم، والمقصود بها «العملية السياسية»، فبدأت أولى خطواتها بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز/ يوليو ٢٠٠٣، وإقرار قانون إدارة الدولة في آذار/ مارس ٢٠٠٤، الذي تناسل منه الدستور في حزيران/ يونيو ٢٠٠٥، ومن ثم الانتخابات النيابية الأولى في عام ٢٠٠٥، والانتخابات الثانية في عام ٢٠١٠. ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية لم تتمكن من تحقيق أي من أهداف حملتها العسكرية، المتمثّلة في فرض السيطرة العسكرية على العراق، وصناعة «ديمقراطية» في هذا البلد، وأن مجمل ما حصل في العراق خلال هذه السنوات لم يخرج عن إطار المحاولات التي تصطدم كل مرة بعوائق كبيرة، في مقدمتها إصرار المقاومة العراقية والمعارضة على إفشال جوهر المشاريع كلها. وبهذا الاتجاه وصفت صحيفة **نيويورك تايمز** الأمريكية تجربة الانسحاب، بعد أربعة أيام من حدوثه، بقولها: «أمريكا أنهت قتالها في العراق بدون نصر». وجاء في الافتتاحية ما نصه: «أعلن الرئيس أوباما انتهاء العمليات القتالية في الحرب على العراق بدون أن تكون مهمة الولايات المتحدة في بلاد الرافدين قد اكتملت، أو أن تكون قد انتصرت. وقد أعلن أوباما بشكل رسمي أن احتلال العراق قد انتهى، وأن المهمات الأمريكية القتالية قد انتهت هناك أيضاً. ورسم أوباما صورة عميقة للتجربة قائلاً: آن الأوان لأن نقلب الصفحة»(*).

في هذا الإطار، نلاحظ أن الأمريكيين لم ينتظروا الموعد النهائي لسحب قواتهم من العراق بحلول نهاية آب/ أغسطس ٢٠١٠(**). ومن الواضح أنهم

(*) كما قال قائد القوات الأمريكية في العراق الجنرال ريموند أوديرنو لصحيفة **نيويورك تايمز** في آب/ أغسطس ٢٠١٠، أي في الأيام الأخيرة لسحب القوات القتالية الأمريكية من العراق: «إننا بكل بساطة لم نكن نفهم العراق»، وهو ما يعبّر عن عدم إدراك الأمريكيين أن مقاومة شرسة ستخرج في العراق وتقلب الطاولة على رؤوسهم. وقد قال الرئيس السابق لهيئة الأركان الأمريكية هيوغ شيلتون في مذكراته، التي صدرت بعنوان **بلا تردد**، إن الحرب على العراق لم يكن لها أي مبرر، وإن بوش وفريقه أقحمانا في العراق بذريعة تفتقر إلى أي نوع من الذكاء، وتستند إلى سلسلة من الأكاذيب، من ضمنها ادعاؤهما حماية الولايات المتحدة من تهديد عراقي لأمنها القومي»، وإن حبْك تهمة امتلاك العراق أسلحة دمار شامل تمثّل تهديداً للولايات المتحدة كانت ـ في رأي شيلتون ـ استخفافاً بعقول الأمريكيين. وأجمل توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الأسبق والحليف الأمريكي الأبرز في الاحتلال «لم نكن نتوقع أن نعيش كابوساً في العراق».

(**) لقد كان سحب القوات الأمريكية من العراق العنوان الأبرز في برنامج باراك أوباما الانتخابي. وقد تدارس أوباما، بعد انتخابه، مع المسؤولين العسكريين احتمال التعجيل بخفض القوات الأمريكية المرابطة في العراق ـ بدلاً من سحبها ـ خلال ٦ أشهر، كما سبق وتعهد، وذلك بسبب المصاعب التي تكتنف نقل القوات والعتاد، فضلاً على الخوف من تفاقم العنف الطائفي.

كانوا في عجلة من أمرهم، حتى إذا سطع فجر يوم الجمعة الواقع فيه ٢٠ آب/ أغسطس٢٠١٠، توارت آخر كتيبة قتالية عن الأنظار داخل الأراضي الكويتية. وكانت الوحدة القتالية («سترايكر الرابع») التابعة لفرقة المشاة الثانية في الجيش الأمريكي آخر قوة قتالية تغادر العراق. وكما أكدت صحيفة **لوس أنجلوس تايمز** الصادرة في ٢٠ آب/أغسطس، فإن الجيش الأمريكي أبلغ وسائل الإعلام المحدودة، المرافقة لهذه القوة، أوامر بالحفاظ على السرية إلى حين وصولها إلى داخل الأراضي الكويتية، وكانت عبارة عن ٣٦٠ مركبة عسكرية و١٨٠٠ جندي تم نقلهم من بغداد.

ويعكس التكتّم على عملية سحب القوات المخاوف الكبيرة التي تسيطر على القيادة العسكرية الأمريكية، من خلال توقّع شن هجمات على هذه القوات. وإذا كان القادة الأمريكيون قد وصفوا يوم ٩ نيسان/ أبريل٢٠٠٣، عندما وصلوا إلى قلب بغداد، باليوم العظيم، فإن فيليب كراولي، المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، وصف هذا الانسحاب بـ «اللحظة التاريخية»، وذلك في حديثه لمحطة «إم إس إن بي سي» الأمريكية في ١٩ آب/ أغسطس٢٠١٠.

وعلى صعيد آخر، احتفظ الأمريكيون بعد الانسحاب بـ ١٠٠ قاعدة عسكرية من مجموع ٥٠٥ قواعد كانوا قد أنشأوها في العراق. كما جرى الإبقاء على ٥٠ ألف جندي أمريكي لأغراض تدريب الأجهزة الأمنية العراقية، إلا أن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن العدد تناقص إلى ٣٥ ألفاً مع بداية عام ٢٠١١، وأن هذه القوات تمارس دوراً قتالياً، والدليل هو أنها نفذت عمليات دهم وتفتيش وإنزال جوي في حضور قوات عراقية، كما قامت بدوريات داخل المدن والقرى، بدليل تعرض هذه القوات لهجمات المقاومة العراقية، واصطياد الجنود الأمريكيين بالعبوات الناسفة والأسلحة الخفيفة والقنص، إضافة إلى الهجمات الصاروخية على القواعد العسكرية.

هـ ـ رغم أن أحداً لم يتوقف عند الرؤية الإسرائيلية لقضية سحب القوات الأمريكية من العراق، فلا بد من التعرف إلى هذه الرؤية، وأفضل ما عبّر عن ذلك صحيفة **إسرائيل اليوم** في عددها الصادر في ٩ آب/ أغسطس٢٠١٠، حيث كتبت تحت عنوان «الخطر يأتي من العراق»، أن قضية سحب القوات الأمريكية من العراق واضحة، وتثير التفكير عند إسرائيل. والجبهة الشرقية، التي كان هنالك من ظنوا خطأ أن حرب الخليج لبوش الأب وحرب بوش الابن قد

صرفتها عن العالم إلى الأبد، قد تصبح في المستقبل أشد تهديداً ممّا كانت حتى في فترة صدام حسين. وحذّرت صحيفة **يديعوت أحرونوت** الإسرائيلية، في افتتاحيتها بتاريخ ١٧ آب/أغسطس٢٠١٠، من خطورة الانسحاب الأمريكي وتداعياته في العراق، وتوقّعت أن يدخل العراق في عملية انهيار سريع.

هذا بعض ما قيل في وسائل الإعلام الإسرائيلية، أما الأهم من ذلك، فبالتأكيد قيل داخل اجتماعات الزعماء الإسرائيليين، وفي الدراسات والأبحاث والتقارير الخاصة بأصحاب القرار في إسرائيل. ويعلم الجميع أن الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش كرر مرات عدة أمام وسائل الإعلام أن الأمريكيين غزوا العراق لحماية إسرائيل.

٢ ـ الانتخابات التشريعية

ترتبط قضية الانتخابات في العراق بقمة هرم المشروع الأمريكي على ما تقدم، وهو المشروع الذي كثيراً ما رُوِجَ له في وسائل الإعلام، ومن خلال منظمات ومراكز أبحاث وشخصيات، وعُرف بـ «مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط»، تحقيقاً لهدفين رئيسيين: **الأول** هو الإيحاء بأن ما حصل في العراق ينحصر في حدود «بناء الديمقراطية» ونشرها في المنطقة، وبأن ليس هناك أي أهداف أخرى، وهو طرح يتماشى مع مسوغات غزو العراق بادعاء امتلاكه أسلحة دمار شامل. وما إن تبين كذب هذا الادعاء، حتى سارعت الآلة الإعلامية الأمريكية إلى الترويج بصورة ممجوجة لقضية «الديمقراطية». و**الثاني** هو العمل على تثبيت الأشخاص والواجهات السياسية التي جاءت مع الغزو، وارتضت العمل تحت إمرته، وانصاعت لتوجيهاته وأوامره، وتوظيفها عبر الآلية الانتخابية لإدامة الاحتلال الأمريكي.

من هذا المنطلق حرصت الإدارة الأمريكية على إجراء ما أسمته «الانتخابات»، وربطت ذلك بما أطلقت عليه «السيادة»، فتم الإيحاء بأن تشكيل مجلس الحكم الانتقالي في تموز/يوليو ٢٠٠٣ هو اللَّبِنة الأولى للديمقراطية، في حين يعرف الجميع أن هذا المجلس تم تشكيله بواسطة الحاكم المدني بول بريمر، وأن أعضاءه اختيروا من الشخصيات والأحزاب المشاركة في الاجتماعات التي جرت بإشراف وكالة المخابرات الأمريكية قبل الغزو، ومن خلال شخص زلماي خليل زاد. وكان من أهم تلك الاجتماعات، مؤتمر لندن ٢٠٠٢ الذي تم خلاله الاتفاق على تقاسم السلطة، وتمزيق العراق، وفك العرى بين مكوناته المجتمعية تحت عنوان الفيدرالية.

وكان الأساس في عملية الانتخابات هو «قانون إدارة الدولة المؤقت»، الذي طُرح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وأقره مجلس الحكم في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٤. هذا القانون وضعه الأستاذ اليهودي الأمريكي من أصل عراقي نوح فيلدمان، المستشار القانوني لبول بريمر، وهو متخصص بما يسمّى «الإرهاب». وقد اعتمد على مواده الأساسية الدستور الذي تم إقراره في١٥ تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٥، ومن أهم بنوده إلغاء هوية العراق العربية، وتقسيم العراق، واعتماد المحاصصة الطائفية والعرقية.

أما المحطة الأولى في قضية «الانتخابات»، فكانت في عام ٢٠٠٥، عندما أصرت الإدارة الأمريكية على إجراء أول انتخابات في ٣١ كانون الثاني/يناير٢٠٠٥ رغم الظروف الأمنية المتردية والسيئة. وبعد ذلك جرت الانتخابات الثانية بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر٢٠٠٥، وبدلاً من أن يجني العراقيون ثمار الانتخابات، اشتعل أوار الفتن في مطلع عام ٢٠٠٦، بعد تفجيرات سامراء في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، وتأكد بالأدلة والبراهين القاطعة أن الأمريكيين والسلطات الحكومية نفذوا تلك التفجيرات بهدف إثارة الفتنة الطائفية بين مكونات الشعب العراقي، وإشغال العراقيين بأمنهم بدلاً من تصديهم لقوات الغزو. وبعد أن تصاب جميع الأطراف بالإنهاك، تصبح قوات الغزو هي الملاذ الوحيد. إلا أن العراقيين كانوا على درجة كبيرة من الوعي بهذا المخطط، وإن انغمس نفر قليل منهم في هذا الأمر على نحو أدى إلى إفشال المشروع قبل نهاية عام ٢٠٠٦.

وحصد العراقيون من انتخابات ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، التي جاءت بنوري المالكي، الكثير من المآسي، وعاشوا أياماً سوداء. وقد قُتل خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٠ ما يزيد على مليون عراقي، كما اعتقلت قوات الغزو الأمريكي والقوات الحكومية أكثر من مليون عراقي، مع وجود مئات الآلاف في سجون الحكومة لم يتم الإفراج عنهم، علماً بأنهم لم يُحاكَموا في غالبيتهم، وهم يتعرضون للتعذيب الوحشي، بحسب تقرير منظمة «هيومان رايتس ووتش» لحقوق الإنسان.

أما على صعيد الخدمات، فقد انحدر مستواها إلى ما هو أسوأ، إذ سُرقت مبالغ مالية وصلت إلى مئات المليارات من الدولارات بدون أن يكون هناك أي نوع من الخدمات، رغم المبالغ الطائلة التي دخلت ميزانية الحكومة (على سبيل المثال، بلغت ميزانية عام ٢٠٠٨ وحدها ١٠٠ مليار دولار).

وسط هذه الظروف، جاءت الانتخابات الثانية، التي تقرر إجراؤها في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، ثم أُرجئت إلى ٧ آذار/ مارس ٢٠١٠. وعاش العراق بعد إجراء هذه الانتخابات مسرحية هزلية لا مثيل لها؛ فالناس الذين ذهبوا إلى الانتخابات، عسى أن يحصلوا على أي تحسن في أوضاعهم الحياتية والمعيشية «بانتخاب أحسن السيئين» ـ على حد تصريح إياد علاوي في ٣ آذار/ مارس٢٠١٠ ـ وهذا أغرب معيار للمفاضلة بين المرشحين؛ هؤلاء الناس واجهوا صراعاً دار بين أطراف العملية السياسية، فتم ضرب الدستور، وبعد مرور عام لم تتشكل الحكومة بكامل وزاراتها («عدم تعيين وزراء الداخلية والدفاع والأمن الوطني»)، في حين أعلن إياد علاوي، الشريك الرئيسي لنوري المالكي، تخليه عن منصب استحدثوه له بهدف لملمة فضيحة الانتخابات.

في هذا السياق، وفي الذكرى الأولى للانتخابات التي صادفت ٧ آذار/ مارس ٢٠١١، خرج العراقيون في تظاهرات حاشدة عمت غالبية المدن العراقية، أطلقوا عليها «تظاهرات يوم الندم»، في تعبير عن رفضهم الانتخابات، وتأكيد عدم اعترافهم بالعملية السياسية والحكومة التي نتجت منها. ووزع المتظاهرون صوراً لإصبع مقطوعة وإصبع أخرى طُليت باللون الأحمر بدلاً من اللون البنفسجي الذي استُخدم في أثناء الانتخابات.

جدير بالذكر أن تظاهرات يوم الغضب سبقتها تظاهرات احتجاجية واسعة خرجت في جميع مناطق العراق ضد الحكومة والعملية السياسية، فكان يوم الغضب العراقي بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١١، الذي امتدت فيه التظاهرات من البصرة إلى السليمانية ودهوك، مروراً ببغداد والنجف وكربلاء والناصرية والرمادي وصلاح الدين ونينوى وديالى وكركوك، ثم كانت جمعة الشهداء والكرامة بتاريخ ٤ آذار/ مارس ٢٠١١، ومن ثم جاءت بعد ثلاثة أيام تظاهرات «يوم الندم».

لقد حسمت الاحتجاجات العراقية الواسعة الموقف من العملية السياسية والانتخابات وجميع نوافذها وبواباتها، وفوجئ بها كثير من المراقبين، إذ خرج الجميع في حشود عراقية واحدة لم يظهر فيها أي ملمح طائفي أو عرقي. وقد اختار العراقيون للكتلة المشاركة في تلك التظاهرات اسم «ائتلاف ثورة ٢٥ شباط/ فبراير»، وهو يوم انطلاقها. بقول آخر، فإن التظاهرات العراقية التي قادها الشباب مع بقية فئات الشعب العراقي تمكّنت من إطاحة مشروع أمريكا وإسرائيل

في العراق، الذي تم التخطيط له على مدى سنوات طويلة، وتم تنفيذه بالقوة العسكرية الأمريكية المفرطة خلال حرب عام ١٩٩١ والحصار الطويل القاسي، ثم الغزو في عام ٢٠٠٣.

٣ ـ المعتقلون في العراق

تشير مصادر إلى أن عدد المعتقلين العراقيين في سجون العراق تجاوز المليون ونصف المليون معتقل خلال السنوات الممتدة منذ بداية الغزو عام ٢٠٠٣ حتى نهاية عام ٢٠١٠. وتنبع خطورة هذه القضية من زاويتين أساسيتين هما:

الأولى هي أن الاعتقال شمل جميع شرائح المجتمع العراقي، بما في ذلك كبار السن والأطفال والنساء، مع تركيز خاص على الشباب. وبما أن غالبية المعتقلين متهمون بـ «المقاومة» أو دعمها أو كونهم بيئة حاضنة لها، وبما أن الغزاة الأمريكيين، ومن ثم أدواتهم في السلطات الحكومية والأمنية، يتخذون من هذه الشريحة عدواً لهم، فإنهم لم يتوانوا في أن يستخدموا في حق هؤلاء مختلف أنواع التعذيب الوحشي والإذلال والابتزاز المالي.

الثانية هي أن أحد أهداف التعذيب الوحشي هو إشاعة حالة من الخوف في المجتمع العراقي، وهو ما يؤدي إلى دفع الكثيرين منهم إلى مغادرة الوطن، أو إلى الانكماش، في الحد الأدنى. وقد أدرك الأمريكيون أن الذين يتعرضون للاعتقال والتعذيب لا تتأثر مبادئهم بمعاناتهم، بدليل أن كثيراً منهم اعتُقل ولم يكن قد مارس من قبل نشاطاً ضد قوات الغزو، لكنه توجه بعد الإفراج عنه إلى ساحات القتال للالتحاق بفصائل المقاومة. ونتيجة لذلك، اتبعت السلطات الحكومية أسلوب الاعتقالات الجماعية بهدف إفراغ مختلف مناطق العراق من المناوئين للحكومة، والإبقاء على المعتقلين في السجون فترات طويلة.

وقد خصصت القوات الأمريكية أكثر من ٤٠٠ مكان للاستجواب والاعتقال في مختلف أنحاء العراق، حيث تنتشر قواعدها ومعسكراتها. وتم بعد ذلك تخصيص سجن أبو غريب، ومن ثم سجن بوكا في البصرة، وكروبر ١ وكروبر ٢ في مطار بغداد. أما السلطات الحكومية، فقد أنشأت سجناً واحداً على الأقل في كلٍّ من النواحي والأقضية ومراكز المحافظات، تضاف إلى ذلك سجون تابعة لوزارة الدفاع، وأخرى تابعة لوزارة الداخلية ووزارة العدل وللقوات الأمنية المرتبطة برئيس الوزراء نوري المالكي، وهي القوات التي تسلمها في مطلع

٢٠٠٩ من القوات الأمريكية، وتُعرف بالقوات القذرة «سوات»، بدون أخذ رأي ما يسمى «البرلمان». كما توجد سجون خاصة بما يسمى مكافحة الإرهاب، وتتوزع بين رئيس الوزراء ووزير الداخلية.

أكثر من ذلك، هناك الكثير من السجون السرية التي تمارس السلطات الأمنية في داخلها أبشع أنواع التعذيب والإهانة والإذلال في حق رجال العراق ونسائه. وقد تم الكشف عن أول هذه السجون خلال حكم إبراهيم الجعفري بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وذلك في ما عُرف بفضيحة «ملجأ الجادرية»، الذي كانت تجري فيه عمليات تعذيب المعتقلين حتى الموت، وما زال هناك ١٧ شخصاً وجدت أسماؤهم ضمن سجلات «ملجأ الجادرية»، ولا أحد يعرف مصيرهم على الإطلاق.

أما ثاني السجون السرية المكتشفة، فهو سجن «المثنى السري»، الذي يقع بجانب الكرخ، ويشرف عليه نوري المالكي بصورة مباشرة، وهو مخصص لكبار ضباط الجيش العراقي السابق وللطيارين العراقيين الذين شاركوا في الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). وكانت قوات «سوات» قد اعتقلت هؤلاء، وغالبيتهم من الموصل، إضافة إلى محافظات العراق الأخرى، ومن بينها صلاح الدين وكربلاء والسماوة والكوت وبغداد. وبعد اكتشاف هذا السجن، قال بعض الذين تم إطلاق سراحهم إن التعذيب الوحشي الذي تعرضوا له على أيدي الجلادين كان مروعاً، إذ اعتبرهم جلاّدوهم مجرمين بسبب مشاركتهم في الحرب ضد إيران.

تمتد خارطة السجون في العراق من أقصى جنوب مدينة البصرة إلى أبعد ناحية في الشمال، وهناك معتقلات تقع ضمن إقليم كردستان في أربيل ودهوك والسليمانية، ويتم احتجاز الآلاف من العرب والأكراد، وغالبية هؤلاء بلا تهمة محددة.

٤ ـ النازحون والمهجرون العراقيون

يُطلّق على الأشخاص الذين يضطرون، تحت ظرف صعب أو طارئ أو تحت تهديد ما، إلى الانتقال من مناطق سكناهم إلى أماكن أخرى داخل بلدهم، اسم النازحين، أما الذين يضطرون، للأسباب ذاتها، إلى مغادرة بلدهم، فيطلق عليهم اسم المهجرين، وذلك حسب تعريف المنظمات الدولية، ومن بينها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

كانت هجرة العراقيين إلى الخارج قد تصاعدت بعد أشهر من الغزو، وكانت أولى الفئات التي باشرت الهجرة عوائل الكفاءات، من الأطباء وأساتذة الجامعات والطيارين، الذين تعرضوا إلى نوعين من الاعتداءات: النوع **الأول** من قبل عصابات إجرامية نفذت عمليات اختطاف، وطالبت بفدية وصلت إلى عشرات الآلاف من الدولارات، ما اضطر الكثير من تلك العوائل إلى مغادرة العراق. أما النوع **الثاني**، فقد شمل كبار الضباط، وتحديداً الطيارين، بعدما تعرض نظراؤهم لعمليات اغتيال منظمة، كما شمل فئة العلماء العراقيين في التخصصات العلمية النادرة، وتم استهداف هؤلاء من قبل جهات غير معروفة، وتبين أن الموساد الإسرائيلي وضع قائمة تضم ٥٠٠ عالم عراقي لتصفيتهم، وسقط المئات من أصحاب هذه العقول العراقية قتلى، في حين اضطر الآخرون إلى مغادرة العراق.

من الواضح أن هناك مخططاً دقيقاً بدأ تنفيذه مع دخول قوات الغزو، وهدفه تصحير العراق ثقافياً ومعرفياً، وذلك باستهداف العلماء، ومن ثم وقف أي برامج تنموية في هذا البلد، وفي الوقت عينه، استهداف الرمزية العسكرية من خلال قتل الضباط والطيارين لثلم الروح العسكرية المرتبطة بالشجاعة والمواطنة العالية لدى الشباب العراقي. كذلك شملت هذه الموجة الأولى للهجرة خارج العراق بعض التجار ورجال الأعمال الذين تعرضوا لعمليات اختطاف وتهديد.

أما عمليات النزوح داخل العراق، فلم تسجل في عموم مناطق العراق خلال السنة الأولى من الغزو. غير أن أولى عمليات النزوح المؤقت وقعت في مدينة الفلوجة، وذلك خلال العدوان الأمريكي الأول عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، في حين نزحت غالبية سكان مدينة النجف إبان العدوان الأمريكي عليها في صيف ٢٠٠٤. هذا وقد نزحت غالبية سكان مدينة الفلوجة قبيل العدوان الأمريكي الثاني (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)، بعد أن وجهت القوات الأمريكية تهديدات صريحة بتدمير المدينة والقضاء على السكان، وحصل ذلك بالفعل عندما استخدمت تلك القوات أسلحة محرمة دولياً في قصف الفلوجة، من بينها الفسفور الأبيض، وهو ما فضحته وسائل الإعلام الإيطالية في عام ٢٠٠٥.

هذا، وقد اشتدت عمليات النزوح في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥، في عهد إبراهيم الجعفري، بسبب عمليات الاعتقال العشوائية التي نفذتها الأجهزة الأمنية، حتى وصل الأمر إلى استخدام المثقب الكهربائي في التعذيب، وقتل المعتقلين وتشويه جثثهم ورميها في حاويات النفايات. أما عمليات النزوح

الداخلية والهجرة الخارجية الأوسع، فقد اشتدت بعد تفجيرات سامراء بتاريخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. ومن الواضح أنه كان وراء ذلك مخطط رُسم بعناية لتقسيم العراق «جغرافياً» على أساس طائفي، وإفراغه من عقوله وكفاءاته، حيث شنت الأجهزة الأمنية، ومعها عصابات منظمة، حملات في مختلف المناطق، شملت الاعتقالات والاختطاف والتهديد والاغتيالات، كما تشكلت عصابات في الوقت ذاته في مناطق أخرى لتنفيذ حملة اغتيالات واختطاف مشابهة. وتبين أن الجهتين مرتبطتان بالحكومة، وفوق ذلك بقوات الغزو الأمريكي. وكانت النتيجة أن نزح أكثر من ٣ ملايين عراقي داخل المدن العراقية، وفي حدود ٤ ملايين، إلى دول مجاورة وباتجاه أوروبا.

لكن في مواجهة المخطط السابق، كانت البنية الاجتماعية العراقية أقوى ممّا توهم واضعوه؛ فعلى سبيل المثال، نزح أكثر من ٢٠٠ ألف عراقي عربي إلى المحافظات الشمالية «الكردية»، وعاشوا هناك وسط استقبال وحفاوة كرديين بالغين. كما تبادل كثير من العراقيين منازل للسكن في ما بينهم بعد اضطرارهم إلى مغادرة المنطقة أو المدينة التي يقيمون بها، الأمر الذي أثبت سمو روح المواطنة على أي اعتبار آخر. وهذا هو الإطار الذي يتعين وضع قضية النازحين والمهجرين فيه، بعيداً عن النظرة الإنسانية التي كثيراً ما نظرها الكثيرون؛ فالوعي بهذا الإطار يساعد على التغلب على مخطط كبير، كالمخطط الذي أشرنا إليه، من خلال دراسة أبعاده وأخطاره المستقبلية، وتأكيد ضرورة المحافظة على العوامل الكابحة والرادعة للفتنة، وفي مقدمتها التداخل الجغرافي، وزيادة التمازج الاجتماعي، وتقوية هذه العوامل. وعلى صعيد آخر، فمن الأهمية بمكان الحرص على عودة العراقيين من الخارج حال توافر الحد الأدنى من الظروف المناسبة لعودتهم.

* * *

خلاصة الأمر: لا يخفى على الكثيرين أن خلاص العراق يرتبط ارتباطاً جوهرياً بالتخلص من الوجود الأمريكي، الذي جاء إلى العراق والعراقيين بجميع السموم والأدوات التخريبية والتدميرية، وبالتالي فإنه مع ما بدا في الأفق من تحركات المسؤولين الأمريكيين من أجل تأجيل الانسحاب، كما في زيارة وزير الدفاع ورئيس الأركان في الجيش الأمريكي إلى بغداد، لطرح هذا الخيار شريطة توقيع اتفاقية أمنية جديدة بين الطرفين؛ مع ما بدا من تلك التحركات، تفجّر جدل عراقي داخلي واسع حول قضية الانسحاب الأمريكي، وفي حين كان بعض

الساسة الذين جاؤوا في ركاب القوات الأمريكية مؤيدين للتمديد، فإن المظاهرات التي عمّت العراق، وشاركت فيها قوى مختلفة، مع وضوح المشاركة الصدرية في فعالياتها، كانت تتمسّك بنهاية عام ٢٠١١ كتوقيت للانسحاب الأمريكي غير القابل للتمديد أو التفاوض، وإلا فإن البديل سيكون تصعيد المقاومة وعدم اقتصارها على الطابع المسلّح.

وحتى إتمام الجلاء الأمريكي الكامل، مطلوب الاهتمام بملف المعتقلين، وتوجيه الدعوة إلى منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية لفضح الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها الأجهزة الأمنية في حق مئات الآلاف من المعتقلين، مع تحرك واسع من اتحاد الحقوقيين العرب للدفاع عن هؤلاء المعتقلين، بالتوازي مع تحرك تقوم به القوى الوطنية العراقية والعربية لشرح أبعاد الإصرار الحكومي على إبقاء المعتقلين بدون أي تهمة أو محاكمة سنوات طويلة. كما أن من المهم كشف أبعاد مخطط دفع العراقيين إلى النزوح والهجرة، وهي الأبعاد التي سبق توضيحها. وذلك مع الحرص الواسع على تنفيذ برنامج يضمن عودة جميع النازحين إلى مناطقهم لإفشال برنامج تمزيق العراق جغرافياً، وعودة المهجرين إلى بيوتهم وممارسة أعمالهم التي كانوا يشغلونها قبل اضطرارهم إلى الهجرة.

وفي نهاية المطاف، فإن جميع ما صنعه الغزاة وأدواتهم سيلفظه الجسد العراقي لأنه صُنع لتفتيت هذا المجتمع وتدميره، وإن انهيار المشروع الأمريكي وخروج قواته من العراق سينعكسان بقوة على أدوات هذا المشروع المتمثّلة في أقطاب العملية السياسية، ويلحق بها الهزيمة، ويعيد البنية الحكومية والاجتماعية إلى وضعها الطبيعي. ومن هنا، فمطلوب التجهيز لتلك المرحلة ببرنامج عمل يتضمّن إجراء انتخابات يشارك فيها عراقيو الداخل، وكلّ فصائل المعارضة والمقاومة التي ستعود إلى أرض الوطن، وتجميد الدستور الحالي، وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد. وإذا كان لا يساور أحداً الشك في أن تلك الفترة من تاريخ العراق ستكون مرحلة صعبة، وأنه سيعاني فيها عدم استقرار سياسي، إلا أنه قادر على اجتيازها. وفي ظلّ هذه الروح الجديدة التي تسري في الجسد العربي يمكن إرسال قوة عربية تسهم في استقرار الأوضاع في العراق ريثما يعاد تعافيه وتشكيل جيشه على أساس وطني.

ثامناً: حال اليمن

قبل أن يشهد الشارع اليمني تصاعداً ملموساً في إثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية، وصولاً إلى الاحتشاد في ساحة التغيير في صنعاء والمناداة برحيل علي عبد الله صالح وعدم قبول أي بديل آخر بهذا الخصوص، كانت معالم الأزمة داخل اليمن قد احتدمت على المستويات الثلاثة التالية:

١ ـ أزمة صعدة: تهدئة وتسكين بدون حل جذري

شهد عام ٢٠١٠ وقفاً رسمياً لحرب صعدة بعد حروب ست دارت خلال الفترة ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤ ـ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٠. وقد توقفت الحرب السادسة بفضل وساطة قطرية نجحت في جمع الأطراف اليمنية المتحاربة (الحكومة اليمنية والحوثيين)، التي وقّعت، في حضور رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري، برنامجاً زمنياً لتنفيذ ما عُرف بالنقاط الـ ٢٢ في ٢١ حزيران/يونيو٢٠١٠. وكان هذا البرنامج مؤسساً على اتفاق الدوحة، الذي أوقف جولة دامية من الحرب في صعده عام ٢٠٠٨.

وبالرغم من أن وقف الحرب في صعدة خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لأنه يوقف نزيف دماء اليمنيين، فإنه يظل هشاً ما لم تعالَج الجذور الحقيقية للقضية على نحو يضمن عدم تجدد اندلاعها. وأهم أسباب تلك القضية اعتماد نظام علي عبد الله صالح على سياسة الحكم عن طريق الأزمات، الأمر الذي يجعل حلها متعذّراً.

لقد كبدت الحرب السادسة اليمنيين خسائر كبيرة، قدرها نائب رئيس الجمهورية مادياً بنحو ٣ مليارات دولار، إضافة إلى سقوط ٣ آلاف قتيل و١٤ ألف جريح. وإذا كان هذا الاعتراف الرسمي قد كشف لنا الخسائر الحكومية،

فإن خسائر الحوثيين لم تتضح حتى الآن، هذا بخلاف الأضرار التي يصعب إخضاعها لقياس إحصائي وأهمها:

ـ النيل من سيادة الدولة اليمنية واستقلالها (النزاع السعودي ـ الحوثي)، حيث كان السعوديون قد أعلنوا أن قصفهم مواقع الحوثيين سيستمر حتى يتراجع الحوثيون «عشرات الكيلومترات» داخل الأراضي اليمنية!

ـ تشويه سمعة المؤسسة العسكرية كمؤسسة وطنية، خاصة في ظل استمرار القتال لفترة طويلة.

ـ عسكرة الحياة السياسية بظهور «جماعات حربية» تعبّر عن مطالبها بالعنف والبندقية، وتُسلب الدولة من أهم صفه لها، وهي «حق احتكار القوة واستخدامها» في إطار الدستور والقانون.

ـ تعميق مشكلة الثأر القبلي، والزج بالقبائل اليمنية في أتون الحرب، عبر قيام النخبة الحاكمة بتشكيل ما سُمي «الجيش الشعبي»، وإيجاد «جيش قبلي موازٍ» للمؤسسة العسكرية اليمنية.

ـ اهتزاز الثقة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، بسبب تعزيز التعبير عن المطالب عبر العنف وخارج إطار الدستور والقانون.

ـ العبث بمكونات المجتمع اليمني الواحد، واستقطابه على أساس عرقي ـ سلالي (قحطاني وعدناني)؛ إذ كشفت الأزمة عن شكوى الحوثيين من «تعرض الهاشميين للاضطهاد»، باعتبار أن الحوثيين جزء من الهاشميين من نسل الرسول (ﷺ) ومن آل البيت (وتوظيف مقوله أحقية البطنين في الحكم).

ـ انتهاك حرمة الأراضي اليمنية (في حالة استمرار التدخل السعودي).

ـ تعزيز التخندق المذهبي وتسييسه، بحيث يحل الولاء للمذهب قبل الولاء للدين بمعناه الواسع، ويظهر ما يمكن تسميته «هوية المذهب».

ـ تضخم الهويات الجهوية أو المناطقية، ومن قبيلها الهوية الصعدية، والضالعية، والحضرمية، والتعزية، والصنعانية، وتكريس الانتماء إليها إلى حد التعصب.

ـ تهديد الهوية الوطنية اليمنية عبر ظهور هويات أدنى من الدولة، من خلال تعانق ثلاثية «المناطقية والمذهبية والسلالية».

٢ ـ الوحدة اليمنية والحراك الجنوبي

تُعدّ الوحدةُ اليمنيةُ من أغلى الوحدات في العالم، ومن أكثرها تكلفةً وثمناً؛ فلقد طلب ودها الحكام الشطريون بحربين يمنيتين (في عامي ١٩٧٢ و١٩٧٩)، وبحرب ثالثة عام ١٩٩٤. لكن تجربة الوحدة اليمنية وتعدديتها السياسية لم تكن حاصل جمع نظامين سياسيين (شطرين) ديمقراطيين، بل جاءت عقب حكم شمولي في كلا الشطرين؛ لذا واجه النهج الديمقراطي الوحدوي صعاباً وعقباتٍ عديدة ظهرت جلية إبّان المراحل الأولى من عمر دولة الوحدة. ومن المفارقة أن الخبرة السياسية اليمنية التشطيرية أثبتت أن الحكام الشطريين كثيراً ما أجَّلوا الديمقراطية بزعم «تحقيق الوحدة اليمنية أولاً»، وهم في الحقيقة المستفيدون وحدهم، دون الشعب اليمني، من استمرار التشطير والشمولية؛ فلا الديمقراطية مورست ولا الوحدة تحققت، حتى جاءت «اللحظة» التي أدت، بفعل عوامل عديدة، إلى «حالة وحدوية». وها قد حلّت، كما يبدو، اللحظة الثورية التي يسطرها الشباب اليمني الآن لصالح وحدة اليمن، بعد أن أخفقت الشعارات الانفصالية التي رفعتها قوى الحراك الجنوبي.

من المعلوم أن الحراك الجنوبي نشأ عام ٢٠٠٧ من رحم الاحتجاجات في المحافظات الجنوبية والشرقية، وهو ما دفع القضية الجنوبية إلى الواجهة، خاصة مع إهمال مطالب الجنوبيين منذ حرب صيف ١٩٩٤، بحيث تحول الجنوبيون من كونهم السباقين إلى تأسيس دولة الوحدة إلى تبني خيار الانفصال.

وفي هذا السياق، قُدّر عدد الفعاليات التي أقامها الحراك خلال عام ٢٠١٠ بـ ٣٠٠ فعالية، راوحت ما بين مسيرة وتظاهرة واعتصام وعصيان وندوة ومخيم، وتركزت هذه الفعاليات في محافظات لحج وأبين والضالع، وجزء من عدن وشبوه وحضرموت. لكن اشتعال اليمن بالثورة في الربع الأول من عام ٢٠١١ أدى إلى انزواء مطلب فك الارتباط بين شمال اليمن وجنوبه من خلف مطلب رحيل علي عبد الله صالح وأعوانه.

٣ ـ القاعدة بين الوجود الحقيقي والتضخيم المفتعل في إطار صناعة الفزّاعات

يُعدّ عام ٢٠١٠ امتداداً لعام ٢٠٠٩ في ما يتعلّق بما يسمّى الحرب العالمية على الإرهاب (تنظيم القاعدة تحديداً) في اليمن؛ إذ انتهى عام ٢٠٠٩ بمحاولة

فاشلة أقدم عليها، كما قيل، الطالب النيجيري عمر الفاروق، الذي حاول تفجير طائرة ركاب أمريكية كانت متجهة إلى مدينة ديترويت يوم عيد الميلاد. وقد أفادت التحقيقات الأمريكية مع الشاب النيجيري باعترافه بتلقي التدريب في اليمن، وهذا أمر أدى، مع اكتشاف طردين مفخخين في كلٍّ من دبي وبريطانيا أُرسلا من اليمن على متن طائرتي شحن باتجاه الولايات المتحدة وموجهين إلى معابد يهودية في شيكاغو، إلى وضع اليمن في واجهة الأحداث. وبالرغم من أن ذينك الطردين المفخخين أحدثا إرباكاً في بعض المطارات الغربية والأمريكية، فإن أخطر موقف في هذا السياق هو ما صرح به الرئيس باراك أوباما من إصراره على القضاء على القاعدة في اليمن.

أما في ما يخص عام ٢٠١٠ على وجه التحديد، فقد تمثّلت أهم التطورات المرتبطة بتنظيم القاعدة في ما يلي:

ـ في شباط/فبراير، قام مجلس الأمن الدولي، وبطلب من الولايات المتحدة، بإدراج اسم ناصر الوحيشي (يمني الجنسية) وسعيد الشهري (سعودي الجنسية) على القائمة الدولية الموحدة التابعة للمجلس، والخاصة بتنظيم القاعدة وحركة طالبان وكل ما يرتبط بهما من كيانات وأفراد.

ـ في أول نيسان/أبريل أصدرت الإدارة الأمريكية أمراً باعتقال أنور العولقي أو قتله، والأخير مواطن أمريكي من أصل يمني، قيل إنه تورط في التخطيط لشن هجمات على الولايات المتحدة، ويعتقد أنه موجود في اليمن.

ـ في ٢٤ أيار/مايو وقع هجوم مسلح على مقر الأمن السياسي في مدينة عدن، قُتل فيه ١١ شخصاً وجرح آخرون، بينهم ٨ عسكريين، إلا أن بيان تنظيم القاعدة أشار إلى مقتل ٢٤ شخصاً ممن وصفهم بضباط وجنود ومجندات الأمن السياسي. ويعد هذا الهجوم أعنف هجوم شهدته عدن.

ـ في ٢٥ أيار/مايو قُتل الشيخ جابر الشبواني، نائب محافظ مأرب، بواسطة صاروخ أطلقته طائرة أمريكية بدون طيار كانت تستهدف أعضاء من تنظيم القاعدة، إلا أنها أخطأت هدفها وقتلت الشبواني، الذي كان في طريقة إلى إقناع بعض أعضاء القاعدة بعدم إفشال الاحتفال بذكرى الوحدة اليمنية.

ـ في حزيران/يونيو قامت وزارة الخارجية الأمريكية ولجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة بإدراج اسمي قاسم الريمي (يمني) ونائف القحطاني (سعودي) على

قائمة المشمولين بالعقوبات، التي تطبَّق على المتورطين في أعمال إرهابية.

ـ في ١٢ حزيران/يونيو قُتل عقيد هو أركان حرب اللواء ٣١٥، وقد نسبت وزارة الداخلية اليمنية مقتله إلى أعضاء تنظيم القاعدة في محافظة مأرب.

ـ في ٢٧ حزيران/يونيو جرت محاولة لاغتيال السفير البريطاني في صنعاء، إذ قام شخص انتحاري بإلقاء نفسه باتجاه الموكب، غير أنه أخطأه ولقي حتفه.

ـ في ٢٨ آب/أغسطس وقع هجوم مسلح على فرع الأمن السياسي في مدينة جعار في محافظة أبين، وقد أسفر الهجوم عن مقتل ٨ جنود ومدني واحد.

ـ في ٢٥ أيلول/سبتمبر جرى الهجوم على حافلة نقل تقل عاملين في جهاز الأمن السياسي، وهو ما أدى إلى مقتل شخص وجرح ١٠ آخرين.

وفي هذا السياق، تكثّفت الجهود على مستويات مختلفة، بهدف تدارس تنامي نشاط تنظيم القاعدة في اليمن، ومن ذلك انعقاد خمسة اجتماعات ذات صلة، بدءاً بمؤتمر لندن في ٢٧ كانون الثاني/يناير٢٠١٠، ثم مؤتمر الرياض في ٢٧ شباط/فبراير، مروراً باجتماع أصدقاء اليمن الأول في أبو ظبي في آذار/مارس، واجتماع برلين في حزيران/يونيو، وانتهاءً باجتماع أصدقاء اليمن في مدينة نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وبقدر ما تكشف تلك الاجتماعات عن تعثر الجهود اليمنية والأمريكية معاً في حصار نشاط القاعدة، فإنها تدل على التدويل المتزايد للقضايا اليمنية، بما يحمله ذلك من دور أمني للولايات المتحدة يتجاوز حدود الدور الاقتصادي الداعم لليمن من جهة، وإعطاء الأولوية المطلقة لقضية مواجهة تنظيم القاعدة على ما عداها من قضايا من جهة أخرى.

إن أحداً لا ينكر أن للقاعدة وجوداً في اليمن، إلا أن الأمر الواضح في الوقت نفسه أن النظام اليمني يبالغ في التهويل بخطر القاعدة لكسب الدعم الغربي له، وصرف الانتباه عن الاستحقاقات الداخلية، خاصة في ما يخص تحقيق الديمقراطية. وكمثال على ذلك، فإن المبادرة الرئاسية التي أطلقها الرئيس اليمني في ٢ شباط/فبراير، أي قبل مضي الأحداث على طريق اللاعودة، لم يبدأ تفعيل بنودها إلا بعد اشتداد ضغط الشارع، وقيام المعارضة برفع سقف مطالبها. يذكر أن المبادرة المشار إليها تنص على ما يلي:

ـ استئناف اللجنة الرباعية المشكّلة من المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) وأحزاب اللقاء المشترك المعارضة.

ـ تجميد النقاش حول التعديلات الدستورية إلى حين التوافق عليها.

ـ فتح باب السجل الانتخابي لمن بلغوا السن القانونية.

ـ إجراء إصلاحات شاملة في الحكم المحلي.

ـ عدم تمديد السلطة أو توريثها.

وبشكل عام، فإن جدل العلاقة بين النظام اليمني وقوى الثورة سبق أن جرى التطرق إليه في هذا التقرير، وبالتحديد في الجزء الخاص بالثورات والحركات الاحتجاجية العربية.

تاسعاً: السودان: عام التقسيم

أصبح السودان في مطلع عام ٢٠١١ أول دولة عربية وثاني دولة أفريقية (بعد إثيوبيا) منذ الاستقلال تتعرض للتقسيم، وذلك حين أيد أكثر من ٩٨ بالمئة من مواطني جنوب السودان فصل جنوب السودان عن شماله، وذلك في الاستفتاء الذي أُجري في ٩ كانون الثاني/يناير الماضي. وبموجب هذا القرار، سيصبح السودان في ٩ تموز/يوليو ٢٠١١ دولتين واقعاً وقانوناً، وذلك في نهاية الفترة الانتقالية التي بدأت بتوقيع اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ولكن الانفصال، الذي سيكون بداية حقبة جديدة في تاريخ البلاد، لن يكون نهاية متاعب شطري البلاد.

جاء الاستفتاء في نهاية عام حافل بالأحداث الجسام، حيث شهد مطلعه الاستعداد للانتخابات القومية والولائية الأولى، بموجب الدستور الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٥، ونصّ على إجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت المراقبة الدولية. وقد واجهت تلك الانتخابات المصاعب نفسها التي واجهت جميع بنود اتفاقية السلام الشامل، حيث جاءت متأخرة عن موعدها أكثر من عام، وشابت المرحلة التحضيرية لها خلافات لا حصر لها وعراقيل وراء عراقيل؛ فقد احتدمت الخلافات بين شريكي اتفاق السلام (حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان التي تحكم الجنوب وتشارك في الحكم على المستوى القومي) حول نقاط عدة، أبرزها سن القوانين الخاصة بالانتخابات، والإحصاء السكاني الذي نفذ عام ٢٠٠٨ ولكن لم تعلن نتائجه إلا بعد عام كامل، أي في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

وبحسب نتيجة الإحصاء، فإن عدد سكان البلاد بلغ ٣٩ مليوناً و١٥٤ ألف شخص، منهم ٢٠ مليوناً و٧٣ ألفاً من الذكور و١٩ مليوناً و٨٠ ألفاً من

الإناث. واحتلت ولاية الخرطوم المركز الأول من حيث عدد السكان، حيث بلغ عدد سكانها ٥ ملايين و٧٤ ألف نسمة، تليها ولاية جنوب دارفور (٤ ملايين و٣٩ ألف نسمة)، وولاية الجزيرة (٣ ملايين و٥٧٥ ألف نسمة). وبلغ عدد سكان ولايات الجنوب العشر ٨ ملايين و٢٦٠ ألف شخص، أي ٢١ بالمئة، بينما قُدّر عدد الجنوبيين في الشمال بحوالى نصف مليون نسمة. وعلى هذا الأساس، تم تقسيم الدوائر الانتخابية القومية إلى ٢٧٠ دائرة جغرافية، و٦٨ للتمثيل النسبي الحزبي، و١١٢ للتمثيل النسبي للمرأة. وقد تزامنت انتخابات المجلس الوطني مع انتخابات الرئاسة، وكذلك انتخابات رئاسة حكومة الجنوب، والبرلمانات الولائية وبرلمان الجنوب وولاة الولايات، بحيث كان على الناخب في شمال السودان أن يعبئ ثماني بطاقات، مقابل ١٢ بطاقة لمثيله في الجنوب.

وقد اعترض الجنوبيون بقوة على نتائج التعداد، التي كان يجب، بحسب تقديرهم، أن تظهر عدد الجنوبيين بما لا يقل عن ١٥ مليوناً، وعددهم في الشمال أضعاف ما أورده الإحصاء. وكحل وسط، تم الاتفاق على زيادة الدوائر الانتخابية في الجنوب بحوالى ٤٠ دائرة إضافية. ولكن هذا لم ينه الخلافات بين الحزب الحاكم وخصومه، بل تواصلت المطالبة بتعديل القوانين التي تقيد حرية الإعلام، وتمنح الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة، كما دار خلاف حول دقة سجلات الناخبين. وكنتيجة لهذه الخلافات، وعقبات لوجيستية ومالية، تم تمديد فترة التسجيل للانتخابات، ثم تأجيل الانتخابات أكثر من مرة، حتى جرت في نيسان/ أبريل ٢٠١٠.

١ ـ انتخابات ٢٠١٠ ونتائجها

كان عدد من الأحزاب الكبرى، أبرزها حزب الأمة ـ الذي أحرز أعلى الأصوات في آخر انتخابات ديمقراطية عام ١٩٨٦ ـ والحزب الشيوعي السوداني، قد أعلن مقاطعة الانتخابات بعد أن رفض الحزب الحاكم ومفوضية الانتخابات مطالب تدعو إلى تأجيل الانتخابات، وتعديل القوانين، وإتاحة فرص متكافئة في الإعلام. وكان اللافت أن الحركة الشعبية قررت، بدورها، مقاطعة الانتخابات الرئاسية في الشمال، ولكنها شاركت بفعالية في انتخابات الجنوب الذي تسيطر عليه. إلا أن أحزاباً معارضة أخرى، أبرزها الاتحادي الديمقراطي، شريك حزب الأمة في ائتلاف عام ١٩٨٦ والحزب الثاني من حيث عدد المقاعد البرلمانية وقتها، وكذلك المؤتمر الشعبي الذي يرأسه الشيخ حسن الترابي، قررت المشاركة في الانتخابات.

ولدى إعلان نتائج الانتخابات في نهاية نيسان/أبريل، تبين فوز الرئيس عمر حسن البشير بالرئاسة، حيث حصل على ٦٨ بالمئة من جملة أصوات المقترعين، الذين بلغ عددهم أكثر من ١٠ ملايين ناخب، هم من صوتوا من بين أكثر من ١٦ مليون شخص سجلوا أسماءهم للاقتراع. ورغم انسحاب مرشح الحركة الشعبية للرئاسة، ياسر سعيد عرمان، من الاقتراع، فإنه حصل على المرتبة الثانية، حيث أحرز أكثر من مليوني صوت (نسبة ٢١ بالمئة)، معظمها من جنوب السودان. وفي الوقت نفسه فاز سيلفا كير ميارديت، زعيم الحركة الشعبية، بمنصب رئيس حكومة الجنوب، بحصوله على ٩٣ بالمئة من أصوات الناخبين في الجنوب (٢,١٩٣,٠٠٠ صوت) مقابل ٧ بالمئة فقط لمنافسه لام أكول أجاوين.

وفي المقابل، حصل المؤتمر الوطني على ٣١٠ من مقاعد البرلمان المخصصة لشمال السودان (عددها ٣١٤ مقعداً)، بينما حصلت الحركة الشعبية على جميع المقاعد البرلمانية القومية المخصصة للجنوب، وعددها ١٣٦ مقعداً. وحصدت الحركة الشعبية معظم مناصب ولاة الولايات الجنوبية العشرة، بينما كسب المؤتمر الوطني ١٣ من مناصب ولاة الولايات الشمالية الخمسة عشر، وحصلت الحركة الشعبية على منصب والي ولاية النيل الأزرق، بينما تأجلت انتخابات ولاية جنوب كردفان إلى أيار/مايو ٢٠١١.

جرت الانتخابات في حضور مئات من المراقبين الدوليين والمحليين، وعشرات المراسلين من ممثّلي الإعلام الدولي. وكان الحكم أن الانتخابات لم ترق إلى المعايير الدولية، ولكنها اعتُبرت مقبولة. أما المعارضة، بما فيها الأحزاب التي شاركت في الانتخابات، فقد اعتبرت أن الانتخابات شابها خلل كبير وتزوير لا شك فيه. وعليه، استمر التجاذب بين الحكومة والمعارضة، ولم يتم حسم معضلة الشرعية. وقد زاد من تعقيد الأمور تفاقم الصراع بين شريكي اتفاقية السلام، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، حيث اتهم كل منهما الآخر بالتلاعب بنتائج الانتخابات في الشطر الذي يسيطر عليه. وقد نجم عن هذا أن أصبح كلا الطرفين يؤدي دوراً مزدوجاً: فهو يقمع المعارضين في المنطقة الخاضعة لسلطته، بينما يشجع معارضي الطرف الآخر ويدعم شكواهم من قمع شريكه. وهذا بدوره أدى إلى أن يصبح كلٌّ من الشريكين عامل عدم استقرار مزدوجاً: فهو يعمق عدم الاستقرار بقمع المعارضين وتعويق التوصل إلى تفاهم وطني عبر الحوار، بينما يساهم في زعزعة الشطر الآخر من البلاد بدعم القوى المعارضة (المسلحة أحياناً).

٢ ـ الطريق إلى الانفصال

كانت الفكرة الأساسية التي قامت عليها اتفاقية السلام الشامل تعتمد على بناء هيكل سياسي جديد للبلاد، يقوم على مبدأ الديمقراطية والمساواة والحكم اللامركزي. وبحسب هذه الرؤية، فإن قيام هذا الصرح السياسي، وشعور الجنوبيين بالمساواة في وطنهم، مع قيام جهود استثنائية للتنمية، ورفع مستوى الخدمات، وإعادة البناء في الجنوب، سيجعل «الوحدة جاذبة» بحسب التعبير المتداول حينها. وعندها سيقوم «السودان الجديد» الذي تنادي به الحركة الشعبية، ولا يكون هناك داعٍ للمناداة بالانفصال، وهذا بدوره سيؤدي إلى تصويت الجنوبيين لمصلحة الوحدة في الاستفتاء الذي تم في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١.

ولكن عوامل عدة متضافرة حالت في النهاية دون تحقق هذه التوقعات. وكان **أول** هذه العوامل مقتل العقيد جون قرنق، زعيم الحركة الشعبية وصاحب هذه الرؤية، في حادث تحطم طائرة على الحدود السودانية ـ الأوغندية في نهاية تموز/ يوليو ٢٠٠٥، أي قبل مرور شهر واحد على تولّيه منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية. وقد أدت وفاة قرنق في أول الأمر إلى تقارب بين المؤتمر الوطني وقيادة الحركة الشعبية الجديدة تحت زعامة نائبه سيلفا كير ميارديت، ولكن المواقف أخذت في التباعد شيئاً فشيئاً. وبالفعل، كان صعباً على حكومة البشير التعامل مع قرنق بشخصيته الطاغية وطموحه اللامتناهي، ولعل بقاءه على قيد الحياة كان سيعجّل بتفجر الصراع بين الطرفين، ولكن غيابه منح القيادة لشخصيات تفضل الانفصال على الوحدة، تحديداً لأنها كانت ترى أن رؤية قرنق للوحدة ستؤدي إلى مزيد من الصراع، لأنه كان يريد الوحدة وفق شروطه. وكانت القيادة الجديدة المتواضعة في تطلعاتها ترى أن الجنوب لم يعد يحتمل المزيد من الصراع.

أما العامل **الثاني**، فهو تعثّر جهود إعادة البناء والتنمية في الجنوب، لأسباب عدة، أهمها عدم وفاء المانحين بوعودهم بتقديم المبالغ الضخمة التي تعهدوا بها، وكانت قرابة ٥ مليارات دولار، كما تم الاتفاق على ذلك في مؤتمر أوسلو عام ٢٠٠٥، وتمت إعادة تأكيد ذلك في عام ٢٠٠٨. وكان السبب الأساسي في ذلك عدم التوصل إلى قرار برفع العقوبات عن السودان على خلفية أزمة دارفور. من جهة أخرى، تبادل شريكا الحكم الاتهامات حول المسؤولية في تعثّر جهود التنمية، حيث عزت حكومة الجنوب المشكلة إلى تأخر الحكومة الفيدرالية في رصد الموارد اللازمة، بينما كان رأي المؤتمر الوطني هو أن تخصيص نصف عائدات النفط

لحكومة الجنوب كان يكفي لإطلاق التنمية، وأن غيابها يعود إلى الفساد وعدم الكفاءة في حكومة الجنوب.

ارتبطت هذه العوامل بعامل ثالث، ألا وهو تفجر أزمة دارفور وتصعيدها ثم تدويلها. وكانت أزمة دارفور قد تفجرت في مطلع عام ٢٠٠٣، وبدأت تحظى بتغطية إعلامية واسعة منذ ربيع عام ٢٠٠٤، حيث أخذت حيّز القضية الإنسانية الأولى في العالم، وهي الفترة نفسها التي شهدت تكثيف الجهد من أجل إبرام اتفاق السلام الشامل. وكان موقف الإدارة الأمريكية وبريطانيا وبقية القوى الغربية في بادئ الأمر يميل إلى تجاهل قضية دارفور لصالح الضغط من أجل تسوية قضية الجنوب. وعليه، عارضت هذه القوى رفع القضية إلى المحافل الدولية، وتركت علاجها للقوى الإقليمية، خاصة الاتحاد الأفريقي. ولكن التصعيد الإعلامي ونشاط جماعات الضغط قلبا الموازين بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وهو ما دفع إلى التصعيد عبر قرارات متتالية من مجلس الأمن، ثم تحويل عمليات السلام في دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٨، وتحويل الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية. وكانت النتيجة زيادة توتر العلاقات بين السودان والشركاء الدوليين، وعدم تقديم الدعم لإعادة بناء الجنوب، وتحويل الأرصدة المخصصة لذلك إلى العمليات في دارفور.

في ضوء هذا كله، تصاعد التوتر بين شريكي السلام، حيث أخذ المؤتمر الوطني والحركة الشعبية يتبادلان الاتهامات حول خرق اتفاق السلام أو عدم الالتزام بنصوصه. وقد تمحورت نقاط الخلاف حول عدة محاور، منها ترسيم الحدود، وعمل المؤسسات القومية من مفوضيات وبرلمانات وأجهزة تنفيذية وأمنية، وتقاسم الثروة، والخلاف حول منطقة أبيي المتنازع فيها بين قبيلتي الدينكا والمسيرية، وعائدات النفط، وقوانين الانتخابات والاستفتاء، وإدارة الولايات الشمالية المتنازع فيها (جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث إنهما تداران مناصفة بين الشريكين). وقد قاطعت الحركة البرلمان ومجلس الوزراء الفيدرالي، أو هددت بمقاطعتهما أكثر من مرة، حين لم يُستجب لمطالبها، خاصة تلك المتعلقة بسن قانون الاستفتاء بحسب رؤيتها، ومعالجة قضية أبيي.

وقد كان الخلاف حول أبيي والاستفتاء هما الأخطر والأكثر تعقيداً، حيث نصت اتفاقية السلام على تكوين لجنة مشتركة لحسم الخلاف حول حدود منطقة أبيي وحقوق مختلف القبائل فيها. وقد صدر حكم من اللجنة لمصلحة قبيلة دينكا نوك بأسانيد لم يقبل بها المؤتمر الوطني، ووصل الخلاف حداً أصبحت فيه المنطقة

نقطة اندلاع شرارة أول نزاع مسلح بين الشريكين في عام ٢٠٠٨، قبل أن تحال إلى التحكيم الدولي، حيث صدر حكم في عام ٢٠٠٩ ما يزال الخلاف مستمراً على تفسيره. وكان من المنتظر أن يجرى استفتاء لتقرير مصير أبيي بالتزامن مع استفتاء الجنوب، ولكن الخلاف على من يحق له المشاركة عطّل هذه العملية.

أما في ما يتعلق بالاستفتاء، فكان هناك نقاط خلاف عدة، منها أحقية الجنوبيين خارج الجنوب، خاصة في الشمال، في التصويت، والنسبة التي يمكن القبول بها لدعم الانفصال. فقد كانت الحركة ترى أن يكون التصويت في الجنوب فقط، بحجة أن حكومة الشمال غير مؤتمنة على ترتيب الاقتراع، كما كانت ترى أن تكون الأغلبية البسيطة هي الفيصل، مقابل مطالبة المؤتمر الوطني بألا تتم إجازة الانفصال إلا بأغلبية الثلثين. وفي النهاية، تم الاتفاق على أن يكون من حق الجنوبيين في الشمال التصويت، شريطة أن يكونوا من مواليد الجنوب أو عاشوا فيه بعد الاستقلال، وأن تكون الأغلبية البسيطة هي الفيصل في نتيجة الاستفتاء، شريطة أن تكون نسبة المشاركين في الاستفتاء أكثر من ٦٠ بالمئة ممّن يحق لهم التصويت. ودارت كذلك خلافات مطوّلة حول تشكيلة مفوضية الاستفتاء التي رأسها د. محمد إبراهيم خليل، وهو قانوني معروف من الشمال ومن مؤيدي حزب الأمة، وخلافات أخرى حول توقيت الاستفتاء الذي أصرت الحركة الشعبية على أن يُعقد في موعده في ٩ كانون الثاني/يناير رغم أن القانون لم يكن يسمح بذلك.

كان قد تولّد عند الكثيرين اقتناع بأن الانفصال أصبح قدراً محتوماً عندما تم ترتيب الاستفتاء برغم العقبات وما شابه من مشكلات وخروقات، خاصة في الشمال، حيث أفرغ قرار السماح للجنوبيين المقيمين هناك بالاقتراع من محتواه، بسبب حرمان أغلبهم من التصويت، بحجة عدم إثبات الهوية، وامتناع الكثيرين عن بذل المحاولة أساساً. فقد وصل الصراع بين شريكي السلام حداً أصبح الطلاق بينهما أهون الشرين. وكانت الحركة الشعبية قد التزمت حتى العام الأخير بما ألزمتها به اتفاقية السلام، وهو أن تدعو إلى الوحدة وتبشر بها. ولكن قيادة الحركة أعلنت في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٠ أنها قررت دعم الانفصال، في ظل اتهامات متصاعدة بين الشريكين حول عدم الوفاء بالالتزامات، وبدعم العناصر المسلحة النشطة، خاصة في الجنوب، الذي تكاثرت فيه عمليات التمرد المسلح بعد الانتخابات.

وعليه، لم يكن غريباً تصويت الغالبية الساحقة من الجنوبيين لمصلحة الانفصال في ظل انهيار علاقة الشريكين والدعاية المكثفة ضد الوحدة والشمال؛

فقد كان الجو مشحوناً بالتوتر والعداء لكل ما هو عربي وشمالي إلى درجة أنه كان من المستحيل على أي حركة أو جهة أن تجاهر بالدعاية للوحدة. وحتى القيادات الإسلامية في الجنوب أعلنت انحيازها إلى الانفصال. وقد قامت حكومة الجنوب باعتقال بعض الناشطين الذين حاولوا الدعاية للوحدة.

٣ ـ أزمة دارفور

ما تزال أزمة دارفور بعيدة عن الحل رغم تكثيف جهود الوساطة القطَرية ـ الدولية المشتركة، وحدوث تغيرات في غاية الأهمية على الساحات العسكرية والإقليمية والدولية. وكانت قطر قد تولت منذ نهاية عام ٢٠٠٨ تنفيذ مبادرة أقرتها جامعة الدول العربية لاستضافة مفاوضات السلام في الدوحة. ولكن حركة العدل والمساواة كانت الحركة المسلحة الوحيدة التي قررت المشاركة في هذه المفاوضات، بينما قاطعتها حركة تحرير السودان برئاسة عبد الواحد نور وبقية الحركات. وبدا أن منبر الدوحة على طريقه إلى تحقيق تقدم عندما وقّعت الحكومة وحركة العدل والمساواة إعلان مبادئ في آذار/مارس ٢٠٠٩، ولكن الخلاف على تفسير الاتفاق عوق التقدم. وفي شباط/فبراير عام ٢٠١٠، وقّعت الحركة مع الحكومة اتفاقاً إطارياً يمهد لوقف إطلاق نار، ولكن الحركة اعترضت على أن تشارك في المفاوضات حركة جديدة تحت مسمى التحرير والعدالة، يرأسها حاكم دارفور الأسبق د. تجاني السيسي. وكانت هذه الحركة قد تشكلت من اندماج عدة حركات برعاية أمريكية، وكان الغرض منها إيجاد حركة تمثّل إثنية الفور، أحد أهم المكونات القبلية لإقليم دارفور، وكان عبد الواحد يحتكر تمثيلها.

أمام إصرار الوسطاء والحكومة والأمم المتحدة على تمثيل حركة التحرير والعدالة، قررت حركة العدل والمساواة الابتعاد عن منبر الدوحة، وأدى هذا بدوره إلى قطيعة مع التشاد التي قامت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بمنع رئيس الحركة خليل إبراهيم من عبور أراضيها متجهاً إلى دارفور لدى عودته من مصر عبر ليبيا، كما قامت بسحب جواز سفره هو وعدد من أنصاره المقربين. وأدى هذا بدوره إلى إبقاء خليل حبيساً في ليبيا بعد أن طلبت الخرطوم من النظام الليبي عدم السماح له بالسفر إلى أي مكان ما عدا الدوحة. ورغم استمرار الحوار في منبر الدوحة مع حركة التحرير والعدالة، وعودة وفد من العدل والمساواة إلى هناك في نهاية عام ٢٠١٠، فقد ظلت المفاوضات تراوح مكانها. وكانت الحكومة أمهلت الوسطاء حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر الماضي للتوصل إلى اتفاق سلام، وقامت بسحب وفدها من الدوحة عندما لم يتحقق ذلك. وبعد لقاءات

على مستوى القمة بين قطر والسودان، تقرر تمديد المهلة حتى شباط/ فبراير ٢٠١١، ثم حتى نهاية نيسان/ أبريل.

وفي تلك الأثناء، كشفت الحكومة في نهاية الصيف الماضي عن استراتيجيا جديدة مدعومة من الولايات المتحدة والاتحاد الأفريقي، لاتخاذ خطوات أحادية الجانب لإعادة السلام إلى دارفور بدون الاعتماد كلياً على منبر الدوحة. وتعتمد هذه الاستراتيجيا على عدة ركائز، من أبرزها إدارة حوار داخلي بين مكونات مجتمع دارفور برعاية لجنة حكماء أفريقيا بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو امبيكي، والبعثة الأفريقية الأممية المشتركة (اليوناميد)، واتخاذ إجراءات لضبط الأمن، وتشجيع عودة النازحين إلى قراهم. وتسعى الحكومة مع ذلك إلى توقيع اتفاق مع حركة التحرير والعدالة، ثم اتخاذ إجراءات إدارية، منها عقد استفتاء لحسم أحد أبرز نقاط الخلاف، وهي وحدة إقليم دارفور أو إبقاؤه مقسماً إلى ولايات، إضافة إلى تعيين نائب لرئيس الجمهورية من إقليم دارفور، شريطة أن يكون من الحزب الوطني.

ومن غير المعروف ما إذا كانت هذه الخطوات الأحادية ستحقق النتائج المنشودة، ولكن البدائل في المقابل لا تبدو بدورها واعدة. وعليه، فإن أزمة دارفور مرشحة للاستمرار بدون حل وشيك في ظل الظروف الحالية.

٤ ـ المعارضة الشمالية وتطلعات التغيير

وجدت أحزاب المعارضة الشمالية نفسها منذ توقيع اتفاقيات نيفاشا للسلام عام ٢٠٠٥ في وضع لا تُحسد عليه، لأن النظام حصل بموجب تلك الاتفاقية على شرعية دولية وداخلية رغم أن الاتفاقية وقّعت في غياب هذه الأحزاب. ومن ناحية نظرية، فإن اتفاقية السلام تحدثت عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحق المعارضة في العمل الشرعي. ولكن عملياً، كرّست الاتفاقية هيمنة المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية في الجنوب، بينما سمحت لبقية القوى السياسية بنصيب محدود جداً من السلطة، وهامش صغير من الحرية، رغم وجود اتفاقيات مكملة شملت القوى الأخرى، مثل اتفاقية القاهرة التي وقّعت مع التجمع الوطني الديمقراطي (تحالف أحزاب معارضة) في عام ٢٠٠٥.

وقد ظلت هذه الأحزاب المعارضة تواصل انتقاداتها لاستمرار التضييق على حريات التعبير والتنظيم والتجمع، وتطالب بإلغاء القوانين التي تمنح الأجهزة الأمنية سلطات واسعة في الاعتقال ومراقبة الصحف. وقد انتقدت الأحزاب كذلك قوانين

الانتخابات وترتيبات عقدها، وخصت بالنقد هيمنة الحزب الحاكم على الإعلام الرسمي وعلى موارد الدولة، وهو ما أدى إلى تضييق فرص المعارضة في المنافسة.

لجأت المعارضة كذلك إلى استغلال الصراع بين شريكي نيفاشا، فتحالفت مع الحركة الشعبية في اللقاء الذي أصبح يُعرف بـ «تحالف جوبا»، وذلك نسبة إلى اجتماع انعقد في عاصمة الجنوب في خريف عام ٢٠٠٩، وشارك فيه معظم الأحزاب، بينما غاب عنه الحزب الحاكم. وقد سعى ذلك التحالف إلى الضغط على الحزب الحاكم لتقديم تنازلات في ما يتعلق بالحريات وتنظيم الانتخابات، ولكنه لم يحقق نجاحاً كبيراً. وبعد الانتخابات الأخيرة، التي رفضت أحزاب المعارضة الاعتراف بنتيجتها، صعّدت المعارضة لهجتها، وبدأت تدعو إلى إسقاط النظام وتهدد بتحريك الشارع ضده.

وكانت أحزاب المعارضة أعلنت في عام ٢٠٠٩ أن شرعية النظام سقطت لأن الحكومة فشلت في عقد الانتخابات المنصوص عليها في اتفاقية نيفاشا في الموعد الأقصى المحدد لها، وهو ٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٩. ولكن تحركات المعارضة لم تلق تجاوباً من الشارع وقتها. وعقب الانتخابات الأخيرة، عُقدت لقاءات بغرض التحرك الشعبي ضد النظام، كما نشأ تحالف معارض في لندن في عام ٢٠١٠ يدعو إلى تحرك شعبي لإسقاط النظام، ولكنه سرعان ما انهار، رغم أن قوى المعارضة الرئيسية قاطعته أصلاً.

وفي هذا السياق، ظل دور الحركة الشعبية محط اهتمام، خاصة أن الكتلة الأكبر من هذا الحزب ذي القيادة الجنوبية ستصبح خارج اللعبة السياسية في السودان بعد ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١، التاريخ الرسمي لانفصال الجنوب. وقد تصاعدت دعوات أنصار الحزب الحاكم إلى حظر الحركة الشعبية في الشمال باعتبارها حزباً يوالي دولة أجنبية «معادية»، ولكن حظر الحركة سيثير إشكالات، خاصة أن للحركة وجوداً معترفاً به في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق بموجب اتفاقيات نيفاشا؛ فهي تشارك في الحكم هناك (بنسبة ٤٥ بالمئة من مقاعد البرلمان والوزارات)، بينما للحركة أنصار ووجود في مناطق أخرى من الشمال، وخاصة العاصمة الخرطوم. ولهذا، فإن حظر الحركة سيثير مشكلات كبيرة. من جهة أخرى، فإن استمرار الحركة سيخلق مشكلات كذلك، خاصة في ظل اتهامات الحزب الحاكم لها بأن حكومتها في الجنوب أصبحت تقدم الدعم إلى المعارضة المسلحة في دارفور، وتسعى إلى زعزعة الاستقرار في الشمال عبر تحالفها مع أحزاب المعارضة.

اللافت هو أن الحركة الشعبية الجديدة عارضت، على لسان زعيمها مالك عقار حاكم ولاية النيل الأزرق الحالي، الدعوة إلى انتفاضة شعبية ضد الحكومة، رغم أن الحركة تعتبر نفسها جزءاً من المعارضة التي تدعو إلى إسقاط الحكومة. من جهة أخرى، لم تحقق محاولات بعض العناصر الشبابية تحريك الشارع ضد النظام، على هدي ثورتي مصر وتونس، نتائج ملموسة بعد. وكان هناك توقعات بأن ينتفض الشارع ضد الحكومة على خلفية إعلان نتائج استفتاء الجنوب في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ وما ينتج منه من فصل للجنوب. وبالفعل، كانت مجموعة من الشباب دعت إلى تظاهرات في الثلاثين من الشهر نفسه، بالتزامن مع إعلان النتائج، ولكن الحضور كان ضعيفاً، ولم تجد الشرطة وأجهزة الأمن صعوبات في تفريق التظاهرات واحتوائها. وتكرر المشهد مرة أخرى في ١٤ شباط/ فبراير، ثم في ١٢ آذار/ مارس، ثم في ٢١ من الشهر نفسه، وكان الحضور في كل مرة أضعف.

وقد برر بعض أنصار النظام ضعف الاستجابة لدعوات التظاهر بالادعاء أن الثورات العربية نجحت بسبب دعم الإسلاميين، ومعظم الإسلاميين في السودان يدعمون النظام، كما أن أنصار النظام يهيمنون على الاتحادات الطلابية. ولكن الثابت كذلك أن إسلاميين كثراً يعارضون الحكومة، بل إن النظام واجه تمرداً من قبل أنصار الحزب الحاكم، خاصة الشباب منهم. ويبدو أن هناك حالة من الترقب، في انتظار فض الشراكة بين الشمال والجنوب بحلول ٩ تموز/ يوليو ٢٠١١.

وقامت قيادات بعض أحزاب المعارضة من جهتها، وعلى رأسها زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، بالتحذير من أن الدعوة إلى انتفاضة شعبية في ظل الاستقطاب الذي يشهده السودان ووجود معارضة مسلحة قد تؤدي إلى «الصوملة» أو إلى السيناريو الليبي. ويفضل المهدي التوصل إلى حل تفاوضي مع النظام، حيث ظل حزبه يُجري مفاوضات مكثفة مع الحزب الحاكم منذ عدة أشهر، لم يتضح حتى الآن الاتجاه الذي تسير فيه.

٥ ـ عواقب الانفصال

يعتبر قرار فصل الجنوب عن باقي البلاد هزة عنيفة لأي بلد، خاصة أن هناك عواقب اقتصادية خطيرة تترتب عليه، إضافة إلى العوامل السياسية والاجتماعية والنفسية الناتجة من تمزيق وطن. فمعظم الثروة النفطية (أكثر من ٧٠ بالمئة من إنتاج النفط) يأتي من الجنوب، وسيفقد السودان معظم العائدات مع الانفصال، مع ترجيح أن يعوض الشمال بسبب مرور أنابيب التصدير ووجود

مصافي النفط على أراضيه. وعليه، فإن البلاد ستواجه، في ظل الانفصال، أزمة اقتصادية حادة. هناك أيضاً خلافات حدودية، وخلاف بشأن أبيي والمسؤولية حول ديون السودان، وهي كلها مسائل لم تُحسم بعد، وقد تؤدي إلى تجدد الصراع، خاصة الخلاف المتعلّق بأبيي.

هناك أيضاً نقطة خلاف على قدر كبير من الأهمية، وهي وضع الجنوبيين الموجودين في الشمال، حيث إن موقف المؤتمر الوطني المعلن هو أن كل الجنوبيين (وتعريف الجنوبي هنا يقوم على تحديد الشخص الذي يحق له التصويت في استفتاء تقرير المصير) سيجردون من الجنسية السودانية بمجرد إعلان الانفصال، كما أن كل الجنوبيين العاملين في الدولة سيفقدون وظائفهم، بمن في ذلك أكثر من ٤ آلاف شرطي وضابط شرطة، وآلاف الجنود. وسيتم هذا الإجراء بغضّ النظر عما إذا كان الجنوبي مسلماً أو مسيحياً، وإذا كان مؤيداً للوحدة أو للانفصال، وحتى لو كان من أتباع المؤتمر الوطني الحاكم. وقد كانت نقطة البداية تجريد نواب البرلمان الجنوبيين من عضويتهم، رغم أن الانفصال لم يقع بعد، وهو ما أضاف نقطة خلاف جديدة بين الشريكين. وكان عشرات الآلاف من الجنوبيين قد بدأوا في الرحيل جنوباً حتى قبل الاستفتاء، وذلك بتشجيع من الحركة الشعبية، التي لم تستطع مع ذلك توفير وسائل نقلهم إلى الجنوب، ناهيك عن إيوائهم واستيعابهم. وما يزال الآلاف عالقين في منتصف الطريق، بل إن بعضهم ما يزال يقيم في العراء في العاصمة الخرطوم منذ عدة أشهر.

ولا شك أن هذه التطورات ستنعكس سلباً على علاقة شطري البلاد، وعلى الشمال والجنوب معاً؛ ففي الشمال، أحدث رحيل عشرات الآلاف من الأيدي العاملة فراغاً في بعض قطاعات الاقتصاد، خاصة في الزراعة والبناء، وهو ما أجبر أصحاب الأعمال على استقدام عمال من إثيوبيا. ثم إن طاقة الدولة في الجنوب على استيعاب القادمين الجدد محدودة، خاصة أن لاجئين كثيرين قدموا من الخارج أيضاً. وقد بدأت المشكلات الناتجة في خلق وضع متأزم وحالة في عدم الرضا بين القادمين الجدد، يضاف إلى حالات التذمر من الأوضاع في قطاعات كبيرة من الرأي العام الجنوبي. ومن مظاهر التذمر تزايد وتيرة التمرد العسكري منذ إعلان نتائج الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وكان كثيرون قد حذّروا من أن الجنوب عرضة لخطر أن يصبح دولة فاشلة بسبب الاستعجال في فصله عن الشمال بدون استعدادات كافية. ورغم أن

حكومة الجنوب تكثر من لوم الشمال وتتهمه بأنه وراء أحداث التمرد، فإن الدلائل كلها تشير إلى أن عوامل داخلية في الجنوب هي التي تقف وراء التذمر داخل الجيش وخارجه. وما لم تجر الحركة الشعبية إصلاحات جذرية وعاجلة، فإن انحدار الجنوب في أتون صراع جديد لن يكون مستبعداً.

* * *

تواجه الدولتان الجديدتان المنبثقتان عن السودان بعد تقسيمه تحديات جساماً، وهما تستقبلان الوضع الجديد؛ فهناك الخلافات بين الدولتين والمشكلات الداخلية التي يواجهها كل بلد على حدة. وقد كان من الممكن للتعاون بين الحكومتين أن يساعد كلٌّ منهما على معالجة المشكلات التي يواجهها بطريقة أفضل، ولكن الخلاف والنزاع سيعمّقان المشكلات بلا شك. وبالطبع، لو أن التعاون تحقق لما كان الانفصال وقع أصلاً، خاصة أن الانفصال ليس في مصلحة أي من شطري البلاد، رغم أن إنهاء النزاع ووقف الحرب، إذا تحققا، قد يجعلان هذا الثمن الباهظ مقبولاً لتحقيق السلام. ولكن المأساة ستحدث ربما في ما لو استمرت الحرب والنزاع بعد الانفصال.

وكان الرئيس عمر حسن أحمد البشير قد أثار ضجة كبيرة حينما قال، في خطاب له عقب إعلان نتائج الاستفتاء في نهاية ما وصفه بالتنازلات التي قدمت من أجل الحفاظ على التعددية في السودان، إن الهوية العربية الإسلامية للسودان سيتم تأكيدها، كما إن الشريعة الإسلامية ستطبَّق بدون مساومة، وسينتهي الحديث عن «دولة متعددة الأديان والأعراق». وقد انتقدت هذا التصريح قطاعات واسعة من الرأي العام، خاصة العناصر التي تعتبر أنها ليست عربية (في دارفور والشرق والشمال وكردفان والنيل الأزرق).

ومن نافل القول إن السودان سيبقى دولة متعددة الأعراق والثقافات، وإن النهج الأحادي في الحكم قد ساهم في تقسيم البلاد وفي تفجير صراع دارفور والشرق ومناطق أخرى. وهناك حاجة إلى استعادة نهج ديمقراطي تعددي يستوعب التنوع القائم كي لا يؤدي ذلك إلى مزيد من الصراع وتفاقم الصراعات القائمة. وعلى النظام أن يختار بين تسريع وتيرة الإصلاح أو انتظار مصير الأنظمة العربية الأخرى التي انهارت تحت الضغط الشعبي رغم أن المشكلات التي كانت تعانيها أقل كثيراً من المشكلات التي يعانيها السودان.

عاشراً: الصومال:
صراع مستميت من أجل انتصار بعيد المنال

كرست تطورات الصراع الصومالي في عام ٢٠١٠ الاتجاه الدولي والإقليمي نحو التعامل مع الصراع الصومالي، بوصفه حالة من حالات ما يعرف بـ «الحرب على الإرهاب»، وليس مجرد صراع داخلي على السلطة بين حكومة شرعية ومعارضيها. وجاء ذلك، على وجه التحديد، مع العملية الإرهابية التي نفذتها حركة الشباب المجاهدين في العاصمة الأوغندية، كمبالا، في ١١ تموز/يوليو من العام المذكور، وقُتل فيها حوالى ٧٠ فرداً وأصيب عشرات آخرون، ممن كانوا يشاهدون مباريات كأس العالم لكرة القدم.

لقد كان لتلك العملية تداعيات خطرة واسعة؛ إذ كانت الأولى من نوعها التي تنقل فيها حركة الشباب نشاطها إلى الخارج، لاستهداف قوى خارجية تعتبرها خصوماً لها، كما ترافق ذلك مع تحولات كمية ونوعية في نمط إدارة الصراع الداخلي من جانب الحركة ضد السلطة الانتقالية وحلفائها، تمثّلت في التوسع في تطبيق ما يُعرف بـ «نموذج القاعدة» في الصراع المسلح، القائم على التوسع في تنفيذ التفجيرات المفخخة المتزامنة والاغتيالات، والرفض القاطع لخيار التسوية السلمية، مع الازدياد التدريجي في أعداد المقاتلين الأجانب المتعاونين مع الحركة.

وكان من شأن هذا الوضع أن نشأت حالة جمود شامل في المسألة الصومالية، لا سيما على صعيد التسوية السلمية للصراع، بعدما انعدمت فرص التفاوض تماماً، في ظل التباعد الحاد في المواقف. ورغم ما أفضى إليه ذلك من استمرار الصراع المسلح بكثافة عالية، فقد ظل هذا الصراع يراوح مكانه، حيث لم يفلح أي من أطرافه في حسمه عسكرياً. وعلى الرغم من أن حكومة الرئيس شريف أحمد طورت

في أواخر عام ٢٠١٠ استراتيجيتها على نحو يجعلها ذات نزعة هجومية، للمرة الأولى منذ توليها السلطة، فإن ذلك لم يتمخض عن تحولات جوهرية في توازنات الصراع، كما استمرت الحكومة في الاعتماد على قوات حفظ السلام الأفريقية بشكل رئيس، ليس فقط لحماية المنشآت الحيوية، ولكن أيضاً للمشاركة في الهجمات الرامية إلى طرد حركة الشباب من بعض المناطق التي تسيطر عليها داخل العاصمة.

ولذلك، لم يشهد العام أي جهود جادة على صعيد تحريك عملية التسوية والمصالحة الوطنية في الصومال. ورغم تكرار الرئيس والحكومة حرصهما على إنهاء الصراع سلمياً، فإن ذلك لم يترجم بصورة عملية في أي تطورات ملموسة، بعدما واصلت جماعات المعارضة رفضها القاطع لأي أفكار أو مبادرات للمصالحة الوطنية، كما أن المجتمع الدولي ذاته نفض يديه تماماً من هذه العملية، بعدما بات يتعامل مع حركة الشباب باعتبارها حركة إرهابية لا مجال للتفاوض معها أو إشراكها في العملية السياسية.

وفي الوقت نفسه، افتقرت أطراف الصراع إلى التجانس الداخلي، حيث عانت السلطة الانتقالية ـ التي تُعتبر الركيزة الرئيسية لإنهاء الصراع وإعادة إعمار البلاد ـ صراعات سياسية حادة بين أطرافها كافة، سواء بين الرئيس والحكومة، أو بين الحكومة والبرلمان، أو بين الحكومة وحلفائها، أو داخل كل منها على حدة، وهو ما أثار تساؤلات جادة عن إمكانية التعويل على هذه السلطة لانتشال البلاد من أزماتها المتعددة، في الوقت الذي تعاني فيه هذه السلطة ليس فقط نقصاً حاداً في القدرات والموارد، ولكن أيضاً غياب رؤية شاملة توافقية بشأن كيفية معالجة هذه الأزمات.

وقد عانت جماعتا المعارضة الرئيسيتان، الحزب الإسلامي وحركة الشباب المجاهدين، بدورهما خلافات عنيفة، حيث تقلبت علاقاتهما بين الاندماج الكلي والتنسيق العملياتي ضد السلطة الانتقالية والاقتتال من أجل السيطرة على مناطق النفوذ في المناطق الجنوبية والوسطى. وشكلت ظاهرة الافتقار إلى التجانس الداخلي امتداداً لخاصية مزمنة في هذا الصراع، من حيث تعدد مستوياته، ما بين صراعات بين أطراف رئيسية معينة، وصراعات فرعية داخل كل طرف منها.

وكان من نتيجة ذلك أن كثيراً من الأفكار التي طُرحت خلال عام ٢٠١٠ لمعالجة الأزمة الصومالية، سواء من جانب مختلف الفعاليات الصومالية، أو من جانب الأطراف العربية والإقليمية والدولية المعنية، افتقرت إلى الإرادة والقدرة

من أجل تحويلها إلى واقع فعلي، بل جعلت الصراع أكثر حدة وضراوة، وهو ما زاد بالتالي من حدة المعاناة الإنسانية لقطاعات واسعة من الشعب الصومالي، لا سيما في العاصمة مقديشو وجنوب البلاد، علاوة على تفاقم حدة الاستقطاب الداخلي بين الحكومة ومعارضيها، وانعكاسها ليس فقط على المستويين السياسي والأمني، ولكن أيضاً على جميع المجالات المعيشية في تلك المناطق.

١ ـ جمود الصراع بين الحكومة ومعارضيها

اتسم الصراع الصومالي في عام ٢٠١٠ بحالة جمود شامل، ليس فقط من حيث غياب أي محاولات جادة لتحقيق التسوية في البلاد، لأن جماعتي المعارضة ترفضان تماماً قبول خيار التسوية أو مجرد التفاوض مع رموز السلطة الاتحادية الانتقالية، ولكن أيضاً من حيث العجز عن حسم الصراع عسكرياً من جانب أي طرف من طرفي الصراع، ناهيك عن استمرار الخصائص ذاتها التي طبعت الصراع خلال الأعوام السابقة، لا سيما تواصل الصراعات داخل كل طرف من طرفي الصراع، في إطار ظاهرة صراع الكل ضد الكل.

وقد اتسم الصراع الصومالي خلال عام ٢٠١٠ بسِمات عدة، كان أغلبها امتداداً للسمات نفسها التي ميزته منذ وصول الشيخ شريف أحمد إلى سدة الرئاسة في بداية عام ٢٠٠٩، وهي تتمثل في:

ـ التفاوت الشديد في ميزان القوى بين الحكومة الانتقالية وجماعتي المعارضة.

ـ تباين استراتيجيات إدارة الصراع بين استراتيجيا هجومية تتّبعها جماعتا المعارضة، واستراتيجيا دفاعية تلتزم بها الحكومة الانتقالية.

ـ استمرار الانقسامات الداخلية داخل طرفي الصراع.

ـ غياب أي محاولات جادة لتحقيق التسوية والمصالحة الوطنية.

وتتمثّل السمة الرئيسية للصراع الصومالي في وجود خلل جسيم في ميزان القوى لمصلحة جماعتي المعارضة، في مواجهة الحكومة الاتحادية الانتقالية، حيث تسيطر جماعتا المعارضة، أي الحزب الإسلامي وحركة الشباب المجاهدين، على مناطق واسعة من جنوب البلاد ووسطه، وتمتلكان القدرة على تنفيذ عمليات واسعة لحشد الأعضاء وتجنيدهم، وإن كانت حركة الشباب أقوى من الحزب الإسلامي بما لا يُقاس، حيث نجحت الأولى في استيعاب عدد كبير من

المقاتلين، وفي تجنيد عدد كبير من الأفراد، سواء من المؤمنين بمبادئها أو أولئك الذين ينضمون إلى الحركة للحصول على الرواتب الشهرية المغرية التي تدفعها لمجنديها. كما أن حركة الشباب هي التي تستقطب العدد الأكبر من المقاتلين الأجانب الوافدين إلى الصومال، بينما بات الحزب الإسلامي، بزعامة الشيخ حسن طاهر عويس، فصيلاً ضعيفاً للغاية بفعل الانشقاقات المتوالية في صفوفه.

توفر الروابط الخارجية لحركة الشباب مصدراً بالغ الأهمية لعملية التجنيد في أوساط الجهاديين الأجانب الذين يرتبطون في أغلبهم بما يعرف بـ «الشبكة العالمية لتنظيم القاعدة»، والذين يقدر بعض المصادر أعدادهم بما يتراوح بين ١٢٠٠ و١٥٠٠ فرد من جنسيات مختلفة. وتزعم الحكومة الانتقالية أن الأجانب هم الذين يخططون العمليات القتالية لحركة الشباب ضدها ويقودونها. ومن ناحية أخرى، سعت الحركة أيضاً إلى توسيع تحالفاتها الداخلية، باندماجها في بداية العام مع جماعة رأس كمبوني، وارتباطهما معاً بتنظيم القاعدة، كما واصلت حركة الشباب والحزب الإسلامي مفاوضاتهما القديمة للتوحد في جماعة موسعة، تلك المفاوضات التي كانت قد بدأت في عام ٢٠٠٩، ولكنها سارت ببطء شديد، وتخللتها اشتباكات مسلحة بين أفراد الحركتين في بعض الفترات، ولم تصل هذه المفاوضات إلى نتيجة عملية إلا على وقْع تحوّل القوات الحكومية إلى استراتيجيا هجومية شاملة ضد الجماعتين، وهو ما اضطرهما إلى إعلان الاندماج وتوحيد فصائلهما في أواخر عام ٢٠١٠.

وفي المقابل، عانت القوات الحكومية نقصاً حاداً في مختلف مؤشرات ميزان القوى العسكرية في مواجهة المعارضة؛ فهذه القوات تتألف من العناصر الموالية للرئيس شريف أحمد من أفراد المحاكم الإسلامية السابقين، الذين كانوا نواة قوات الجيش والشرطة في فترة ما بعد توليه رئاسة البلاد، إلا أن هذه القوات كانت تعاني قلة العدد ونقص التسليح والتجهيز. وقد عملت الحكومة الانتقالية فور توليها السلطة في بداية عام ٢٠٠٩ على إعادة بناء قوات الجيش والشرطة، بمساعدة دولية وإقليمية واسعة، إلا أنها واجهت بعض المشكلات في هذا الصدد، أبرزها نقص التمويل والمساعدات الخارجية اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، علاوة على افتقار أفراد هذه القوات الجديدة إلى الالتزام والانضباط، وهو ما كان يدفع البعض منهم إلى الهرب بأسلحتهم، والانضمام إلى جماعتي المعارضة، بعد أن تكون الحكومة قد أنفقت مبالغ طائلة على إعدادهم وتدريبهم، الأمر الذي كان يعقّد مهمة بناء هذه القوات.

ولسد هذا العجز، اعتمدت الحكومة الانتقالية على الدعم العسكري من كلٍّ من قوات حفظ السلام الأفريقية، والميليشيات التابعة لحركة أهل السنّة والجماعة؛ فقوات حفظ السلام الأفريقية كانت قد تشكلت بموجب اتفاق جيبوتي للسلام لعام ٢٠٠٨، وكان عدد أفرادها يقدّر بحوالى ٦١٠٠ جندي من أوغندا وبوروندي، في بداية عام ٢٠١٠. وكان من المقرر منذ أعوام عدة أن يتم رفع عدد أفراد هذه القوات إلى ٨ آلاف فرد، وقد جرى الاتفاق في العام نفسه على تنفيذ هذه الزيادة فعلياً، إلا أن قادة هذه القوات اعتبروا الزيادة المذكورة غير كافية على الإطلاق؛ إذ إن ذلك كان منطقياً قبل ثلاثة أعوام، حينما كان مقاتلو حركة الشباب أقل قدرة وتنظيماً، ولكن قوتهم ازدادت منذ ذلك الحين، كما تتدفق إليهم الأسلحة عن طريق ميناء كيسمايو الذي يقع تحت سيطرتهم، وهو ما يتطلب رفع عدد جنود هذه القوات من وجهة نظرهم إلى أكثر من ٢٠ ألف جندي، إلا أن ذلك لم يتحقق خلال العام.

أما أهل السنّة والجماعة، فهم حركة صوفية واسعة الانتشار في الصومال، تحالفت معها الحكومة الانتقالية في آذار/مارس ٢٠١٠ عبر اتفاق لتقاسم السلطة ودمج ميليشياتها في قوات الجيش والشرطة الحكومية. وتأسس تحالفهما على أرضية عدائهما لحركة الشباب المجاهدين، التي ثار أهل السنّة ضدها عندما قامت بهدم عدد من الأضرحة والمزارات التي تعود إلى قادة الطرق الصوفية ومؤسسيها في الصومال. وتسيطر حركة أهل السنّة والجماعة على مناطق واسعة من وسط الصومال، ولها وجود عسكري في المناطق الحدودية مع إثيوبيا في جنوب البلاد، وتستمد قوتها العسكرية من انضمام عدد من أمراء الحرب السابقين والجنرالات المتقاعدين من الجيش الصومالي إلى صفوفها، ويقاتل بعضهم تحت لواء هذه الحركة بدعم من إثيوبيا، إلا أن عدد أفراد الميليشيات التابعة لها ليس معروفاً، ولو على وجه التقريب.

ومن المفترض أن يكون اعتماد الحكومة الانتقالية على قوات حفظ السلام الأفريقية وميليشيات أهل السنّة والجماعة اعتماداً مؤقتاً، بانتظار استكمال البرنامج الموسع لإعادة بناء قوات الجيش والشرطة. وتشير تصريحات كبار مسؤولي الحكومة إلى أن هذا البرنامج وصل إلى مراحله النهائية في أواخر عام ٢٠١٠، حيث تم استكمال إعداد وتدريب وتسليح قوة أمنية وعسكرية تقدر بأكثر من ٨ آلاف عنصر، مع الانتظام في دفع رواتبهم وتوفير احتياجاتهم وتحسين أوضاعهم. وتم تكليف هذه القوات في نهاية العام بشن حملة شاملة ضد مواقع حركة

الشباب المجاهدين والحزب الإسلامي وعناصر تنظيم القاعدة، داخل العاصمة مقديشو، وهو ما سوف يتم تناوله بالتفصيل لاحقاً.

في ظل هذا التفاوت في موازين القوى، تباينت استراتيجيات طرفي الصراع؛ فقد تبنّت المعارضة استراتيجيا ذات طابع هجومي بحت تقوم على عدة تكتيكات، يأتي في مقدمتها الاستهداف المستمر لمقار السلطة الانتقالية، بما في ذلك قصر الرئاسة، ومحاولة تصفية مسؤولي السلطة الانتقالية، لا سيما كبار القادة العسكريين، وشن هجمات على قواعد قوات حفظ السلام الأفريقية، كان أشدها هجوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، الذي أسفر عن مقتل وإصابة أكثر من ٧٥ فرداً من هذه القوات، فضلاً على عمليات مهاجمة الوفود الأجنبية، التي بلغت ذروتها بعملية هجوم انتحاري في ١٠ أيلول/سبتمبر ضد مطار مقديشو بعد دقائق من مغادرة وفد من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة الإيغاد. وقد سعت حركة الشباب أيضاً إلى السيطرة على أكبر مساحة ممكنة في جنوب البلاد ووسطها، بما في ذلك محاولة التوغل في المناطق الخاضعة لسلطة الحكومة الإقليمية لبلاد بونت في شمال شرق البلاد، وهو ما فجّر اشتباكات عنيفة بين الجانبين.

وفي المقابل، كانت الاستراتيجيا العسكرية للحكومة الانتقالية دفاعية بالكامل في أغلب فترات العام، بانتظار حدوث تبدلات لمصلحتها في ميزان القوى. وقد اكتفت هذه الاستراتيجيا بالتركيز على توفير الأمن لمقار السلطة الانتقالية، بالاستعانة بقوات حفظ السلام الأفريقية. وأدت الهجمات ضد هذه المقار إلى تجديد التفكير في تنفيذ خطة قديمة لإقامة منطقة خضراء محصنة تضم نواب البرلمان في وسط مقديشو، إلا أن ضعف الموارد الحكومية حال دون البدء في تنفيذ الخطة. وفي الوقت نفسه، واصلت الحكومة تنفيذ برنامجها لبناء قوات الجيش والشرطة وتدريبها، واضطرت في هذا الصدد إلى تجنيد آلاف الأطفال والصبية لتعويض النقص الشديد في عدد أفرادها، وهو ما أثار جدلاً عارماً في البلاد، كما اضطرت الحكومة للسبب ذاته إلى التعاقد مع شركات أمن خاصة أجنبية، لحماية مسؤولي الحكومة والمنشآت الحيوية، وهو ما أثار بدوره انتقادات شديدة للحكومة، لأنها تنفق أموالاً ضخمة على هذه الشركات، في الوقت الذي لا يتم فيه توفير المرتبات لأفراد الجيش والشرطة الذين يعانون الإهمال.

لكن استراتيجية الحكومة الانتقالية بدأت تشهد تحولاً نوعياً في النصف الثاني من عام ٢٠١٠، مع الانتقال إلى الهجوم ضد جماعتي المعارضة، وذلك مع

دخول عملية إعداد القوات الحكومية بشكل كامل مراحلها النهائية، كما تزامن ذلك مع تبنّي قوات حفظ السلام الأفريقية استراتيجيا جديدة تقوم على التحرك من قواعدها والتوغل في أحياء العاصمة لطرد قوات المعارضة منها، بالتعاون مع قوات الحكومة الانتقالية. وقد نجحت القوات الحكومية في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر في استعادة مدينة هامة في جنوب البلاد، ثم جرى تكريس هذا التحول في منتصف كانون الأول/ديسمبر بإعلان الرئيس شريف أن جيشه بات جاهزاً لخوض معركة فاصلة ضد جماعتي المعارضة، ثم شرعت الحكومة في تنفيذ خطة عسكرية للقضاء على حركة الشباب، تهدف المرحلة الأولى منها إلى إخراج مقاتلي المعارضة من العاصمة مقديشو، ثم العمل في المراحل التالية على استعادة السيطرة على المناطق الأخرى خارج العاصمة. وقامت القوات الحكومية في إثر ذلك بالتقدم للسيطرة على بعض المناطق الخاضعة لسلطة حركة الشباب في العاصمة مقديشو، ونجحت هذه القوات في توسيع رقعة المناطق التي تسيطر عليها بنسبة ٥٥ بالمئة تقريباً، بعد أن كانت تسيطر قبل ذلك على بضعة أحياء فيها فقط.

وبالإضافة إلى ما سبق، كان من الأمور التي عقّدت الصراع كثيراً خلال عام ٢٠١٠ استمرار الانقسامات الداخلية داخل طرفي الصراع، وإن كانت الخلافات داخل الترويكا الانتقالية (الرئيس ـ الحكومة ـ البرلمان) أكثر حدة، مقارنةً بالخلافات بين جماعتي المعارضة. فالترويكا الانتقالية تبدو، بحكم تعدد الائتلافات المشاركة فيها، عرضة لخلافات متعددة ومتوالية، بسبب ضعف الثقة بين عناصرها، وتباين الرؤى واختلاف المصالح. ولذلك، تنوعت الخلافات الداخلية فيها، بدءاً بالخلاف حول رئاسة البرلمان في آذار/ مارس ٢٠١٠، مروراً بقرار الرئيس إقالة رئيس الحكومة عمر عبد الرشيد شارماركي، ثم تراجعه عن هذا القرار بسبب ضغوط داخلية وخارجية، ثم استقالة عدة وزراء من الحكومة في حزيران/ يونيو ٢٠١٠، وانتهاء بإقصاء رئيس الحكومة بعد خلافات حادة مع كل من الرئيس والبرلمان في أواخر أيلول/ سبتمبر، ثم تشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد عبد الله فرماجو عقب مخاض طويل للغاية استمر قرابة ثلاثة شهور، تخللته خلافات عنيفة بين الرئيس والبرلمان، على النحو الذي هدد في بعض الفترات بانهيار السلطة الانتقالية بأسرها.

ولكن العنصر الأكثر إثارة للاهتمام في الخلافات التي جرت داخل الحكومة يتمثّل في اتخاذها منحى بالغ الخطورة في بعض الأحيان، لا سيما حينما اتهم وزير الدفاع رئيس الحكومة بأنه يتعمد قطع الإمدادات عن القوات المسلحة في

أثناء معاركها مع جماعتي المعارضة في أواخر أيار/مايو ٢٠١٠، أو حينما اندلعت اشتباكات بين الجيش والشرطة، وهو ما أسفر عن سقوط عشرات القتلى والجرحى من الجانبين في منتصف حزيران/يونيو ٢٠١٠، بعد أن حاول جنود من أفراد الجيش السطو على سيارة كانت تحمل مساعدات غذائية تابعة لبرنامج الغذاء، وحاولت منعهم قوات من الشرطة كانت تحرس قافلة المساعدات الإنسانية، الأمر الذي أدى إلى اندلاع القتال بين الطرفين، وعكس شيوع حالة من الفوضى العارمة في صفوف تلك القوات.

ولم تكن جماعتا المعارضة أفضل حالاً؛ فعلى الرغم من التماسك الداخلي الملموس في حركة الشباب المجاهدين، فإن بعض التقارير أشار إلى أنها عانت في الربع الأخير من عام ٢٠١٠ انقسامات داخلية حادة، بسبب ما تردد عن وجود صراع بين كلٍّ من زعيم الحركة الشيخ مختار أبو الزبير والرجل الثاني فيها الشيخ مختار روبو أبو منصور، حول عدة قضايا تتعلق بـ: إدارة الحرب ضد قوات الحكومة الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي، ومواقف الحركة السياسية والأيديولوجية تجاه الوضع في الصومال، والموقف من مفاوضات التوحيد بين حركة الشباب والحزب الإسلامي، والعلاقة بين المقاتلين المحليين والأجانب. وأشارت هذه التقارير إلى أن الخلافات وصلت إلى درجة إعلان أبو منصور انشقاقه عن الحركة، إلا أن قادة الحركة نفوا لاحقاً وجود هذه الخلافات، واعتبروها أكاذيب تروجها الحكومة.

وفي الوقت نفسه، استمرت أيضاً العلاقات الملتبسة بين حركة الشباب والحزب الإسلامي؛ فعلى الرغم من أن هناك العديد من القواسم المشتركة التي جمعت بينهما، ودفعتهما إلى بدء مفاوضات للتوحد منذ عام ٢٠٠٩، فإن كثيراً ما كانت تنشب معارك مسلحة بين أفرادهما، حيث ازدادت حدّتها في عام ٢٠١٠، بسبب الصراع العنيف بينهما للسيطرة على جنوب البلاد، والناجم عن رغبة حركة الشباب في الانفراد بالهيمنة على تلك المنطقة، وطرد أو تهميش دور الحزب فيها. ونجحت حركة الشباب بالفعل في انتزاع السيطرة على معظم المناطق التي كانت خاضعة للحزب الإسلامي في جنوب ووسط البلاد. ولم ينه هذه الصراعات الدامية بين الجانبين إلا ازدياد حدة الهجمات التي نفذتها ضدهما القوات الحكومية بدءاً من أواخر عام ٢٠١٠، ودفعتهما إلى تنحية خلافاتهما جانباً، والاتفاق على توحيد الحركتين معاً، باسم جماعة الشباب. وتشير الملابسات التي صاحبت ذلك إلى أن ما حدث لم يكن توحيداً متكافئاً للجماعتين، بقدر ما بدا أن حركة الشباب

استوعبت الحزب الإسلامي داخلها، وفرضت هويتها وتوجهاتها عليه.

ومن محصلة هذه التعقيدات السالفة الذكر، كانت فرص التسوية السلمية شبه معدومة في الصومال خلال عام ٢٠١٠، في ما شكّل نتيجة منطقية لغياب الشروط اللازمة لذلك؛ فأي صراع مسلح لا يمكن أن ينتهي إلا بحسم عسكري لمصلحة أحد أطرافه أو بتسوية سلمية مرْضية لجميع الأطراف. وبينما لا يجيء الحسم العسكري إلا إذا تمكن طرف ما في الصراع من تحقيق تفوّق ملموس في جميع عناصر ميزان القوى أو بعضها، فإن التسوية السلمية لا تتحقق إلا إذا تضافرت عوامل معيّنة من شأنها أن تصل بجميع الأطراف، أو ببعضها، إلى درجة من الإنهاك على النحو الذي يقنعها أو يجبرها على التفاوض لإنهاء الصراع سلمياً.

والثابت أن أياً من هذه الشروط لم يتوافر حتى الآن في الصراع الصومالي، منذ أن أُطيح نظام سياد بري عام ١٩٩١ بشكل عام، أو خلال عام ٢٠١٠ على وجه الخصوص، حيث ظل هناك على الدوام طرف أو عدة أطراف تعتقد بإمكانية نجاحها في تحقيق النصر على الطرف الآخر أو على الأطراف الأخرى، كما كانت تكلفة استمرار الصراع في الحدود التي يمكن لجميع الأطراف أن تتحملها. وفي الوقت نفسه، لم يتم إدماج عناصر المعارضة في بنية السلطة الانتقالية القائمة، التي كان قد جرى توسيعها وإعادة تشكيلها بموجب اتفاق جيبوتي للمصالحة الوطنية لعام ٢٠٠٨، حيث لم تبذل حكومة الرئيس شريف أحمد وحلفاؤها الدوليون جهداً جاداً لتحقيق ذلك، كما أن أطراف المعارضة ذاتها رفضت بشكل قاطع الاعتراف بشرعية تلك السلطة، وامتنعت عن القبول بالحوار معها في الأصل.

وكان من شأن هذا الوضع أن نشأت فجوة واسعة وأزمة ثقة عنيفة بين أطراف الصراع، حيث لا تجد تصريحات مسؤولي الحكومة الانتقالية بشأن المصالحة الوطنية وإحلال السلم والأمن آذاناً مصغية لدى قادة المعارضة، لا سيما أنها لم تكن ذات مصداقية كافية، وبدا أن أغلبها يصدر لمجرد رفع العتب عن الحكومة، بينما تبنّت المعارضة من جانبها خيار مواصلة الصراع كخيار وحيد حتى إطاحة السلطة الانتقالية القائمة، بغضّ النظر عن التكلفة أو الوقت الذي سوف يتحقق فيه هذا الهدف، وهو ما جعل الاحتكام إلى السلاح الأداة الوحيدة لإدارة الصراع، حتى بدون أن تكون هناك أي فرصة لطرف ما للحسم العسكري.

ولذلك، اقتصرت جهود التسوية والمصالحة الوطنية على مجرد إشارات عابرة إلى هذه المسألة في التصريحات التي وردت في اجتماع مجموعة الاتصال الدولية

المعنية بالصومال، أو في لقاءات القمة العربية والأفريقية، أو من جانب بعض مسؤولي السلطة الانتقالية، ولكن بدون أن تكون هناك إرادة سياسية حقيقية لتحقيق ذلك، سواء من جانب الحكومة الانتقالية أو من جانب حلفائها الإقليميين والدوليين، بعدما باتت الأطراف كلها تتبنّى بشكل قاطع خيار الحسم العسكري، حتى وإن بدا صعباً وبعيد المنال على كل منها.

٢ ـ ضعف الاهتمام الدولي بالمسألة الصومالية

ارتبط الاهتمام الدولي بالمسألة الصومالية، مثلما كان عليه الحال خلال الأعوام القليلة الماضية، بقضيتين رئيسيتين هما: الحرب على الإرهاب، ومكافحة القرصنة البحرية. ويعني ذلك أن المواقف الدولية لم تكن معنية قط بالبحث عن تسوية شاملة لجوهر الصراع والحرب الأهلية في الصومال، وإنما كانت تركز فقط على مواجهة تداعيات هذا الصراع على مصالحها المباشرة، وهو ما أفضى بالتالي إلى شيوع معالجة دولية جزئية وقاصرة للتعامل مع الصراع الصومالي. وعند تطبيق هذه المعالجة الجزئية، لم تهتم القوى الدولية الكبرى، لا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ببذل الجهد وتخصيص الموارد الكافية لتطبيق السياسات والإجراءات العملية اللازمة لمواجهة تداعيات هذا الصراع، لا سيما بالنسبة إلى مسألتي الحرب على الإرهاب والقرصنة البحرية. وتُعتبر هذه الخاصية، التي تطبع المواقف الدولية بالقطع، أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء استمرار هذا الصراع وجموده، والعجز عن إنهائه وتسويته بصورة كاملة.

لقد ارتبط التعامل الأمريكي والغربي مع المسألة الصومالية في فترة ما بعد هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ بالحرب على الإرهاب، وكان ذلك بمثابة العامل الحاسم وراء عودة الاهتمام الدولي بهذه المسألة عقب سنوات طويلة من الإهمال والتجاهل. وقد أثار المسؤولون الغربيون طوال السنوات القليلة الماضية مخاوف من أن استمرار حالة انهيار الدولة في الصومال وغياب سلطة مركزية قوية يهددان بتحويل الصومال إلى ملاذ آمن للجماعات المتطرفة، لا سيما أولئك الفارين من الساحات الأكثر سخونة للحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق وباكستان، بما يمكن أن يحوّل الصومال إلى إمارة إسلامية على النمط الطالباني، تتأسس من الجهاديين السلفيين الصوماليين، والمدعومين من المقاتلين الأجانب المرتبطين بالشبكة العالمية لتنظيم القاعدة، الذين زاد توافدهم على الساحة الصومالية خلال السنوات القليلة الماضية.

وفي هذا الإطار، تبنّت السياسات الأمريكية والغربية استراتيجيا متكاملة تقوم على أربع ركائز أساسية للحرب على الإرهاب في الصومال، هي:

ـ دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، وتعزيز قدراتها في مجال مواجهة الجماعات الإرهابية، مع التركيز على إعادة بناء قوات الأمن والجيش، حتى تكون قادرة على النهوض بأعباء الأمن والدفاع بقدراتها الذاتية.

ـ القضاء على قدرات الجماعات الجهادية المحلية والأجنبية في الصومال أو إضعافها، في المجالات التسليحية والتمويلية واللوجيستية، وأيضاً من حيث قدراتها على تجنيد المتطوعين الجهاديين على امتداد الساحة الدولية.

ـ تعزيز قوات حفظ السلام الأفريقية العاملة في الصومال، لتوفير الحماية لمقار السلطة الاتحادية الانتقالية والمنشآت الحيوية في العاصمة مقديشو.

ـ استهداف العناصر الجهادية النشطة المختبئة في الصومال، لا سيما العناصر المتورطة في عمليات إرهابية فعلية، التي صدرت في حقها مذكرات اعتقال دولية.

والثابت أن هذه الاستراتيجيا أخفقت في تحقيق أهدافها بالكامل، كما أن أياً من ركائزها الأربع لم يحقق نجاحاً ملموساً بشكل واضح. فالقوى الدولية المعنية لم توفر قط الدعم المالي والتسليحي الكافي للرئيس شريف أحمد، رغم أنها تعتبره حليفها الرئيسي في التصدي للجماعات الإرهابية، وهو ما منعه من تحقيق أي إنجاز رئيسي منذ توليه الرئاسة في بداية عام ٢٠٠٩، سواء على صعيد إنهاء التمرد الداخلي، أو على صعيد إعادة بناء الدولة المنهارة، أو إنهاء المعاناة الإنسانية لقطاعات واسعة من السكان في الصومال.

وبالمثل، لم تفلح الجهود الأمريكية والغربية في إضعاف قدرات الجماعات الجهادية في الصومال أو تصفية عناصرها النشطة؛ إذ تدل المؤشرات كافة على أن هذه الجماعات تزداد قوة وشراسة، وما زال المقاتلون الأجانب المنخرطون في إطار الشبكة العالمية للقاعدة يتدفقون على الصومال من كل حدب وصوب، إلى درجة أن مدير المخابرات الصومالية قدّر عددهم بحوالى ٢٠٠٠ مقاتل في أواخر العام. كما يشير تصاعد عمليات تلك الجماعات ونجاحها في نقل أنشطتها إلى أوغندا إلى أنها لا تواجه مشكلات تمويلية أو لوجيستية، وإنما يبدو واضحاً أن تلك الجماعات نجحت في تدبير احتياجاتها البشرية والموارد المالية واللوجيستية اللازمة من المناطق التي تسيطر عليها في جنوب ووسط البلاد.

أما بالنسبة إلى تعزيز قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال وتقويتها، تلك القوات التي تتولى الحماية الرئيسية للسلطة الاتحادية الانتقالية والمنشآت الحيوية في العاصمة، فإن الخطط المعلنة منذ عدة سنوات لزيادة حجم وفاعلية هذه القوات تواجه مشكلات عديدة بفعل نقص التمويل، الذي يعود بدوره إلى عدم كفاية الدعم المالي من المانحين الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة، التي تعتبر الداعم الرئيسي لتمويل مهام هذه القوات، الأمر الذي جعل عدد قوات حفظ السلام الأفريقية يقتصر على ٨ آلاف جندي فقط، كما يُعتبر ذلك أيضاً بمثابة العامل الرئيسي وراء العجز عن تنفيذ الخطة التي أُعلنت في عام ٢٠١٠ بشأن رفع عدد هذه القوات إلى نحو ٢٠ ألف جندي، وهو ما يجعل هذه القوات عاجزة بالتالي عن القيام بمهامها الرئيسية، برغم أن هذه المهام تتضاعف كلما حدث تراجع من جانب القوات الحكومية أو تزيد حدة الهجمات التي تنفذها جماعتا المعارضة.

وخلال عام ٢٠١٠، شهدت الحرب على الإرهاب في الصومال تحولاً نوعياً بالغ الخطورة، تمثّل في نجاح حركة الشباب المجاهدين في نقل عملياتها إلى الخارج للمرة الأولى، وذلك من خلال التفجيرات التي نفذتها في العاصمة الأوغندية كمبالا في ١١ تموز/يوليو من العام نفسه، وأسفرت عن مقتل ٧٤ فرداً، وإصابة عشرات آخرين، علماً بأن جماعة الشباب المجاهدين أعلنت مسؤوليتها عنها، بحجة أن قوات الاتحاد الأفريقي ارتكبت مذابح ضد الصوماليين، وأنها سوف تنتقم من شعبي أوغندا وبوروندي، كما أكدت أن هذه التفجيرات تمثّل رسالة تحذيرية للدول الأفريقية الأخرى التي تنوي إرسال قوات إضافية لحفظ السلام إلى الصومال.

وكان لهذه التفجيرات تداعيات واسعة النطاق على المستويات الصومالية والإقليمية والدولية، حيث كشفت عن حدوث تطور هائل في قدرات حركة الشباب المجاهدين، كما عكست توسعاً جغرافياً ونوعياً جديداً لشبكة القاعدة والتنظيمات المرتبطة بها. وقد دشنت هذه التفجيرات جماعة الشباب المجاهدين كـ «أخطر تهديد إرهابي للسلام العالمي» في تقديرات كلٍّ من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والكثير من القوى الدولية والإقليمية. وعلى الرغم من أن هذه التفجيرات أثارت ردود فعل انفعالية من جانب بعض الفعاليات السياسية والإعلامية والبرلمانية في كل من أوغندا وبوروندي للمطالبة بسحب قوات بلديهما من الصومال، فإن هذه المطالبة لم يكن لها تأثير يذكر في سياستي هاتين الدولتين، بل على العكس باتت مواقفهما أكثر تصميماً على إبقاء قواتهما في

الصومال، وشدد كبار المسؤولين فيهما على أن بلديهم سوف يكونان أكثر شراسة في الصومال من أجل سحق حركة الشباب المجاهدين وحلفائها الأجانب تماماً. واتجهت الأطراف المعنية كلها، سواء الولايات المتحدة أو الاتحاد الأفريقي أو دول الجوار الأفريقي، إلى تطوير خططها الرامية إلى مكافحة الإرهاب، من أجل التحسب لهجمات إرهابية محتملة ربما تنفذها جماعة الشباب المجاهدين أو أي جماعات أخرى مرتبطة بالقاعدة. كما أضفت هذه التفجيرات مزيداً من الصدقية على تحذيرات الرئيس شريف أحمد وكبار مسؤوليه الذين كثيراً ما حذّروا من خطورة ما يجري في الصومال، وشجعهم ذلك على المطالبة بدعم دولي أكبر لإنقاذ الصومال وحكومته الانتقالية من خطر القاعدة وحلفائها المحليين.

ولكن الثابت أن جميع الإجراءات التي تم إعلانها عقب تفجيرات كمبالا لم يكن لها تأثير عملي ملموس على صعيد الحد من خطورة جماعة الشباب المجاهدين على الساحة الصومالية، ولم ينجم عنها دعم دولي واضح ومؤثر للحكومة الانتقالية، أو زيادة ملموسة لقدرات قوات حفظ السلام الأفريقية أو تشجيع الأمم المتحدة على تنفيذ خططها المعلنة منذ عدة سنوات لتحويل عملية التدخل في الصومال من الإطار الأفريقي إلى الإطار الأممي. وعلى العكس من ذلك، واصلت هذه الجماعة تصعيد عملياتها داخل الصومال، ونجحت في دفع عناصرها إلى بلاد بونت في شمال شرق البلاد، لمد سيطرتها هناك، في الوقت الذي بدت الحكومة الانتقالية عاجزة عن وقف تهديدات حركة الشباب، بل بدا وارداً بقوة في بعض الفترات أنها على وشك فقدان السيطرة على المواقع القليلة التابعة لها في مقديشو.

أما على صعيد مكافحة القرصنة البحرية، فقد تصاعدت هذه المشكلة بقوة منذ عام ٢٠٠٨، باعتبارها واحدة من تجليات حالة انهيار الدولة في الصومال وغياب سلطة مركزية فاعلة في البلاد، وسببت حالة من الذعر الدولي واسعة النطاق. وكانت مشكلة القرصنة موضوعاً رئيسياً للصراع بين الحكومة الانتقالية ومعارضيها، حيث استغلتها الحكومة لتعزيز مطالبها للمجتمع الدولي بتوفير المزيد من الدعم المالي والعسكري واللوجيستي لها، باعتبار أن توفير الأمن والاستقرار داخل الصومال يعتبر الخيار الأفضل لمواجهة جميع هذه المشكلات، بينما حاولت المعارضة من جانبها مد سيطرتها على معاقل القراصنة، حيث نجح مقاتلو الحزب الإسلامي في السيطرة على مدينة حراطيري في وسط الصومال، التي تُعتبر معقل القراصنة هناك، وفرّ منها القراصنة إلى مناطق أخرى بدون وقوع قتال بين

الجانبين، وكان عدد من السفن الأجنبية المختطفة قد احتُجز في تلك المدينة. وكان القراصنة يتجنبون الدخول في مواجهة مباشرة مع جماعات المعارضة، التي كانت بدورها تغض الطرف عن نشاط القراصنة، إلا أن التطورات اللاحقة أشارت إلى أن سيطرة الإسلاميين على تلك المدينة لم يؤد إلى فرار القراصنة منها، كما لم يتم اتخاذ أي إجراء بشأن إطلاق سراح السفن المحتجزة فيها، بل إن بعض التقارير أشار إلى أن القراصنة وجماعتي المعارضة توصلوا إلى اتفاق لتقاسم عائدات الفدى المتحصلة من عمليات اختطاف السفن.

ولمواجهة مشكلة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، ركزت الجهود الدولية على ثلاثة عناصر رئيسية هي:

ـ تنسيق الجهود الدولية لمكافحة القرصنة البحرية في الصومال، من خلال تشكيل مجموعة اتصال دولية معنية بهذه المسألة بشكل خاص، تضم جميع الأطراف ذات الصلة.

ـ مواصلة أعمال الدورية والانتشار البحري لتأمين حركة الملاحة البحرية في المياه الدولية القريبة من السواحل الصومالية في كل من المحيط الهندي وبحر العرب.

ـ تطوير قدرات الحكومة الإقليمية في بلاد بونت من أجل معالجة الجذور الداخلية للمشكلة، وضرب القواعد المحلية التي ينطلق منها القراصنة.

فمع تصاعد مشكلة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية، تشكلت مجموعة اتصال دولية بشأن القرصنة في الصومال في مطلع عام ٢٠٠٩، تضم ٤٧ دولة معنية بهذه المشكلة، وركزت في أعمالها على مواجهة جميع جوانبها، سواء من حيث نشر قطع بحرية لحماية حركة الملاحة، أو من حيث تعقّب أموال القراصنة لحرمانهم من تدويرها والتأكد من عدم استفادة الجماعات الإرهابية منها.

وفي الوقت نفسه، حرص الكثير من القوى الدولية والإقليمية على إرسال قطع بحرية للتصدي لأنشطة القراصنة قبالة السواحل الصومالية. ويذهب بعض المصادر الدولية إلى أن هناك ما بين ٣٠ إلى٤٠ سفينة حربية تشارك يومياً في جهود مكافحة القرصنة من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة والصين وروسيا والهند وماليزيا وكوريا الجنوبية واليابان.. وغيرها. وليس هناك قائد عام لهذه القوات البحرية، وإنما تقوم فقط بتنسيق جهودها من خلال اجتماعات شهرية في البحرين. وبينما يميل بعض هذه السفن الحربية إلى

التركيز على تشكيل قوافل ترافق سفنها الوطنية، فإن البعض الآخر يركز على حماية جميع السفن المارة في المنطقة، بغضّ النظر عن جنسياتها.

ولكن في المقابل، عمد القراصنة إلى تطوير تكتيكاتهم العملياتية من خلال توسيع مجال نشاطهم، بما يتجاوز مناطق انتشار القطع البحرية الأجنبية العاملة في خليج عدن وقبالة السواحل الصومالية، فوسعوا نطاق أنشطتهم باتجاه ما يُعرف بـ «حوض الصومال»، وجرى تنفيذ الهجمات في عمق المحيط الهندي، بعيداً عن سواحل الصومال، وباتت النسبة الأكبر من عمليات القرصنة تتركز في المثلث المائي الممتد بين الصومال وكينيا وجزر سيشل، أو بالقرب من سواحل الهند، وهو ما جعل من العسير على القطع البحرية الأجنبية العاملة هناك تغطية هذه المنطقة الواسعة.

وزاد ما سبق من التركيز الدولي على ضرب قواعد تمركز القراصنة داخل الأراضي الصومالية ذاتها، من خلال التعاون مع سلطات الحكومة الإقليمية في بلاد بونت، وهي مسألة كانت محل تركيز كبير في اجتماعات مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال خلال عام ٢٠١٠، باعتبارها الحل الأكثر نجاعة لهذه المشكلة. وتركز هذه الجهود على ضرب وتصفية المعاقل البرية للقراصنة الصوماليين، وذلك من خلال المساعدة في تطوير قدرات الحكومة الإقليمية في بلاد بونت، وهي جهود قادتها بريطانيا خلال فترة رئاستها لمجموعة العمل ضد القراصنة التابعة للأمم المتحدة قبالة سواحل الصومال، في أواخر عام ٢٠١٠، حيث تبنّت خطة تقوم على تكليف شركة أمن بريطانية بتوظيف عناصر سابقين من قوة الزوارق البريطانية لتخطيط وتنفيذ عمليات وإدارتها ضد القراصنة في الصومال، من خلال تدريب الصوماليين على مواجهة القراصنة، والاشتراك معهم في عمليات الاشتباك بصفة مدربين، في إطار خطة تهدف إلى استعادة السيطرة على الساحل، ومنع القراصنة من النزول إلى البحر، أو منعهم من العودة إلى الشاطئ مع ضحايا عمليات الاختطاف.

وعلى الرغم من أن الحكومة الإقليمية في بلاد بونت توافق تماماً على هذه المنهجية الدولية في التعامل مع جذور مشكلة القرصنة، القائمة على ضرب المعاقل البرية للقراصنة، انطلاقاً من أن القراصنة إذا تمت مواجهتهم في البر، فإن ذلك سوف يكون أكثر فاعلية من حشد الأساطيل الأجنبية على السواحل الصومالية، فإن المشكلة الرئيسية تتمثّل في نقص الإمكانات والموارد المالية

واللوجيستية لهذه الحكومة، وهو ما يجعلها تطالب الأطراف الدولية عموماً، والدول العربية والإسلامية بشكل خاص، بمساعدتها في مختلف المجالات المالية واللوجيستية والعسكرية، لتتمكن من تقوية إمكانياتها المحدودة في مجال قوات خفر السواحل.

وبالإضافة إلى مشكلة نقص الإمكانات، هناك أيضاً مشكلة التنسيق بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والحكومة الإقليمية في بلاد بونت بشأن ترتيبات نشر قوات حرس السواحل لأغراض مكافحة القرصنة؛ حيث أصرت سلطات بلاد بونت على إرسال رجالها على متون قِطَع الدوريات البحرية، بينما اقترحت الحكومة الانتقالية استخدام شركة أمن خاصة تضم متخصصين محترفين إلى جانب قوات السواحل، وهو ما تسبب في تأخير حصول حرس السواحل على ٨ طرادات بحرية، كان يفترض أن يعمل عليها طاقم من ٩٦ عنصراً، مدعومين من قوة بحرية قوامها ١٣٠ مقاتلاً لأغراض الاستطلاع والمسح والعمليات الهجومية.

وبالتالي، أدت هذه المشكلات إلى استمرار العجز عن إنهاء مشكلة القرصنة البحرية قبالة السواحل الصومالية بشكل كامل، والاكتفاء بحلول جزئية لها فقط، اقتصرت نتائجها على مجرد الإقلال من نسبة نجاح هجمات القراصنة، حتى وإن زاد عدد هذه الهجمات، حيث شهد عام ٢٠١٠ ما يقدر بـ ١٦٤ حادث قرصنة في تلك المناطق، نجح خلالها القراصنة في اختطاف ٣٧ سفينة تجارية فقط، كما يذهب بعض التقديرات إلى أن عمليات القرصنة هذه تكلف الاقتصاد العالمي ما يراوح بين ٧ و١٢ مليار دولار أمريكي سنوياً.

٣ ـ ضآلة الدور العربي في المسألة الصومالية

امتداداً للوضع المستمر منذ عدة سنوات، اتسم الدور العربي في الصومال بالهشاشة والضعف الشديد، حيث لم يكن للعرب تأثير ملموس في تفاعلات المسألة الصومالية، ولم تكن هناك جهود يُعتدّ بها للتسوية والمصالحة الوطنية في البلاد، أو لتقديم دعم حقيقي لجهود الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجال تحقيق الأمن وإعادة بناء مؤسسات الدولة المنهارة، ناهيك عن تضاؤل الاهتمام الإعلامي العربي بتطورات المسألة الصومالية، وعدم الاكتراث بالمعاناة الإنسانية التي تمس قطاعات واسعة من الشعب الصومالي.

وتعود هذه الخاصية المزمنة للدور العربي في الصومال إلى عدة اعتبارات

رئيسية، لا ترتبط بالعام محل الدراسة على وجه التحديد، وإنما تمارس تأثيراً ممتداً منذ تصاعد الصراع في الصومال، وهي تتمثّل في ما يلي:

ـ تخلف آليات العمل العربي المشترك في التعامل مع الصراعات الداخلية في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ومن بينها الصومال.

ـ الخوف من الدخول في مبادرات للتسوية، ربما يكون محكوماً عليها بالفشل مسبقاً في ظل تعقيدات المسألة الصومالية.

ـ الرغبة في تفادي الصدام مع أطراف إقليمية أخرى، لا سيما إثيوبيا وجماعة الإيغاد، بشأن المسألة الصومالية.

ـ تباين الأولويات بين قضايا الصراع الداخلي في الأقطار العربية.

وينصبّ الكثير من النقد الموجه إلى غياب الدور العربي في الصومال أو ضعفه على جامعة الدول العربية، التي لم تقم بجهد حقيقي لتسوية الصراع فيه، باستثناء رعايتها مفاوضات المصالحة الوطنية الصومالية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، وهي المفاوضات التي أجهضها التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال في أواخر ذلك العام. ويرتبط ضعف هذا الدور باعتبارات تتعلق بميثاق جامعة الدول العربية وآليات عملها، حيث ما زالت الجامعة تتقيد بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، حتى في الحالات التي تشهد صراعات داخلية بالغة الحدة، وهي المسألة التي تجاوزتها أغلب المنظمات والتجمعات الإقليمية في العالم، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، التي أقرت بشكل قاطع حق التدخل الإنساني في الدول التي تشهد صراعات تنطوي على جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية، فضلاً على تبنّيها مبادئ عدم مشروعية تغيير نظم الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية.

وكان من نتيجة ذلك وقوف جامعة الدول العربية عادةً عاجزة أمام الصراعات الداخلية في الدول الأعضاء، ومن بينها الصومال، واقتصار دورها على أمور بروتوكولية جامدة، مثل الاكتفاء بالمشاركة في الفعاليات الدولية والإقليمية المتعلقة بالصومال، مثل مجموعة العمل الدولية المعنية بالصومال، فضلاً على إصدار مؤتمرات القمة العربية لقرارات نمطية متكررة بشأن دعم الصومال والدعوة إلى تحقيق التسوية والمصالحة الوطنية فيه، بدون أن يكون مثل هذه القرارات مصحوباً بدعم أو نشاط حقيقي لتنفيذها، وحتى بدون أن تلتزم البلدان الأعضاء بتقديم

المساعدات التي كان قد جرى الالتزام بها في المحافل العربية والدولية.

وبعيداً عن ضعف آليات العمل العربي المشترك، تؤدي تعقيدات المسألة الصومالية دوراً هاماً في التقليل من فرص قيام البلدان العربية المعنية بطرح مبادرات للتسوية والمصالحة الوطنية في الصومال. ففي المرحلة الراهنة للصراع الصومالي، ترفض جماعات المعارضة أي مبادرات للتسوية السلمية، لأنها لا تثق في الحكومة الانتقالية ولا في الوسطاء الخارجيين، كما أن سيطرتها على أغلب مناطق جنوب الصومال ووسطه تجعلها واثقة من قدرتها على حسم الصراع لمصلحتها، وهو ما لا يوفر مناخاً مواتياً لتسوية هذا الصراع سلمياً.

ويفضي هذا الوضع بطبيعة الحال إلى شيوع حالة من الخوف لدى البلدان العربية الكبرى، لا سيما مصر والسعودية، وأيضاً لدى البلدان الراغبة في القيام بدور إقليمي، مثل قطر، من التصدي للوساطة في المسألة الصومالية، استناداً إلى أن التعقيدات السالفة الذكر ربما تحكم بالفشل مسبقاً على أي جهد في هذا الاتجاه.

وتعتبر الرغبة في تفادي الصدام مع أطراف إقليمية أخرى واحداً من محددات المواقف العربية من المسألة الصومالية؛ فعلى الرغم من أن الصومال عضو في جامعة الدول العربية، فإن التعامل مع الصراع الصومالي يقع ضمن الاختصاص الإقليمي لجماعة الإيغاد، لاعتبارات جغرافية، باعتبارها التنظيم الإقليمي الفرعي في منطقة شرق أفريقيا. وقد انعكس ذلك في أن هذه الجماعة تقوم بالدور الأكبر في المسألة الصومالية، فهي التي رعت اتفاق التسوية والمصالحة الوطنية الصومالية في عام ٢٠٠٤، وهي التي حصلت على التفويض من الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٥ لتنفيذ عملية لحفظ السلام في الصومال. ولذلك، فعلى الرغم من أن المسألة الصومالية تعتبر بنداً ثابتاً على قائمة اهتمامات الجامعة العربية، وللأخيرة مبعوث دائم لدى الصومال، فإنها تبدو متقبلة لقيام جماعة الإيغاد بالدور الرئيسي في إدارة الملف الصومالي.

وكان التخوف السالف الذكر بادياً بقوة أيضاً في مواقف بعض البلدان العربية، لا سيما مصر، التي لم تكن ترغب في الاصطدام بإثيوبيا بسبب المسألة الصومالية، رغم أن مصر ترتبط بعلاقات تاريخية وثيقة مع الصومال، وتمتلك صلات جيدة مع أغلب أطراف الصراع فيه، وقد شاركت بفاعلية في جهود التسوية والمصالحة الوطنية الصومالية حينما كانت تتولى الرئاسة الدورية لمنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي لاحقاً) في عام ١٩٩٤، وتبنّت ما عُرف

وقتذاك بـ «إعلان القاهرة بشأن الصومال». كما استضافت مصر مؤتمراً موسعاً للسلام في الصومال في أيار/مايو ١٩٩٧، إلا أن هذه الجهود كلها لم تؤد إلى نتيجة ملموسة، ليس فقط بسبب تعقيدات الصراع الداخلي ذاتها، ولكن أيضاً بسبب الدور الذي قامت به إثيوبيا في تخريب أي جهود للتسوية في الصومال لا تكون تحت سيطرتها الكاملة.

وفي المقابل، سعت السياسة المصرية في بعض الفترات إلى تحدي هيمنة إثيوبيا على المسألة الصومالية بشكل غير مباشر، على نحو ما بدا واضحاً في دعمها مفاوضات جيبوتي لعام ٢٠٠٠، التي أسفرت عن تنصيب عبد القاسم صلاد حسن رئيساً للصومال خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤، فبينما وقفت إثيوبيا بشدة ضد نتائج هذا المؤتمر، وعملت بكل الطرق على تقويض سلطة صلاد حسن، دعمته مصر والكثير من البلدان العربية، كما دعمت مصر بقوة مفاوضات الخرطوم لعام ٢٠٠٦ التي رعتها جامعة الدول العربية بين الحكومة الانتقالية برئاسة الرئيس السابق عبد الله يوسف أحمد واتحاد المحاكم الإسلامية، من أجل تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال.

ولكن كان من الغريب أن «تتفهم» مصر التدخل الإثيوبي في الصومال في أواخر عام ٢٠٠٦، وهو الموقف الذي أثار استغراباً شديداً في حينه. ولم يكن هناك تفسير لهذا الموقف المصري إلا الرغبة في عدم الصدام مع إثيوبيا في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات مهمة بشأن تقاسم المياه وتنفيذ مشاريع مائية مشتركة بين دول حوض نهر النيل. ويبدو أن السياسة المصرية ارتأت وقتذاك أن إدانة التدخل الإثيوبي في الصومال سوف يُنظر إليها من جانب إثيوبيا باعتبارها موقفاً عدائياً، وهذا قد يؤدي إلى تعقيد المفاوضات المشار إليها، وهو ما دفعها إلى إعلان تفهمها لدوافع ذلك التدخل، إلا أن هذا التفهم المصري لم يساعد على تليين موقف إثيوبيا بشأن المياه، بل على العكس؛ إذ تبنّت الأخيرة الموقف الأكثر تشدداً ضد مصر، وهو ما أدى إلى خروج المفاوضات عن الإطار الذي يضمن مصالح مصر المائية.

وكمحصلة إجمالية لجميع الاعتبارات السالفة الذكر، تحتل المسألة الصومالية ترتيباً متأخراً في قائمة الاهتمامات العربية، مقارنةً بملفات أخرى، حتى وإن كان الأداء بائساً في محصلته النهائية بالنسبة إلى أغلب تلك الملفات. ونتيجة لذلك، لم تشهد المواقف العربية بشأن الصومال تطوراً ملموساً في عام ٢٠١٠، حيث لم تكن للجامعة العربية سياسة مستقلة في هذا الصدد، وكان اللافت

للانتباه ما أُعلن في بعض الفترات من جهود عربية ما للتسوية في الصومال، إلا أنه سرعان ما تم نفي وجودها أصلاً خلال العام. ففي منتصف نيسان/أبريل ترددت أخبار عن اعتزام الجامعة العربية تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية الصومالية في منتصف الشهر التالي في العاصمة الكينية نيروبي، برعاية مشتركة مع كل من جماعة الإيغاد والاتحاد الأفريقي، إلا أن مسؤولي الجامعة نفوا هذا الأمر تماماً.

وبالمثل، كان مسؤولون في وزارة الخارجية المصرية قد أعلنوا في أوائل تموز/يوليو ٢٠١٠ أنهم في صدد إعداد مبادرة شاملة تهدف إلى تحقيق التسوية والأمن والاستقرار في الصومال، تكون مرْضية لجميع الأطراف الصومالية والدول المجاورة والمنظمات الإقليمية والدولية. وبعد أن رحب الكثير من الأطراف بهذه الجهود، نفى هؤلاء المسؤولون وجود أي نية لإطلاق هذه المبادرة، مع الاكتفاء بتأكيد استعداد مصر للتجاوب مع أي مبادرة إيجابية تساعد على تسوية الصراع في الصومال.

ومن ثم، اقتصر الدور العربي تجاه الصومال على التنسيق وتطوير آلية للعمل المشترك مع المنظمات الإقليمية والدولية المختلفة المعنية بالصومال: الاتحاد الأفريقي، ومنظمة الإيغاد، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحت قيادة الأمم المتحدة. وركز العمل المشترك بين مختلف هذه الأطراف على قضيتي الأمن والمساعدة الإنسانية، وذلك من خلال تعزيز قوات الأمن الصومالية، ودعم بعثة الاتحاد الأفريقي، وتقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الصومالي.

وقد حظيت مسألة المساعدات العربية للصومال بحيّز رئيسي في التفاعلات بين الجانبين، وأيضاً في إطار محادثات مجموعة الاتصال الدولية المعنية بالصومال، حيث أكد الرئيس شريف أحمد خلال زيارته للقاهرة في منتصف تموز/يوليو ٢٠١٠ على حاجة بلاده إلى الحصول على دعم عربي ودولي عاجل لمواجهة المعارضة، التي كانت وقتذاك تواصل الزحف باتجاه مقر الرئاسة، إذ حدد شريف احتياجات بلاده بأنها تتمثّل في مبلغ ١٠ ملايين دولار أمريكي شهرياً، كي تستطيع الإنفاق على مؤسسات السلطة الاتحادية الانتقالية، مع تأكيد استعداده للموافقة على أي آلية لإدارة هذه الأموال، إلا أن التطورات اللاحقة تشير إلى أنه لم تكن هناك استجابة كافية من جانب الأطراف العربية المعنية لتوفير الدعم المالي المطلوب للحكومة الصومالية.

٤ ـ الصومال والثورات الشعبية في الوطن العربي

حظيت الثورتان المصرية والتونسية باهتمام ومتابعة دقيقة من جانب قطاعات واسعة من الشعب الصومالي، في الداخل والخارج، واهتم كثيرون بالخروج بدروس مستفادة من هاتين الثورتين، بما يساعد على إنهاء الصراع الدائر في الصومال منذ ٢٠ عاماً، حيث رأى البعض أن هاتين الثورتين سوف يكون لهما تأثير في الشعب الصومالي عامة، وفي الجاليات الصومالية في الخارج بشكل خاص.

وقد ثار جدل بين بعض الباحثين والكتّاب الصوماليين بشأن احتمالات اندلاع ثورة شعبية مماثلة في الصومال، وبرز في هذا الجدل اتجاهان رئيسيان، يرى **أولهما** استحالة قيام ثورة شعبية في الصومال، على غرار ما حدث في كل من مصر وتونس؛ فعلى الرغم من وجود عوامل دافعة نحو الثورة في الصومال، بفعل وجود الكثير من العوامل المؤدية إلى ذلك، فإن هناك صعوبة في امتداد الثورة إليه، بسبب غياب النظام الفاعل داخله، وعدم وجود القابلية للثورة لدى صوماليي الداخل، لأسباب شتى، على الأقل في الوقت الحالي، وإن كان هذا الفريق يأمل أن يستلهم الشعب الصومالي في الداخل روح الثورة في المستقبل القريب.

أما الاتجاه **الثاني**، فيرى أن الشعب الصومالي يعيش بالفعل حالة من الثورة الممتدة منذ عام ٢٠٠٦، والمركّزة على محاربة أمراء الحرب وقطاع الطرق والقبلية والاحتلال الإثيوبي. وقد نجحت فعلاً في تحرير معظم الأقاليم في الجنوب. وعلى الرغم من أنها لم تجد ظروفاً ملائمة، كما لم تجد عوناً في المدن الأخرى، فإنها لم تفشل، وما زالت مستمرة وقوية. ويستند هذا الرأي إلى أن ما يجري حالياً في معظم أقاليم الجنوب ما هو إلا تجسيد لهذه الثورة الممتدة، التي آن لجميع أنحاء البلاد أن تستجيب لها من أجل تحقيق أهدافها في مجال إنهاء القبلية والتقسيم والفساد.

والواقع، أن هناك بالفعل مناخاً ثورياً ممتداً في الصومال منذ سنوات طويلة، إلا أن هذا المناخ لم يتمخض عن ثورة شعبية بالمعنى العام المتعارف عليه، باعتبار الثورة نوعاً من التغيير الإيجابي السريع في بنية المجتمع، سلماً أو عنفاً، تشارك فيها قطاعات واسعة من المجتمع بصورة منظمة، لتحقيق طائفة محددة من الأهداف، التي تتمحور عادةً حول إنهاء الظلم والقمع والاستبداد. وما يجري في المناطق الجنوبية من البلاد ليس ثورة شعبية، وإنما هو صراع مسلح على السلطة

بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات معارضة مسلحة، وهو صراع تنطلق أطرافه من مرجعية دينية واحدة، وإن تباينت تفسيراتهم لها، وحتى لو تبادلوا اتهامات التكفير والتخوين والعمالة، بينما تبدو أغلبية المجتمع غير عابئة بهذا الصراع، حتى وإن تكن متضررة بشدة من تبعاته.

ونظراً إلى المتغيرات الداخلية السائدة في الصومال منذ انهيار الدولة فيه عام ١٩٩١، فإنه يبدو من الصعب أن يتكرر فيه نموذج الثورة الشعبية السلمية، على الأقل في المستقبل القريب، وذلك لاعتبارات عدة، أبرزها:

ـ غياب شروط الثورة الشعبية السلمية في ظل مناخ الحرب الأهلية في البلاد.

ـ الافتقار إلى قوة توحيدية لجميع الصوماليين، سواء تمثّلت في قيادة كاريزمية، أو جماعة عابرة للعشائرية، أو مشروع وطني عام.

ـ كثافة التدخلات الخارجية في المسألة الصومالية.

ففي ظل الحرب الأهلية، نشأت متغيرات داخلية محددة من شأنها تغييب الشروط الموضوعية للثورة الشعبية السلمية، أبرزها الغياب الكامل للدولة، وإحلال القبلية والعشائرية ككيان سياسي/اجتماعي رئيسي، وانتشار السلاح إلى درجة نشوء ما يمكن وصفه بالشعب المسلح، واختطاف الدولة من جانب الجماعات المسلحة، وتقسيم هذه الدولة إلى ثلاثة كيانات منفصلة على الأقل، وإتاحة الفرصة لقوى إقليمية ودولية للتدخل وممارسة النفوذ على الساحة الصومالية من خلال التلاعب بالجماعات المسلحة فيها، وهو ما يجعل المجتمع الصومالي يعيش حالة استثنائية، وفي حاجة إلى آليات مختلفة لتغيير أوضاعه الحالية، وليس بالضرورة من خلال الثورة الشعبية السلمية كآلية للتغيير.

وفي ظل هذا الوضع، لا يمكن أن تتطور أو تنتشر بعض أهم ركائز الثورة الشعبية السلمية، التي تبدأ بالتظاهرات وتنتهي إلى العصيان المدني الشامل، لأن ليس هناك من يمكن أن توجه ضده هذه التظاهرات، كما أنه ليس هناك نظام للحكم يمكن أن تمارس ضده عملية عصيان مدني شامل. وحتى في حالة حدوث ذلك، ربما يكون من الصعب على الجماعات المتصارعة أن تتساهل إزاء تقاليد التظاهر السلمي والعصيان المدني، إذا وجِّهت ضدها، وربما تستخدم معها أقصى درجات العنف المسلح، لا سيما أن الكثير من هذه الجماعات كان قد أبدى قدراً واضحاً من عدم الاكتراث بالخسائر البشرية في صراعات سابقة، بما في ذلك

القصف المتعمد للمناطق السكنية، الذي أوقع خسائر بشرية هائلة بين المدنيين الأبرياء، الأمر الذي يجعل هذه الجماعات بعيدة تماماً عن استيعاب تقاليد الثورة الشعبية السلمية، أو التجاوب مع مطالبها بصورة عقلانية.

ويزيد هذا الوضع وطأة أن حالة الانهيار الممتد للدولة الصومالية غيّبت أي قوى توحيدية من شأنها لُمّ شمل المجتمع الصومالي، سواء تمثّلت في قائد وطني كاريزمي، أو جماعة عابرة للعشائرية يُعتبر ظهور أي منها ضرورياً للغاية من أجل إنهاء حالة الانقسام. ومن غير الممكن بروز مثل هذه القوة إلا من خلال شرطين محددين، أو أحدهما على الأقل، وهما: الاستناد إلى أيديولوجيا عابرة للقبلية، دينية أو سياسية، أو الاستناد إلى جماعة سياسية تتوافر لها من موارد القوة البشرية والمادية ما يجعلها تتفوق على غيرها، وتتمكن بالتالي من فرض سيطرتها على جميع أنحاء البلاد، بما ينهي حالة الانقسام القائمة منذ عام ١٩٩١.

وكان اتحاد المحاكم الإسلامية قد نجح لفترة قصيرة في القيام بهذا الدور التوحيدي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، حيث لم يستطع فقط فرض سيطرته على مناطق واسعة في جنوب البلاد ووسطها، بل تمكن أيضاً من اكتساب مشروعية هائلة لدى قطاعات واسعة من سكان تلك المناطق، من خلال فرض الأمن وتوفير الخدمات العامة، وإن كان هذا النجاح قد استعدى كلاً من السلطة الاتحادية الانتقالية والقوى الخارجية، لا سيما إثيوبيا والولايات المتحدة، التي رأت في تصاعد نفوذ المحاكم تهديداً لمصالحها، بحجة أن ذلك ربما يحوّل الصومال إلى ملاذ آمن لتنظيم القاعدة والجماعات المتطرفة التي تستلهم نموذجه.

وفي الوقت نفسه، توفر جملة المتغيرات السائدة في الصومال المنهار مناخاً مؤاتياً للقوى الإقليمية والدولية للتدخل في شؤونه الداخلية، عبر استغلال حالة الفراغ السياسي والأمني، والاستقطاب الحاد بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية. وكانت إثيوبيا بشكل خاص الدولة الأكثر حرصاً على استغلال هذا الوضع، في ظل حالة العداء التاريخي بين الجانبين، من أجل إبقاء الصومال ممزقاً ومنهاراً، ولكن مع الحرص على أن يظل الصراع الصومالي «تحت السيطرة»، أي لا تنتقل آثاره وتداعياته إلى الدول المجاورة، بما في ذلك إثيوبيا ذاتها. وعمدت إثيوبيا في هذا الصدد إلى إفشال جميع اتفاقات التسوية، ومعاداة الحكومات الانتقالية والقوى الداخلية التي لا تمتثل لهيمنتها، لا سيما الرئيس الأسبق صلاد حسن واتحاد المحاكم الإسلامية. وعلى الرغم من أن إثيوبيا خرجت مهزومة من

الصومال، عقب تدخلها عسكرياً فيه خلال الفترة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨، فهي ما تزال تحاول التأثير بقوة في التفاعلات الجارية فيه، وتعاود التدخل بقواتها بين الحين والآخر، بمساندة أمريكية كاملة.

ومن شأن هذا الوضع أن يفرض تحديات صعبة على أي ثورة شعبية في الصومال، لكونها لا تواجه فقط قيوداً داخلية متنوعة، وإنما تواجه أيضاً قوى خارجية ليست لها مصلحة حقيقية في إنهاء هذا الصراع، وربما تتدخل بآليات متنوعة لإجهاض الثورة، بما في ذلك تأليب الأطراف الداخلية بعضها على بعض، بل وإمكانية التدخل العسكري على غرار ما حدث في عام ٢٠٠٦، حينما غزت إثيوبيا الصومال عسكرياً لمنع اتحاد المحاكم الإسلامية من الوصول إلى السلطة، كما أن الولايات المتحدة والدول الأوروبية لا تتعامل مع المسألة الصومالية إلا من خلال منظور الحرب على الإرهاب، بغضّ النظر عن مصالح الشعب الصومالي الحقيقية.

هذا الوضع يجعل المجتمع الصومالي غير ذي حاجة إلى ثورة شعبية سلمية، على شاكلة النموذجين التونسي والمصري، بقدر حاجته أولاً إلى إحياء الدولة وإعادة بنائها مجدداً، وليس انتزاعها من نظام حكم استبدادي قمعي، إذ لا وجود أصلاً لمثل هذا النظام. وحتى لو توافرت الروح الثورية في المجتمع الصومالي، فإن عليها أن تتجه نحو حشد الجهود المجتمعية من أجل وقف الصراع المسلح، وتفكيك الجماعات المسلحة، وإنهاء حالة التقسيم والمعاناة الإنسانية، ومنع التدخلات الخارجية الممتدة في الشؤون الصومالية، وهي الأمور التي سوف تقود ـ في حالة تحققها ـ إلى إحداث التغيير الثوري الإيجابي نفسه في بنية المجتمع الصومالي.

حادي عشر: الاقتصادات العربية في ظل التحولات والتغيرات العالمية: بروز ظاهرة مجتمعات المخاطر

تناول تقرير حال الأمة العربية (٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠) «الاقتصادات العربية في ظل الأزمة العالمية: أنماط التفاعل ومؤشرات الأداء». وإذا كانت مفاعيل تلك الأزمة ما تزال حية على الساحتين العالمية والعربية، فممّا لا شك فيه أن ظلالاً قاتمة ما تزال تُلقي بثقلها على الواقع العربي وعلى الاقتصاد العالمي، في تفاعل متبادل بين مختلف العناصر المؤثرة محلياً وإقليمياً وعالمياً، نتيجة للتطورات الحاصلة التي أدخلت العالم في مرحلة جديدة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي زاد من عمق آثارها السياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والتطور الهائل في أساليب وآليات تكنولوجيا الاتصالات والمعلوماتية.

وفي حين إن الأزمة المالية والاقتصادية، والتطورات والتحولات الجارية في موازاتها أو بتأثيرها، جاءت في سياق دخول العولمة (بتجلياتها المختلفة) مرحلة جديدة تتطلب التحليل والمواجهة، اتجه التعامل مع الأزمة إلى كونها مجرد نتيجة لمشكلات تتعلق بتقنيات العمل المصرفي وممارساته، وفي إطار الإصلاح المالي وتعزيز الضوابط، دونما الالتفات إلى معالجة أساس المشكلة المتمثّل في تحليل الأسس التي يقوم عليها «نظام» العولمة وآليات عملها وتداعياتها، وهو ما أدى إلى القفز على ما أفرزته تلك المعالجة من سياسات اقتصادية (معولمة) ومطبوعة بسياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وبالتالي تجاوز ما أفرزته تلك السياسات من نتائج وتداعيات على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوجه عام، كما تم تجاوز معالجة النتائج المترتبة على ممارسات بنية «السلطة الخاصة بالعولمة»، والدور الذي قامت به مؤسساتها، والشركات العابرة للقارات، والنخب العولمية

المسيطرة على القرار الاقتصادي المركزي، بما في ذلك مراكز الأبحاث والمنظمات الدولية والقمم الاقتصادية في أُطر مؤتمر دافوس، ومؤتمرات قمم الدول الثماني الكبار، ومجموعة العشرين.

توضح خارطة التحولات العولمية مجموعة التغيرات الحاصلة من خلال الانتقال من النموذج المعرفي للمجتمع الصناعي إلى النموذج المعرفي لمجتمع المعلومات العالمي، وسعي الرأسمالية المحموم وراء التراكم، وهيمنة السوق الرأسمالي الافتراضي، في ذروة نموذجه في الولايات المتحدة الأمريكية، على الدولة والمجتمع، وانتقال ذلك كله إلى باقي اقتصادات العالم في عملية تاريخية تمخضت عنها ظاهرة مجتمعات المخاطر؛ تلك المخاطر التي تمثّلت في عدد من الظواهر الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن رصد الظواهر والمخاطر الطبيعية من خلال حالات التلوث البيئي، وانتشار الأمراض (بأشكالها الجديدة والتقليدية)، التي ساعدت العولمة على تفاقمها، كما تمثّلت في ظاهرة الاحتباس الحراري، والتغيرات الجوية، والجفاف والتصحر، وتداعيات ذلك كله على الإنتاج الزراعي والحيواني، ومن ثم على الأمن الغذائي والمائي. أما المخاطر الاجتماعية والاقتصادية، فتبدو في ذلك التداخل الوثيق بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ظواهر تزداد حدة في بعضها، أو تتناقص حسب طبيعة الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية في البلد المعني، ويتبدى ذلك في:

ـ الفجوة المتزايدة في توزيع الدخول والثروات، واتساع الفجوة بين فئات المجتمع من الأغنياء والفقراء، وانحسار الطبقة المتوسطة، واستفحال عدم عدالة التوزيع.

ـ البطالة، وخاصة بين الشباب، وتزايد جيش العاطلين عن العمل، وهو ما يزيد من أعداد الاحتياط القابل لجميع الاحتمالات، ويهدد السلم الاجتماعي والتماسك الاجتماعي.

ـ الانتشار الواسع للفساد، الذي أصبح يهدد قيم المجتمعات وسلوكها، ويشكل الحاضنة لأي توجهات اجتماعية ضارة، ولأي انحرافات إجرامية وأمنية ووطنية.

ـ تفاقم الديون العامة، واضطراب نظام الائتمان.

ـ تصاعد العجز في الموازين الجارية وفي الموازنات العامة.

ـ ارتفاع الأسعار، وخاصة تلك المتعلقة بالموارد والسلع الحياتية، وانعكاس ذلك كله على مستويات المعيشة.

ومع انتهاج سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وانحسار دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، تتضاءل قدرة الدولة على مواجهة التحديات الداخلية، وتضعف أمام متطلبات الخارج وشروط التعامل معه. ومع التقدم التكنولوجي الهائل في الدول الصناعية المتقدمة (والدول الصاعدة)، ازدادت القدرة لديها على الإنتاج الوفير والسريع، وازدادت حاجتها إلى الأسواق، وتبلور تقسيم جديد للعمل الدولي، وبرز تناقض جديد في مسار رأسمالية القرن الحادي والعشرين، وهو التناقض بين تلك القدرة الهائلة على الإنتاج والتنوع الهائل في المعروض من السلع والخدمات في مقابل قصور الطلب الكلي، كنتيجة مباشرة لارتفاع معدلات البطالة، وسوء توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع داخل الدولة من جهة، وفي ما بين الدول الفقيرة والغنية من جهة ثانية.

ومن الواضح أن الأزمة الراهنة لم تكن أزمة عادية من أزمات النظام الرأسمالي المعروفة، إنما هي أزمة عميقة الجذور تتعلق ببنية النظام وطبيعته. وقد أظهرت هذه الأزمة الفشل الذي واجهته سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وكان من بين أهم نتائجها إعادة الاعتبار النسبي إلى دور الدولة، وخاصة في مجال وضع الضوابط والقيود على أداء الأسواق والمؤسسات المالية، وهو ما يعني إنهاء حالة الأسواق المنفلتة من أي قيود.

وعلى صعيد آخر، تمت إعادة هيكلة المراكز الرأسمالية الرئيسية في النظام الاقتصادي العالمي وترتيبها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف هيمنة الولايات المتحدة على مجمل مسيرة الرأسمالية العالمية، وبروز دور الاقتصادات الصاعدة (خاصة الصين والهند وكوريا الجنوبية والبرازيل)، وكذلك الاتحاد الأوروبي (منطقة اليورو). ومن هنا يمكن أن تؤدي مجموعة العشرين دوراً متزايداً في إعادة هيكلة النظام الرأسمالي العالمي، ووضع حد لسيطرة مجموعة الثماني على مقدرات الاقتصاد العالمي.

وإذا كانت أزمة الديون العامة قد بدأت تتفاعل في بعض دول الاتحاد الأوروبي (اليونان والبرتغال وإسبانيا وأيرلندا...)، فإن من شأن السياسات التقشفية التي فرضت عليها أن تزيد من معاناة مواطني تلك الدول، وخاصة من الفئات المتوسطة والفقيرة، الأمر الذي لمسناه في حركة الاحتجاجات والتظاهرات التي شهدتها شوارع المدن الأوروبية لدى إعلان برامج التقشف. وإذا كانت هذه

البرامج قد أدت إلى تخفيض الإنفاق الاجتماعي، وتراجع دور «دولة الرفاه»، فإن إدارة أوباما في الولايات المتحدة اتخذت سياسة من شأنها التضييق على المصارف والمؤسسات المالية، وإصدار قانون جديد للتأمين الصحي بما يحقق قدراً أكبر من العدالة والرعاية الصحية، وغيرها من إجراءات تهدف إلى «تهذيب» آليات الرأسمالية الجامحة، ووضع الضوابط في أسواق المال والعقارات، في محاولة لإخراج الاقتصاد الأمريكي من دائرة الركود. وبدا هنا الخلاف في وجهات النظر في قمة العشرين التي عقدت في كندا أواخر حزيران/يونيو ٢٠١٠؛ فقد طرحت أوروبا تبنّي برامج التقشف الصارمة، بهدف تحقيق التوازن في مختلف موازناتها، في حين فضّلت الولايات المتحدة، ومعها بعض الدول الصاعدة، زيادة الإنفاق كآلية لحفز النمو الاقتصادي.

لقد حالت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة دون استكمال العولمة مسيرتها، التي كانت تتسارع صعوداً قبل الأزمة، ويبدو ذلك جلياً من خلال استعراض الموضوعات التي كانت تشكّل محور مناقشات مؤتمر دافوس، الذي يجسّد أيديولوجية العولمة والتحول نحو اقتصاد السوق المنفلت من أي قيود. فقد كان هذا المؤتمر محفلاً للترويج للعولمة واستمرارها وترسيخ آلياتها، وعندما نشبت أزمة النمور الآسيوية (١٩٩٧)، تحول المؤتمر إلى مناقشة الشكوك التي أثارتها تلك الأزمة تجاه العولمة، ثم ركز بعد ذلك على إجراء نوع من «المراجعة النقدية» لآليات العولمة وبيان قصورها ومحاصرة سلبياتها. أما المؤتمر الذي انعقد أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فقد غلبت عليه روح التشاؤم حتى إن أمينه العام صرح قائلاً: «إنني أشعر بالقلق بسبب عدم مقدرة الحكومات والمؤسسات العالمية على استيعاب حجم المشكلات وسرعة تطورها»، وطالب بالانتقال من مرحلة مكافحة الحريق إلى منع حدوثه. وقد حدد تقرير المؤتمر ٣٧ مشكلة رئيسية ينبغي مواجهتها، انطلاقاً من مشكلات المناخ والنزاعات الجيوسياسية، وديون الحكومات، والهجرة والتكنولوجيا، والتضخم والمخاوف المحيطة بالتجارة وحروب العملة، وتصاعد أسعار الغذاء، وغير ذلك من المشكلات. كما تردد الحديث في أوساط «دافوس ٢٠١١» عن انتقال السلطة من القوى الاقتصادية التقليدية في العالم الغربي إلى عمالقة ناشئين في آسيا وأمريكا اللاتينية؛ فقد بدا واضحاً تباطؤ النمو في الدول الصناعية التقليدية، في مقابل النمو الصاعد في «الأسواق الناشئة»، وهو ما يعتبر تحولاً تاماً في ميزان القوى، فالانتعاش الاقتصادي العالمي ما يزال مدفوعاً من اقتصادين عملاقين آسيويين هما الصين والهند.

١ ـ أداء الاقتصاد العالمي

بعد مرور أكثر من عامين على الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية (خريف ٢٠٠٨)، ما يزال الاقتصاد العالمي يعاني تداعياتها. وإذا كانت اقتصادات العالم قد مرّت بحالة من الركود العميق في عام ٢٠٠٩، فإن التصريحات والتقارير بشأن أداء الاقتصاد العالمي في ٢٠١٠ تراوحت بين التفاؤل والتشاؤم والتحفظ. وفي هذا يقول بول كروغمان: «رغم أننا توقفنا عن السقوط، فإننا ما نزال قريبين للغاية من قاع هوة عميقة للغاية»، وذلك في معرض رده على بعض التصريحات المتفائلة، خشية أن يغرق صانعو السياسات في بضعة مؤشرات اقتصادية إيجابية فيقرروا اتخاذ خطوات تدفع مجدداً إلى الانزلاق نحو القاع. ويعود السبب في تحفظ كروغمان تجاه تحسّن بعض المؤشرات الاقتصادية الأمريكية إلى أن مع معدل البطالة البالغ ١٠ بالمئة، فإن حجم النمو المطلوب للعودة إلى وضع مقبول على صعيد التوظيف يبدو هائلاً، إذ يتطلب الأمر تحقيق معدل نمو إضافي مقداره نقطتان مئويتان إضافيتان (أي إضافة إلى ٢,٥ بالمئة) حتى يتسنّى خفض معدل البطالة درجة مئوية واحدة.

وتقول منظمة العمل الدولية في تقريرها السنوي إن الكثير من الاقتصادات «لا تخلق فرص عمل كافية لاستيعاب النمو المتواصل لمن هم في سن العمل من السكان»، وتذكر أيضاً أن عدد العاطلين عن العمل في العالم وصل في عام ٢٠١٠ إلى ٢٠٥ ملايين شخص، أي ما يعادل ٦,٢ بالمئة من القوة العاملة على المستوى العالمي، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب في العالم ١٢,٦بالمئة، ووصل في الدول المتقدمة، ومنها الاتحاد الأوروبي، إلى ١٨,٢ بالمئة، وفي شمال أفريقيا ٢٣,٦ بالمئة.

وتشير معدلات النمو المتوقعة لعام ٢٠١٠، إلى أن أغلب دول العالم «نجحت في احتواء الأزمة؛ فقد سارت عملية تعافي الاقتصاد العالمي بشكل أفضل ممّا كان متوقعاً، وإن كان ذلك بسرعات متفاوتة»، فقد كان النمو متباطئاً في الكثير من الاقتصادات المتقدمة، وقوياً في معظم الاقتصادات الصاعدة. ويشير تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي وقضايا السياسات» إلى أن «التعافي الاقتصادي ما يزال مستمراً بما يتفق مع التوقّعات بشكل عام، رغم أن مخاطر التطورات السلبية ما تزال كبيرة أيضاً...».

وتشير تنبؤات صندوق النقد الدولي الواردة في التقرير المذكور، إلى «توسع النشاط العالمي بنسبة ٤,٨ بالمئة عام ٢٠١٠ و٤,٢ بالمئة عام ٢٠١١»، كما تفيد التوقعات بأن الناتج سيسجل توسعاً في الاقتصادات الصاعدة والنامية بمعدلات

تبلغ ٧,١ بالمئة و٦,٤ بالمئة في عام ٢٠١٠ و٢٠١١ بالترتيب، غير أن النمو في الاقتصادات المتقدمة يتوقع له ألا يزيد على ٢,٧ بالمئة و٢,٢ بالمئة على التوالي. ويقول تقرير الصندوق أيضاً إن التعافي القوي والمستمر يتوقف على نوعين من الإجراءات لإعادة التوازن: **الأول** هو إعادة التوازن الداخلي من خلال تعزيز الطلب الخاص في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يتيح الفرصة لضبط أوضاع المالية العامة. **والثاني** هو إعادة التوازن الخارجي بزيادة الصادرات الصافية في البلدان التي تسجل عجزاً مالياً، وتخفيض الصادرات الصافية في البلدان التي تحقق فوائض، ومن أبرزها بلدان آسيا الصاعدة.

ويعود إلحاح صندوق النقد الدولي على قيام الدول المتقدمة بهذه الإجراءات إلى سيادة أجواء «عدم اليقين»، التي تطغى على النشاط الاقتصادي في هذه الدول جراء تزايد مخاطر ارتفاع الدين العام، وتزايد عجز الموازنات العامة؛ ففي الولايات المتحدة، وصل عجز الموازنة عام ٢٠١٠ إلى ١١,١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي اليابان ٨ بالمئة، وفي فرنسا ٨,٦ بالمئة، ويرتفع في بريطانيا إلى ١٣,٥ بالمئة. هذا في حين إن الاقتصادات الآسيوية تحتفظ بمستويات دين عام منخفضة، ومن ثم تستطيع الحفاظ على موقف ماليتها العامة التوسعي. ومن هنا يكتسب تصحيح خلل القطاع المالي في الاقتصادات المتقدمة أهمية قصوى لمواصلة مسيرة التعافي، حيث كان لعدم الكفاءة والإخفاقات التنظيمية والرقابية دور هام في وقوع الأزمة.

وكانت التجارة الدولية في السلع والخدمات قد شهدت تراجعاً في عام ٢٠٠٩ (نحو ١٥,٧ تريليون دولار) عن عام ٢٠٠٨ (١٩,٨ تريليون دولار)، حيث استمر تصاعد التجارة الدولية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٨. إلا أن تقرير صندوق النقد الدولي يشير إلى أن قيمة التجارة الدولية السلعية والخدمية ستصل إلى حوالى ١٨ تريليون دولار عام ٢٠١٠، بزيادة نحو ١٤,٤ بالمئة عمّا كانت عليه في عام ٢٠٠٩.

ولعل أهم ما نجم عن الأزمة الراهنة هو تراجع دور الولايات المتحدة الاقتصادي على الساحة العالمية؛ فناتجها المحلي الإجمالي لم يَعُد يمثّل أكثر من خُمس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، بعد أن كان حوالى ٤٥ بالمئة منه بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن صادراتها السلعية، التي كانت تشكّل ثلث الصادرات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، تراجعت إلى ٨,٣ بالمئة فقط قبل الأزمة الأخيرة (٢٠٠٧).

إلى جانب هذا، استطاعت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية فرض

الدولار الأمريكي كعملة احتياطية دولية مولّدة لقدرة الولايات المتحدة على الإثراء على حساب دول العالم، وتوسعت في الإصدار النقدي بلا غطاء إنتاجي أو ذهبي يقابله، وهو ما خلق أوضاعاً نقدية ومالية تتجاوز ما هو متعارف عليه في العلاقات النقدية والمالية الدولية، بحيث أصبح للولايات المتحدة وعملتها مكان لا تستحقه على الساحة العالمية، الأمر الذي ساهم في سيادة علاقات غير عادلة وغير متوازنة مالياً ونقدياً واقتصادياً، وأدى إلى اشتعال «حرب العملات»، وإلى تصاعد المطالبة بالتحول عن الدولار كعملة احتياطية دولية. وهذا ما يفسر دعوة الصين في قمة العشرين (٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) إلى بناء نظام نقدي عالمي جديد لا يسيطر عليه الدولار، بل عملة جديدة تتم تسوية الالتزامات الدولية وتسعير السلع في الأسواق العالمية بها، مع إخضاعها لإشراف صندوق النقد الدولي، إلا أن الولايات المتحدة رفضت الفكرة كونها تمس إحدى أذرع نفوذها الاقتصادي والسياسي في العالم، وفضّلت الدخول في «حرب العملات»، حيث تتلاعب الدول الكبرى والمضاربون، على حد سواء، بعملات دول العالم.

٢ ـ أداء الاقتصادات العربية

سوف نأتي إلى ٧ مؤشرات رئيسية، تعبّر بمجموعها عن أداء الاقتصادات العربية، وهي:

أ ـ معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول الرقم (١) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية للفترة ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩، مع تقديرات عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. ومنه نجد أن البلدان العربية شهدت تراجعاً واضحاً في معدلات نموها الحقيقي عام ٢٠٠٩، وهو ما أوصل بعضها إلى حالة من الركود، كما هو الحال في الكويت (ـ ٢,٧ بالمئة) وموريتانيا (ـ ٠,١ بالمئة) والسعودية (ـ ٠,١ بالمئة) والإمارات (ـ ٠,٧ بالمئة). ويعود السبب في ذلك إلى تراجع أسعار النفط ومنتجاته. هذا في حين سجلت معدلات النمو الحقيقي لبعض البلدان العربية الأخرى تباطؤاً وصلت فيه تلك المعدلات إلى مستويات متدنية، ومن هذه البلدان تونس (٣ بالمئة) والبحرين (٢,٩ بالمئة) والأردن (٢,٨ بالمئة) والجزائر (٢ بالمئة) وليبيا (١,٨ بالمئة) وجزر القمر (١,١ بالمئة). ومن هذه البلدان اثنان نفطيان (ليبيا والجزائر) تأثرا سلباً جراء انخفاض أسعار النفط، إلا أنها تضم ثلاثة بلدان تُعتبر ذات اقتصادات متنوعة نسبياً، ومندمجة على نحو أكبر في الاقتصاد العالمي، لذا كان من الطبيعي أن تتأثر

بتداعيات الأزمة العالمية، وهذه البلدان هي تونس والأردن والبحرين. وقد حقق كلٌّ من اليمن وعُمان معدل نمو منخفضاً نسبياً (٣,٩ بالمئة و٣,٤ بالمئة على التوالي)، وكلاهما يعتمد على النفط وصادراته منه بوجه خاص.

لكن بلداناً عربية أخرى حققت نمواً متوسطاً هي المغرب (٥,٢ بالمئة) وجيبوتي (٥ بالمئة) ومصر (٤,٧ بالمئة) والعراق (٤,٢ بالمئة) وسورية (٤ بالمئة). والبلدان هذه تمتلك اقتصادات أكثر تنوعاً مع وجود النفط (العراق ـ مصر ـ السودان ـ سورية)، والإنتاج الزراعي والسياحة، كما هو الحال في المغرب. وعلى الرغم من تراجع معدل النمو في قطر من ١٥,٨ بالمئة (٢٠٠٨) إلى ٩ بالمئة (٢٠٠٩)، فإنه يظل أعلى معدل نمو اقتصادي عربي، كما ثبت معدل النمو في لبنان (٩ بالمئة).

وتظهر بيانات الجدول الرقم (١) أن تقديرات عام ٢٠١٠ تشير إلى تحسّن معدلات النمو، في ما عدا لبنان، الذي ينخفض فيه هذا المعدل إلى ٦ بالمئة، والمغرب الذي يتراجع إلى ٢,٣ بالمئة، إذ سيتأثر هذان البلدان من عودة أسعار النفط إلى الارتفاع عام ٢٠١٠، هذا فضلاً على تأثير المناخ في الإنتاج الزراعي في المغرب.

ب ـ الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد

يبين الجدول الرقم (١) عدد السكان، والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ومتوسط نصيب الفرد منه، وذلك في عام ٢٠٠٩. ومن هذا الجدول نجد أن إجمالي عدد السكان في البلدان العربية وصل إلى ٣٤٠,٤ مليون نسمة، وأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ ١٦٧٤,٨ مليار دولار أمريكي. وبالتالي، فإن متوسط نصيب المواطن العربي من هذا الناتج هو ٥٠٥٥ دولاراً.

طبعاً إن هذه الأرقام الوسطية تخفي حقيقة التفاوت في عدد السكان وفي الناتج المحلي الإجمالي بين البلدان العربية، وبالتالي تخفي ذلك التفاوت بين البلدان العربية من جهة، وحقيقة التفاوت داخل هذه البلدان من جهة ثانية؛ فمصر مثلاً، لديها أكبر تجمع سكاني وصل إلى ٧٦,٧ مليون نسمة عام ٢٠٠٩، ولا يتجاوز ناتجها الإجمالي ١٨٨ مليار دولار، في حين إن السعودية التي يبلغ عدد سكانها ٢٥,٥ مليون نسمة هي صاحبة أعلى ناتج إجمالي بين البلدان العربية، إذ يصل هذا الناتج إلى ٣٦٩,٧ مليار دولار. أما الإمارات، التي يبلغ عدد سكانها أقل من ٥ ملايين نسمة، فناتجها الإجمالي يبلغ ٢٤٩ مليار دولار، وكذلك قطر، التي لا يتجاوز عدد سكانها ١,٢٢مليون نسمة، حيث يصل ناتجها الإجمالي إلى

حوالى ٨٤ مليار دولار. بينما نجد أن بلداً عربياً كموريتانيا، التي يزيد عدد سكانها على ٣ ملايين بقليل، لا يتعدى ناتجها الإجمالي ٣ مليارات دولار. وبذلك يتفاوت نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من ٦٨,٧٧١ دولاراً في قطر إلى ٧٨١ دولاراً في جزر القمر، على سبيل المثال.

ج ـ معدلات التضخم

يبين الجدول الرقم (٢) معدل التضخم في البلدان العربية، ويلاحظ تراجع هذا المعدل في عام ٢٠٠٩، عدا في مصر والجزائر اللتين ارتفع فيهما هذا المعدل من ١١,٧ بالمئة عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٢ بالمئة عام ٢٠٠٩ في مصر، ومن ٤,٩ بالمئة إلى ٥,٧ بالمئة في الجزائر، في ما بين العامين المذكورين، بينما سجل التضخم معدلات سالبة في بعض البلدان العربية مثل العراق (ـ ٢,٨ بالمئة)، والأردن (ـ ٠,٧ بالمئة)، وقطر (ـ ٤,٩ بالمئة).

ويلجأ معظم البلدان العربية إلى تخفيض معدلات التضخم من خلال التدخل في السلة السلعية والخدمية التي يتم احتساب التضخم بموجبها، وذلك بترجيح وزن أسعار بعض السلع والخدمات بحيث يظهر معدل التضخم أقل ممّا هو في الواقع، بما يعطي الانطباع بسلامة سياساتها المالية والاقتصادية، ويخفض مسؤولية الدولة تجاه مستوى الأجور والرواتب.

د ـ معدلات البطالة

إن أزمة البطالة في البلدان العربية في تفاقم؛ فقد بلغ معدل البطالة، حسب الإحصاءات الرسمية، ١٤,٨ بالمئة من قوة العمل، وهو ما يعبّر عن أهم نتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية التي تنتهجها هذه البلدان، الأمر الذي يعكس حقيقة التوجهات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، باعتبار أن عنصر العمل هو أهم العناصر ذات الفعالية في عناصر الإنتاج، حيث تعامل قوة العمل كسلعة في سوق العمل. ولعل من أهم المفارقات الناجمة عن سياسات التشغيل وجود حوالى ١٧ مليون عاطل عن العمل في البلدان العربية، في الوقت الذي يعمل حوالى ١٤ مليون أجنبي في بلدان الخليج العربي. ولعل أخطر ما في هذه الظاهرة في البلدان العربية ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب، نتيجة ضعف الطلب على العمل أصلاً، وإن كانت غلبة خريجي المعاهد والجامعات على المتعطلين قد تشير، أيضاً، إلى فشل ربط التعليم باحتياجات التنمية.

هـ ـ حالة الموازنات العامة

تبدو هنا العلاقة واضحة بين الموازنات العامة في البلدان العربية النفطية وحركة أسعار النفط؛ فكلما ارتفعت أسعار النفط وزادت قيمة صادراته إلى الخارج، استطاعت البلدان النفطية زيادة إنفاقها وتحقيق فائض في موازناتها. ومن الجدول الرقم (٣) نجد أن ٥ بلدان عربية حققت فائضاً في موازناتها العامة، وهي الكويت وقطر وليبيا وعمان والإمارات. وتراوح العجز في الموازنة العامة بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في ثماني دول عربية هي: الأردن والجزائر ولبنان واليمن والبحرين ومصر وسورية وموريتانيا. كما حققت ٥ بلدان عربية عجزاً يقل عن ٥ بالمئة من الناتج الإجمالي وهي: السودان والسعودية وجيبوتي وتونس والمغرب.

وتشكل الإيرادات من قطاع النفط والغاز أكثر من ٧٠ بالمئة من الإيرادات العامة في البلدان العربية. ومع تذبذب هذه الإيرادات بسبب تقلبات الأسعار، يتأثر حجم الإنفاق العام. لكن الإيرادات النفطية والغازية تثير تساؤلاً أهم وهو: كيف يتم توظيف هذه الإيرادات؟ وأين؟ خاصة أن توظيف نسبة كبيرة منها في الخارج عرّضها ويعرّضها باستمرار لمخاطر الاستثمار، التي تتعرض لها البلدان الصناعية المتقدمة في أوقات الأزمات. وخير شاهد على ذلك ما تعرّضت له الأموال العربية من خسائر هائلة نجمت عن الأزمة العالمية الراهنة. لذا، من الضروري أن يتم تقييد حركة خروج الأموال العربية إلى خارج المنطقة العربية، والبحث جدياً في توظيفها في أنشطة اقتصادية منتجة في مجالات التنمية العربية الشاملة، ومن أجل تحقيق تنوع في الاقتصادات النفطية لمواجهة تراجع إنتاج النفط والغاز في المستقبل، حفاظاً على هذه الثروة، وضماناً لحق الأجيال القادمة.

و ـ تجارة السلع والخدمات

يبيّن الجدول الرقم (٣) الصادرات والواردات السلعية والخدمية للبلدان العربية في عام ٢٠٠٩، حيث نجد أن البلدان العربية المصدّرة للنفط والغاز حققت فائضاً كبيراً في موازين حسابها التجاري. وكان لتراجع أسعار النفط من ٩٤,١ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٨ إلى ٦٠,٩ دولاراً للبرميل عام ٢٠٠٩ تأثير كبير في تراجع موازين الحساب التجاري للبلدان العربية بوجه عام. وقد بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية والخدمية في البلدان العربية ٨٣٨,٣ مليار دولار، في

حين بلغت الواردات ٧٣٥,٨ مليار دولار، محققة بذلك فائضاً إجمالياً قدره ١٠٢,٥ مليار دولار. إلا أن هذا الفائض الإجمالي يخفي حقيقة التفاوت الكبير بين البلدان العربية في علاقاتها التجارية الخارجية؛ ففي الوقت الذي حققت كلٌّ من الإمارات والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن فائضاً في موازين حسابها الجاري، فإن مصر والأردن وتونس والجزائر والسودان وسورية والعراق ولبنان والمغرب وموريتانيا، مُنيت بعجز في موازينها.

ز ـ الديون الخارجية

من الجدول الرقم (٣) نجد أن إجمالي الديون الخارجية للبلدان العربية وصل عام ٢٠٠٩ إلى ٦٦٣,٣ مليار دولار. ويتفاوت حجم هذه الديون بين بلد عربي وآخر؛ فقد وصلت الديون الخارجية للإمارات إلى ١٢٨,٦ مليار دولار، والسعودية إلى ٨٦,٥ مليار دولار، وقطر إلى ٨٠,٨ مليار دولار، ولبنان إلى ٦٥,٦ مليار دولار، والعراق إلى ٦٠,٣ مليار دولار، والسودان إلى ٣٥,٥ مليار دولار، والبحرين إلى ٣٢,٥ مليار دولار، والكويت إلى ٢٧,١ مليار دولار، وتونس إلى ٢١,٧ مليار دولار، والمغرب إلى ٢١,١ مليار دولار، واليمن إلى ٦,١ مليارات دولار، وسورية إلى ٥,٥ مليارات دولار، والأردن إلى ٥,٤ مليارات دولار.

وهكذا، ففي حين يبلغ نصيب الفرد الواحد من الدين العام الخارجي في الإمارات ٢٦,١٩٢ دولاراً، فإن نصيب الفرد في الجزائر هو ٢٠٦ دولارات، وفي اليمن ٢٦٦ دولاراً، ويبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الدين الخارجي ١٩٤٩ دولاراً.

وما هو جدير بالملاحظة أن الدول النفطية الأكثر ثراءً، باستثناء الجزائر وليبيا، تتصدر قائمة البلدان العربية المدينة، أما البلدان الأقل مديونية، فهي التي تتميز بتنوع اقتصاداتها، لا بثروتها الريعية النفطية. كما أن وجود احتياطيات كبيرة لدى تلك البلدان تجعل التساؤل مشروعاً حول الضرورة التي تجعلها تلجأ إلى الاقتراض، ومدى الحاجة الفعلية إلى هذه الأموال المقترضة!

٣ ـ مؤشرات الفقر وتوزيع الدخل

وفقاً للبيانات المتوافرة، يمكن تصنيف البلدان العربية بحسب مستوى الفقر في المجموعات التالية:

ـ **المجموعة الأولى**: تضم البلدان العربية التي تفوق فيها مستويات الفقر

نسبة ٤٠ بالمئة، وتشمل: اليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر.

ـ **المجموعة الثانية**: وتضم البلدان العربية التي تتراوح فيها معدلات الفقر بين ١٠ بالمئة و٢٥ بالمئة، وتضم: الأردن والبحرين وسورية والعراق ومصر.

ـ **المجموعة الثالثة**: وتضم البلدان التي تقل فيها نسبة الفقر عن ١٠ بالمئة، وتشمل: تونس والجزائر والمغرب ولبنان وبلدان مجلس التعاون الخليجي.

وضمن الأهداف الإنمائية للألفية، يتعيّن بحلول عام ٢٠١٥ خفض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم (بدلالة المكافئ الشرائي للدولار) إلى نصف النسبة التي كانت سائدة في السنة المرجعية (١٩٩٠). ولتحقيق ذلك، يفترض تراجع نسبة الفقر بمعدل سنوي يبلغ حوالى ٢,٧ بالمئة. ومن الواضح أن أغلب البلدان العربية لم يستطع تحقيق ذلك، وهو ما يعني عدم القدرة على تحقيق الغاية الأولى من الأهداف الإنمائية للألفية. ويعود ذلك، على نحو رئيسي، إلى السياسات الاقتصادية والمالية المحابية للأغنياء، وهي السياسات التي أدت إلى توسيع دائرة الفقر من جهة، وإعادة توزيع الدخل لمصلحة الفئات الغنية من جهة أخرى.

وبوجه عام، فإن تطور نسب الفقر يرتبط بمعدلات النمو المحققة من جهة، وبتطور هيكل توزيع الدخل من جهة ثانية؛ ذلك بأن ارتفاع معدلات النمو لا يؤدي إلى تحسّن في أوضاع الفئات الفقيرة في المجتمع إلا إذا صاحبته إعادة توزيع الدخل والثروة لمصلحة تلك الفئات، بما يضمن عدالة التوزيع؛ فمن شأن سوء توزيع الدخل أن يؤثر سلباً في معدلات الفقر، إلا أنه يؤدي أيضاً إلى فقدان زيادة معدلات النمو أهم أهدافها، وهو الارتقاء بالأوضاع المعيشية، وتحسين أداء الاقتصاد الوطني ومؤشراته الكلية.

هذا وقد وصل متوسط «معامل جيني»(*) في البلدان العربية إلى ٣٩,٥ بالمئة، بينما يبلغ أكثر من ٤٠ بالمئة في الكثير من الدول النامية، خاصة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية. وبالطبع، فإن هذا المتوسط يخفي حقيقة التفاوت بين البلدان العربية؛ فقد وصل هذا المعامل في تونس إلى ٤١,٣ بالمئة (عام ٢٠٠٥)،

(*) يقيس «معامل جيني» حالة توزيع الدخل، وتقع قيمته بين الصفر (حالة العدالة الكاملة) والواحد الصحيح أو ١٠٠ بالمئة (حالة عدم العدالة القصوى).

وفي جزر القمر إلى ٦٤,٣ بالمئة (عام ٢٠٠٤)، وفي المغرب إلى ٤٠,٦٣ بالمئة (عام ٢٠٠١)، وفي مصر إلى ٣٢,١٤ بالمئة (عام ٢٠٠٥)، وفي لبنان إلى ٣٦ بالمئة (عام ٢٠٠٥)، وفي سورية إلى ٣٣,٨ بالمئة، وفي جيبوتي إلى ٤٠ بالمئة (عام ٢٠٠٦)، وفي العراق إلى ٤١,٥ بالمئة (عام ٢٠٠٤). ومن الغريب أن يصل معامل جيني في دولة نفطية كالإمارات إلى ٣٨,٣ بالمئة (عام ٢٠٠٧)، بينما يصل في الجزائر (وهي دولة نفطية أيضاً) إلى ٣٦,٩ بالمئة.

ونظراً إلى عدم توافر مؤشرات دقيقة عن توزيع الدخل في كل بلد من البلدان العربية، يتم اللجوء إلى قياس عدالة التوزيع أو الرفاه من خلال توزيع الإنفاق الاستهلاكي في مسوحات ميزانية الأُسرة (رغم الثُّغَر العلمية والموضوعية في هذه المسوحات).

جدول هيكل توزيع الإنفاق الاستهلاكي في بعض البلدان العربية، بحسب آخر مسوحات ميزانية الأُسرة المتوافرة خلال الفترة ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧

فئات السكان	أقل ٢٠ بالمئة من السكان	ثاني ٢٠ بالمئة من السكان	ثالث ٢٠ بالمئة من السكان	رابع ٢٠ بالمئة من السكان	خامس ٢٠ بالمئة من السكان	نسبة أعلى إلى أقل ٢٠ بالمئة من السكان
الأردن	٧,٢	١١,١	١٥,٢	٢١,١	٤٥,٤	٦,٣
تونس	٥,٩	١٠,٣	١٤,٩	٢١,٠	٤٧,٩	٨,١
الجزائر	٧,٨	١١,٦	١٥,٨	٢١,٦	٤٣,٢	٥,٥
جزر القمر	٢,٦	٥,٤	٨,٩	١٥,١	٦٨,٠	٢٦,٢
جيبوتي	٦,٠	١٠,٥	١٥,٢	٢٢,٠	٦٤,٣	٧,٧
سورية	٨,٢	١٢,٠	١٥,٨	٢١,٥	٤٢,٤	٥,٢
قطر	٧,٢	١١,٢	١٥,١	٢٠,٨	٤٥,٧	٦,٣
مصر	٩,٠	١٢,٦	١٦,١	٢٠,٩	٤١,٤	٤,٦
المغرب	٦,٥	١٠,٥	١٤,٥	٢٠,٦	٤٧,٩	٧,٤
موريتانيا	٦,٢	١٠,٥	١٥,٤	٢٢,٣	٤٥,٦	٧,٤
اليمن	٧,٢	١١,٣	١٥,٣	٢١,٠	٤٥,٢	٦,٣
المتوسط	٦,٧	١٠,٦	١٤,٧	٢٠,٧	٤٧,٢	٨,٣

يتبيّن من هذا الجدول أن خُمس السكان الأفقر في البلدان العربية يحصل على ٦,٧ بالمئة من الإنفاق، بينما تبلغ حصة الخُمس الأكثر ثراء ٤٧,٢ بالمئة، ويبلغ

متوسط نسبة حصة أفقر ٢٠ بالمئة إلى أغنى ٢٠ بالمئة من السكان في مجموعة البلدان العربية المذكورة حوالى ٨,٣ بالمئة، في حين تتجاوز هذه النسبة ١٠ بالمئة في الدول الأفريقية جنوب الصحراء، وفي مجموعة دول أمريكا اللاتينية، وتتراوح هذه النسبة، بحسب الجدول، بين ٤,٦ بالمئة في مصر و٢٦,٢ بالمئة في جزر القمر.

٤ ـ الفجوة الغذائية للسلع الغذائية الرئيسية

ارتفعت قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية من حوالى ٢٤,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى حوالى ٢٩,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨، أي بما نسبته ١٩,٩ بالمئة. وتُعتبر نسبة الزيادة كبيرة مقارنةً بالمتوسط السنوي لازدياد الفجوة المقدّرة بـ ١٠ بالمئة خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٨). وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الطلب على السلع الغذائية، وارتفاع الأسعار العالمية. وأدى هذا الارتفاع في الطلب على المواد الغذائية إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي؛ فقد تراجعت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب من ٤٨ بالمئة عام ٢٠٠٧ إلى ٤٥,٤ بالمئة عام ٢٠٠٨. وتعود أسباب العجز الغذائي في البلدان العربية، بوجه عام، إلى ضعف أداء القطاع الزراعي، الذي لم تستطع الحكومات العربية معالجة مشكلاته المزمنة، وخاصة في ما يتعلّق بتخلف الأبحاث الزراعية، ومحدودية استخدام التقنيات الحديثة، وضعف الإنتاجية الزراعية مقارنة بمثيلاتها في العالم، كما أن سوء استغلال الموارد المائية كان له أثر كبير في تراجع الإنتاج الزراعي، وهو ما يهدد مستقبل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية والريفية. ويتبدى ذلك، بوجه خاص، في ضعف الاستثمارات الزراعية، وضعف مشاركة القطاع الخاص على نحو فعال في التنمية الزراعية.

٥ ـ الصفة الريعية للاقتصادات العربية

تساهم الصناعات الاستخراجية بنسبة ٣٨,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥، وقد وصلت هذه النسبة في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٣,٤ بالمئة، ثم تراجعت إلى ٣٠,٤ بالمئة في عام ٢٠٠٩ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية. فإذا ما أضفنا إلى هذه النسبة الخدمات الحكومية وبعض الخدمات التي يقدمها القطاع الخاص، إضافة إلى أموال الفساد و«الاقتصاد الأسود»، يصبح الريع المصدر الرئيسي لتكوين الثروة، وينطبق ذلك على الدول النفطية التي يتعاظم فيها الدخل الريعي من النفط، وفي الدول غير النفطية التي تتزايد فيها مصادر الدخل من الفساد والأعمال غير المشروعة والخدمات، فضلاً على تحويلات العاملين في

الدول النفطية. وهذه الصفة الريعية للاقتصادات العربية تجعل هذه الاقتصادات مجرد سوق استهلاكي للسلع والمنتجات الأجنبية، من دون نشاط إنتاجي محسوس، خاصة في المجالات التقنية الحديثة، مثل الإلكترونيات والمعلوماتية ووسائل النقل المدنية، رغم توافر بعض الصناعات التحويلية التقليدية للأغذية والمنسوجات، فضلاً على التوجه الرسمي نحو تشجيع السياحة المعتمدة أساساً على وجود معالم أثرية هامة، بالإضافة إلى تمتع المنطقة العربية بمناخ متوسطي معتدل يجعلها مقصداً للسياحة من دول الشمال خاصة. ومع التزايد المتواصل للريع العقاري، تتأكد صفة الريعية للاقتصادات العربية، وهو ما يفسر الكثير من الظواهر الاجتماعية السلبية، مثل التخلف والأمية والفقر، كما يفسر محافظة القطاع الخاص والأنظمة في آن واحد على الأوضاع القائمة، باعتبارها الجهات المستفيدة من هذه الأوضاع.

٦ ـ التغيرات المناخية

أصبحت مسألة التغيرات المناخية تشغل حيّزاً كبيراً من اهتمامات الدول على المستويات القطرية والإقليمية والدولية، بعد أن تبيّن عمق هذه التغيرات وجسامة آثارها الاقتصادية والبيئية والزراعية والمائية والاجتماعية في دول العالم. وتعتبر المنطقة العربية من المناطق المهدَّدة بقوة بانعكاسات الاحتباس الحراري، رغم أن بلدانها لا تساهم إلا بنسبة لا تزيد على ٥ بالمئة من انبعاثات الغازات الدفيئة المتصلة بالاحتباس الحراري.

ويُرجع تقرير صادر عن «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» السبب في ذلك إلى وجود ٩٠ بالمئة من البلدان العربية في مناطق جافة وشبه جافة تتصف بفقر في الموارد المائية، وقلة ما يسقط عليها من أمطار، إضافة إلى اعتمادها بشكل كبير على الأنشطة الزراعية، ووجود عشرات ملايين السكان على سواحل المدن المهدَّدة بالغرق في حال ارتفاع منسوب البحار والمحيطات. ويشير التقرير أيضاً إلى أن فترات الجفاف ستزداد تواتراً في الوطن العربي، مصحوبة بانخفاض في معدل تساقط الأمطار بقرابة ٣٠ بالمئة، وارتفاع في درجة الحرارة بمعدل ٤ درجات مئوية. ويتوقّع أن تتعرض منطقة غرب آسيا لجفاف شديد في العقود المقبلة، بأثر من ارتفاع متوقّع في درجات الحرارة، وهو ما يجعلها أكثر قحطاً، ويهددها بجفاف الأنهار والأودية، وظهور تأثيرات سلبية في الزراعة والطاقة والأمن الغذائي. ويتوقّع التقرير أيضاً أن يؤدي ارتفاع سطح البحر إلى غمر المناطق

الساحلية الطويلة في الوطن العربي، حيث تقطن أعداد كبيرة من السكان، بحيث أن هؤلاء السكان سيضطرون، في حال حدوث ذلك، إلى ترك مدنهم والنزوح نحو مناطق أخرى. ويضاف إلى ذلك تلوث المياه الجوفية بمياه البحر، وهو ما قد يؤدي إلى تدهور في خصوبة الأراضي الزراعية، وخسائر في التنوع الحيواني في الكائنات البحرية، وتهديد للموارد المائية العذبة.

ومن بين المخاطر، تلك التي أشار إليها «المنتدى الإقليمي العربي للتغيرات الإقليمية»، الذي عُقد في المغرب، والناجمة عن عدم التوازن في سقوط الأمطار، وهو ما سيؤدي إلى التغير في أنماط الزراعة، وتوسع في المساحات الصحراوية، وانخفاض فرص العمل في المناطق الريفية، ويزيد من الهجرة إلى المدن الكبرى، وتزايد ظاهرة المجموعات السكانية المحرومة من الخدمات الأساسية، الأمر الذي يجعل هذه المناطق مصدراً للقلاقل وعدم الاستقرار اجتماعياً، خصوصاً في الدول ذات الأعداد السكانية المرتفعة.

تتميز البلدان العربية، بوجه عام، بارتفاع معدلات الخصوبة، وبالتالي تزايد السكان على نحو غير مسبوق، مع تزايد الاهتمام بالصحة العامة، وبصحة الأمهات والأولاد؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن عدد السكان في البلدان العربية ازداد ثلاثة أضعاف خلال الأربعين سنة الأخيرة، فارتفع عدد السكان من ١٢٨ مليون نسمة عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٣٤٠ مليون عام ٢٠١٠. وتتوقع الأمم المتحدة أن يصل عدد السكان في المنطقة العربية إلى ٦٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وهي زيادة سكانية تفوق سكان القارة الأوروبية بأكملها.

ومن خلال تتبّع التغيرات المناخية والسياسات الحكومية لمواجهتها، تثار الأسئلة حول ما إذا كانت هذه السياسات قادرة بالفعل على التكيف مع جسامة المخاطر الناجمة عن تغيرات المناخ، وخاصة ما يتعلق بالجفاف وتآكل السواحل وموجات الحر وانخفاض الإنتاج الزراعي ومياه الشرب، وما ينجم عن ذلك من تدهور حياة السكان المعيشية، وانتشار الأمراض والأوبئة، وما يحمله ذلك من تداعيات اقتصادية واجتماعية مؤثرة في مؤشرات التنمية البشرية، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام.

ولا تُعتبر مخاطر البيئة وكوارثها من الأمور الجديدة؛ إذ سبق أن ناقشت «قمة الأرض» التي انعقدت في ريو دي جانيرو (البرازيل، ١٩٩٢)، وفي كوبنهاغن (الدنمارك، ٢٠٠٩) هذه المسألة، كما أنها ستناقَش في مؤتمر كانكون

(المكسيك) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ولكن لا يبدو أن الإرادة الدولية متجهة فعلاً إلى إيجاد الحلول الممكنة، ما دامت الدول الصناعية الكبرى (وعلى رأسها الولايات المتحدة) لا تعترف بمسؤوليتها، ولا ترغب في اتخاذ إجراءات عملية للحد من مخاطر الاحتباس الحراري.

ويظل على البلدان العربية المتضررة أن تكثف جهودها على المستوى الدولي من أجل الدفاع عن مصالحها، والدفع باتجاه العمل على تكاتف جميع دول العالم بهدف التصدي لتداعيات تقلب المناخ، وإيجاد السبل الكفيلة بالحد من خسائر الطبيعة، والانخراط في برنامج طموحة لتقليص مسببات الاضطراب في المناخ، والحد من تراكم المشكلات الناجمة عنه.

ويُعتبر الوطن العربي من أكثر مناطق العالم فقراً بالمياه. ومع أن سكانه يمثلون حوالى ٥ بالمئة من سكان العالم، ومساحته تقدّر بـ ١٠ بالمئة من مساحة اليابسة، فإن معدلات هطول الأمطار فيه تشكل حوالى ٢ بالمئة من الإجمالي العالمي، كما تبلغ حصته أقل من ١ بالمئة من موارد المياه في العالم. ويبلغ المتوسط السنوي لنصيب الفرد من المياه المتجددة في البلدان العربية ٧٦٠ م^3 في مقابل أكثر من ٧ آلاف م^3 على المستوى العالمي، الأمر الذي يتطلب جهوداً استثنائية عربية جماعية لمواجهة هذه المشكلة، التي يزداد تفاقمها مع مضي الوقت.

٧ ـ بروز ظاهرة مجتمعات المخاطر وتصاعد الاحتجاجات

تتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء العالم، كنتيجة مباشرة للتمادي في ممارسات السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة، والإمعان في التشبث الذي تبديه الرأسمالية الجديدة بمصالحها المتناقضة مع مصالح القطاع الأوسع من شعوب العالم، مع ما يرافق ذلك كله من تغيرات مناخية، وما تعززه تلك السياسات من أوضاع اجتماعية تهدد التماسك الاجتماعي والسلم الاجتماعي، الذي كثيراً ما سعت «الدولة التدخلية ودولة الرفاه أو دولة الرعاية» من أجل تحقيقه. ولعل هذا أبرز ما نجم عن العولمة من تداعيات أصبحت تمس حياة البشر.

ومن نافل القول إن البلدان العربية بمجموعها، وتحت ظروف مختلفة من بلد إلى آخر، انخرطت في سياق العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي، وقبلت إلى هذا الحد أو ذاك تطبيق برامج «وفاق واشنطن» ونصائح الاتحاد الأوروبي، وهو

ما نجم عنه ما نشاهده من فوارق طبقية تتزايد وتتسع، وتخلّف اجتماعي يزداد عمقاً، مع ما رافق ذلك كله من بطالة، ومصاعب معيشية، وتهميش سياسي واقتصادي للغالبية، ومن إبعاد الناس عن تقرير مصيرها ومستقبلها الذي أصبحت تتولاه مجموعات معولمة تخضع لمشورة المؤسسات المالية الدولية، والدول الصناعية الكبرى، وتغلّب مصالح الخارج بوجه عام على المصالح الوطنية.

وقد بدأت حركات احتجاجية شعبية عفوية تتنامى وتتجاوز حركات المعارضة السياسية التقليدية، التي أصبحت تمثّل الوجه الآخر للأنظمة القائمة. واندفع الشباب العرب في تونس ومصر واليمن وليبيا وسورية والبحرين، وفي كل بقعة من الأرض العربية، بحركات احتجاج تكسر حاجز الخوف الذي أقامته الأنظمة، يدفعه اليأس والإحباط اللذين تحولا مع الالتفاف الجماهيري إلى أمل في غدٍ أفضل يتحدى الأنظمة التي تكونت تاريخياً من خلال التقاء مصالح فئة من رجال الأعمال الجدد مع فئة من البيروقراطيين والسياسيين ومن بيدهم السلطة، في توجهات اقتصادية انفتاحية تهتدي بنصائح وبرامج «وفاق واشنطن»، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجيا الأمريكية الغربية، كما ترتبط بإسرائيل بعلاقات تحكمها اتفاقات «سلام»، كما في حالتي مصر والأردن، أو تقيم علاقات تطبيع مع إسرائيل في مستويات مختلفة من الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية في السر والعلن، كما هو الحال في تونس والمغرب وبعض دول الخليج. وهنا تلتقي مصالح هؤلاء مع توجهات الإدارة الأمريكية، وهو ما يفضي إلى أشكال مختلفة من الأنظمة السلطوية التي ترفض الانصياع لإرادة الشعوب ورغباتها، كما ترفض الانتقال إلى تطبيق برامج محددة الأهداف في التحول الديمقراطي. ورغم مناداة الغرب، وعلى رأسه الولايات المتحدة، بالتحول نحو الديمقراطية، فإن ذلك لم يكن سوى شعار يراد به جر الأنظمة الاستبدادية إلى مزيد من الالتصاق بالاستراتيجيا الغربية، ذلك بأن ما يهم الولايات المتحدة والغرب عموماً، هو بقاء البلدان العربية في دائرة النفوذ الغربي، والتوجه نحو الانخراط في الاقتصاد العالمي، والقبول بالتطبيع الكامل مع الكيان الصهيوني.

إن هذه التوجهات الغربية ـ الأمريكية ـ الصهيونية تريد فرض أنظمة استبدادية، في مقابل توليد دول ضعيفة هشة ترضخ لمشيئة الخارج، وتغلّب مصالحه على مشيئة الداخل ومصالحه. ونموذج الدولة الذي يحقق لها ذلك هو دولة تسلطية بوليسية لا تتورع عن استخدام العنف ضد شعبها، وهي في الوقت ذاته دولة ضعيفة (رخوة) تجاه متطلبات الخارج.

ومع مجموعة المتغيرات العالمية والإقليمية، ومع تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وما رافق ذلك كله من تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتراجع مؤشرات التنمية الإنسانية، وتفاقم مشكلات البطالة، واتساع ظاهرة الفساد والإفساد في المجتمعات العربية، وطغيان ثقافة السوق والاستهلاك، وزيادة حجم العشوائيات والأكواخ حول المدن الرئيسية، وتراجع الخدمات في الريف وصعوبات مواجهة حالة الجفاف، ومع غياب سلطة القانون وتزايد نفوذ طبقة رجال الأعمال الجدد... مع ذلك كله، تزداد المخاطر التي تحيط بالمجتمعات العربية، وتهدد تماسكها وتزعزع استقرارها، وتولّد الشعور بالعجز والغربة في المجتمع، وتشيع أجواء اليأس والإحباط، خاصة بين الشباب الذين سُدّت في وجوههم أبواب العيش الكريم في وطنهم، ولم يعد أمامهم من سبيل سوى الهجرة أو الانكفاء في حالة من الانفصال عن المجتمع، فتحولوا إلى ما يشبه جيش الاحتياط للانحراف أو اليأس والإحباط أو الثورة.

ومن الواضح أن عوامل الثورة نضجت في عدد من البلدان العربية، على رأسها تونس ومصر، حيث تم بالفعل إسقاط نظامي الحكم في البلدين، في حين تعمل القوى المعادية لثورة الشباب في البلدين، من الداخل والخارج، على الالتفاف حول الثورة وأهدافها، بقصد إحباطها وتطويقها وصرفها عن أهدافها. لكن مهما يحصل، فإن ممّا لا شك فيه هو أن الأوضاع في البلدان العربية التي تمر الآن بحالة ثورية سوف تكون غير ما كانت عليه في السابق، كما أنها ستولّد في الوطن العربي والعالم بأسره حالة جديدة تفضي إلى تداعيات من شأنها تعزيز إرادة التغيير، وفتح باب الأمل أمام الأجيال الجديدة.

ملحق جداول الدراسة

الجدول الرقم (١)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية

(نسب مئوية)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠(*)	٢٠١١(**)
مصر	٤,٥	٦,٨	٧,١	٧,٢	٤,٧	٥	٥,٥
الجزائر	٥,١	٢	٣	٢,٤	٢	٤,٦	٤,١
جزر القمر	٤,٢	١,٢	٠,٥	١	١,١	١,٥	٢,٥
جيبوتي	٣,٢	٤,٨	٥,١	٥,٨	٥	٤,٥	٥,٤
موريتانيا	٥,٤	١١,٤	١	٣,٧	ـ ١,١	٤,٦	٥,٢
المغرب	٣	٧,٨	٢,٧	٥,٦	٥,٢	٣,٢	٤,٥
السودان	٦,٣	١١,٣	١٠,٢	٦,٨	٤,٥	٥,٥	٦
تونس	٤,١	٥,٣	٦,٣	٤,٦	٣	٤	٥
البحرين	٧,٩	٦,٧	٨,١	٦,١	٢,٩	٣,٥	٤
العراق	ـ ٠,٧	٦,٢	١,٥	٩,٥	٤,٢	٧,٣	٧,٩
الأردن	٨,١	٨	٨,٩	٧,٨	٢,٨	٤,١	٤,٥
الكويت	١٠,٦	٥,١	٢,٥	٦,٤	ـ ٢,٧	٣,١	٤,٨
لبنان	٢,٥	٠,٦	٧,٥	٩	٩	٦	٤,٥
ليبيا	١٠,٣	٦,٧	٧,٥	٣,٤	١,٨	٥,٢	٦,١
عُمان	٤,٩	٦	٧,٧	١٢,٣	٣,٤	٤,٧	٤,٧
قطر	٩,٢	١٥	١٣,٧	١٥,٨	٩	١٨,٥	١٤,٣
السعودية	٥,٦	٣,٢	٢	٤,٣	٠,١	٣,٧	٤

يتبـــع

تابـــع

سورية	٤,٥	٥,١	٤,٣	٥,٢	٤	٥	٥,٥
الإمارات	٨,٢	٨,٧	٦,١	٥,١	ـ ٠,٧	١,٣	٣,١
اليمن	٥,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٦	٣,٩	٧,٨	٣,٨
العالم	٤,٥	٥,١	٥,٢	٣	ـ ٠,٦	٤,٢	٤,٣
الدول النامية	٧,١	٧,٩	٨,٣	٦,١	٢,٤	٦,٣	٦,٥
الدول الصناعية المتقدمة	٢,٧	٣	٢,٥	٠,٥	ـ ٣,٢	٢,٣	٢,٤

(*) تقديرات.

(**) توقعات.

المصـــدر: International Monetary Fund [IMF], *World Economic Outlook: Rebalancing Growth* (Washington, DC: IMF, 2010), pp. 155 and 160-161.

الجدول الرقم (٢)
معدل التضخم في البلدان العربية

(نسب مئوية)

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩(*)	٢٠١٠(**)
مصر	٨,٨	٤,٢	١١	١١,٧	١٦,٢	١٢
الجزائر	١,٦	٢,٣	٣,٦	٤,٩	٥,٧	٥,٥
جزر القمر	٣	٣,٤	٤,٥	٤,٨	٤,٨	٢,٢
جيبوتي	٣,١	٣,٥	٥	١٢	١,٧	٣
موريتانيا	١٢,١	٦,٢	٧,٣	٧,٣	٢,٢	٤,٨
المغرب	١	٣,٣	٢	٣,٩	١	٢
السودان	٨,٥	٧,٢	٨	١٤,٣	١١,٣	١٠
تونس	٢	٤,٥	٣,١	٥	٣,٧	٤,٢
البحرين	٢,٦	٢	٣,٣	٣,٥	٢,٨	٢,٤
العراق	٣٧	٥٣,٢	٣٠,٨	٢,٧	ـ ٢,٨	٥,١
الأردن	٣,٥	٦,٣	٥,٤	١٤,٩	ـ ٠,٧	٥,٣
الكويت	٤,١	٣,١	٥,٥	١٠,٥	٤,٧	٤,٥

يتبـــع

تابـــع

لبنان	٠,٧ ـ	٥,٦	٤,١	١٠,٨	١,٢	٥
ليبيا	٢,٩	١,٤	٦,٢	١٠,٤	٢,٧	٤,٥
عُمان	١,٩	٣,٤	٥,٩	١٢,٦	٣,٥	٣,٩
قطر	٨,٨	١١,٨	١٣,٨	١٥	٤,٩ ـ	١
السعودية	٠,٦	٢,٣	٤,١	٩,٩	٥,١	٥,٢
سورية	٧,٢	١٠,٤	٤,٧	١٥,٢	٢,٥	٥
الإمارات	٦,٢	٩,٣	١١,٦	١١,٥	١	٢,٢
اليمن	٩,٦	١٠,٨	٧,٩	١٩	٣,٧	٩,٣
الدول الصناعية المتقدمة	٢,٣	٢,٤	٢,٢	٣,٤	٠,١	١,٥
الدول النامية	٥,٩	٥,٦	٦,٥	٩,٢	٥,٢	٦,٢

(*) تقديرات.

(**) توقعات.

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦٣ و١٦٦ ـ ١٦٧.

الجدول الرقم (٣)
عدد السكان ـ الناتج المحلي الإجمالي ـ الصادرات والواردات السلعية والخدمية ـ الاحتياطيات الرسمية ـ الدين العام الخارجي عام ٢٠٠٩

الدولة	عدد السكان (مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)	الصادرات السلعية والخدمية (مليار دولار)	الواردات السلعية والخدمية (مليار دولار)	الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	الدين الخارجي (مليار دولار)	نصيب الفرد من الدين الخارجي (دولار)	عجز أو فائض الموازنة العامة للدولة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
مصر	٧٦,٧	١٨٨	٢٤٥١	٤٧	٩٥٩.	٣١,٢	٣١,٦	٤١٢	٧ ـ
الأردن	٥,٩٩	٢٢,٩	٣٨٢٣	١٠,٩	١٦,٣	١١,١	٥,٤	٩٠٢	٨,٩ ـ
الإمارات	٤,٩١	٢٤٩	٥٠٧١٣	١٩٢,٢	١٧٠,٢	٢٩,٩	١٢٨,٦	٢٦١٩٢	٠,٤ +
البحرين	١,٠٤	٢٠,٤	١٩٦١٥	١٦,٣	١٢,٩	٣,٦	٣٢,٥	٣١٢٥٠	٧,٣ ـ
تونس	١٠,٤	٤٠,٢	٣٨٦٥	١٩,٩	٢١,١	١٠,٦	٢١,٧	٢٠٨٧	٣,٨ ـ

يتبـــع

تابـــع

الجزائر	٣٥	١٤٠,٩	٤٠٢٦	٤٨	٤٩,٤	١٤٧	٧,٢	٢٠٦	-٨,٤
جيبوتي	٠,٨	١,١	١٣٧٥	٠,٤	٠,٦	--	٠,٧	٨٧٥	-٤,٦
السعودية	٢٥,٥	٣٦٩,٧	١٤٤٩٨	١٩٤,٩	١٦٠,٤	٤٠٨,٦	٨٦,٥	٣٣٩٢	-٤,٦
السودان	٣٩,١	٥٤,٧	١٣٩٩	٨,٢	١١,٤	٠,٧	٣٥,٥	٩٠٨	-٤,٧
سورية	٢٠,٤	٥٢,٥	٢٥٧٤	١٦,٧	١٩,١	١٧,١	٥,٥	٢٧٠	-٥,٥
العراق	٣١,٢	٦٥,٨	٢١٠٩	٤٠,٢	٥٠,٤	٤٤,٣	٦٠,٣	١٩٣٣	-٢٢,٦
عُمان	٢,٩٦	٥٣,٤	١٨٠٤١	٢٨,٨	٢١,٦	١١,٦	٨,٧	٢٩٣٩	+٣
قطر	١,٢٢	٨٣,٩	٦٨٧٧١	٥٢,٢	٣٣,٥	١٨,٨	٨٠,٨	٦٦٢٣٠	+١٢,٩
الكويت	٣,٥	١١١,٣	٣١٨٠٠	٦٥	٣٤,٥	١٧,٧	٢٧,١	٧٧٤٣	+٢٧
لبنان	٣,٩	٣٣,٦	٨٦١٥	٢٤,٣	٢٩,٦	٢٧,٥	٦٥,٦	٤٣١٣	-٨,٤
ليبيا	٦,٣	٦٠,٤	٩٥٨٧	٣٩	٢٦,٩	١٠٢,٦	٥,٦	٨٨٩	+١٠,٧
المغرب	٣١,٧	٩٠,٨	٢٨٦٤	٢٦,٣	٣٧,٢	٢٢,٧	٢١,١	٦٦٦	-٢,٢
موريتانيا	٣,١	٣	٩٦٨	١,٥	٢	٠,٢	٣,١	١٠٠٠	-٥,١٥
اليمن	٢٢,٩	٢٧,٦	١٢٠٥	٥,٧	١,٦	٧,٣	٦,١	٢٦٦	-٧,٧
الصومال	٩	--	--	--	--	--	--	--	--
جزر القمر	٠,٦٤	٠,٥	٧٨١	--	--	--	--	--	--
الضفة الغربية وغزة	٤	٥,١	١٢٧٥	٠,٨	٣,٨	--	--	--	--
مجموع الدول العربية	٣٤٠,٣	١٦٧٤,٨	٥٠٥٥	٨٣٨,٣	٧٣٥,٨	٩١٢,٥	٦٦٣,٣	١٩٤٩	-٢,٤٦

المصدر: **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ٢٠٠٩** (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠١٠)، ص ٢٣٥، ٢٧٥ و٢٩٣.

فهـــرس

ـ أ ـ

الآصفي، محمد مهدي: ٧٤

إبراهيم، أحمد: ١٥٢

إبراهيم، خليل: ٢٣٧

ابن لادن، أسامة: ٣١

أبو الغيط، أحمد: ٨٤

الاتحاد الأفريقي: ٢٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٦٢

الاتحاد الأوروبي: ٨، ١٩، ٣٢، ٣٦، ٤٠-٤٤، ٥٦-٥٨، ٦٢، ٨٥، ١٠٥، ١٦٠-١٦٢، ١٩٣، ١٩٧-١٩٨، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٨٣

الاتحاد الرباعي العربي ـ التركي: ١٢-١٣، ٩٣، ٩٥-٩٦

الاتحاد العام التونسي للشغل: ١٣٩، ١٥٣

اتحاد الكتّاب العرب: ١١٤

اتحاد المحاكم الإسلامية (الصومال): ٢٦١، ٢٦٥-٢٦٦

الاتحادي الديمقراطي (السودان): ٢٣٢

اتفاق إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية (١٩٩٣: واشنطن): ٨٠، ١٧٦، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٦، ٢٣٤

اتفاق انسحاب القوات الأمريكية من العراق (الاتفاقية الأمنية) (٢٠٠٨): ٢١، ٢١٤

اتفاق المصالحة الفلسطينية (٢٠١١: القاهرة): ١٢، ١٨-١٩، ٣٠، ٦٦، ٧٧، ٨٤، ١٠١، ١٠٤، ١٧١-١٧٤، ١٧٦، ١٩١-١٩٢

اتفاق مكة (حماس/ فتح) (٢٠٠٧): ١٧٥، ١٩٢

اتفاقية سايكس ـ بيكو (١٩١٦): ٦١، ١٠٥

اتفاقية السلام الشامل السودانية (٢٠٠٥: نيفاشا): ٢٣، ٢٣١، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٣٨-٢٣٩

أجاوين، لام أكول: ٢٣٣

الأحادية القطبية: ٥٣، ٢١١
أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ (الولايات المتحدة): ٢٥٢
أحداث البحرين (٢٠١١): ٧٣، ٧٥، ٨٢، ١٦٣
أحداث حماة (سورية) (١٩٨٢): ١٦١
أحداث سورية (٢٠١١): ١٧، ٢٠، ٧٥
الأحمد، عزام: ١٧٤، ١٨٣
الإخوان المسلمون (مصر): ١٠٣-١٠٤، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٤-١٥٥، ١٥٧، ١٧٦، ١٧٨
أخوند زادة، محمد مهدي: ٦٨
أردوغان، رجب طيب: ١٢، ٨٣، ٨٦، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩-١٠٠، ١٠٢-١٠٤، ١٧٦-١٧٧، ٢٠٤
الإرهاب: ١١٥
أزمة ترحيل الغجر (٢٠١٠) (فرنسا): ٤٠-٤١
أزمة دارفور (السودان): ٢٣-٢٤، ٢٣٤-٢٣٥، ٢٣٧-٢٣٨
أزمة ديون أيرلندا (٢٠١٠): ٤٠
أزمة ديون اليونان (٢٠١٠): ٤٠
الأزمة المالية والاقتصادية العالمية (٢٠٠٨): ١٠، ٢٦، ٣٦، ٤٢، ٤٨-٤٩، ٥٦، ٥٨، ١٩٧، ٢٦٧، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٤
الاستبداد: ٧، ١٦، ٢٩، ٨٩، ١١٧، ١٢٦-١٢٧، ١٥٩، ٢٦٣، ٢٨٤
الاستفتاء على التعديلات الدستورية (٢٠١١) (مصر): ١٤٩، ١٥٥-١٥٦، ١٦٧
الاستفتاء على حق تقرير المصير (٢٠١١) (السودان): ٣٤، ٣٩، ٤٣، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤٠
الاستقطاب السياسي: ٣٥، ٧٨
الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين: ٨، ١٨-١٩، ٣٤، ٤٣، ١٧٣، ١٨٨-١٩٠، ١٩٢، ١٩٥-١٩٧
الأسد، بشار: ٧٥، ٩٣، ١٠٤، ١٦١-١٦٣، ٢٠٢-٢٠٤، ٢٠٦
أسعار النفط: ٩
الإسلام: ٧٠، ١٢٠، ١٢٤، ١٥٥
الأسلمة: ١٧٧
الاشتراكية: ١٢٨
الإصلاح: ٢٤، ٧٥، ١٣١-١٣٢، ١٣٩، ١٤٥، ٢٤٢
الإصلاح الاقتصادي: ١٤٤
الإصلاح الديمقراطي: ٤٤، ٥٩، ١٠٣، ١١٤
الإصلاح السياسي: ٧٥، ١٤٠، ١٤٣-١٤٥، ١٥٣
الاقتصاد الأمريكي: ١٠، ٣٢، ٥٧، ٢٧٠
اقتصاد الأنفاق (قطاع غزة): ١٨، ١٧٨
الاقتصاد العالمي: ٢٦، ٥٦، ٢٥٨، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٨٣-٢٨٤
الاقتصاد العربي: ٢٦-٢٨، ٣٠، ٢٦٧، ٢٧٣، ٢٨٠-٢٨١
أماني، مجتبي: ٨١
أمبيكي، ثابو: ٢٣٨

الأمم المتحدة: ١٧، ٣٣، ٨١، ٩٢، ٩٦، ١١٩، ١٢١، ١٣٧، ١٤١، ١٨٠-١٨٢، ١٩٣-١٩٤، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٨، ٢٥٤-٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٨١-٢٨٢
ـ مجلس الأمن الدولي: ٣٣-٣٦، ٤٤، ٤٦، ٤٩، ٧١، ٨٢، ٨٥، ٨٨، ١٠٣، ١١٩، ١٢١، ١٣٣، ١٥٨، ١٦١، ١٩٣-١٩٤، ٢٠٥، ٢٠٧-٢٠٨، ٢٢٨، ٢٣٥
ـ ـ القرار الرقم (١٥٥٩): ٢٠٥
ـ ـ القرار الرقم (١٧٠١): ٢٠٦
ـ ـ القرار الرقم (١٧٥٧): ١٩٩
ـ ـ القرار الرقم (١٩٢٩): ٧١-٧٢، ٨٨
ـ ـ القرار الرقم (١٩٧٣): ٤٤
ـ الميثاق: ١٩٩
ـ ـ الفصل السابع: ١٩٩
أمن الطاقة: ٤٠، ٤٣، ٥٥
الأمن الغذائي: ٣٣، ١١٨، ١٢٦، ١٨١، ٢٦٨، ٢٨٠-٢٨١
الأمن القومي الأمريكي: ٣٣، ٥٢
الأمن القومي التركي: ١٢، ٩١
الأمن القومي الروسي: ٤٥
الأمن القومي العربي: ٣٥، ٨٩، ١٠٨
الأمن القومي الهندي: ٥٠
الأمن الوطني اللبناني: ٧٨
انتخابات ٢٠٠٥ (إيران): ٦٨
انتخابات ٢٠٠٥ (مصر): ٥٩
انتخابات ٢٠٠٦ (فلسطين): ٧٦، ١٨٦
انتخابات ٢٠٠٩ (العراق): ٢١٩
انتخابات ٢٠١٠ (السودان): ٢٣، ٢٣٢
انتخابات ٢٠١٠ (العراق): ١٢٠
انتخابات ٢٠١٠ (مصر): ١٣٦
انتخابات التجديد النصفي للكونغرس الأمريكي (٢٠١٠): ٣٢، ١٩٥
انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ (العراق): ٢١٨
انتخابات كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ (العراق): ٢١٨
الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان (٢٠٠٠): ١٢٠
انسحاب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق (٢٠١٠): ١١، ٢٠-٢١، ٦٦، ٧٥، ٢١١-٢١٢، ٢١٦-٢١٧، ٢٢٣-٢٢٤
أوباما، باراك: ٣١-٣٤، ٨٥، ٨٩، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٣، ١٨٩، ١٩٥-١٩٦، ٢١٥، ٢٢٨، ٢٧٠
ائتلاف شباب الثورة (مصر): ١٤٣، ١٥٠، ١٥٤

ـ ب ـ

باخوم، منحة: ٨١
باراك، إيهود: ١٦٠، ٢٠٦
بارزاني، مسعود: ١٣، ٨٠، ٩٨
باسيل، جبران: ٩٦
بايدن، جوزيف: ٧٩
البرادعي، محمد: ٨٥-٨٧، ١٣٩، ١٥٤
برلسكوني، سيلفيو: ١٦١
البرلمان العربي الدائم: ١٤، ١١٠

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): ١٣٧، ٢٦٢، ٢٨١
بري، سياد: ٢٥١
بريمر، بول: ٢١٧-٢١٨
البشير، عمر حسن أحمد: ٢٣، ٢٣٣-٢٣٤
البطالة: ٢٦، ٢٨، ٣١، ١١٨، ١٣٧، ١٤٣، ١٨١، ٢٦٨-٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٨٥
بقائي، حميد: ٦٨
بن أليعازر، بنيامين: ٩١
بن عامي، جدعون: ١٥٩
بن علي، زين العابدين: ٧، ١٥، ٤٤، ٧١، ٧٣، ١٠٣، ١٠٧، ١٢٧، ١٣٨، ١٤٣-١٤٤، ١٤٧، ١٥٠-١٥١، ١٥٦، ١٦٠، ١٦٣، ١٦٥
بنك الاحتياطي الفيدرالي (الولايات المتحدة): ٥٧
بهبهاني، حميد: ٦٩
بهداد، محمد جواد: ٦٩
بوتين، فلاديمير: ٤٥، ٦٩
بوزيك، جيرزي: ١٦٢
بوش (الأب)، جورج: ٣٣، ٢١٦
بوش (الابن)، جورج: ٣٣، ٢١٤، ٢١٦-٢١٧
بوعزيزي، محمد: ١٦، ٣٥، ١٣٨، ١٤٢

ـ ت ـ

التجمع الوطني الديمقراطي (السودان): ٢٣٨
تحالف جوبا (السودان): ٢٣٩
التحالف الكردستاني (العراق): ١٢٠-١٢١
التحول الديمقراطي: ١٠٣، ١٥٨، ٢٨٤
تدويل النظام العربي: ١٥، ١٠٧، ١١٩-١٢٠
التسلح السيبري: ٩، ٥٠-٥١
تشاغليان، ظافر: ٩٨
تشيبمان، جون: ٥٣
التضخم: ٢٦، ٥٦، ٢٧٠، ٢٧٥
التطبيع مع إسرائيل: ٩٠، ١٦٠
التطور الديمقراطي: ١٠، ٥٨-٥٩، ١٣٥
تظاهرات ٧ آذار/ مارس ٢٠١١ (يوم الندم) (العراق): ٢١، ٢١٩
التعددية الحزبية: ٧٥، ١٣٩-١٤٠
التعددية القطبية: ٤٩، ٥٣
تفكك الاتحاد السوفياتي: ٢١١
تكتل دولة القانون (العراق): ٣٢، ٧٩، ١٢٠-١٢١
تنظيم جُند الله (إيران): ٧١
تنظيم الضباط الأحرار (مصر): ١٦٥
تنظيم القاعدة: ٢٢، ٣٣، ٤٣، ١٤١-١٤٢، ١٦١، ١٧٧، ٢١٣، ٢٢٧-٢٢٩، ٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٥، ٢٦٥
التنمية البشرية: ١٣٧، ٢٨٢
التنمية المستقلة: ١٦، ١٢٣، ١٢٥
التوريث السياسي: ١٦، ١٣٥، ٢٣٠

- ث -

ثقافة الاحتجاج: ١١٥
ثقافة الديمقراطية: ١٨، ١١٤، ١٦٦-١٦٧
ثقافة المقاومة: ١١٥
ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ (العراق): ١٢٩
ثورة ١٤ كانون الأول/ يناير ٢٠١١ (تونس): ١٥، ١٧، ٢٢، ٢٩، ٣٥، ٤٤، ٧٠، ٧٣، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٥، ١٣٧-١٣٩، ١٤٤-١٤٥، ١٥٢، ١٥٨-١٦٠، ١٦٣-١٦٥، ١٦٩، ٢٢٥
ثورة ١٧ شباط/ فبراير ٢٠١١ (ليبيا): ١٧، ٣٦، ٤٤، ٦١، ١٣٣، ١٣٥، ١٦٠-١٦١، ١٦٣
ثورة ١٩١٩ (مصر): ١٤٣
ثورة ١٩٦٢ (اليمن): ١٢٩
ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ (مصر): ١٢٩، ١٦٥
ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ (مصر): ١٢، ١٧، ٢٢، ٢٩، ٣٥، ٥٩، ٦٢، ٦٦-٦٧، ٧٠، ٧٣-٧٤، ٧٧، ٨٠، ٨٣-٨٤، ١٠١، ١٠٣، ١٠٥، ١٢٧، ١٣١، ١٣٥-١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٥، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢-١٦٥، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٢، ٢٢٥
الثورة الإسلامية في إيران (١٩٧٩): ٦٨، ٧٤، ١٦٠، ١٦٤
الثورة المضادة: ١٨، ١٤٩، ١٦٦

- ج -

جامعة الدول العربية: ١٣، ١٦، ١٠٢-١٠٣، ١٠٩-١١١، ١١٤، ١١٦، ١٢٠-١٢٢، ١٣٠-١٣٣، ١٩١، ١٩٣، ٢٣٧، ٢٥٩-٢٦٢
- الأمانة العامة: ١١٦
- مجلس الجامعة: ١١١، ١٣٣
- الميثاق: ١٠٩، ١٣٠
جبهة الشباب القبطي (مصر): ١٤٠
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ١٧٩
الجعفري، إبراهيم: ٧٩، ٢٢١-٢٢٢
جماعة «رأس كمبوني» (الصومال): ٢٤٦
جمعية القضاة (تونس): ١٥٣
الجمعية الوطنية للتغيير (مصر): ١٥٤
جهاز الموساد الإسرائيلي: ٢١، ٢٢٢

- ح -

حادثة الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية (٢٠١٠): ١٢، ١٩، ٧٦، ٩٠-٩٣، ٩٥، ١٠٥، ١٨١، ١٨٩، ١٩٣-١٩٤
الحائري، كاظم (آية الله): ٧٤، ٧٩
الحراك الجنوبي (اليمن): ٢٢، ٢٢٧
الحرب الاستباقية: ٣٣
حرب الاستنزاف (١٩٦٩): ١٢٠
الحرب الإسرائيلية على قطاع غوة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩): ١٥، ٩٥، ١٧٩، ١٨١
الحرب الإسرائيلية على لبنان (٢٠٠٦): ٥١، ٩٥، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٦

الحرب الأمريكية ـ البريطانية على العراق (٢٠٠٣): ٢٩، ٥٥، ٦٥، ١٢١-١٢٢، ٢١١-٢١٤، ٢١٦-٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٣
الحرب الباردة: ٦١، ١٠٤
حرب الخليج (١٩٩١): ٢٩، ٦٥، ١١٢، ٢١٦، ٢٢٠
الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ ـ ١٩١٨): ٩٠
الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ ـ ١٩٤٥): ١٢٨، ٢٧٢
الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨): ٧١، ٢٢١
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٦٧): ٢٩، ١٢٣
الحرب العربية الإسرائيلية (١٩٧٣): ١٢٠
حرب العملات: ٥٧، ٢٧٣
الحرس الثوري الإيراني: ٦٧، ٧١-٧٢، ٧٤، ٨٨
حركة ٦ أبريل (مصر): ١٣٩
حركة أهل السنّة والجماعة (الصومال): ٢٤٧
حركة التجديد (تونس): ١٥٢
حركة الجهاد الإسلامي (فلسطين): ١٧٩
حركة حماس (فلسطين): ١٢، ١٨، ٦٦، ٧٧، ٨٤، ٩٢، ١٠٥، ١٧١-١٧٤، ١٧٦-١٨٠، ١٨٢-١٨٤، ١٨٦، ١٩١-١٩٢، ١٩٧
حركة الشباب المجاهدين (الصومال): ٢٥، ٢١٠، ٢٤٣-٢٥٠، ٢٥٤-٢٥٥
الحركة الشعبية لتحرير السودان: ٢٣-٢٤، ٢٣١-٢٤٢
حركة طالبان (أفغانستان): ٦٧، ٧٦، ١٧٦-١٧٧، ٢٢٨، ٢٥٢
حركة العدل والمساواة (السودان): ٢٣٧
حركة فتح (فلسطين): ١٨، ٦٦، ٧٧، ٨٤، ١٧١-١٧٤، ١٨٠، ١٨٢-١٨٦، ١٩١
حركة مجاهدي خلق: ٧١
حركة النهضة الإسلامية (تونس): ١٥٣
حروب صعدة (اليمن): ٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧
الحريري، رفيق: ١٩، ٣٥، ٧٨، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٨
الحريري، سعد الدين: ٢٠، ٣٥، ٧٦، ٧٨، ٩٦، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٩
الحزب الإسلامي (الصومال): ٢٥، ٢٤٤-٢٤٦، ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٥
حزب الله (لبنان): ٩، ١٩-٢٠، ٣٥، ٥١، ٥٤، ٧٧-٧٨، ٨٣، ٩٥، ١٩٩-٢٠٩
حزب الأمة (السودان): ٢٣، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٤٠
حزب التجمع (مصر): ١٣٧، ١٥٢
الحزب الجمهوري (الولايات المتحدة): ٣٢، ٨٩، ١٩٥
حزب الجيل (مصر): ١٣٧
الحزب الديمقراطي التقدمي (تونس): ١٥٢

الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة): ٣١
الحزب الشيوعي السوداني: ٢٣، ٢٣٢
حزب العدالة والتنمية (تركيا): ٨٥، ٩١-٩٣، ١٠٣
حزب العمال الشيوعي التونسي: ١٥٣
حزب العمال الكردستاني: ٩٠، ٩٧-٩٨
حزب المؤتمر الوطني (السودان): ٢٣١، ٢٣٣-٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١
حزب المؤتمر (اليمن): ١٤٤
حزب الوسط (مصر): ١٥٧
الحزب الوطني الديمقراطي (مصر): ٧٤، ١٣٦-١٣٧، ١٤٣، ١٥٤-١٥٥، ١٦٦، ٢٣٨
حزب الوفد (مصر): ١٣٧، ١٥٢
حسين، صدام: ٢١٧
الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة: ١٩، ٧٦، ٩٠-٩١، ١٨٠، ١٩٣-١٩٤، ١٩٧
حقوق الانسان: ١٠، ٣٣، ٣٦، ٤٤، ٥٥، ٥٨-٥٩، ١٥٣، ١٧٥، ١٨٧، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٣٨
حلف شمال الأطلسي (الناتو): ٣٣، ٣٦، ٥١، ١٣٤، ١٦٣، ٢٥٦
حمد بن جاسم آل ثاني: ٢٠٤
حمد بن خليفة آل ثاني (أمير قطر): ٢٠٤
حملة دعم محمد البرادعي (مصر): ١٣٩
حوار الحضارات: ١١٦
الحوثيون (اليمن): ٨٢، ١٤٢، ٢٢٥-٢٢٦

- خ -

خاتمي، محمد: ٧٨
خالد بن سلطان آل سعود: ٩٩
خامنئي، علي (آية الله): ٦٧-٦٨، ٧١-٧٢، ٧٤، ٧٧، ٨٢
خزاعي، محمد علي: ٨١
الخطة الاقتصادية العشرية لتنمية الاقتصاد الأوروبي (أوروبا ٢٠٢٠): ٤١
خليل زاد، زلماي: ٢١٧

- د -

داود أوغلو، أحمد: ٨٣، ٩١، ٩٤-٩٥، ٩٧-٩٨، ١٠١، ١٠٣، ٢٠٤
دستور ١٩٧١ (مصر): ١٥١، ١٥٥
الديمقراطية: ١٦، ٣٠، ٣٣، ٤٤، ٥٨-٥٩، ١٣٥، ١٤٩، ١٦٥-١٦٧، ١٦٩، ٢١٧، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٨
الديمقراطية المستدامة: ١٨، ١٦٥

- ر -

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: ١٥٣
رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): ٣٦
رفسنجاني، علي أكبر هاشمي: ٦٧
رهنورد، زهرة: ٧٠
الروح الثورية: ٧، ٢٦٦
الريمي، قاسم: ٢٢٨

- ز -

زهرة وند، أبو الفضل: ٦٨

- س -

ساركوزي، نيكولا: ٢٠٤
سعود الفيصل: ٩٩، ٢٠٣
سعيد، خالد: ١٦، ١٣٨-١٤٠
سليمان، عمر: ٧٤، ١٤٠، ١٤٣، ١٦٤، ١٧٤، ١٩١
سليمان، ميشال: ٢٠١-٢٠٢
سيبويه، علي أكبر: ٨١
السيستاني، علي (آية الله): ٧١
السيسي، تجاني: ٢٣٧
سينودس الأساقفة ـ الجمعية الخاصة من أجل الشرق الأوسط الكنيسة الكاثوليكية في الشرق الأوسط: ٤٢

- ش -

الشابي، أحمد نجيب: ١٥٢
شالوم، سيلفان: ٢٠٥
شباب من أجل العدالة والحرية (مصر): ١٤٠
الشبكة العالمية لتنظيم القاعدة: ٢٤٦، ٢٥٢
الشبواني، جابر: ٢٢٨
شرف، عصام: ٨٣-٨٤، ١٥١-١٥٢، ١٦٠
شركة إيني النفطية (ليبيا): ١٦١
شريف أحمد، الشيخ: ٢٤٣، ٢٤٥-٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٦٢
شفيق، أحمد: ١٥١-١٥٢
شهرودي، محمود هاشمي: ٦٩
الشهري، سعيد: ٢٢٨
شيخ الإسلام، حسين: ٧٦

- ص -

صالح، علي عبد الله: ٧، ١١، ٦٦، ١٤٥، ١٦٣، ٢٢٥، ٢٢٧
صالحي، علي أكبر: ٦٨، ٨١-٨٢
الصحوة الإسلامية: ٧٤
صدام الحضارات: ١١٦
الصدر، مقتدى: ٧٥، ٧٩
الصراع العربي ـ الإسرائيلي: ١٥-١٧، ٢٩-٣٠، ٣٢، ٥٠، ٥٤، ٧٧، ١١٢، ١١٩
الصعود الروسي: ٩، ٤٥
الصعود الصيني: ٨، ٣٦-٣٨
الصعود الهندي: ٩
صفوي، يحيى: ٨٢
صلاد حسن، عبد القاسم: ٢٦١
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: ١٥، ١١٨
صندوق النقد الدولي: ٢٧١-٢٧٣

- ط -

طالباني، جلال: ٧٦
طنطاوي، محمد حسين: ١٤٤

- ع -

عباس، محمود: ٩٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٣-١٨٦، ١٩٠-١٩٢

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود (ملك السعودية): ١٩٣، ٢٠٢-٢٠٣
عبد الجليل، مصطفى: ١٤٠
عبد الخالق، جودة: ١٥٢
عبد القادر، حاتم: ١٨٣
عبد الناصر، جمال: ١٢٣، ١٢٩
عبد النور، منير فخري: ١٥٢
العدالة الاجتماعية: ١٦، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٢
العربي، نبيل: ٨٠، ٨٢-٨٤، ١٠٥، ١٦٠، ١٨٢، ١٩٤
عرمان، ياسر: ٢٣٣
العروبة: ١٢٠، ١٢٣-١٢٤، ١٢٩، ١٣٩
عريقات، صائب: ٥٢
عز، أحمد: ١٣٧
عطري، محمد ناجي: ٩٤
العطية، عبد الرحمن: ١٠٠
عقار، مالك: ٢٤٠
العلاقات الأمريكية ـ الروسية: ٤٥-٤٦، ٤٨
العلاقات الأمريكية ـ الصينية: ٣٦-٣٨
العلاقات الإيرانية ـ الخليجية: ٨٢، ٨٩
العلاقات البحرينية ـ الإيرانية: ٨٤
العلاقات التركية ـ الإسرائيلية: ١٢، ٧٦، ٨٩، ٩١-٩٣، ٩٥، ٩٨-١٠٠
العلاقات التركية ـ الأمريكية: ٩٨
العلاقات التركية ـ الإيرانية: ٩٣
العلاقات التركية ـ الخليجية: ١٢، ٧٦، ٨٩، ٩١-٩٣، ٩٥، ٩٨-١٠٠
العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية: ٤٦، ٤٨
العلاقات السورية ـ الإيرانية: ٩٣
العلاقات السورية ـ التركية: ١٢، ٧٦، ٨٩، ٩١-٩٥، ٩٨-١٠٠
العلاقات الصينية ـ الإسرائيلية: ٣٩
العلاقات العراقية ـ التركية: ٩٨
العلاقات العربية ـ الإيرانية: ٧٣، ٨٩، ١١٣
العلاقات العربية ـ التركية: ١١، ١٣، ٨٩، ٩٣، ١٠٢، ١٠٥، ١١١، ١١٣، ١٣٣
العلاقات العربية ـ العربية: ١١، ٨٩، ٩٣، ١٠٢، ١٠٥، ١١١، ١١٣، ١٣٣
العلاقات الفلسطينية ـ التركية: ٩٢
العلاقات اللبنانية ـ التركية: ١٢، ٩٥
العلاقات المصرية ـ الإيرانية: ١٢-١٣، ٦٦، ٧٣، ٨٠، ٨٢-٨٣، ١٠٦
العلاقات المصرية ـ التركية: ١٢-١٣، ٦٦، ٨٠، ٨٢-٨٣، ١٠٠، ١٠٦
العلاقات المصرية ـ الخليجية: ١٢، ٦٦، ٨٣
العلاقات المصرية ـ العربية: ٢٩، ١٣٣
العلاقات الهندية ـ الإسرائيلية: ٥٠
علاوي، إياد: ٢١، ٣٢، ٧٩-٨٠، ٩٧، ٢١٩
العمل العربي المشترك: ١٠، ١٤-١٦، ٦٤، ١٠٧-١١١، ١١٥، ١١٧-١١٨، ١٣٠-١٣١، ٢٥٩-٢٦٠
عملية السلام في الشرق الأوسط: ٢٣، ٣٢، ٤٦، ٩٢، ٩٤

العملية السياسية (العراق): ٢١، ٢٥، ٩٧، ٢١٤-٢١٥، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٤٤
عنان، سامي: ١٦٤
العنف: ١٦، ٣٥، ٤٤، ٧٥-٧٦، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٠-١٤٣، ١٤٧، ١٦١-١٦٢، ١٦٤، ١٧٦، ١٩٩، ٢٢٦، ٢٦٤، ٢٨٤
عواد، سليمان: ١٠١
العولقي، أنور: ٢٢٨
عويس، حسن طاهر: ٢٤٦

- غ -

الغنوشي، محمد: ١٤٣، ١٥١
غول، عبد الله: ١٠١
غونول، وجدي: ٩٩
غيتس، روبرت: ٢٠٦

- ف -

الفاروق، عمر: ٢٢٨
فرماجو، محمد عبد الله: ٢٤٩
فريق ١٤ آذار (لبنان): ١٩-٢٠، ٧٧-٧٨، ١٩٩-٢٠٠، ٢٠٢-٢٠٣، ٢٠٨-٢٠٩
فريق ٨ آذار (لبنان): ٧٦، ٧٨، ١٩٩، ٢٠١-٢٠٢
الفساد: ٧، ١٦، ٢١، ٢٨، ٧٤، ١٣٦-١٣٧، ١٤٠، ١٥٠، ١٥٨، ٢٣٥، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨٥
الفقي، مصطفى: ١١٤
الفكر القومي العربي: ١٥، ١٢٣
فياض، سلام: ١٨-١٩، ٤٣، ١٧٨-١٧٩، ١٨٣-١٨٦، ١٩٠، ١٩٧
فيلتمان، جيفري: ٢٠٥

- ق -

قابوس بن سعيد (سلطان عُمان): ١٤٦
قاسمي، رستم: ٧٢
قانون إدارة الدولة المؤقت (٢٠٠٣) (العراق): ٢١٨
قانون الطوارئ (١٩٦٣) (سورية): ١٣٩
- وقف العمل بالقانون (٢٠١١): ١٣٨
قايد سبسي، الباجي: ١٥١، ١٥٣
القائمة العراقية الوطنية: ٣٢، ٧٩، ٩٧، ١٢٠
القحطاني، نائف: ٢٢٨
القذافي، معمر: ٧، ١٧، ٧١، ١٠٣، ١٣٠-١٣١، ١٣٧، ١٣٩-١٤١، ١٤٥، ١٤٧، ١٦١، ١٦٣-١٦٤
قرنق، جون: ٢٣، ٢٣٤
القضية الفلسطينية: ٨، ١٢، ٣٠، ٤٣، ٥٤، ٧٧، ٨٠، ٨٩-٩٠، ١٠١-١٠٣، ١٠٥-١٠٦، ١٧١، ١٨٩-١٩١، ١٩٥، ١٩٧-١٩٨
قمة الاتحاد الأوروبي (بروكسل)
- شباط/ فبراير ٢٠١٠: ٤٠
- أيار/ مايو ٢٠١٠: ٤٠
- حزيران/ يونيو ٢٠١٠: ٤٤
- أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠: ٤١

ـ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠ : ٤١
ـ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ : ٤١
القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (١ : ٢٠٠٩ : الكويت) : ١١٠، ١١٧
القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية (٢ : ٢٠١١ : شرم الشيخ) : ١٥، ١١٧-١١٨، ١٢١
قوات درع الجزيرة : ٧٥، ٨٢، ٨٤، ١٥٨، ١٦٣
القوات المشتركة لحفظ السلام في دارفور (يوناميد) : ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٧-٢٤٩، ٢٥٣-٢٥٥
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) : ٩٥
القومية العربية : ١٢٤

ـ ك ـ

كديور، محسن : ٦٧
كراولي، فيليب : ٢١٦
كروبي، مهدي : ٦٧، ٧٠
كروغمان، بول : ٢٧١
كلينتون، هيلاري : ١٦٤، ٢٠٣، ٢٠٥
كوك، ستيفين : ١٦٥
كوكبرين، باتريك : ١٤١
كوهين، روجيه : ٢٠٥

ـ ل ـ

لاريجاني، علي جواد : ٦٨
اللاقطبية : ٥٣-٥٤، ٦١
لجنة حكماء أفريقيا : ٢٣٨
اللجنة العليا للإصلاح السياسي (تونس) : ١٥٣
اللجنة الوطنية للاستقصاء في مسائل الرشوة والفساد (تونس) : ١٥٠
اللقاء المشترك (اليمن) : ١٤٤، ٢٢٩
لولا دا سيلفا، لويس إيناسيو : ٨٦
الليبرالية الاقتصادية : ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٣
لينين، فلاديمير إيليتش أوليانوف : ١٢٨

ـ م ـ

ماركس، كارل : ١٢٨
المالكي، نوري : ١١، ٢١، ٣٢، ٦٦، ٧٥-٧٦، ٧٩-٨٠، ٩٧، ١٢٠، ١٨٣، ٢١٤، ٢١٨-٢٢١
مبارك، حسني : ٧، ١١، ١٧، ٣٥، ٦٢، ٦٦، ٧١، ٨٠-٨١، ١٠١، ١٠٣، ١٠٧، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٥٨-١٦٠، ١٦٢، ١٦٤-١٦٥، ١٩٢
المبزع، فؤاد : ١٤٤، ١٥١
متقي، منوشهر : ٦٨
المجتمع المدني : ١١٤، ١١٨، ١٤٤، ١٤٦، ١٥٣، ١٦٦-١٦٧
المجلس الأعلى الإسلامي (العراق) : ١٢٠
المجلس الأعلى للقوات المسلحة (مصر) : ٨٤، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٩، ١٥١، ١٥٣، ١٥٥-١٥٧، ١٦٠، ١٩٤
مجلس التعاون لدول الخليج العربية : ١٣، ٤٤، ٨٣-٨٤، ١٠٠، ١٣٤، ١٥٨، ٢٧٨

مجلس حقوق الإنسان: ٣٦
مجلس الحكم الانتقالي (العراق): ٢١٥، ٢١٧
مجلس حماية الثورة (تونس): ١٥٣
مجلس السلم والأمن العربي: ١٤، ١١٠-١١١، ١١٩، ١٣١
المجلس الوطني الانتقالي (ليبيا): ١٤٠
المجمع الفقهي السعودي: ١٤٥
مجموعة «٥ + ١»: ٨٦-٨٨
مجموعة العشرين: ٣٣، ٥٣، ٢٦٨-٢٦٩
مجموعة «كلنا خالد سعيد» (مصر): ١٣٩-١٤٠
محكمة أمن الدولة (سورية): ١٣٩
ـ إلغاء المحكمة (٢٠١١): ١٣٩
المحكمة الجنائية الدولية: ٣٥، ٢٣٥
المحكمة الدولية الخاصة بلبنان: ١١، ١٩-٢٠، ٣٥، ٦٦، ١٩٩-٢٠٥
ـ القرار الاتهامي: ١٩، ٢٠٠-٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٨-٢٠٩
ـ مسألة شهود الزور: ١٩، ٢٠٠-٢٠١
محكمة العدل العربية: ١٤، ١١٠
محمد بن صباح الصباح: ١٠٠
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٥، ١٠٧، ١٢٢-١٢٣
ـ مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: ١٢٣
ـ المشروع النهضوي العربي: ١٥، ١٠٧، ١٢٢-١٢٣، ١٢٧
مسألة ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص: ١٣، ٩٦
مسألة تسريبات موقع ويكيليكس: ٩، ٥٢
مسألة تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل: ٨١
مسألة القرصنة البحرية (الصومال): ٢٥٢، ٢٥٥-٢٥٨
المسألة الكردية: ١٣
مسألة الهجرة غير المشروعة إلى أوروبا: ٤٠، ٤٢-٤٣، ١٦٠-١٦١
مسألة يهودية إسرائيل: ١٨، ١٨٧
مسيحيو الشرق: ١٠، ٤٢-٤٣، ٦٢
مشائي، إسفنديار رحيم: ٦٨-٧٠
المشروع النووي المصري: ٤٧
مشعل، خالد: ١٧٤، ١٩١
المصرف المركزي الأوروبي: ٤٠
مصلحي، حيدر: ٦٨-٦٩
معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) (١٩٦٨): ٥١
معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية (١٩٩٤: وادي عربة): ٥٠، ٨٠، ١٨٥
معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية (١٩٧٨): ٣٥، ٥٠، ١٣٢-١٣٣، ١٥٩-١٦٠
معاهدة لشبونة (٢٠٠٧): ٤١
المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (لندن): ٥٣
مغنية، عماد: ٢٠٥

مفهوم الإصلاح: ١٣١
المقاومة العراقية: ٢٠، ٢١١، ٢١٣-٢١٦، ٢٢٤
المقاومة الفلسطينية: ١٨، ٨٨
المقاومة اللبنانية: ٨٨، ٢٠٠، ٢٠٢
مكافحة الإرهاب: ٢٤، ٤٣، ٤٥، ٦٢، ٩٩-١٠٠، ١٥٢، ١٥٤، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٤٣، ٢٥٢-٢٥٥، ٢٦٦
مكتب المنسق العام للشؤون الإنسانية (أوتشا): ١٨٠
الملف النووي الإسرائيلي: ٤٦
الملف النووي الإيراني: ١٢، ٢٠، ٤١، ٤٤، ٤٦، ٤٨، ٦٦، ٨٥-٨٦، ٨٨، ٢٠٣-٢٠٤، ٢٠٦-٢٠٧
منتظري، حسين: ٧٢
منظمة التحرير الفلسطينية: ١٧١-١٧٤، ١٨٤-١٨٥
منظمة الشفافية الدولية: ١٣٦
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو): ١١٤، ١١٧
منظمة العمل الدولية: ٢٧١
منظمة «هيومن رايتس ووتش»: ١٨٨، ٢١٨
منظمة الوحدة الأفريقية: ٢٦٠
مهاجراني، عطاء الله: ٧١
المواطَنة: ٦٢
مؤتمر بازل (١٨٩٧): ١٠٩
مؤتمر القمة العربية (١: ١٩٦٤: القاهرة): ١٠٨
مؤتمر القمة العربية (١٥: ٢٠٠٣: شرم الشيخ): ١٢١
مؤتمر القمة العربية (١٦: ٢٠٠٤: تونس): ١٣٠
مؤتمر القمة العربية (١٩٤٦: أنشاص): ١٣٠
مؤتمر القمة العربية (٢: ١٩٦٤: الإسكندرية): ١٠٨
مؤتمر القمة العربية (٢٢: ٢٠١٠: سرت): ١٤، ١٩، ١٠٨، ١١١، ١٣٠، ١٩٢-١٩٣
مؤتمر القمة العربية الاستثنائية (٢٠١٠: سرت): ١٣، ١٠٢، ١٠٧-١٠٨، ١١١-١١٤
مؤتمر القمة العربية الاستثنائية (٢٠١٠: طرابلس): ١٤
موجة الثورات العربية (٢٠١١): ١١، ١٣، ١٦-١٩، ٣٠، ٥٩، ٦٥، ٨٩، ١٠٣، ١٣٥، ١٣٧-١٣٩، ١٤٥-١٤٨، ١٥٧، ١٦٣-١٦٤، ١٦٩، ١٧٥، ١٩٠، ١٩٤، ٢٣٠، ٢٤٠
مؤسسة الفكر العربي: ١١٤، ١١٧
موسوي، حسين: ٦٧، ٧٠
موسى، عمرو: ١٣، ١٠٢، ١١١، ١٩٤
ميارديت، سيلفا كير: ٢٣، ٢٣٣-٢٣٤
ميتشيل، جورج: ١٨٩
ميدفيديف، ديميتري: ٤٥، ٦٩، ١٦٤
ميرزا، سعيد: ٢٠٢
ميركل، أنجيلا: ١٦٢
ميقاتي، نجيب: ١١، ٦٦، ٧٦-٧٨، ٢٠٨

- ن -

نتنياهو، بنيامين: ١٥٩-١٦٠، ١٨٤، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٥-١٩٦

نجاد، محمود أحمدي: ٦٧-٦٩، ٧٢-٧٣، ٧٧-٧٨، ٨٢، ٨٦-٨٧، ٢٠٦

نجار، إبراهيم: ٢٠١

نصر الله، حسن: ٥١، ٥٤، ٧٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٦

نظيف، أحمد: ١٤٣

النمو الاقتصادي: ٤١، ٤٥، ٢٧٠

نور، عبد الواحد: ٢٣٧

نيكسون، ريتشارد: ٢١٢

- هـ -

الهلال الأحمر الإيراني: ٧٦

هنية، إسماعيل: ١٧٦-١٧٩

هيكيل، محمد حسنين: ١٦٥

هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (السعودية): ١٤٥

الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (تونس): ١٥٣

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (فلسطين): ١٧٥

الهيئة الوطنية للمحامين (تونس): ١٥٣

- و -

وافي، مراد: ٨٤

وثيقة الوفاق الوطني الفلسطينية (٢٠٠٦): ١٧٥

الوحدة السورية ـ المصرية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٢): ١٢٩

الوحدة العربية: ١٥-١٦، ١٠٧، ١٢٢-١٢٤

الوحدة اليمنية (١٩٩٠): ٢٢، ٢٢٧-٢٢٨

الوحيشي، ناصر: ٢٢٨

الوكالة الدولية للطاقة الذرية: ٧١، ٨٦

وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA): ٢١، ٢١٢-٢١٣

ولاية الفقيه: ٧٢

ويزنر، فرانك: ١٦٤

- ي -

اليحيى، عبد الرزاق: ١٨٣

يوسف، هشام: ١٩٣